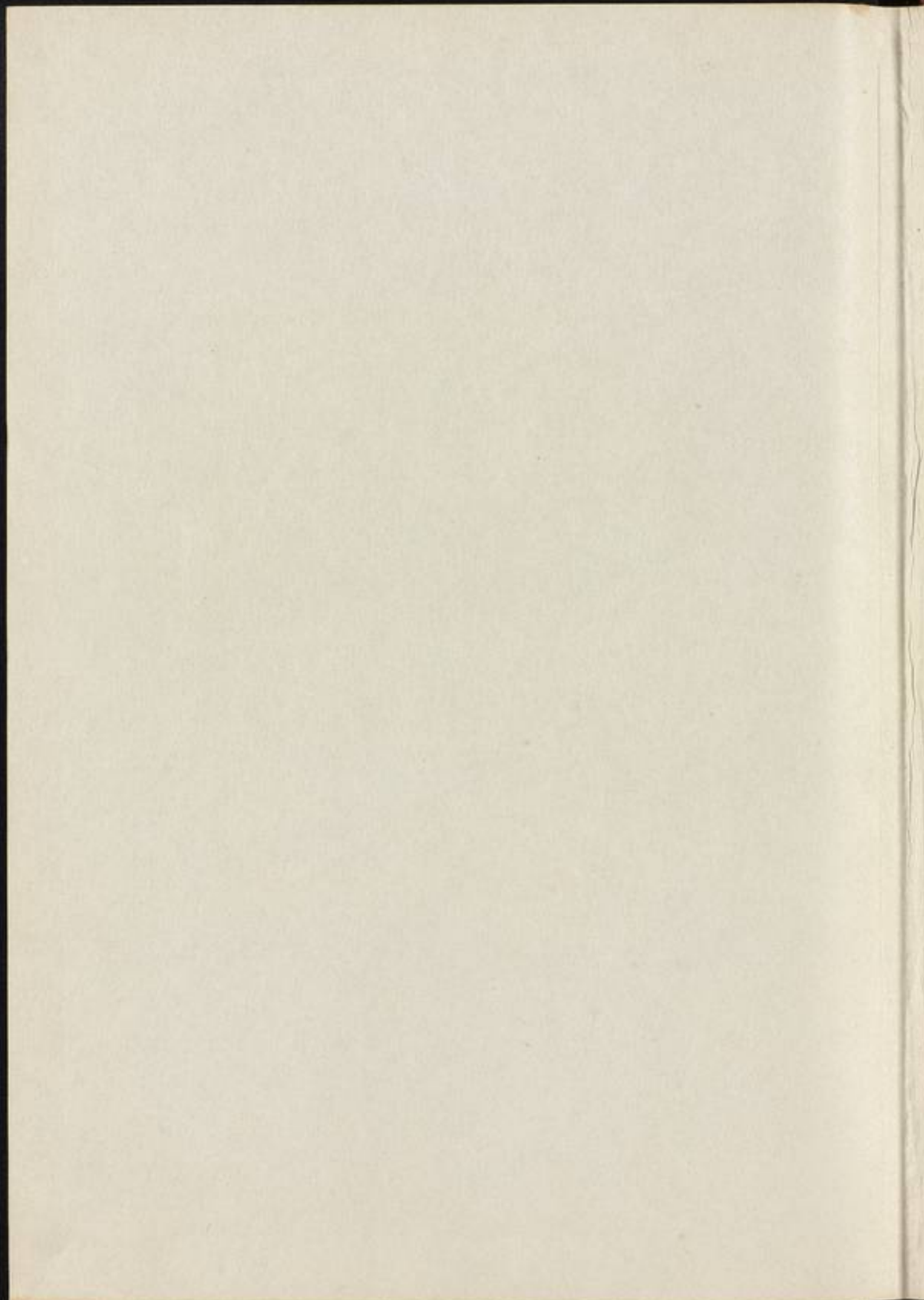
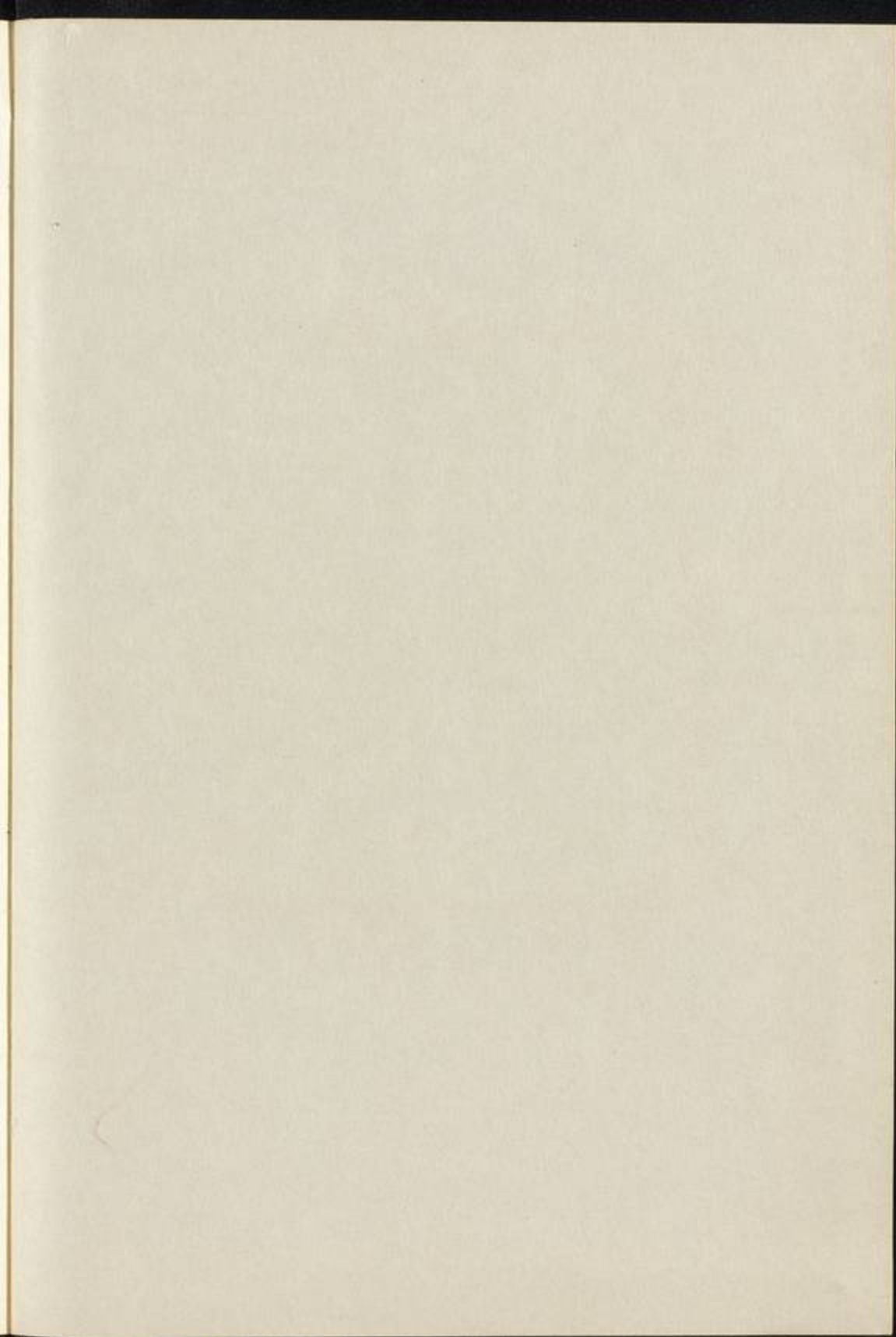


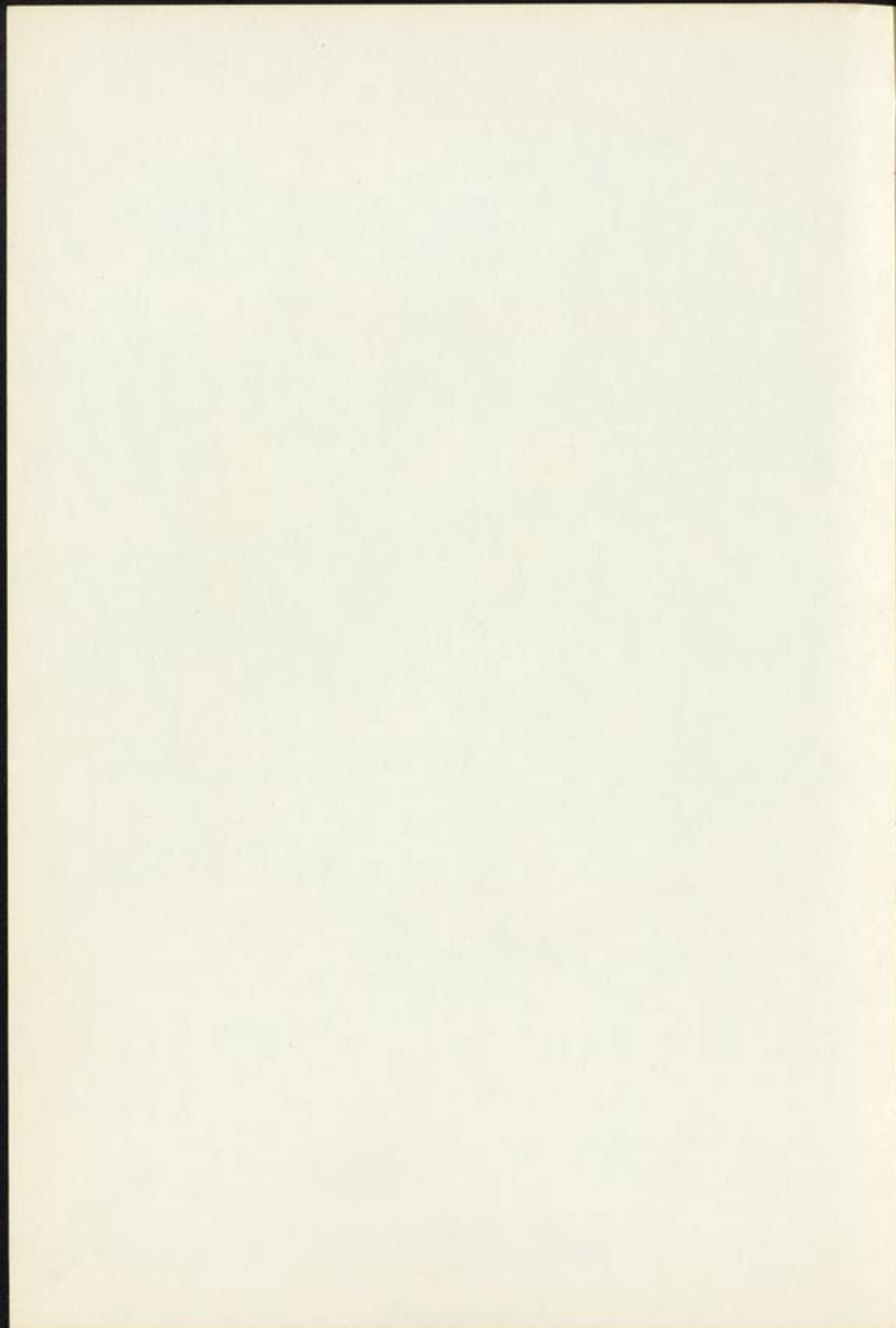


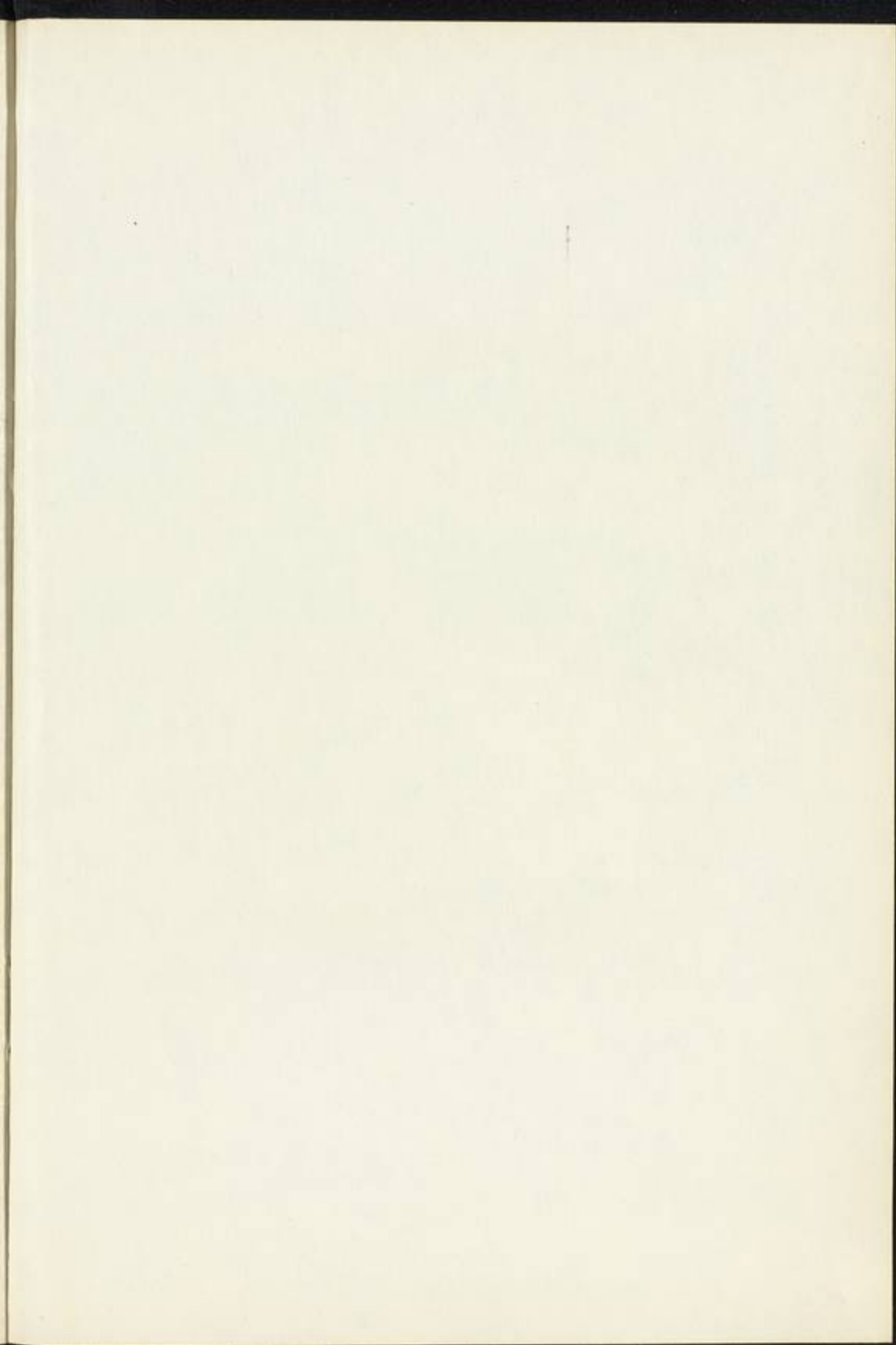
THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY











تاريخ
الحزب الوطني الديمقراطي
١٩٥٨ - ١٩٤٦

تأليف
الدكتور فاضل حسين
جامعة بغداد

حقوق الطبع محفوظة

بغداد ١٩٦٣
مطبعة الشعب

956.7
H 95

زينك

الحق والعدل والبر والعدل

5321-1961

زينك

50328M

نور الدين

الحق والعدل

7221

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المؤلف

- ١ -

تفضل الاخ الاستاذ الفاضل حسين جميل فأعارنى مصادر كثيرة ومنوعة ، وحدثني احاديث طويلة عن اخبار الحزب ومعلوماته عنه ، وأجاب عن اسئلتى العديدة فى مختلف مراحل تدوين هذا التاريخ ، وابدى ملاحظاته القيمة عن الكتاب ، وقد كان دوره فى اعداد هذا السفر عظيما جدا أعجز عن ايفائه حقه من التقدير وعن التعبير عن شكرى الجزيل .

وتفضل الاستاذ كامل الجادرجي فسمح لى بالاطلاع فى داره على المخطوطات المهمة واستنساخ مايريد ، وقد سهل لى مهنتى بلطفه وكرمه ، وجاب عن اسئلتى ، وناقشنى فى بعض النقاط ، فأقدم لسيادته بالشكر الوافر .

وتفضل الاستاذ محمد حديد فأعارنى بعض مانشرته الصحف والمجلات الانكليزية عن الحزب الوطنى الديمقراطى ، وماقام به من نشاط فى لندن والدفاع عن القضايا الوطنية وعن الحزب ، واجاب عن بعض اسئلتى ، فأقدم لسيادته بالشكر الكثير .

وتفضل بعض الاخوان باسداء المساعدات المختلفة كالمعلومات واعارة الكتب ، واطمأن بالذکر منهم الاخ خيرى العمري والاخ مظهر العزاوي المحامي فلهم منى عظيم الشكر والتقدير .
واتقدم بالشكر الى موظفى مكتبة المتحف العراقي والمكتبة العامة لمساعداتهم القيمة وتسهيل مهنتى .

- ٢ -

اود ان الفت انظار القراء الكرام الى حقيقة مهمة وهى ان الحوادث التى وقعت والاراء التى ابدت والامور التى نوقشت

والمواقف التي اتخذت خلال فترة ١٩٤٦-١٩٥٨ في الحزب انما هي من الامور المرهونة بأوقاتها ، وأن الظروف تغيرت واره الاشخاص ربما تطورت ، وأن المواقف التي اتخذت والاره التي ذكرت في ظرف ما لا يشترط الاصرار عليها في ظروف اخرى . ولذلك فان حكم القاريء على الاشخاص والحوادث والمواقف والاره يجب ان يكون وفقا للظروف المحيطة بهم . وفي خلال ذلك زادت خبرة الاشخاص وزاد اطلاعهم وتغيرت اراء البعض وتطورت . وقد وقف الحزب مواقف معينة من احزاب وفئات واحداث ثم تغيرت الظروف ، ولذلك فان من الانصاف ان يكون الحكم في حدود ظروفه .

- ٣ -

ذكرت اسماء الاشخاص في الكتاب دون القاب بسبب مقتضيات بساطة البحث العلمي ، الا اذا اقتضت ضرورة البحث ذكر الألقاب المهنية او العلمية .

- ٤ -

بدلت ما يمكنني بذله في الحصول على المعلومات المطلوبة ، ولست ادعى انني لم اترك شاردة ولا داردة . وذكرت بعض ارائي وتفسيراتي وانطباعاتي وذكرياتي في تضاعيفه فصول الكتاب ومن المحتمل ان البعض من اعضاء الحزب ومن القراء لا يوافقونني على بعض ما بنديت . ولذلك ارجو من القراء ومن اعضاء الحزب واصدقائه وخصومه ان يكتبوا الي عن ملاحظاتهم بعنواني «كلية التربية-بغداد» لكي انشر في طبعة تالية ما هو مهم ومفيد للحقيقة والتاريخ .

- ٥ -

طبع من هذا الكتاب (٣٣٦) صفحة قبل ثورة ١٤ رمضان المباركة (٨ شباط ١٩٦٣) وقد اُقيت الصفحات الباقية على حالها دون تغيير .

المؤلف

محتويات الكتاب

صفحة	كلمة المؤلف
١	الفصل الاول - جماعة الاهالي
٣	جريدة الاهالي
١٠	جمعية الاصلاح الشعبي
١٢	مقدمات تأليف حزب سياسي
١٥	جريدة صوت الاهالي
٢٩	الفصل الثاني - تأليف الحزب الوطني الديمقراطي :
٣٠	اجازة الحزب الوطني الديمقراطي
٣١	ملخص منهج الحزب الوطني الديمقراطي
٣٦	الهيئة المؤسسة للحزب
٣٨	تياران في الحزب
٣٩	اللجنة الادارية المركزية الاولى
٤٠	اسان الحزب الوطني الديمقراطي
٤٣	الحزب وقضية فلسطين
٤٥	مناوشة مع الشيوعيين
٤٦	موقف الحزب من الاتحاد السوفييتي في قضية طرابلس الغرب
٥٠	الفصل الثالث - اضهاد وزارة ارشد العمري للحزب :
٥٠	موقف الحزب من وزارة ارشد العمري
٥٢	حادثة كاوور باغي في كركوك
٥٣	محاكمة كامل الجادرجي
٥٨	مقال محمد حديد في مجلة انكليزية
٦١	الفصل الرابع - مشاركة الحزب في وزارة نوري السعيد
٦١	وزارة نوري السعيد التاسعة ومشاركة الحزب فيها
٦٧	المؤتمر الاول للحزب
٦٨	مناوشة مع رفائيل بطي
٧١	وزارة نوري السعيد والانتخابات
٧٢	كتلة صالح حبر

- ب -

محتويات الكتاب

صفحة

- ٧٥ استقالة صادق كمونة من الحزب
٧٩ استقالة محمد حديد من الوزارة
٨٥ الجناح «التقدمي» المزعوم
٨٨ اشتراك الحزب في انتخابات ١٩٤٧
٩١ معالجة القضايا الاخرى
٩٣ **الفصل الخامس - معارضة الحزب لوزارة صالح جبر :**
٩٧ محاكمة كامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب والجريدة
١٠٢ ابطال رخصة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب
١٠٣ **الفصل السادس الانشقاق الاول في الحزب :**
١٠٥ المذكرة الاشتراكية
١٣٢ مناقشة المذكرة الاشتراكية
٢٠٥ مناوورات كامل الجادرجي
٢٠٧ خلاصة استقالة طلعت الشيباني
٢٠٩ خلاصة استقالة زكي عبد الوهاب
٢١٢ مؤتمر الحزب الثاني
٢١٣ موقف المؤلف من الازمة
٢١٥ **الفصل السابع - الحزب ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨**
٢١٦ موقف المعارضة من معاهدة بورتسموث
٢١٨ الوثبة الوطنية
٢٢٠ موقف الحزب الوطني الديمقراطي
٢٢٧ **الفصل الثامن - تجميد الحزب :**
٢٢٨ اهم اعمال وزارة الصدر
٢٢٩ موقف الحزب الوطني الديمقراطي من وزارة الصدر
٢٣٠ قضية الانتخابات
٢٣١ قضية فلسطين
٢٣٤ موقف الحزب الوطني الديمقراطي من وزارة مزاحم الباجمجي
٢٣٧ المؤتمر الثالث للحزب الوطني الديمقراطي
٢٣٧ تجميد الحزب

محتويات الكتاب

صفحة	
٢٤٤	الفصل التاسع - محاكمة كامل الجادرجي في ١٩٤٩ :
٢٤٥	وزارة نوري السعيد العاشرة
٢٤٨	محاكمة كامل الجادرجي
٢٦٥	جريدة صوت الاهالي
٢٦٦	وزارة علي جودت الايوبي الثانية واشترك حسين جميل فيها
٢٦٩	الفصل العاشر - الديمقراطية الاشتراكية :
٢٧٠	الحزب الوطني الديمقراطي يستأنف اعماله
٢٧٢	مناوشة مع حزب الاستقلال
٢٧٣	وزارة نوري السعيد الحادية عشرة
٢٧٤	مؤتمر الحزب الرابع
٢٧٧	تعديل منهج الحزب
٢٧٨	اللجنة الادارية المركزية الجديدة
٢٧٩	الفصل الحادي عشر - الحياد والجهة الشعبية
٢٨٢	بيان الحياد
٢٨٤	الجهة الشعبية المتحدة
٢٨٩	مواقف واعمال الحزب الاخرى
٢٩٠	مؤتمر الحزب الخامس
٢٩٢	وزارة مصطفى العمري
٢٩٢	ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر
٢٩٣	الفصل الثاني عشر - حركة تشرين الثاني ١٩٥٢ :
٢٩٣	مذكرات الحزب الوطني الديمقراطي والاحزاب الاخرى
	الى الوصي على العرش
٢٩٧	جواب الوصي
٢٩٨	الحزب يقاطع الانتخابات
٢٩٩	مؤتمر البلاط
٣٠٦	ذبول مؤتمر البلاط
٣١٢	محاولة تكوين جبهة وطنية
٣١٧	انتفاضة ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢
٣١٩	نشاط محمد حديد في لندن

محتويات الكتاب

صفحة

٣٢٤	مقابلة صحفية مع كامل الجادرجي
٣٣١	معارضة وزارتي جميل المدفعي السادسة والسابعة
٣٤٠	الغاء قائد القوات للاحزاب وقرار ديوان التفسير الخاص بعدم قانونية الالغاء
٣٤٣	الفصل الثالث عشر - الجبهة الوطنية :
٣٤٤	المؤتمر السادس للحزب
٣٤٥	موقف الحزب الوطني الديمقراطي من حزب الجبهة الشعبية المتحدة
٣٤٥	اضراب عمال شركة النفط في البصرة
٣٤٦	معارضة وزارتي الجمالي الاولى والثانية
٣٤٩	موقف جريدة صوت الاهالي من حكم الثورة المصري
٣٤٩	وزارة ارشد العمري الثانية
٣٥٢	«ميثاق الجبهة الوطنية» لخوض الانتخابات
٣٥٦	اجتماع مجلس النواب وحله
٣٥٧	مهاجمة نظام الحكم في مصر
٣٥٨	مراسيم وزارة نوري السعيد الثانية عشرة
٣٥٩	سحب اجازة الحزب الوطني الديمقراطي
٣٦٢	هل زال كيان الحزب
٣٦٤	موقف مؤلف هذا الكتاب من اعضاء مكتب رياسة الحزب
٣٦٤	محاولة عقيدة لتكوين جبهة معارضة
٣٦٦	حزب المؤتمر الوطني
٣٦٨	طالب تاسيس الحزب
٣٦٩	رد الطلب
٣٧١	تميز رد الطلب
٣٧٦	جبهة الاتحاد الوطني «السرية»
٣٧٧	موقف الحزب الوطني الديمقراطي من فكرة الحمة

محتويات الكتاب

صفحة	
٣٧٨	مبادئ الشيوعيين ومذكرة الجادرجي
٣٨٢	حوادث السويس
٣٨٤	كامل الجادرجي في مصر
٣٨٥	الحكم بحبس الجادرجي
٣٨٥	عرائض الاحتجاج على موقف الحكومة من حوادث السويس
٣٨٦	تأليف جبهة الاتحاد الوطني
٣٩٠	وزارة علي جودت الابوي الثالثة
٣٩١	تنظيمات جبهة الاتحاد الوطني
٣٩٢	المعارضة والوزارات المتأخرة في العهد الملكي
٣٩٨	الخاتمة
٤٠٢	مصادر الكتاب

الفصل الاول

جماعة الاهالي

في خلال فترة الانتداب البريطاني على العراق سعى العراقيون للتخلص من ذلك الانتداب ونيل الاستقلال ودخول عصبة الامم . كانت الحركات السياسية الوطنية خلال الفترة التي دعيت «بالوضع الشاذ» بسبب ازدواج الحكم العراقي - البريطاني مقتصرة تقريبا على محاولة التخلص من الانتداب البريطاني ونيل الاستقلال . وكان النشاط السياسي محصورا في فئات قليلة من الطبقة الحاكمة والمعارضة ، وكان الوعي السياسي محدودا والثقافة العامة مقصورة على نسبة ضئيلة من سكان المدن ولا سيما المحامين والموظفين والمعلمين وطلبة المدارس .

ومن الحوادث التي لها علاقة بموضوعنا والتي كان للطلبة والمحامين دور فيها «قضية النصولي» وملخصها ان انيس زكريا النصولي اللبناني الجنسية مدرس التاريخ في الثانوية المركزية ودار المعلمين الابتدائية في بغداد خلال السنة الدراسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الف كتابا بعنوان الدولة الاموية في الشام ليدرسه لطلابه اتخذ فيه وجهة نظر تمس عواطف الطلاب والاهلين فأدى ذلك الى اضطراب الوضع، ولذلك منعت وزارة المعارف تدريس الكتاب المذكور وفصلت النصولي فحاول بعض المدرسين السوريين واللبنانيين والعراقيين مساندة النصولي وحرصوا الطلاب على التظاهر اتصارا لحرية الفكر ، وقد

انتهت وزارة المعارف خدمات المدرسين السوريين واللبنانيين المحرضين وطردت بعض الطلاب من مدارسهم بينهم حسين جميل وعبد القادر اسماعيل من طلاب الصف المنتهي في الثانوية المركزية (١) .

والقضية الثانية التي كان للطلبة دور فيها هي «قضية الفريد موند» الصهيوني البريطاني الذي زار بغداد في ٨ شباط ١٩٢٨ ، فقام بطلبه المدارس بمظاهرة ضده ، واعتقل بعض المتظاهرين ومنهم بعض طلبة المدارس ثم قررت وزارة المعارف طرد بعض طلاب دار المعلمين والثانوية المركزية وطالبن في الصف الاول من كلية الحقوق في بغداد وهما حسين جميل وعبد القادر اسماعيل . فأما حسين جميل فقد سافر الى سوريا واتم دراسة الحقوق فيها واما عبد القادر اسماعيل فقد اعيد الى كلية الحقوق في بغداد في السنة التالية واتم دراسته فيها (٢) .

والقضية الثالثة هي محاولة فريق من الشباب عقد اجتماع سياسي في بغداد يوم ٢٢ ايلول ١٩٣٠ لمعالجة الوضع في البلاد بعد ان عقدت وزارة نوري السعيد الاولى معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ مع بريطانيا وفيها اعترفت بريطانيا باستقلال العراق بشروط قاسية وثقيلة ، وقدم هؤلاء الشباب بيانا الى متصرفية لواء بغداد قبل الموعد المعين بخمسة ايام ونشروا بيانا الى الشعب العراقي ذكروا فيه ان الشعب يقاسى الجوع والعري وان الانكليز واتباعهم من العراقيين هم سبب ذلك ، وذكروا اعمال الانكليز في البلاد العربية ولا سيما في فلسطين ومساندتهم للصهيونيين ، ودعوا الى الاضراب العام والتظاهر السلمي . وقد اعتبرت الحكومة هذا البيان مخلا بالامن ومحرضا على كراهية الحكومة ، فحاكمت بعض المتهمين وحكمت بالحبس ستة اشهر على يونس السبعراوي وعبد القادر اسماعيل وفائق السامرائي و خليل كنة وجميل عبد الوهاب ، وحكمت بالحبس ثلاثة اشهر وبالحبس

(١) عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، صص ٨٠-٨١

(٢) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، صص ١٤٠-١٤١

شهرين على بعض المتهمين وحكمت براءة حسين جميل ومتهم
اخر (٣) .

جريدة الاهالي

نشأت علاقة صداقة وثيقة بين حسين جميل وعبد القادر اسماعيل عندما جمعت بينهما المدرسة الثانوية في بغداد وقد زادت هذه الحوادث وثوقا ، وقد فكرا في العمل السياسي ، وفسرا معنى «الوطنية» بأنها لا تقتصر على المطالبة بالاستقلال التام بالاساليب التي درج عليها الساسة القدامى في فترة الوضع الشاذ وهي الاساليب التي عرفت عن محمد جعفر ابي التمن وياسين الهاشمي اللذين تزعما معارضة معاهدة ١٩٣٠ حين تأخى الحزب الوطني العراقي بزعامة ابي التمن وحزب الاخاء الوطني بزعامة الهاشمي ، بل ان الوطنية في رأيهما تعنى بالاضافة الى المطالبة بالاستقلال التام العناية الوافية بمصالح «الشعب» او «الاهالي» واطراضهم الاجتماعية والاقتصادية وان المطالبة بالاستقلال يجب ان تستند على «الشعب» ، وان ذلك يقتضى نشر الوعي السياسي بأساليب علمية عصرية بين «الاهالي» . وقد اصدرا بعض النشرات ذات الصبغة القومية ، ثم فكرا في اصدار جريدة لتحقيق اهدافهما . وتداولوا في الامر مع عبد الفتاح ابراهيم ، الذي تربطه صلة قرى بعبد القادر اسماعيل ، وكان قد اتم دراسته في العلوم الاجتماعية في الجامعة الاميركية في بيروت ثم سافر الى الولايات المتحدة للدراسة في جامعة كولومبيا ولكنه عاد قبل ان يتم دراسته والتحق موظفا في مديرية الميناء العامة في البصرة . ثم اتصل هؤلاء عن طريق عبد الفتاح ابراهيم بمحمد حديد وكان قد تخرج في جامعة لندن مختصا بالاقتصاد والتحق بوزارة المالية مميزا للتجارة ،

(٣) الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية الجزء الثالث ، ص ٦٥-٦٦

ثم اتصلوا بخليل كنة المحامي فانضم اليهم . واتفق هؤلاء الخمسة على تقديم طلب بامتياز جريدة باسم **الاهالي** الى وزارة الداخلية في صيف ١٩٣١ على ان يكون صاحبها ومديرها المسئول حسين جميل . وقبل صدور الجريدة بيوم واحد انضم الى الهيئة المؤسسة ابراهيم بيثون خريج الجامعة الاميركية في بيروت .

في يوم ٢ تموز ١٩٣١ منحت وزارة الداخلية امتياز جريدة **الاهالي** ثم اشترت الهيئة المؤسسة للجريدة مطبعة واستأجرت لها دارا في الزقاق الفرعى المقابل لمكتبة المتحف العراقي في بغداد . وصدر العدد الاول من الجريدة يوم ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ اي في اخر يوم من مهلة ستة الاشهر التي يسمح خلالها قانون المطبوعات باصدار المطبوع والا الغي امتيازه . وقد كتب تحت اسم الجريدة جملة «يصدرها فريق من الشباب» والى جانب الاسم «صاحبها ومديرها المسئول حسين جميل» واتخذت لها شعارا شعلة الاهالي المعروفة . كانت الافتتاحية الاولى بعنوان «منفعة الشعب فوق كل المنافع» بسطت فيها خطتها واهدافها .

اصدر جماعة الاهالي في تلك الايام كراسة من القمع الصغير جدا في ثماني صفحات بعنوان الشعبية - **المبدأ الذي تسمى «الاهالي» لتحقيقه** (مطبعة الاهالي - بغداد ١٩٣٢ ؟) خلاصتها :
أ - الشعبية :

١ - ليس للشعبية تعريف شامل ، انما هي وجهة نظر معينة تجاه المشاكل التي تجابه المجتمع في نواحي حياته المختلفة .

٢ - وتنقسم هذه المشاكل حسب طبيعتها الى سياسية واقتصادية واجتماعية ترمى الشعبية الى حلها بصورة تكفل للمجتمع الاطمئنان والرفاه والتقدم .

٣ - والاطمئنان هو ان يكون كل شخص آمنا على

على نفسه وحقوقه • وحقوق الفرد هي حق
الحياة وحق الحرية والمساواة وحق العمل بوجه
يكفل للفرد استخدام مواهبه الذاتية •

٤ - والرفاه هو العيش بمستوى يؤمن للفرد حاجاته
الضرورية المادية والمعنوية كحد ادنى ويكفل له
المجال لتأمين حاجاته الكيالية بقدر ما تسمح به
الثروة العامة •

٥ - والتقدم هو تحسن مطرد فى مستوى حياة
المجتمع وذلك اما بطريق الاقتصاد فى القوى
النفسية والمادية التي تصرف للحصول على ذلك
المستوى واما بأرتفاع المستوى المذكور بصرف
عين القوى او اكثر او اقل •

ب - المبادئ الشعبية السياسية :

١ - وجود الدولة ضروري لضمان الاطمئنان والرفاه
والتقدم للشعب •

٢ - على ان تكون هذه الدولة ذات سيادة داخلية
و خارجية تامة • والسيادة للشعب لاتنفك عنه •

٣ - وان تكون من حيث علاقة الافراد بها دستورية
ديمقراطية •

٤ - ويكون لها من حيث علاقتها بالافراد حق التدخل
فى كل ما يتعلق بتنظيم المجتمع •

ج - المبادئ الاقتصادية :

١ - الخطة : على الدولة ان تضمن سير الحياة
الاقتصادية على خطة معينة تضعها ، تكون ملائمة

لوضع البلاد الاقتصادي وحاجات الشعب •

٢ - الصناعة : على الدولة ان تؤمن سيطرتها الاقتصادية

على الصناعات المهمة اما بقيامها وحدها بتلك الصناعات مباشرة واما باشتراكها في رأسمال الصناعة بصورة تضمن لها تلك السيطرة على ان تترك للافراد حرية القيام بالصناعات الصغيرة والمهن الحرة ، وعليها ان تقوم ببيع منتجات مصانعها الى المستهلكين مباشرة .

٣ - الخدمات العامة : تمتلك الدولة كافة الخدمات العامة كالسكك الحديدية والبواخر ومشاريع التنوير وتجهيز الماء والترامواي وغيرها .

٤ - الزراعة : تقوم الحكومة بتوزيع الاراضى الاميرية على الفلاحين لاستغلالها من قبلهم مباشرة وتأسيس المزارع الرسية (وتكون نسبة الاراضى الصغيرة اقل من نسبة ضريبة الاراضى الكبيرة) ا .

٥ - التوزيع : تشجع الحكومة تأسيس الجمعيات التعاونية للتوزيع ومنحها اعتمادات مالية وغيرها .

٦ - الفروق الاقتصادية : من الوسائل التي تسعى الحكومة بواسطتها تقليل الفروق الاقتصادية قدر المستطاع :

أ - ضريبة الدخل المتزايدة .

ب - ضريبة الارث المتزايدة .

٧ - العمل : من واجب الحكومة تهيئة فرص العمل للجميع بشروط توافق مستوى الحياة الذى تضمنه الدولة ولا تضر بجسم العامل ومعنوياته .

٨ - البنوك : تقوم الحكومة بتأسيس البنوك على اختلاف انواعها وتسعى لحصر التمويل بهذه البنوك .

د - المبادئ الشعبية الاجتماعية :

١ - في التربية :

- أ - التعليم الابتدائي المجاني العام .
- ب - مكافحة الامية .
- ج - تأسيس معاهد التثقيف والتنوير .
- د - تأسيس المكتبات العامة بصورة تكفل لكافة افراد الشعب الاستفادة منها .
- هـ - تأسيس الحكومة دور السينما والتمثيل والموسيقى .
- و - تربية وتنمية روح الرياضة البدنية والالعاب العامة وتهيئة الوسائل اللازمة لها .

٢ - في الصحة :

- أ - تأسيس المستشفيات ودور الولادة والحضانة بصورة تكفل الاستفادة منها .
- ب - توسيع نطاق الصحة العامة بوجه يضمن وقاية الفرد من الامراض وحمايته منها .
- ج - ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل الآتية :

- ١ - تنظيم المدن على اساس صحي .
- ٢ - انشاء دور صحية بسيطة رخيصة وتأجيرها او تملكها بأقساط .

٢ - في العلاقات الشخصية والنظام العائلي :

- أ - وضع قوانين توافق المدينة الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية .
- ب - السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي .

بعد فترة وجيزة انسحب خليل كنة من جماعة الاهالي وتلاه ابراهيم بيثون وبقي الاربعة الاخرون يحررون مختلف ابواب الجريدة ومنها صفحة بالعمال كل يوم جمعة . كتب حسين جميل اكثر افتتاحيات الجريدة ، وترجم عبد الفتاح ابراهيم تاريخ حياة غاندى بقلمه بعنوان «مذكرات المهاتما غاندى» ثم تلاها بترجمات اخرى ، وترجم محمد حديد فصولا عن اراء هارولد لاسكي ونشر مقالات عن الجمعيات التعاونية ، وكتب عبد القادر اسماعيل مشاهداته في احوار العمارة .

طلبت جريدة **الاهالي** بتاميم شركة الكهرباء في بغداد وساندت الدعوة التي قامت بها جمعيات العمال سنة ١٩٣٣ الى مقاطعة الشركة ، ودعت الى تأسيس بنك اهلي ، وعارضت قانون حقوق وواجبات الزراع لما تتضمن احكامه من غمط لحقوق الفلاح ، ونادت بضرورة سن قانون لضريبة الميراث والغاء قانون دعاوى العشائر ، وتبنت مشروع مكافحة الامية ، وعارضت قانون المطبوعات لما تضمنت نصوصه من احكام مخالفة للديمقراطية وحرية الرأي ، وطلبت ببدء منح المحاكم حق تعطيل الصحف بدلا من السلطة التنفيذية ، وعارضت قانون الدعايات المضرة وصيانة الامن ، ودعت الى حرية الاجتماع والتظاهر والنشر ، وكافحت كل المظاهر المخالفة للدستور والديمقراطية .

كانت جريدة **الاهالي** تميز بطابع موضوعي يظهر فسي افتتاحياتها وفي اخبارها الداخلية والخارجية . كما حافظت هي واخواتها على مستوى عال من الموضوعية والرزانة في جميع الادوار تقريبا . ولكنها شدت عن ذلك خلال فترتين : الاولى حين اشترك كامل الجادرجي في وزارة حكمت سليمان بعد انقلاب بكر صدقي (١٩٣٦ - ١٩٣٧) وحين انتخب بعض جماعة الاهالي نوابا في مجلس النواب مثل عبد القادر اسماعيل ومحمد حديد وعزيز شريف وصادق كمونة . والفترة الثانية في عهد الجمهورية حين كان محمد حديد وزيرا

للمالية (١٩٥٨-١٩٦٠) ، وقد صارت جريدة **الاهالي** خلال هاتين الفترتين شبه حكومية .

وبالرغم مما عرف عن ديمقراطية وشعبية الجريدة ومصدرها لم تكن للجريدة أو لمصدرها في الواقع فلسفة اشتراكية أو شيوعية بالمفهوم الغربي لهاتين الكلمتين ، بل حاول جماعة الاهالي اشتقاق كلمة جديدة هي «الشعبية» بدلا من الكلمتين الغربيتين .

في فترات احتجاج الجريدة فكر جماعة الاهالي باصدار رسائل دعوها «رسائل الاهالي الى الشباب» ، وقد اصدرت عدة رسائل اهمها الرسالة الاولى على طريق الهند (مطبعة الاهالي - بغداد ١٩٣٢) وقد اعيد طبعها سنة ١٩٣٥ ، والرسالة الثانية الشعبية (مطبعة الاهالي-بغداد ١٩٣٣)، والرسالة الثالثة مطائعات في الشعبية (مطبعة الاهالي - بغداد ١٩٣٥) ، وهذه الرسائل بقلم عبد الفتاح ابراهيم .

كان كامل الجادرجي احد المؤسسين لحزب الاخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي ، وتولى بعد ذلك تحرير جريدة الاخاء الوطني لسان حال الحزب المذكور . فلما تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزارة في ٢٠ آذار ١٩٣٣ وفيها من الوزراء ياسين الهاشمي وبعض اقطاب حزب الاخاء الوطني ونوري السعيد واعلنت احترامها لمعاهدة ١٩٣٠ التي عارضها الاخائيون ، ولم يحلوا مجلس النواب الذي طالبوا بحله سابقا شعر كامل الجادرجي انه اقرب الى جماعة الاهالي منه الى حزب الاخاء الوطني . وكان الجادرجي معجبا بجريدة **الاهالي** واسلوب معالجتها للامور وبتجاه جماعة الاهالي الديمقراطية الشعبي . وفي الوقت نفسه اعتزل محمد جعفر ابو التمن زعيم الحزب الوطني العراقي العبل الحزبي بعد اختلافه مع زملائه في قيادة الحزب وخيبة امله في اقطاب حزب الاخاء الوطني . وفي هذا الوقت استقال الجادرجي من حزب الاخاء واستحصل اجازة بممارسة المحاماة وفتح مكتبا في البناية التي

تضم مكاتب المحامين من جماعة الاهالي ، فتوثقت علاقته بهم وحصل على امتياز جريدة باسم صوت الاهالي ورضعها تحت تصرف جماعة الاهالي حين عطلت جريدتهم . وصدرت جريدة صوت الاهالي في ١٤ آذار ١٩٣٤ ونهجت منهج الاهالي

حدث خلال ذلك ان عين حسين جميل حاكما في محاكم العراق وعين عبد الفتاح ابراهيم مدرسا على الملاك الثانوى فانتقل امتياز جريدة الاهالي الى عبد القادر اسماعيل ثم الى عزيز شريف في بعض الفترات . وبعد انضمام كامل الجادرجي الى جماعة الاهالي حدث بينه وبين عبد الفتاح ابراهيم خلاف ابتعد بسببه عبد الفتاح عن الجماعة وكان ذلك في اوائل سنة ١٩٣٦ .

جمعية الاصلاح الشعبي

استقالت وزارة رشيد عالي الكيلاني حين عجزت عن حل مجلس النواب في خريف ١٩٣٣ ، والف جميل المدفعي وزارته الاولى والثانية (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ - ٢٥ آب ١٩٣٤) ثم الف على جودت الايوبي وزارته الاولى (٢٧ آب ١٩٣٤ - ٢٧ شباط ١٩٣٥) وعاد المدفعي فألف وزارته الثالثة (٤ آذار ١٩٣٥ - ١٥ آذار ١٩٣٥) . وقد اشتمت معارضة الاخائيين لهذه الوزارات واشترك محمد جعفر ابو التمن في المعارضة وفي اجتماعاتهم . وفي اثناء ذلك توثقت عرى الصداقة بين ابي التمن وحكمت سليمان كما توثقت العلاقة بين جماعة الاهالي وابي التمن وحكمت سليمان . فلما افلح الاخائيون في اسقاط وزارة المدفعي عن طريق اثاره العشائر ، وكلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة عرض على حكمت سليمان الاشتراك بوزارته فطلب وزارة الداخلية ولكن ياسين الهاشمي فضل اسنادها الى رشيد عالي الكيلاني فأغضب هذا حكمت سليمان وجعله ينحاز الى ابي التمن وكامل الجادرجي

وعبد القادر اسماعيل ومحمد حديد ووقف هؤلاء موقف المعارضة لوزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) . واصدر ابو التمن جريدته **المبدا** ولما عطلتها الحكومة اصدر حكمت جريدته **البيان** وعطلتها الحكومة ايضا .

في خلال فترة وزارة ياسين الهاشمي اشتدت المعارضة ضدها وحدثت ثورات عشائرية في انحاء مختلفة من العراق ولكن الوزارة أفلحت في القضاء عليها بشدة . ولما عجزت المعارضة عن اسقاط وزارة ياسين الهاشمي بكل الاساليب ، التجأ حكمت سليمان الى الجيش فأصل بقائد الفرقة الثانية الفريق بكر صدقي العسكري ، وهذا بدوره اتصل بالفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الاولى وقاما باقتلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ واستقلت وزارة الهاشمي والف حكمت سليمان الوزارة الجديدة وفيها من الوزراء محمد جعفر ابو التمن وزير المالية وكامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ويوسف ابراهيم وزير المعارف (٤) .

وفي تشرين الثاني ١٩٣٦ قدم كامل الجادرجي ويوسف ابراهيم وعبد القادر اسماعيل وصادق كمونة ومكي جميل ومحمد صالح القزاز وعبد الله سالم طلبا لتأسيس جمعية سياسية باسم «جمعية الاصلاح الشعبي» فأجيزت (٥) ، ونشر منهاجها بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ . انتخب المؤسسون كامل الجادرجي سكرتيرا لها وصادق كمونة نائبا للسكرتير ومحمد صالح القزاز محاسبا ، ولهمتأجروا دارا قريبة من الثانوية المركزية في بغداد . ولكنها لم تباشر اي عمل وأهمل امرها

(٤) فيما يتعلق بفترة ٢٩٢٢ - ١٩٢٧ تراجع الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع
(٥) جريدة البلاد ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦

بعد نحو شهر بسبب اتهامها بالشيوعية^(٦) .

جاء في منهاج جمعية الاصلاح الشعبي الذي استوحته من
«الشعبية» المبدأ الذي سعت جريدة الاهالي لتحقيقه ما يلي :

غايتها : السعي للقيام باصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، يعود
نفعه على عامة افراد الشعب ، ويحقق تقدم الشعب ويقضى

على الاستغلال .

طرق تحقيق هذه الغاية :

١ - السياسة الخارجية : التقارب بين البلاد العربية وتقوية

العلاقات مع الهيئات الشعبية فيها .

٢ - السياسة الداخلية : (أ) تقوية الجيش واصلاح الشرطة

(ب) فسح المجال لابداء الافكار الحرة ولكافة

الحريات الديمقراطية (ج) نشر الثقافة .

٣ - السياسة الاقتصادية : السعي لرفاه الشعب على اساس

جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على

حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد ادنى يضمن

له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ما

تسمح به الثروة العامة وذلك بـ (أ) احتكار الدولة

لوسائل النقل والمخبرات والمواصلات واسالة الماء

والتنوير وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية

(ب) اثناء بنك للدولة للسيطرة على مالية البلاد

(ج) حصر الاقراض الزراعي والعقاري بالبنوك

الحكومية (د) فرض الضريبة المتزايدة على الدخل

والارث (هـ) احياء الاراضى الموات وتوزيعها على

الفلاحين (و) اثناء القرى العصرية (ز) الغاء القوانين

(٦) جريدة البلاد ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٦ ، منهج جمعية الاصلاح الشعبي

(- مطبعة الاهالي - بغداد ١٩٢٦)

ونظامها الاساسي والداخلي

- والتواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفه الفلاح (ح) تخفيض رواتب الموظفين الضخمة وانصاف صغار الموظفين والمستخدمين .
- ٤ - التعليم : جعل التعليم الابتدائي اجباريا ومكافحة الامية .
- ٥ - الصحة : (أ) جعل الوقاية الصحية واجبا رئيسيا وجعل الطب الشافي فى الدرجة الثانية وتعميم المؤسسات الصحية (ب) ضمان السكنى الصحية وتنظيم المدن ومحاربة المسكرات وتشجيع الزواج .
- ٦ - العمال : سن قوانين تحمى العمال وتضمن حقوقهم وتقدمهم وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن الثمان ساعات يوميا وتشجيع جميعات العمال وتقاباتهم وتحدد الحد الادنى لاجورهم .
- ٧ - فى العلاقات الشخصية : (أ) وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية (ب) السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي .

مقدمات تأليف حزب سياسي

كان الفريق بكر صدقي رئيس اركان الجيش يتدخل بشئون البلاد الصغيرة والكبيرة مما اثار استياء كامل الجادرجى ومحمد جعفر ابى التمن ، ولما حدثت ثورة فى الديوانية وقمعها الجيش بقوة شديدة قدم كامل الجادرجى وزير الاقتصاد والمواصلات ومحمد جعفر ابو التمن وزير المالية ويوسف ابراهيم وزير المعارف وصالح جبر وزير العدل استقالاتهم من وزارة حكمت سليمان بتاريخ ١٩ حزيران ، فقبلت استقالاتهم يوم ٢٤ حزيران وفى اليوم نفسه عين محمد على محمود وزيرا للمالية وعباس مهدي

وزيرا للاقتصاد والمواصلات وعلى محمود الشيخ على وزيرا للعدل
وجعفر حندي وزيرا للبعارف . ثم استقال حكمت سليمان من وزارة
الداخلية وعين مصطفى العمري وزيرا لها بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٣٧ .
ثم وقفت وزارة حكمت سليمان المعدلة موقفا شديدا ضد الاتجاهات
الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية ، فاسقطت الجنسية العراقية عن
عبد القادر اسماعيل واخيه يوسف اسماعيل .

في ١١ آب ١٩٣٧ قتل الفريق بكر صدقي وفي ١٧ آب استقالت
وزارة حكمت سليمان وخلفتها وزارة جميل المدفعي الرابعة في اليوم
نفسه ، وسلكت هذه الوزارة والوزارات التي تلتها سياسة الشدة ضد
الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية الى ان نشبت الحرب بين المانيا
والاتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١ حين تكونت جبهة الحلفاء
من بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وحلفائهما ، فصار
من الممكن ممارسة بعض الحريات الديمقراطية في العراق .

وقفت العناصر الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية منذ ٢٢
حزيران ١٩٤١ مؤيدة للجبهة التي تضم الاتحاد السوفيتي ضد جبهة
المانيا وحلفائها ، وقد رأت هذه العناصر ان نجاح الفاشية مضر بمستقبل
البلاد العربية والحريات الديمقراطية وان نجاح الجبهة التي تضم الاتحاد
السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا فيه بعض الضمانات
لمستقبل افضل نسيبا للعراق والبلاد العربية ولفسح المجال امام العمل
السياسي والحزبي وحرية الصحافة ، وان هناك املا بحل مشاكل
فلسطين والجزائر والمغرب وتونس وليبيا وجنوب الجزيرة العربية
والخليج العربي ، وذلك بمساندة الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ،
وان العالم سيكون بوجه عام افضل من عالم ما قبل الحرب ، وان المنظمة
الدولية المقرر انشاؤها ستكون افضل من عصبة الامم السابقة ، وان
احتمال نجاحها في حل المشاكل العالمية وسيادة السلام العالمي اقوى .
ولذلك ايدت تلك العناصر مجهود الحلفاء الحربي لدحر الفاشية

والنازية ووقفت من الحكومة العراقية خلال الحرب موقفاً وسطاً بين

التأييد والمعارضة وناقضت نفسها في بعض المواقف .

جريدة صوت الاهالي

اخذت جماعة الاهالي تستعد للعمل الحزبي في اول فرصة تسمح بها ظروف الحرب العالمية الثانية وظروف العراق . وصار البعض يلح على كامل الجادرجي باعادة اصدار جريدته صوت الاهالي وتهيئة اذهان المؤيدين واذهان الشعب والحكومة ، للعمل الحزبي المنتظر . ولكن كامل الجادرجي تريت طويلاً رغم الحاح مؤيديه ، وفي اواخر صيف ١٩٤٢ تقدم بطلب اصدار جريدته صوت الاهالي ، فأذنت وزارة الداخلية بأصدارها فعادت الجريدة الى الصدور في ٢٣ ايلول ١٩٤٢ . وقد بقيت هذه الجريدة تصدر من ٢٣ ايلول ١٩٤٢ حتى ٣ نيسان ١٩٤٦ وهي تهيء الاذهان للعمل الحزبي المنتظر فكتبت مقالات افتتاحية وكأنها تشرح منهاج الحزب الموعود ، واتخذت مواقف من الحكومة والشعب العراقي والشعب العربي وشعوب العالم وكان الحزب يشعر بمسئوليته الاديبة امام هؤلاء جميعاً وقد طال انتظار مؤيدي الجادرجي وهم يريدون الاسراع بمفاتحة الحكومة حول تاليف الحزب رسمياً . ولم يتقدم الجادرجي وصحبه لطلب الاجازة الرسمية بتأليف الحزب الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بنحو سنة وبعد ان اشار الوصي على عرش العراق الى ضرورة الاحزاب في اواخر خريف ١٩٤٥ .

وكانت افتتاحية صوت الاهالي الصادرة في ٢٣ ايلول ١٩٤٢ بعنوان « خطتنا » جاء فيها : « لسنا نريد اليوم غير ما اردنا بالأمس ، انا نشد تحقيق نظام يقوم على اساس المساواة في الحقوق والواجبات للجميع وبفسح مجال التنظيم للناس ولا بداء الرأي وممارسة الحكم ، ويحول دون التفريط بالمصالح العامة لتحقيق المصالح الخاصة او

احتكار النفع لفئة من دون الشعب ، وانا ندعو الى العمل لانتقاذ الشعب من عبودية الفقر وذله ، ومن مكابده الامراض والعلل ، ومن ظلمة الجهل وشروط التضليل ، انا نريد حكومة الشعب من الشعب الى الشعب ، نريد الديمقراطية ، امنية هذا الشعب وما يصبو اليه . » وجاء في المقال الافتتاحي ايضا : « ان حرية الشعوب وآمالها في الديمقراطية يهددها اليوم خطر داهم ، هو خطر الفاشية الغادرة التي اشعلت نيران هذه الحرب الطاحنة . » وجاء فيه ايضا : « ولما كان القضاء على الفاشية وافساح مجال تحقيق الحرية للشعوب امران متلازمان في الوقت الحاضر ، فان واجبا الاول هو ان تكافح الفاشية وتؤيد جبهة الشعوب الديمقراطية في نضالها لتحرير العالم من ويلات الاعتداء . » واستطرد المقال الافتتاحي الى القول : « نرى من الضروري ان تكون حركة مقاومة الفاشية جماهيرية منظمة ، وان يقوم تأييد الشعب للجبهة الديمقراطية على اساس ممارسة اكبر قسط ممكن من الحريات الديمقراطية في الظروف الراهنة . » وجاء فيه ايضا : « وستعالج الجريدة ، فضلا عن ذلك المشاكل الناشئة من الظروف الحاضرة وفي مقدمتها مشكلة التموين . » واختتم المقال الافتتاحي بالقول : « واخيرا نوه بان هذه الجريدة تعبر عن رأي العناصر التقدمية في هذا البلد وانه وان لم يتسن حتى الآن لهذه العناصر ان تجتمع في مؤسسة رسمية ولكنها ترتبط على كل حال بروابط وحدة الهدف وقوة العقيدة وسلامة الرأي ومتانة النفس . وانا لنوجه نداءنا الى هذه العناصر لتتخذ من هذه الجريدة وسيلة تعينها في كفاحها لاستئصال بذور الفاشية في هذا البلد وفي تضامنها مع جبهة الشعوب المتحدة في النضال من اجل الحرية وفي مسعاها لتحقيق مايمكن انجازه من مبادئ الحياة الديمقراطية . »

وفي اليوم التالي نشرت صوت الاهالي مقالا بعنوان « الشعب والحكومة » قالت فيه : « نرى ان الظرف الراهن يفرض

علينا السعى لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وتحقيق الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة وتنظيم الجهود للحصول على افضل النتائج *» وجاء فيه ايضاً : « وليس لهذه الامة وقد اختارت نظام الحكم الدستورى واسلوب الديمقراطية الا ان توحّد صفوفها وتجمع الرأي وتعدّ العدة لتجنب الاخطار التي تحدق بها وتحقيق الاماني التي يصبو اليها من سبيل غير سبيل النظام الذي اختارته وباسلوب غير الاسلوب الذي ترغب فيه *»

ثم بدأت الجريدة معالجة مشكلة التموين فى سلسلة مقالات تناولت فيها تأثير الحرب على الحياة الاقتصادية والتموين فى البلاد المتحاربة والعوامل المؤثرة فى العراق وكيفية معالجة مشكلة التموين فى العراق وعلاقة مشكلة التموين بالعملة العراقية (٧). وبعد فترة قصيرة عادت الى معالجة المشكلة نفسها وطالبت بضرورة تحديد اسعار الاقمشة الوطنية وهاجمت الارتفاع فى الاسعار ، وذكرت حالة الموظفين وطالبت بأن تكون علاوة غلاء المعيشة بنسبة عدد افراد عائلة الموظف لا بنسبة الراتب ، وعالجت مشكلة تموين الحنطة ، وهاجمت موقف الحكومة من المحتكرين ، وطالبت بضرورة مكافحة تضخم العملة من اجل مشكلة التموين ، وطالبت بالتنظيم الاقتصادى ومعالجة صعوبة الاستيراد (٨). وفى خلال سنوات الحرب لم لم تقطع صوت الاهالى عن معالجة مشكلة التموين فطالبت بضرورة تنظيم بيع الطحين للاهلين ، وعالجت موضوع خبز الشعب وطعام الشعب وازمة السكر وازمة وسائل النقل وقضية اطارات السيارات ، وعالجت موضوع تنظيم الحياة الاقتصادية، واثر الجمعيات

(٧) جريدة صوت الاهالى ، ٢٧ ايار - ١ تشرين الاول ١٩٤٢

(٨) صوت الاهالى ، ٨ تشرين الاول ، ١١ تشرين الاول ، ١٥ تشرين الاول ، ٢٢ تشرين الاول ، ٢٧ تشرين الاول ، ٢٩ تشرين الاول ، ١١ تشرين الثانى ، ٢٦ تشرين الثانى ، ١٧ تشرين الثانى ، ١٩ تشرين الثانى ، ٢٢ تشرين الثانى ، ١٥ كانون الاول ، ١٦ كانون الاول ، ٢٣ كانون الاول ، ٢٤ كانون الاول ١٩٤٢

التعاونية في مكافحة الغلاء والاحتكار، ومشكلة الحبوب • وعالجت مشاكل الطلاب الناجمة عن الازمة الاقتصادية، ووجوب تحديد اسعار الادوية وتوفيرها للجمهور، وتموين الحكومة للموظفين والمتقاعدين، وطالبت بضرورة تحديد حد ادنى لاجور الطبقة العاملة وبوجوب تحديد اسعار بعض الحاجيات الضرورية^(٩) • وفي اوائل سنة ١٩٤٤ انشئت زارة خاصة للتموين فعلمت صوت الاهالي على الموضوع وطلبت بتسعير المواد الغذائية وبتحديد بدلات الاجار^(١٠) •

وعالجت الجريدة موضوع الديمقراطية • فقالت تحت عنوان « الحريات الديمقراطية والحرب »: « ان حال الحرب هذه لا يصح ان يكون سببا للعدول عن الحياة الديمقراطية جملة وحرمان الشعب من كل مقوماتها » ولخص المقال الضروريات التي توجب تقييد الحرية في العراق بكلمتين: مقاومة اضاليل النازية ودعايتها والقضاء على المحتكرين والمضارين الذين ييغون الاثراء على حساب خبز الشعب ودمه، واما فيما عدا ذلك فيجب افساح مجال الحرية^(١١) وقالت في مقال اخر ان النظام الديمقراطي لا يقوم الا على دعائمه وهي المؤسسات الحزبية و نقابات العمال وغيرها من المنظمات الديمقراطية وعلى الحياة البرلمانية الصحيحة، ثم تساءلت اين الشباب الديمقراطي وقالت: « اتنا نوجه هذه الكلمة الى الشباب الديمقراطي ليشوب الى رشده ويستعيد وعيه ويخرج على انفراديته ويشور على تشسته وبعثرته ليوحد الصفوف ويحمل المهمة التاريخية الملقاة على عاتقه والتي لا مفر له من تحملها^(١٢) » وعالجت موضوع الديمقراطية

(٩) صوت الاهالي، ٥ كانون الثاني، ٢٨ كانون الثاني، ٢٩ كانون الثاني، اشباط ٣ شباط، ٢٤ آذار، ٢٥ آذار، ٢٥ نيسان، ٢٨ نيسان، ٤ ايار، ١٢٦ ايار، ١٧ حزيران، ٢٤ حزيران، ٢ تموز، ٦ تموز، ٥ آب ١٩٤٣
 (١٠) صوت الاهالي، ٣١ آذار، ٣ نيسان، ٢٤ ايار، ٢٩ حزيران ١٩٤٤ •
 (١١) صوت الاهالي، ٤ تشرين الاول ١٩٤٢
 (١٢) صوت الاهالي، ١٨ تشرين الاول ١٩٤٢

والاوضاع السائدة في العراق ، والرقابة وحرية الصحافة ، والشباب الديمقراطي والعمل ضد الفاشية ، والديمقراطية والسلم العالمي ، وضرورة تقوية العناصر الديمقراطية في دوائر الدولة ، واهمية الاتجاه الديمقراطي في تسيير سياسة الدولة ، وصيانة الحرية الشخصية .

وقالت ان المنظمات الديمقراطية مدرسه الشعب الوحيدة وان الشعب يطالب بافصاح المجال لتنتعه بالحرية الديمقراطية والعمل السياسي ومكافحة الفقر ومكافحة اسباب تفشي المرض ، وان الكفاح ضد الفاشية يجب ان يرافقه توجيه ديمقراطي ، وان هناك ضرورة لتكوين حياة ديمقراطية صحيحة لمجابهة احداث المستقبل (١٣) . وعالجت موضوع صيانة الحرية الشخصية ، وحرية الرأي ، ومشكلة الجهل السياسي وعواملها والسبيل الى حلها ، ومجابهة عالم الغد بالحرية الديمقراطية والتنظيم السياسي وتقابات العمال ، كما عالجت موضوع الصحافة في العراق ، ونشرت احتجاج اصحاب الصحف ضد الرقابة (١٤) وهاجمت قوانين المطبوعات والنشر وتطورها نحو تقييد الحرية ، وعالجت موضوع حرية الصحافة والحرية الشخصية ، وموضوع الشعوب العربية والاستعمار والرجعية ومبادئ الحكم الصحيح المبني على الحرية الديمقراطية ، وعارضت القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية وفكرة ابدالها بقانون الطوارئ وطالبت بانهاء الاحكام العرفية والغاء القوانين والمراسيم الاستثنائية واقامة نظام ديمقراطي صحيح ، واكدت على ان الجهل لا يعوق الاصلاح الديمقراطي كما تزعم الطبقة الحاكمة ، وتساءلت هل من مبرر لاستبقاء

(١٣) «صوت الاهالي ، ٢٩ آذار ، نيسان ، ١٢ نيسان ، ١٨ نيسان ، ٢١-٢٩ نيسان ، ١٠ حزيران ، ١٤ حزيران ، ٣٠ حزيران ، ٢٥ تموز ، ٢٨ ايلول ، تشرين الاول ، ٨ تشرين الثاني ١٩٤٢ .

(١٤) «صوت الاهالي ، كانون الثاني ، ١٣ كانون الثاني ، ٢٩ آذار ، ٢٨ نيسان ، ٨ ايار ، ١١ تموز ، ٢ تشرين الثاني ، ١٤ تشرين الثاني ، ٢٢ كانون الاول ١٩٤٤

الاضاع القائمة في العراق وذكرت أن العقلية القديمة لرجال الحكم تتمسك بتلك الاوضاع بحجة الامن وصيانة المصلحة العامة وسلامة الدولة ، واكدت على ان الحكم الوطني الفاسد حكم مؤقت لدى الشعوب المستقلة الواعية ، وأن الفئات الرجعية قلقة من الاراء والاتجاهات الجديدة . ونشرت مقالا بقلم كامل الجادرجي تساءل فيه هل يمكن ان يدوم حكم الارهاب في العراق (١٥) .

وعالجت صوت الاهالي موضوع القوانين وطالبت بتوخى المصلحة العامة في تشريعها وتطبيقها ، وطالبت بالغاء القوانين الشاذة (١٦) كما عالجت لائحة تعديل القانون الاساسي واكدت على علاقة القانون الاساسي بالمشكلة السياسية في البلاد، وان القانون الاساسي المعدل لا يعزز الحياة الدستورية وان ظروف الحرب ليست الوقت المناسب للتعديل ، وطالبت بالانتخاب المباشر وهاجمت الانتخاب على درجتين ، وعالجت موضوع مجلس الاعيان وطالبت بانتخاب نسبة معينة من اعضائه ، وذكرت فقدان اثر الانتخابات النيابية في الحياة السياسية وطالبت بدور الاحزاب في الانتخابات (١٧)

وعالجت موضوع الطبقة العاملة وحاجتها الى النقابات ، ودورها في بناء الامة واثار تحريرها في انسجام الامة ورفقها ، وضرورة تطبيق قانون العمال ، وضرورة النقابات في تكاتف العمال ضد الاستغلال كوسيلة لرفع التعسف في الاجور وفي ساعات العمل وشروطه . ونشرت محاضرة هاشم جواد في المعهد الثقافي البريطاني عن «احوال العمل في العراق» وايدت حق العمال في تحديد ساعات

(١٥) «صوت الاهالي» ، ٢ شباط ، ٢ آذار ، ١١٨٤ ايار ، ١٢ ايار ، ٨ حزيران ، ١٠ حزيران ١٣٤
حزيران ، ١٣١ اب ، ٢٩ تشرين الاول ، ١٤ تشرين الثاني ، ٢٥ كانون الاول ، ١٩٤٥ ، ٤ شباط ١٩٤٦
(١٦) «صوت الاهالي» ، ٢٥ ايلول ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ .
(١٧) «١٦-١٩ ايار ، ٢١ ايار ، ٢٣ ايار ، ٢٦ ايلول ، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٢ ، ٢٤ آذار

العمل ، وشرحت اسباب احتفال العمال بيوم اول ايار ، ودعت الى ايجاد صندوق ضمان للعمال ، ودعت نقابات العمال الى الاتحاد ، وأيدت حق العمال بشمولهم بتوزيع الاغذية والاقمشة كالموظفين ، وناصرت المؤسسات الحكومية ولاسيما عمال السكك الحديدية (١٨) .

وبحثت الجريدة موضوع الفلاح وقضايا الزراعة فطالبت بانقاذ الفلاح من المرايين ، وتطرقت الى وظائف المؤسسات الزراعية الحكومية ، وعارضت مطالبة الفلاح بتسليم شئ من حصته الى الحكومة ، ومالبت بضرورة تنظيم الانتاج الزراعي وذكرت أهمية ذلك في النهضة الاقتصادية للبلاد (١٩) .

وتطرقت الى المنظمات التعاونية وأكدت على ضرورتها في ظروف الحرب العالمية الثانية وغلاء الحاجات . وناقشت القانون المقترح للجمعيات التعاونية (٢٠) . ودرست المشاكل الاجتماعية في العراق وشرحت دور الطبقة العاملة ، ودور المثقفين التقدميين والشباب الديمقراطي ، وقالت ان اقامة الحياة الديمقراطية ، الصحيحة هي الشرط الاول للإصلاح الاجتماعي (٢١) . كما درست القضايا الاقتصادية بالاضافة الى ماذكرناه انفا فقالت ان هدف الحكم هو ضمان سيادة

(١٨) صوت الاهالي، ٥ تشرين الاول ١٩٤٢ ، ٨ كانون الاول ، ٩-١٢ شباط ، ٢ تموز ، ٩ تشرين الثاني ، ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ ، ٢٤ كانون الثاني ، ٢٤ آذار ، ٢٨-٣٦ آذار ، ١٤ نيسان ، ١ ايار ، ١٩ حزيران ، ٢٠ اب ، ١١ اب ، ٢٠ اب ، ١٤ ايلول ، ١٠ كانون الاول ١٩٤٤ ، ١١ شباط ، ٢٨ آذار ، ١٦ نيسان ، ١٨ نيسان ، ٢٥ نيسان ، ١٤ ايار ، ١٥ ايار ، ٢١ حزيران ، ٢٦ اب ، ٢٥ تشرين الاول ، ٢٥ تشرين الاول ، ١٣ كانون لاول ١٩٤٥ .

(١٩) صوت الاهالي ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٢ ، ١٤-١٦ آذار ، ٢١ ايار ١٩٤٣ ، ٩ شباط ١٩٤٤

(٢٠) صوت الاهالي ، ١٣ كانون الثاني ٢٥ آذار ٢٧ ايار ١٩٤٣ .

(٢١) صوت الاهالي ، ٤ كانون لاول ١٩٤١ ، ١٢-١٦ نيسان ١٩٤٣ ، ٢ شباط

البلاد ورفاه الشعب وتقدمه وتحسين امور حياته ، وطالبت بالتححرر من الفاقة . ونشرت محاضرة محمد حديد فى المعهد الثقافى البريطانى عن «مستوى المعيشة فى العراق» ، وطالبت بمكافحة الفقر ، ومعالجة مشكلة البطالة فى العراق عن طريق الضمان الاجتماعى والاعمار الاقتصادى ، وهاجمت التضخم النقدى وفائدة الرجعية منه وطالبت بضرورة استملاك معامل السكر ، وبحماية الصناعة الوطنية ، وبمعالجة ازمة السكنى ، وبحثت موضوع التصميم الاقتصادى ، وطالبت باعادة توزيع الدخل القومى (٢٢) . وبحثت موضوع صحة الشعب من الناحية الوقائية والعلاجية والوضع فى المستشفى التعليمى (٢٣) .

ومن الامور التى اعارتها اهتماما خاصا موضوع المعارف فى العراق ، فقالت ان المعارف عمدت منذ ١٩٣٣ الى تشجيع المبادئ النازية والفاشية واكدت على ان اصلاح المعارف اصبح ضرورة لامناص منها وان هذا الاصلاح لا يتحقق الا باجراء تبديلات اساسية فى ادارة المعارف وفى سياسة التربية والتعليم ، وهاجمت الدكتور فاضل الجمالى ونشرت ردها عليها، ودعت الى تكوين منظمة خاصة بالطلاب وبحثت مشاكل الطلاب الناجمة عن الازمة الاقتصادية ، كما تطرقت الى التعليم العالى وضرورة الجامعة العراقية ، وقالت ان نشر التعليم من ضرورات تأمين الحكم الديمقراطى ، وبحثت مشاكل الكتب المدرسية والبعثات ، وانتقدت موقف وزارة المعارف من جمعية المعلمين وايدت عقد مؤتمر للطلاب ، وناشدت الحكومة والشعب بوجوب مكافحة الامية ، انتقدت اساليب الامتحانات العامة وحوادث سرقة

(٢٢) صوت الاهالى ١٦ كانون الثانى ٢٢ شباط ١٧ اذار ١٩ اذار ٢٢ اذار ٢٠ نيسان ، ٢٧ تموز ١٢ آب ١٠ ايلول ١٨ ايلول ، ١٨ كانون الاول ١٩٤٤ ، ٢٩ كانون الثانى ٣ تموز ١٦ تموز ١٥ ايلول ١٦ ايلول ١٩٤٥
 (٢٣) صوت الاهالى ١٩-٢١ كانون الثانى ١٩٤٣ .

الاسئلة وصعوبتها^(٢٤) . ونشر كاتب هذه السطور تسع مقالات في جريدة صوت الاهالي عن اهداف التعليم ومناهجه ، والكتب المدرسية ، والامتحانات ، ونشر التعليم العام ، والمعلمين ، والطلاب ، والدراسة العالية ، والبعثات ، وطالب بعقد مؤتمر تربوي ، وتكوين نقابة للمعلمين^(٢٥) .

وعالجت الجريدة قضايا الشباب والمثقفين واكدت على حاجة الشباب العربي الى مؤتمرات ثقافية ديمقراطية والى التنظيم وضرورة عمل الشباب في الميدان القومي ، ودرست مشاكل الشباب وواجب توجيهه للخدمة العامة ، وذكرت المثقفين بواجبهم تجاه اوضاع العراق والاتجاهات العلمية^(٢٦) .

واعطت اهمية كبيرة للقضايا القومية والوطنية فقالت ان اهدافنا القومية الكبرى التي كنا ولا نزال نسعى اليها ونناضل في سبيلها هي الحرية الكاملة وتوثيق الروابط بين جميع الاقطار العربية ومحاربة البؤس والتأخر والجهل وتحرير المرأة ورفع مستوى الانتاج الزراعي والسير في مدارج الرقي الصناعي وبناء كيان عربي دولي واقامة علاقات اخاء وسلام مع جميع الشعوب على اساس العدل والمساواة بين الامم . وعالجت موضوع القومية والاعمار الاقتصادية . ثم عالجت موضوع القومية والديمقراطية فقالت اننا نعتقد ان القومية والديمقراطية متلازمتان وان من اهداف القومية والعمل على تحقيق القومية عن طريق

(٢٤) صوت الاهالي ١ تشرين الثاني ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، ٢٢ نيسان ١٧ حزيران ٣-١ اب ١٥ تشرين الاول ١٩٤٣ ، ١٠ شباط ١٠ تموز ١ تشرين الاول ١١ تشرين الاول ١٢ تشرين الاول ٨ تشرين الثاني ١٩٤٤ ، ١١ كانون الثاني ، ١ نيسان ١١ نيسان ، ٢٥ حزيران ١٩٤٥ .

(٢٥) صوت الاهالي ٢٣ تشرين الثاني ٢٥-٢٩ تشرين الثاني ، ٢ كانون الاول ٣ كانون الاول ١٩٤٥ .

(٢٦) صوت الاهالي ٦ ايلول ١٩٤٣ ، ٧ نيسان ، ٩ نيسان ٢٨ ايار ، ١٩٤٤ ، ١٢ شباط ١٩٤٥ .

(٢٧) صوت الاهالي ، ٧ كانون الاول ٩-١١ كانون الاول ١٩٤٢ .

الديمقراطية لا عن طريق الحكم الفردي وحرمان الناس من حرية الرأي وحق الاجتماع وتشكيل الاحزاب والمساهمة الفعلية فى ادارة الشؤون العامة او التفريق بينهم بأي شكل كان ، وهذا هو مايجب ان يكون هدف القوميين جميعا . ثم عالجت موضوع القومية والعنصرية والاقليات فقالت ان من اهدافنا القومية هو العمل على تحقيق تمتع المواطنين جميعا بالمساواة فى الحقوق السياسية والمدنية دون تفريق والاقرار بحق احتفاظ كل اقلية او قومية صغرى بلغتها وتاريخها وضمان تعليم ابنائها بلغتهم الخاصة ومراعاة مقتضيات اوضاعها الخاصة من حيث ضرورات الادارة وتحقيق العدالة^(٢٧) . وتطرقت الى اماني الشعب العراقى فى حرب الشعوب اى الحرب العالمية الثانية ، ونشرت محاضرة عبد الكريم الازرى التى القاها فى المعهد الثقافى البريطانى عن «العراق والمستقبل» وطالبت بتعديل المعاهدة العراقية البريطانية^(٢٨) .

وخصصت مقالات ضافية وكثيرة للبلاد العربية وخاصة فلسطين^(٢٩) فلم تترك بلدا من البلدان العربية وخاصة منها التى لم تنل استقلالها دون ان تدافع عن قضيته باسهاب وبقالات عديدة، وماقصر بحثي على ايراد بعض الامثلة : فبمناسبة تصريح انطونى ايدن وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم يوم ٢٤ شباط ١٩٤٣ والذى اعلن فيه رأى بريطانيا فى انشاء اتحاد عربي بقوله «ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى اية حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية» قالت صوت الاهالي ان البلاد العربية بلاد وحدة وشعوبها وان اختلفت بعضها عن البعض الاخر اختلافا

«٢٨» صوت الاهالي ، ١٩ نيسان ١٩٤٣ ، ٢٢-٢٥ نيسان ، ٢٧ نيسان ١٩٤٤ ، ١٣-١٦ آب ٢٩ آب ١٩٤٥ ، ١٠ آذار ١٩٤٦ .

«٢٩» اطلع المؤلف على اكثر من ستونماتين مقالة خلال فترة ٢٥ كانون الاول ١٩٤٢-٢١ آذار ١٩٤٦ .

بسيطا لانها تكون امة واحدة لها قضية مشتركة واحدة ويجب ان
 ان لانعترف بالفروق والحواجز الوهمية التي خلقتها ظروف سياسية
 شاذة نشأت من العقلية التي كانت سائدة في مؤتمر فرساي (٣٠) .
 وبمناسبة استقلال سوريا ولبنان كتبت تقول ان حرية الشعوب العربية
 فضلا عن كونها حقا مقدسا وامنية عزيزة ومحورا لمطالبنا القومية تعد
 ايضا ضرورة من الضرورات القصوى لكفاح الشعوب الراهن في
 سبيل احراز النصر المشترك (٣١) . وعلقت على حوادث لبنان واعتقال
 رئيس الجمهورية والوزراء وهاجمت الاستعمار الفرنسي (٣٢) . واكدت
 على ان الحريات الديمقراطية جزء من اهداف الكفاح العربي
 القومي (٣٣) ، وعلى ان ضمان استقلال شعوب افريقية الشمالية العربية
 واجب الحلفاء والعرب (٣٤) . ولفتت الانظار الى خطر الهجرة
 اليهودية على عرب فلسطين ومطلبت بوجوب اطلاق سراح المعتقلين من
 عرب فلسطين الاحرار ، وقالت ان ضمير الانسانية يتطلب تحقيق امان
 فلسطين العربية ومطلبت بعقد مؤتمر عربي لبحث قضية فلسطين، ومطلبت
 بوجوب تمثيل فلسطين العربية في مؤتمر الحلف العربي . وعارضت
 ما كتبه **النابلس** اللندنية عن مشروع دول سورية الكبرى تضم
 فلسطين ، ومطلبت بوجوب تضامن البلاد العربية لحل قضاياها العامة ،
 ولالغاء الانتداب على فلسطين ، ومطلبت باتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة
 الحالة في سورية ولبنان ، واكدت على ان الخطر يحيق بفلسطين وان
 تأسيس دولة صهيونية في فلسطين خطر جسيم يهدد البلاد العربية ،

(٣٠) « صوت الاهالي ٢٦ شباط ١٩٤٢ . درجت هذه الجريدة على القول «شعوب
 عربية» بدلا من «شعب عربي» .

(٣١) « صوت الاهالي ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٢

(٣٢) صوت الاهالي، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢

(٣٣) صوت الاهالي، ٢١ كانون الاول ١٩٤٢ ، ١ نيسان ، ٢ نيسان ١٩٤٥

(٣٤) صوت الاهالي ، ٨ شباط ١٩٤٤ ، ١٨ ايار ، ٢٠ ايار ١٩٤٥

وهاجمت مفاهيم البروفيسور هارولد لاسكي في معالجة قضية فلسطين واماني الشعوب العربية حين ايد الاستعمار والصهيونية زهاجم الوحدة العربية وزعم بأن الافندية العرب يستغلون الشعب وان لشركات النفط دورا في سوء النية بين الشعوب أي العرب واليهود، وهاجمت الجريدة لمساندتها للصهيونية كما هاجمت اقتراح بريطانيا بأدخال الف وخمسمائة مهاجر صهيوني الى فلسطين شهريا، وطالبت بوجود عرض قضية فلسطين على مجلس الامن الدولي، وهاجمت فكرة تقسم فلسطين^(٣٥).

وعالجت صوت الاهالي العلاقات الدولية فلعلقت على ميثاق الاطلنطي فأكدت على وجوب توطيد دعائم الديمقراطية والحرية في حياة كل امة، وأملت ان تكون مقررات الميثاق ضمانا لحرية الشعوب في تقرير مصيرها وفي تحقيق اهدافها القومية^(٣٦). وهاجمت شركات الاحتكار العالمية والاستعمار. ومناطق النفوذ^(٣٧). وذكرت الحلفاء بوجود الايفاء بعهودهم وأكدت على اهميتها في العلاقات بين الدول والشعوب في عالم ما بعد الحرب. وبمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية مع المانيا حثت على العمل لبناء عالم جديد على وحدة الامم المتحدة والتعاون الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ونشر الحريات الديمقراطية ومحاربة الفقر والبطالة والجهل والمرض والاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب^(٣٧). وهاجمت مجلس الشيوخ الاميركي لمعاداته الامة العربية^(٤٠).

(٣٥) اطلع المؤلف على اكثر من اثنين وعشرين مقالة خلال فترة ٢ اذار ١٩٤٤ ..

٢٨ اذار ١٩٤٦ .

(٣٦) صوت الاهالي، ١٩ تشرين الاول، ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٤

(٣٧) صوت الاهالي، ٣١ ايار ١٩٤٤

(٣٨) صوت الاهالي ١٣ حزيران ١٩٤٤

(٣٩) صوت الاهالي ١٤ ايار ١٩٤٥

(٤٠) صوت الاهالي، ٢ كانون الاول ١٩٤٥

وفي الوقت الذي ايدت فيه الاتحاد السوفيتي (٤١) ، هاجمت النازية والفاشية (٤٢) . وبمناسبة نية سامي شوكت في تكوين حزب ذي صلة بالبلاط هاجمه كامل الجادرجي ونعته بموزلي العراق (٤٣) ، وكتب ثنائي مقالات بعنوان «بعث الفاشية في العراق» هاجم فيها سامي شوكت والذهنية الفاشية ، وقد نشرت هذه المقالات بكراس بعد ذلك (٤٤) .

وعلقت صوت الاهالي على الانتخابات العامة في انكلترا وتناجها الخطيرة بفوز حزب العمال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع المانيا ثم عقدت سلسلة مقالات عن حزب العمال البريطاني ، نشأته وتنظيمه ومنهاجه وسياسته ونشاطه البرلماني وموقفه من قضية المستعمرات وموقفه من قضية فلسطين فأبدت حذرهما في هذه القضية لما عرف من تأييد الحزب لاستمرار الهجرة الصهيونية (٤٥) .

وعالجت موضوع الاحزاب في العراق وقالت ان الحزب الوحيد الذي يمكن للشعب ان يتخذه نبراسا يستضيء به وقائدا حكيما يقوده الى شاطئ السلام والعدالة والمساواة هو الذي يتسلح بالمباديء التي توجيها اليه حاجات الشعب ومصالحه ذلك الحزب الذي يولد ويتألف من خيرة طليعة المناضلين الوطنيين المخلصين الذين يحرسون على خدمة الشعب خدمة حقيقية صادقة فيوجهون سياستهم العملية توجيها شعبيا ويهدفون الى مثل عليا لاتحيد عن مثل واهداف الشعب قيد شعرة (٤٦) .

(١) صوت الاهالي ، ٨ تشرين الثاني ١٩٤٢

(٢) «صوت الاهالي» ، ١١ نيسان ، ٢٦ تموز ١٩٤٢

(٣) صوت الاهالي ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٦

(٤) صوت الاهالي ، ١٥ كانون الثاني - ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٦

(٥) صوت الاهالي ، ٢٧ تموز ، ٣٠ تموز ، ٣١ تموز ١ اب - ٦ اب ١٩٤٥

(٦) «صوت الاهالي» ، ٢ شباط ١٩٤٢ ، ٢ كانون الثاني ١٠ كانون الثاني ١٩٤٥

هذا وقد تعرضت الجريدة الى ضغط الحكومة في بعض الظروف
فلم تكتب افتتاحيات بل تركت بمكانها فراغاً وملاؤه بالاعلانات (٤٧) .

«٤٧» صوت الاهالى ٢٣ تشرين الثاني - ٢ كانون الاول ١٩٤٢ ، ١٤ ايلول ١٧ ايلول
٢٤ ايلول ١٩٤٤ .

الفصل الثاني

تأليف الحزب الوطني الديمقراطي

كانت اخر وزارة عراقية تألفت اثناء الحرب العالمية الثانية هي وزارة حمدي الباجهجي الثانية التي شكلت في ٢٩ آب ١٩٤٤ ، وفي عهدها انتهت الحرب . وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ القى عبد الاله الوصي على عرش العراق خطابا على الاعيان والنواب في بهو امانة العاصمة يعتبر جزءا متما لخطاب العرش الذي القاه الوصي على النواب والاعيان في اول كانون الاول ١٩٤٥ ، والمفهوم ان الانكليز ونورى السعيد هم الذين اشاروا عليه بالقاء هذا الخطاب لتهدئة الشعب وكسب الوقت لكي يعودوا بعد قليل الى الاساليب التقليدية في الاستبداد ، هذا وقد دأبوا على هذا المنوال في السنوات التالية لانتهاى الحرب العالمية الثانية ، تارة يهدئون الاوضاع ببعض الحريات للتنفيس عما يعاينه الشعب وطورا يحكمون بالاستبداد والتعسف وتبذير خيرات البلاد . وكان المفهوم في اوساط جماعة الاهالى ان لاحداث اذربايجان وكردستان حينذاك علاقة بهذه التطورت حتى اذا قضى على تلك الاوضاع عادت الطبقة الحاكمة فى العراق الى اسلوبها المألوف .

في هذا الخطاب الاخير زعم الوصي ان الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة متمسكة بالسياسة الخارجية التى وضعها الملك فيصل الاول ، ثم عدد بعض فزاحى السياسة الداخلية مثل الضمان الاجتماعى واعداد الشباب لتولى اعباء الحكم والمسئولية . ثم قال : «هذه هي الاركان الاساسية الوطنية والقومية التى لاغنى لاي حزب او هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لتناهجها التفصيلية التى تضعها

هادفة الى خدمة البلاد وتحسين شئونها • فان الاحزاب والهيئات السياسية والوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ستتقدم الى الامة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات ، فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأيده اضطلع بالحكم ، ونهض بمسئولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية ، على طريقته الخاصة الموضحة في مناهجه الذي يكون قد عرض مفصلاً على الناخبين ونال ثقتهم وتأيدهم (١) •

اجازة الحزب الوطني الديمقراطي :

وفقاً للسياسة الجديدة التي نوه عنها الوصي في خطابه المذكور قدمت وزارة حمدي الباجهجي الثانية استقالتها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ وتألقت بعدها وزارة توفيق السويدي الثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦ وفيها سعد صالح كوزير للداخلية • وفي ٥ آذار القى توفيق السويدي مناهج وزارته في مجلس النواب وفيه وعد بنقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذي خلفته الحرب الى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم وبالغاء الادارة العرفية والغاء مرسوم صيانة الامن وسلامة الدولة وسد المعتقل والافراج عن المعتقلين ورفع الرقابة عن الصحافة ، وبفسح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية ، وتحقيق اهداف خطاب الوصي الذي القاه في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ •

وفي ٥ آذار قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم الازري ويوسف الحاج الياس وحسين جميل وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب سياسي باسم « الحزب الوطني الديمقراطي » وقدموا مع الطلب مناهج الحزب •

(١) « صوت الاهالي » ، ٢٨ كانون الاول ١٩٤٥ ، الحنى ، تاريخ الوزارات العراقية
انجزه السادس ، صص ٢٩٢-٢٩٦ •

وفي ٢ نيسان اجازت وزارة الداخلية تأليف خمسة احزاب سياسية حزب الاحرار ومعتده داخل الشعلان ثم انتقلت رياسته الى توفيق السويدي ثم الى سعد صالح ، وحزب الاستقلال ورئيسه محمد مهدي كبة ، وحزب الشعب ورئيسه عزيز شريف ، وحزب الاتحاد الوطني وزعيمه عبد الفتاح ابراهيم وكان من مبادئه الاساسية السعي لجمع العناصر الديمقراطية وتوحيدها في حزب واحد ، والحزب الوطني الديمقراطي (٢) .

ملخص منهج الحزب الوطني الديمقراطي :

غاية الحزب : القيام بأصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم منسق شامل لجميع تلك النواحي ، وذلك بقصد تحقيق تطوير البلاد من وضعها المتأخر الى دولة ديمقراطية عصرية ، ويتوسل الحزب لتحقيق اهدافه بالوسائل الديمقراطية .

اهداف الحزب :

اولا : في الناحية السياسية :

١ - في السياسة الخارجية :

آ - اكمال استقلال العراق واقامة العلاقات بين

العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع

المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات :

(٢) صوت الاهالي، ٢ نيسان ، الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، صص ١٩-٤١ . قال الجادرجي مسرورا حين بلغ باجازه الحزب : «الآن صرنا حزبا» ، وكان يصير دائما على كتابته «الديموقراطي» بدلا من «الديمقراطي» .
 (٣) منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي - (مطبعة الاهالي - بغداد ١٩٤٨) ، الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، صص ٢٤ - ٢٨ .

بحيث تنسجم مع ميثاق الامم المتحدة وتبديل
المعاهدة العراقية - البريطانية وفق هذه
الاسس .

ب - تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الامور
المشتركة بينها في ادارة موحدة او نظام مشترك،
مع احتفاظ كل دولة منها بادارة شؤونها
المحلية ، وتقوية جامعة الدول العربية بحيث
تحقق هذه الغاية .

ج - العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية
المحرومة من استقلالها ، ومقاومة تأسيس وطن
قومي لليهود في فلسطين او انشاء دولة يهودية
فيها وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة
عربية مستقلة فيها .

د - تعزيز العلاقات الودية مع الدول الاجنبية عامة
والدول المجاورة خاصة .

٢ - في النظام السياسي :

تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية بما
تستلزم مسؤولية الوزارة امام مجلس نيابي
منتخب وتطبيق نظام الانتخاب المباشر ، وتقسيم
العراق الى دوائر انتخابية فردية ، وانماء الحياة
السياسية الحزبية ، وتأييد الحريات الديمقراطية
كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والصحافة
والاجتماع والاعتقاد ، وتوطيد هذه الحريات ،
واصلاح الجهاز الحكومي بحيث يصبح كفوًا
للقيام بواجباته ، واصلاح الجيش اصلاحا يجعل
منه جيشا عصريا مدربا وضمن استقلال القضاء
وتوجيهه وجعله قادرا على القيام بواجبات

العدالة ، وكفالة الحقوق والحريات وجعل

التشريع متسقا مع هذه الاهداف .

٣ - - الوحدة العراقية :

لا يفرق الحزب بين العراقيين ولا يميز بينهم

ويعتبرهم جميعا - على اختلاف عناصرهم

واديانهم ومذاهبهم - متساوين

في الحقوق والواجبات . ان الوطن العراقي

ميدان للتعاون الحر على اساس المصلحة

المشتركة بين العرب والاكراد وغيرهم من

العناصر التي يتكون منها العراقيون .

ثانيا - في الناحية الاقتصادية :

يعتبر الحزب ان العلة الاساسية في تأخر

الحياة الاقتصادية في العراق هي قلة الانتاج

وسوء توزيع ثمراته وان لا سبيل لمكافحة الفقر

والجهل والمرض مكافحة سريعة الا بمعالجة

هذه العلة بالتنظيم وذلك بوضع تصميم منسق

عام لاصلاح حالة البلاد من جميع وجوهها

والعمل على تطبيق هذا التصميم وفق خطة

منظمة خلال مدة معينة ، ويهدف هذا التصميم

الى ازالة الفقر ب (أ) زيادة الانتاج (ب) حسن

توزيع ثمرات الانتاج وتقليل الفروق

الاقتصادية .

آ - زيادة الانتاج :

١ - بوضع وتطبيق منهج عمراني لتوسيع الانتاج الزراعي

كمية وتحسينه نوعا باانشاء مشاريع الري والتصرف

وتصنيع الزراعة بادخال الالة وتأسيس الحقول

الزراعية التجريبية في مختلف انحاء العراق وادخال
نظام الجمعيات التعاونية الانتاجية وزيادة المراعي
وتحسين تربية المواشى .

٢ - يتوسل الحزب لمعالجة مشكلة الاراضى بتوزيع
الاراضى الاميرية الصرفة على اساس الملكية الصغيرة
وتحديد الملكية الكبيرة وتشجيع التثبيت الفردي فى
احياء الاراضى التي لا يمكن اسقاؤها الا بالواسطة
على ان يرجح فيها سكانها على غيرهم وتوزيع
الاراضى الاميرية الصرفة لتوطين افراد العشائر
الرحالة .

٣ - بوضع وتطبيق منهج لتأسيس المشاريع الصناعية
والاقتصادية :

اولا : تقوم الدولة بمشاريع الخدمات العامة كتنجيز
الماء والكهرباء ومشاريع النقل .
ثانيا : تقوم الدولة بمشاريع استثمار المعادن ومصفى
النفط .

ثالثا : تقوم الدولة بتشجيع وتوجيه ومراقبة الراسمال
الوطني والتثبيت الفردي .

رابعا : تقوم الدولة بمراقبة وتوجيه المصارف
والاسواق المالية وتأسيس مصرف وطني
مركزي يعهد اليه اصدار العملة والاشراف على
معاملات الاعتماد والصيرفة ، وتأسيس مصارف
تجارية وزراعية وصناعية .

خامسا : تعني الدولة بشئون التجارة بواسطة لجان
او جمعيات

سادسا : القيام بمشروع عمراني لتحسين طرق

المواصلات البرية والنهرية والجوية •

ب - العمل على توزيع ثمرات الانتاج الوطني توزيعاً
يؤدي الى تأمين العدالة :

١ - الغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وزيادة

حصص الفلاح من الانتاج •

٢ - تحسين احوال العمل في المشاريع الصناعية

والمشاريع الاقتصادية الاخرى عن طريق

المساومة الاجتماعية بواسطة النقابات وضمن

حقوق العمال •

٣ - تقليل الفوارق الاقتصادية بفرض الضرائب

المتصاعدة المباشرة على كافة اصناف الدخل

وعلى الارث •

ثالثاً : في الناحية الاجتماعية :

١ - الصحة: العناية بالصحة العامة على اساسين مهمين هما

الطب الوقائي والطب الشافي •

٢ - شؤون اجتماعية عامة : تطبيق مبدأ الضمان

الاجتماعي ، جعل الاهلين اصحاب الرأي في

شؤونهم البلدية عن طريق الانتخاب ، تنظيم

المدن ، انشاء دور صحية لذوي الدخل الصغير ،

انشاء قرى عصرية ، اصلاح السجون ، تنظيم

الاحوال الشخصية وتحرير المرأة •

رابعاً : في الناحية الثقافية : تعميم التعليم الابتدائي ،

مكافحة الامية ، توسيع التعليم الثانوي وجعله مجانياً ،

الاهتمام بالتعليم المهني والزراعي وتوسيع التعليم

العالي وتأسيس الجامعة العراقية ، تأسيس المكتبات ،

انماء حركة التأليف والترجمة ، تشجيع الفنون الجميلة

تشجيع المدارس الاهلية ، العناية بالمعلم •

الهيئة المؤسسة للحزب :

قبل هذه الفترة كانت جماعة الاهالي قد انشقت على نفسها ، فهناك كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وصادق كمونة وهؤلاء اشتركوا في الهيئة المؤسسة للحزب الوطني الديمقراطي مع بعض الديمقراطيين المحافظين •

وهناك عبد الفتاح ابراهيم وقد حاول منع كامل الجادرجي من التعاون مع المحافظين وذلك عن طريق تكوين راي عام تقدمي يضغط عليه ، ولما لم تشر محاولاته الف حزب الاتحاد الوطني ، ثم عاد بعد اجازة حزبه مباشرة فكرر الدعوة الى توحيد الاحزاب الديمقراطية في حزب واحد باعتبار ذلك ضرورة وطنية يجب ان تتحقق ، وقد نشر كراسا من القطع الصغير عنوانه وحدة الحركة الديمقراطية (بغداد ١٩٤٦) وهو مؤلف من خمس مقالات ونداء الى الهيئة المؤسسة للحزب الوطني الديمقراطي والى الهيئة المؤسسة لحزب الشعب في سبيل الحزب الديمقراطي الموحد ونداء الى جميع الديمقراطيين لمناصرة حزب الاتحاد الوطني في دعوته والانضمام اليه . وكانت المقالة الاولى بعنوان « دعوة الى وحدة الحركة الديمقراطية » ذكر فيها ان اغراض الانقسام في الحركة الديمقراطية بدت بشكل جدي منذ ثلاث سنوات تقريبا . وكانت المقالة الثانية بعنوان « الاسس التي تقوم عليها وحدة الحركة الديمقراطية » وهي ثلاث : الاول وحدة تاريخ الحركة في منشأها ونموها وتطورها اي حركة جماعة الاهالي والثاني وحدة المبادئ التي تقوم بها والاهداف التي ترمي اليها ، والثالث اشتراك جميع العناصر الديمقراطية في النضال من اجل تحقيق هذه المبادئ والاهداف في مختلف ادوار تاريخ الحركة ومطابقة نشاطهم في شتى منظماتهم لمقتضيات الحد الأدنى من الانسجام الذي تشترطه كل حركة اجتماعية

موحدة . وكانت المقالة الثالثة بعنوان «جعفر جلبي ابو التمن ووحدة
 الحركة الديمقراطية» وفيها يذكر جهود ابي التمن في توحيد الحركة
 الديمقراطية. وكانت المقالة الرابعة بعنوان «كيف يمكن ان يجتمع
 الديمقراطيون في حزب واحد» وفيها قال ان الديمقراطيين يمكن ان يجتمعوا
 على الاسس التالية: اولاً : ان يجتمع في هيئة واحدة جميع الديمقراطيين
 من غير اعتبار للاختلافات الفردية ثانياً : ان تعمل هذه الهيئة على
 توحيد مناهج الاحزاب الديمقراطية ، ثالثاً ان تكون ابواب الحزب
 الموحدة مفتوحة لكل ديمقراطي يقر مناهج الحزب ويتعهد باتباع نظامه
 وتنفيذ مقرراته ، رابعاً : ان يبنى الحزب على اساس ديمقراطي مركزي
 خامساً : ان يتجنب الحزب اناطة قيادته بفرد واحد وان تحصر هذه
 القيادة باللجنة المركزية وباللجان التي تختارها من بين اعضائها، وان تكون
 اللجنة المركزية مؤلفة من عدد من الاعضاء (٢٠ أو ٢٥ مثلاً) . وكانت
 المقالة الخامسة بعنوان «توحيد الحركة الديمقراطية بين الانتظار
 والائتلاف» وفيها يذكر ان لاخطر من فتح باب المناقشة ، والمناقشة
 الحرة من مستلزمات الحركة الديمقراطية ومقوماتها ، ويذكر ان الظرف
 الدقيق والخطر المحدق بالحركة واحتمال تاصل الخلافات على اساس
 التحزب للأفراد مضافاً الى التدابير التي ركن اليها البعض (يقصد كامل
 الجادرجي) يضم عناصر جديدة غير مجربة في ميدان النضال الديمقراطي
 والاحتياطات التي اتخذها بخصوص الانتخابات وقصر عدد اعضاء
 اللجنة المركزية على الحد الأدنى (اي سبعة) . كل ذلك يدل دلالة
 واضحة على ان الامر ليس كما يحسبه من يريد ان يدخل الى الاحزاب
 ويصلح امرها من داخلها (يقصد كاتب هذه السطور وجماعته) خصوصاً
 حين يأخذ بنظر الاعتبار ماهو متوقع من شدة الحذر والتحرج في قبول
 الائتلاء تجاه من يشته به انه يريد التغيير او ما قد يجده الدعاة الى
 الحزب الواحد في داخل الحركة من عنق القيادة ومقاومتها حين لا تريد
 التوحيد ، ويختتم عبد الفتاح ابراهيم مقالته بندا عاطفي الى الافراد

والجماعات ان يركنوا الى اقرب الطرق وهو توحيد الحركة .
 وهناك من جماعة الاهالى عزيز شريف الذى الف حزب الشعب .
 وهناك عبد القادر اسماعيل الذى اسقطت عنه الجنسية العراقية فسى
 صيف ١٩٣٧ ولجأ الى سوريا ولبنان ثم انضم الى الشيوعيين .
 وكان الشيوعيون فى العراق يصرون على تكوين حزب خاص بهم
 وحاولوا تأليف حزب على يكون واجهة لهم فقدموا طلبا لتأسيس
 حزب باسم « حزب التحرر الوطنى » وقد رفضت وزارة الداخلية
 اجازته حين اجازت الاحزاب الخمسة .
 هذا وقد اتخذ الحزب الوطنى الديمقراطى مقره فى الدار التى
 تشغلها جريدة الزمان فى الميدان مقابل بناية لجنة اسالة الماء .

تياران في الحزب

كان كاتب هذه السطور قد آمن بالديمقراطية الاشتراكية منذ
 ١٩٣٣ ، وقد تابع الاطلاع على جريدة الاهالى وعلى رسائلها . ولما
 اجيزت «جمعية الاصلاح الشعبى» انضم اليها . تعرف على كامل
 الجادرجى منذ صيف ١٩٤١ ، واشترك مع الاخرين فى حض الجادرجى
 على اصدار صحيفة وتاليف حزب . ولما اصدر الجادرجى جريدته
 صوت الاهالى فى خريف ١٩٤٢ ساهم كاتب هذه السطور فى كتابة
 بعض المقالات وفى ترجمة البعض الاخر . وفى اواخر الحرب العالمية
 الثانية صار المؤلف يلتقى بصديقه القديم وابن بلده طلعت الشيبانى
 وكان طلعت قد تخرج فى كلية الحقوق العراقية سنة ١٩٤١ وكان ذا
 ميول فاشية ثم اعتنق التقدمية ، وعن طريقه تعرف المؤلف بزكي عبد
 الوهاب المحامى وقد اتفق الثلاثة طلعت وزكي والمؤلف على العمل فى
 الحزب الوطنى الديمقراطى الذى اعتبروه افضل من الحزبين التقدميين
 الاخرين حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى واقدرا على توحيد الحركة
 التقدمية فى العراق . كان المؤلف حينذاك مدرسا فى اعدادية التجارة

في بغداد ولم يستطع الانضمام رسميا الى الحزب لانه موظف ، بل انضم طلعت وزكى . وكان للمؤلف عدد كبير من الاصدقاء والطلبة السابقين المتأثرين بآرائه وتوجيهاته وقد انضم هؤلاء الى الحزب ، وهكذا تكون فيه جناح يسارى يقاوم الاتجاهات المحافظة للجناح اليميني الذى يضم الهيئة المؤسسة بزعامة كامل الجادرجى .

اللجنة الادارية المركزية الاولى :

اجرى اول انتخاب للجنة الادارية المركزية فى ٢٦ نيسان ١٩٤٦ فى قاعة مدرسة التفيض الاهلية حيث اجتمع اكثر من ٧٦٠ عضوا من المنتسبين الى الحزب . وقد ظهر تأثير الجناح اليسارى واضحا فقد كان هناك عدد ممن رشح نفسه لعضوية اللجنة الادارية المركزية قد تأثر باتجاهات هذا الجناح فاعلن ستة من هؤلاء (وهم كامل الحاج مكى وسليم طه التكريتى وعبد الحسين الغالب وحسن عباس الكرباسى والمحامى زكى عبد الكريم والمحامى طالب جميل) تنازلهم عن ترشيح انفسهم الى زكى عبد الوهاب وطلبوا من مؤيديهم ومن يروم انتخابهم ان ينتخبوه بدلا عنهم . وبنتيجة الانتخابات فاز بعضوية اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجى وحسين جميل ومحمد حديد وصادق كمونة وعبد الكريم الازرى وعبود الشالجي وزكى عبد الوهاب وقداصيب بعض اعضاء الهيئة المؤسسة بدهشة لنجاح زكى عبد الوهاب وغضبوا لخسارة عبد الوهاب مرجان الذى كان فشل فى الانتخابات سببا فى تركه الحزب .

اجتمعت اللجنة الادارية المركزية فانتخبت كامل الجادرجى رئيسا وعبد انكريم الازرى نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا وعبود الشالجي محاسبا . وبموجب المادة الثانية عشرة من النظام الداخلى العدل الذى عدل فى اجتماع ٢٦ نيسان ١٩٤٦ يتالف مكتب الرياسة من الرئيس وعضوين تنتخبهم اللجنة الادارية المركزية من بين اعضائها ،

ويقوم مكتب الرياسة بمعالجة الشؤون المهمة المستعجلة عند تعذر اجتماع اللجنة الادارية المركزية بصورة عاجلة وعليه ان يجمع اللجنة الادارية المركزية باقرب فرصة ممكنة لابلاغها تلك الحالة واتخاذ قرار ويكون المكتب مسئولا عن جميع اعماله امام اللجنة الادارية المركزية . وقد جرت العادة خلال تاريخ الحزب كله انتخاب كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل لعضوية مكتب الرياسة . ولما رأى كاتب هذه السطور الاتجاهات الجديدة فى الحزب وسوء تنظيمه والسلطات الواسعة التى يتمتع بها مكتب الرياسة قدم مذكرة الى اللجنة الادارية وصف فيها الحزب بأنه لاحزب ولا وطنى ولا ديمقراطى وقد غضب اكثر اعضاء اللجنة غضبا شديدا . وبعد فترة وجيزة استقال من الحزب عبد الكريم الازرى وعبود الشالجى فانتخب محمد حديد نائبا للرئيس وزكى عبد الوهاب محاسباً .

لسان الحزب الوطنى الديمقراطى :

كانت جريدة الاهالى ، كما ذكرنا سابقا واخواتها صوت الاهالى وصدى الاهالى وغيرهما جزءا مهما لا يتجزأ من كيان الحزب الوطنى الديمقراطى ، وفى بعض الظروف الجزء الاهم . وفى الحقيقة كانت الجريدة دوما رمزا للحزب وكانت سببا كبيرا فى احترام الناس له فى العراق وفى خارجه، وكان الاعضاء والمؤيدون والاصدقاء والمعارضون والطبقة الحاكمة يعترفون بمنزلة الجريدة ورزاتها وموضوعيتها ولاسيما فيما تكتبه فى افتتاحياتها وفيما تنشره من اخبار خارجية وداخلية ، وقد كونت هذه السبعة خلال عمل طويل متواصل وكفاح شديد ضد الاستعمار واذنابه .

بعد اجازة الحزب استمرت جريدة صوت الاهالى على خطتها السابقة فى كتابة المقالات المعروفة عنها فى السياسة الداخلية والخارجية ولكنها لم تصبح لسانا للحزب الا فى ١٩ تموز ١٩٤٦ . وقد رفض

صاحبها كامل الجادر جئى كتابة عبارة «لسان الحزب الوطنى الديمقراطى» تحت اسم الجريدة قبل هذا التاريخ ولعله كان يريد التثبيت من الحزب وكيانه واتجاهاته (٤) .

نشرة جريدة صوت الاهالى بتاريخ ٣ نيسان ١٩٤٦ خبر الاذن بتأسيس الحزب الوطنى الديمقراطى ، وفى اليوم التالى نشرت مقالا افتتاحيا بعنوان « الحزب الوطنى الديمقراطى والحياة الحزبية فى العراق » قالت فيه انه تقع على الاحزاب التى تالفت الان فى العراق مسؤولية كبيرة هى العمل من اجل اكمال استقلال البلاد وسيادتها الوطنيه وتحقيق الحياة النيابية الصحيحة فيها واقاذا الشعب من الحياة البائسة التى يعيش فيها (٥) .

ثم كتب اكثر اعضاء اللجنة الادارية المركزية الجديدة مقالات فى مختلف الامور ومشاركة منهم فى واجب التحرير بالجريدة وتقديمهم للقراء والاعضاء ، وليبان وجهة نظر الحزب فى الامور العامة . فكتب حسين جميل ، الذى يعالج السياسة الخارجية والقضايا الدستورية والقانونية عادة ، مقالا عن الخطر الذى يهدد فلسطين وكون الهجرة

(٤) نشرت مجلة العروة التى تصدرها جمعية العروة الوثقى فى الجامعة الاميركية فى بيروت عددا خاصا بالاحزاب السياسية فى البلاد العربية وخمست بحثا من الحزب الوطنى الديمقراطى بقلم «م» ويبدو من محتويات البحث ان المجلة صدرت فى ربيع ١٩٤٦ . وفى هذا البحث حديث عن جريدة الحزب جاء فيها ان جريدة صوت الاهالى كانت قد بلغت مكانتها المرموقة فى عالم الصحافة العراقية قبل ان يتقدم مؤسسو الحزب بطلبه الاجازة . وعندما استأنفت صوت الاهالى الصدور يوم ٢٢ يـلـول ١٩٤٢ خاضت معركة الحرية فى سبيل الديمقراطية فكانت منبرا وكانت منارا منبرا لكل حر ومنارا لكل ضال تنشر على صفحاتها المعالجات العلمية للاوضاع التى كانت تسيطر على العراق عهد ذاك فكانت تبث الأفكار التقدمية وتبسط مفهوم الديمقراطية الى جانب كفاحها العنيد ضد الفاشية وكانت معالجا لوضع العراق ومشاكله قد اكتسبت صفة شعبية . وثقة جماهيرية ، فتعلق بها الوطنيون ، وكانت مشكلة فلسطين وقضية سوريا ولبنان وقضايا الشمال الافريقى والبلاد العربية المحرومة من استقلالها فى مقدمة القضايا القومية التى اثرت جريدة صوت الاهالى لمعالجتها حتى التى تحددت الرقابة اكثر من مرة فى سبيل قضية فلسطين ايام كان ذكر اسم فلسطين ممنوعا من قبل الرقابة العراقية متغا باننا (ص-٤٣-٤٥)

(٥) صوت الاهالى ، ٤ نيسان ١٩٤٦

سبيل لصهيونية الى تكوين دولة يهودية ومقالات اخرى طالب فيه بالجلء عن البلاد العربية (٦) وكتب محمد حديد ، الذي يعالج الامور الاقتصادية ، مقالا عن مشاكل الصناعة الوطنية وطريقة معالجتها ومقالات اخرى عن احتكار التمور ، ومقالاتا عن الغبن الفاحش في امتيازات النفط في العراق ومقالاتا رابعا عن تجارة العراق مع بريطانيا (٧) . اما كامل الجادرجي فقد افتتح نشاطه بعد تأليف الحزب بكتابة مقال قال فيه ان هدم جامع مرجان باثاره الفريدة جنائية على الفن ، وبعد يومين كتب مقالا سياسيا استنكر فيه ان يكون ميناء حيفا موضعا للمساومة بين العرب والانكليز (٨) وكتب زكي عبد الوهاب مقالا بعنوان «انتخاب رؤساء البلديات مظهر من مظاهر الحياة الديمقراطية» ومقالات اخرى عن اتحاد نقابات العمال في العراق (٩) وعلقت جريدة صوت الاهالي على حديث لتوفيق السويدي رئيس الوزراء السي مجلة روز ابوسف المصرية قال فيه انه ضد الاحزاب والديمقراطية وايد حكم العائلات او الفئة المختارة وقال انه كان من العبث ان يحاول اقناع الناس برأيه في الاحزاب وهم يحتجون ضده بكلمة الديمقراطية وانه اضطر الى السماح بتأسيس الاحزاب للاعتقاد منه بضرورتها ولكن ليقف الناس بانفسهم على مضار تكوينها فيعودوا مطالبين اياه بالغاءها . وقالت الجريدة ان رئيس الوزراء يسيط اللثام عن ميوله الحقيقية ويقضى على منهاج وزارته (١٠) . وبمناسبة اول ايار ١٩٤٦ طالبت الجريدة بضرورة تكوين اتحاد عام لنقابات عمال العراق (١١) .

هذا وقد صدر الحزب نشرة داخلية اسمها نشرة الحزب الوطني الديمقراطي

(٦) صوت الاهالي ٧٤ نيسان ١٨٤ نيسان ١٩٤٦

(٧) صوت الاهالي ٨ نيسان ١٢ نيسان ١٧ نيسان ٢٥ نيسان ، ٢٩ نيسان ١٩٤٦

(٨) صوت الاهالي ٩ نيسان ، ١١ نيسان ١٩٤٦

(٩) صوت الاهالي ٢٠ ايار ٣٠ ايار ١٩٤٦

(١٠) صوت الاهالي ١٦ نيسان . لعل السويدي كان يعبر عن سياسة الانكليز واذنابهم في منح بعض الحريات ثم مقاومتها.

(١١) صوت الاهالي ١ ايار ١٩٤٦

(خاصة باعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى ولايجوز اعطاؤها لغيرهم) ، صدر منها عشرون عدداً ، صدر العدد الاول فى ٢٩ حزيران ١٩٤٦ ، و صدر العدد الاخير فى ١٦ تشرين الثانى ١٩٤٧ ، كانت تحررها سكرناريه الحزب وكانت تحتوى على اخبار الحزب واجتماعاته الاسبوعية ومناقشات الاعضاء والمحاضرات التى تلقى واللجان التى تشكل واخبار الفروع فى الالوية والسفرات الحزبية وغير ذلك .

الحزب وقضية فلسطين

تبني الحزب الوطنى الديمقراطى قضية فلسطين وعالجها بروح قومية علمية وكتب عنها المقالات الكثيرة وعقد الاجتماعات وتعاون مع الاحزاب الاخرى فى العمل من اجلها وعارض تقسيمها وطالب بأزالة اسرائيل وتوحيد جهود العراقيين وجميع العرب لهذا الغرض . وعلى اثر نشر تقرير لجنة التحقيق الانكليزية الاميركية عن فلسطين (وكانت قد زارت البلاد العربية) اجتمعت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الديمقراطى فاتخذت قرارات حول الموقف الناشئ عن هذا التقرير بيانا ضمنته مقرراتها ، وقد استنكر الحزب فى هذا البيان تقرير لجنة التحقيق وطالب بوجود عرض قضية فلسطين على مجلس الامن فوراً ، وجاء فى البيان انه فى حالة اقدم الحكومتين البريطانية والاميركية على تنفيذ تقرير لجنة التحقيق فان العرب لايسعهم ان يستمروا على صداقتهم وتحالفهم مع بريطانيا واميركا ولهم ان يعتبروا انفسهم فى حل من جميع العهود والمواثيق والاتفاقيات المعقودة بينهم وبين الحكومتين البريطانية والاميركية ، كما جاء فيه ايضا لزوم انذار الحكومة العراقية للحكومتين المذكورتين بوجود المبادرة الى حل قضية فلسطين على اساس الغاء الانتداب واعد بلفور ووقف الهجرة اليهودية بصورة باتة ومنع بيع الاراضى لليهود وانشاء دولة عربية ديمقراطية مستقلة فى فلسطين ثم ناشد الحزب الشعب العراقى وسائر

الشعوب العربية ان تتف بجمع عناصرها واحزابها وهيئاتها متحدة فى الدفاع عن حرية فلسطين واستقلالها^(١٢) . وكتب حين جميل مقالا قال فيه ان الصهيونية ربية الاستعمار وحليفته تجد الرعاية والتأييد من لجنة التحقيق الاستعمارية فتوحى بما يحقق انشاء دولة يهودية فى فلسطين^(١٣)

فى ٢ ايار ١٩٤٦ جرت مباحثات بين رؤساء الاحزاب وبعض اعضائها لايجاد لجنة مشتركة من الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين . واصدرت هذه اللجنة بياناً طلبت فيه الى ابناء الشعب ان يضربوا اضراباً عاماً يوم الجمعة الموافق ١٠ ايار ١٩٤٦ . ثم اصدرت نداءً اخر ، وقدمت مذكرة الى الحكومة العراقية ، ومذكرات الى ممثلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين^(١٤) .

وكانت اللجنة الادارية المركزية قد قررت بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤٦ عقد اجتماع عام لبحث قضية فلسطين ، وقد عقد هذا الاجتماع فى حديقة قاعة الملك فيصل الثانى (قاعة الشعب الان) فى الساعة الخامسة والنصف من مساء السبت الموافق ١١ ايار ١٩٤٦ . وقد تكلم كل من كامل الجادرجى وعبد اللطيف نورى ومحمد حديد وضياء عبد الوهاب واحمد الشقيرى عضو اللجنة العربية العليا لفلسطين ورئيس المكتب العربى فى القدس ، والقى الشاعر الحاج عبد الحسين الازرى قصيدة كما القى قصيدة كل من محمد حسين الفرطوسى وعلى جليل الوردى . وقد حضر الاجتماع بعض قادة الاحزاب الوطنية . هذا وبعد ان اتم على جليل الوردى قصيدته وجه تقداً شديداً لقيادة الحزب الوطنى الديمقراطى بسبب اكتفاء الحزب بالاضراب اتصاروا لفلسطين وعدم

(١٢) صوت الاهالى ٢٤ ايار ١٩٤٦ ، نشرة الحزب الوطنى الديمقراطى العسدد الاول

١٩-٢٩ حزيران ١٩٤٦ .

(١٣) صوت الاهالى ٢ ايار ١٩٤٦

(١٤) صوت الاهالى ٥ ايار ٧ ايار ١٩ ايار ١٧ ايار ١٩ ايار ٢٢ ايار ١٩٤٦ .

التظاهر خلافا لدعوة الشيوعيين ، فأخرج من الاجتماع ، ثم فصل مع
آخرين من الحزب (١٥) . وبعد نحو اسبوع كتب كامل الجادرجي
مقالا عن فلسطين بعنوان «انكلترا واميركا تماطلان والدول العربية
تتبطأ (١٦) »

مناوشة مع الشيوعيين :

كانت لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين قد دعت السى
الاضراب العام يوم ١٠ ايار وقد اضرب الناس فعلا الا ان الشيوعيون
قاموا بمظاهرات في ذلك اليوم فكتبت جريدة صوت الاهالي فى
محلقاتها تعليقا بعنوان «الفوضيون يوم الاضراب واعمال التخريب
الآخرى» تناولت فيه بالنقد الشديد جريدة العصبية لسان حال
عصبة مكافحة الصهيونية ، وطالبي تأسيس حزب التحرر الوطنى . ثم
كتبت مقالا افتتاحيا عنوانه «واجب العمال فى تنحية العناصر المخربة
عن الحركة النقابية» . ولما عطلت وزارة ارشد العمري جريدة العصبية
نشر احد اعضاء عصبة مكافحة الصهيونية رسالة عنوانها **عصبتنا**
قالت جريدة صوت الاهالي عنها انها تضمنت كثيرا من المغالطات
والاكاذيب ومن جملتها ان الاحزاب استشيرت ووافقت على تعطيل
جريدة العصبية ، وقالت صوت الاهالي ان الحزب الوطنى
الدمقراطى بحكم دفاعه عن الحريات العامة يعارض مبدئيا تعطيل الصحف
اداريا ولم ييدموافقة تعطيل الجريدة المذكورة (١٧) .

(١٥) صوت الاهالى ، ١٢ ايار ، ١٩٤٦ ، نشرة الحزب ، العدد الاول ، ٢٩ حزيران ١٩٤٦ .
كان على جليل الوردى وجماعته من كتلة دؤود الصاغ انتموا الى الحزب الوطنى
الدمقراطى وحاولوا التخريب ففصل بعضهم واستقال البعض الاخر .

(١٦) صوت الاهالى ، ١٩ ايار ، ١٩٤٦ .

(١٧) صوت الاهالى ، ١٥ ايار ، ٢١ ايار ، ٢٣ حزيران ١٩٤٦

موقف الحزب من الاتحاد السوفييتى فى قضية طرابلس الغرب

كتب كامل الجادرجى مقابلاً بعنوان « طرابلس الغرب - نعارض بوضعها تحت الوصاية الدولية ونطالب باستقلالها وحريتها » وفيه عارض موقف الاتحاد السوفييتى الذى ايد فيه اقتراح فرنسا بوضع طرابلس الغرب (ليبيا) تحت الوصاية الدولية (١٨). وفى اليوم نفسه قدم مراد العمارى احد اعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى من اليهود (١٩) استفهاماً الى كامل الجادرجى حول ما جاء فى هذا المقال عن الاتحاد السوفييتى اجاب عنه كامل الجادرجى وشرح موقف الحزب من الاتحاد السوفييتى ومن الصهيونية واليهود . وقد طبع الاستفهام والجواب بكتابة صغيرة . قال مراد فى استفهامه ان الاخبار لم تزودنا بالحركة الديمقراطية النامية فى طرابلس ، ولكنها زودتنا بانباء الاعمال العنصرية التى ارتكبتها افراد الشعب هناك ضد اليهود فى تشرين الثانى ١٩٤٥ . وقال ان كل مطالبة باعلان استقلال هذا القطر امر لا يعود بالفائدة على الشعب بل انه يعود بالفائدة على الانكليز والمستعمرين الذين يخشون العنصر التحررى فى السياسة الدولية الا وهو الاتحاد السوفييتى . وقال اننى لم استطع فهم الطرق العملية لكيفية اعلان الاستقلال الذى طالبت به جريدة صوت الاهالى لان استقلال هذا البلد لا يمكن ان يتم الا بعد ان يمارس الشعب الطرابلسى حرياته الديمقراطية ومحاربة الفاشية واقضاء العناصر الاستعمارية فى الادارة والتشريع وجميع نواحي الحياة العامة ، وهذا لا يمكن ان يتم الا تحت اشراف هيئة الامم المتحدة . وقال مراد العمارى ايضا ان كل تذبذب

(١٨) صوت الاهالى ١٥ ايار ١٩٤٦

(١٩) لم يكن فى الحزب الوطنى الديمقراطى الا عدد قليل جداً من اليهود ، منهم مراد العمارى هذا ويعقوب كوهين وشالوم درويش وبعض اليهود الشيوعيين مثل يعقوب البشير الذين اتصلوا مع غيرهم من الشيوعيين . ولم يكن لهم تأثير فى الحزب كما تصور البعض . وكان احد محررى جريدة صوت الاهالى وجريدة الزمان نعيم طويق من اليهود وكان حسب توجيهات اللجنة الادارية المركزية .

في آرائنا بالنسبة للاتحاد السوفييتي تعود على المستعمر بالفائدة في الوقت الذي يجب علينا ان نعمل على رفع مستوى ثقة الجماهير بهذه الدولة المعظمة التي اعلنت انها تساند مساندة فعالة قضية فلسطين ، وبما ان تأييدها لقضية فلسطين ليس من الصدفة السياسية بل انه امر واقعي ثابت في سياسة هذه الدولة (٢٠) . وقال اننا يجب ان لانذهب وراء الدعايات المغرزة الاستعمارية التي تسعى لتشويه سمعة هذه الدولة في البلاد العربية على الاخص .

وقد اجاب كامل الجادرجي بعد خمسة ايام وقال يخاطب مراد العماري ان رايكم يناقض منهج الحزب تمام المناقضة ، اذ تضمنت الفقرة (ج) من فصل اهداف الحزب من المنهج « العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها » وقال ان ادعاءكم بأن طرابلس الغرب تستحق ان تحكم حكما ذاتيا قبل ان يستقر النظام الديمقراطي فيها فالتناقض واضح فيه اذ من المسلم به انه لا يمكن ان يستقر النظام الديمقراطي في بلد ما الا اذا تمتع باستقلاله التام وبسيادته الكاملة . واذا كانت قلة الوعي الشعبي في طرابلس تصح ان تكون مبررا لوضع طرابلس تحت الوصاية ، كما تزعمون ، فالاحرى ان ينطبق ذلك على بلاد هي اقل وعيا وتقدما من طرابلس ، وحينئذ تنهار الدعوة التي تحرير الشعوب المستعمرة من اساسها ، وهذا ما لا اعتقد انكم تقرونه . وقال كامل الجادرجي ارجو ان يكون استشهادكم ببعض الوقائع ضد اليهود في الماضي القريب ناشئا من مجرد فكرة مغلوطة ليس لها علاقة بتحس ديني او عنصري في هذا الشأن كما تفرضه عليكم تقديمتكم في النظر الى الامور وتحليل الواقع اذ لاشك في ان الاضطرابات التي وقعت في طرابلس الغرب ضد اليهود قد وقعت امثالها في بلاد كثيرة سواء في البلاد العربية او البلاد الاوربية في الماضي القريب والبعيد ،

(٢٠) هذا ما كان مفروضا سنة ١٩٤٦ . ولكن الاتحاد السوفييتي ايد قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ .

وقال كامل الجادرجى نحن كتقدميين يجب ان ننظر الى الامور نظرة واقعية ، فنعترف بان الاعتداءات التاريخية التي وقعت على اليهود فى مختلف الازمنة كانت لاتخلو من علاقة بوضعهم المعقد واعنى بذلك ما يديه كثير من اليهود بصفة عامة من التعصب الشوفينى لقوميتهم بالرغم من عدم توفر الشروط لقومية يهودية - والصهيونية من اشد مظاهر هذا التعصب - واصرار الكثير منهم على ان يعيشوا عيشة منعزلة فى البلاد التي يقطنونها ، وقد استغلت النازية استغلالا دينيا هذه الحالة فحاولت ان تبرر بها اضطهاداتها لليهود ، كما ان الصهيونية بدورها قد استغلت تلك الاضطهادات لتضليل اليهود بالشعار الوطنى القومى الصهيونى مما ساعد على زيادة التعصب الشوفينى اليهودى ، فالقضاء على التعصب البادى من جانب اليهود وعلى التعصب القائم ضدهم يتطلب انتشار المبدأ الديمقراطى فى العالم وبين اليهود بصفة خاصة، وان القضاء على الصهيونية هو من اول مستلزمات القضاء على هذا التعصب الذى يبدو من جانب الطرفين .

وقال كامل الجادرجى يخاطب مراد العمارى يلوح لى انكم متاثرون بسياسة الاتحاد الشوفيتى تاثرا يمكن ان يجعلكم خارج نطاق الحياد بهذا الشأن ، هذا الحياد الذى كنت اود ان يتصف به كل منتسب لحزبنا وكل مؤيد ومناصر له لان حزبنا كما تعلمون حزب وطنى ديمقراطى يهدف الى الاصلاح العام الشامل وهو مستقل فى سياسته الداخلية والخارجية . وقال ايضا تتذكرون اننى كنت قد كتبت مقالا افتتاحيا بعنوان «قضية الجلاء» طالبت فيه بجلاء جميع القوات الاجنبية عن اقطار الشرقين الاوسط والادنى ولم استثن منها الجيوش السوفيتية التى طالبت بجلائها عن ايران . ولما اعتقدت بان موقف الاتحاد السوفيتى من قضية طرابلس الغرب غير واضح كتبت ذلك المقال .

وقال كامل الجادرجى ان موقف الاتحاد السوفيتى فى نظرنا قد استوجب الاستغراب لانه ايد اقتراح فرنسا الذى يتضمن وضع طرابلس

العرب تحت الوصاية الايطالية • وقلنا ان الشعوب العربية التسي
تستنكر موقف الدول الاستعمارية من هذه القضية تستغرب تأييد الاتحاد
السوفييتي لاقتراح فرنسا بتدبر ما استغربت مطالبته بالوصاية على
طرابلس في بادىء الامر • وقال ان مما يؤسف له بصفة خاصة هو ان
هذه القضية كانت موضع مساومة دولية على الطريقة الدبلوماسية
القديمة مما كان يوجب على الاتحاد السوفييتي ان يكون بعيدا عن
الاشترك فى مثل هذه الطريقة ، اما ان تكون هناك عوامل قد
تبرر ذلك بالنسبة لموقف لاتحاد السوفييتي فالعرب لا يفهمون تلك
المبررات ولكنهم متمسكون بحقوق الشعوب العربية ، وطرابلس
من جملتها ، اشد التمسك •

وختم كامل الجادرجى جوابه بقوله ان حزبنا لا يهدف
الى غير الغاية التي وضعها فى منهاجه الصريح الذى لا يمكن ان يعتبر
غير منهج وطنى ديمقراطى اصلاحى ، وهو منهج غير شيوعى ، كما انه
لا يتقيد بأية سياسة خارجية لاية دولة •

الفصل الثالث

اضطهاد وزارة ارشد العمري للحزب

عرضت وزارة توفيق السويدي قانونا جديدا للانتخابات العامة جعلت فيه الدائرة الانتخابية اصغر مما كانت عليه سابقا اذ كان اللواء الواحد يعتبر دائرة انتخابية واحدة فقسم الى عدة دوائر انتخابية ، وقد كتب حسين جميل معلقا على لائحة هذا القانون وكان ميالا الى تأييده لان مجال تأثير الحكومة في الانتخابات بعد تقسيم اللوائ الى دوائر انتخابية متعددة كان اصعب من ذي قبل ، وقال ان المفروض في العراق هو انه دولة ديمقراطية نيابية برلمانية ولكن العراق لم يحقق من ديمقراطيته النيابية البرلمانية شيئا (١) . فلما عرضت هذه اللائحة مع لائحة قانون الميزانية لشهرى حزيران وتموز ١٩٤٦ على مجلس الاعيان قاطع سبعة من مجلس الاعيان اجتماع مجلسهم لارغام الوزارة على الاستقالة ، فتدخل الوصي على العرش ووافق المضربون على الحضور لتشريع قانون الانتخابات ورفضوا تشريع قانون الميزانية فاستقالت الوزارة في ٣٠ ايار ١٩٤٦ . وكان المفهوم ان المضربين اتفقوا مع الوصي والانكليز واذانبهم على هذه الخطة لاسقاط وزارة السويدي . وقد استنكر الحزب الوطني الديمقراطي هذه المناورة بمقالات كتبها كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد (٢) .

«وثقف الحزب من وزارة ارشد العمري :

في اول حزيران اسندت رئاسة الوزارة الى ارشد العمري وقد فهم من مجيئها انها تريد تصفية الاحزاب والحريات ولاسيما حرية

(١) صوت الامالي ، ٢٢ ايار ، ٢٣ ايار ١٩٤٦ .

(٢) صوت الامالي ، ٢٦ ايار ، ٢٧ ايار ، ٢ حزيران ١٩٤٦ .

الصحافة . فكتبت جريدة صوت الاهالي مقالا قالت فيه ان تكويسن الاحزاب حق من حقوق الشعب لا يستطيع احد سلبه ، ومقالا اخر بقلم الجادرجى قالت فيه ان حرية الصحافة جزء من حرية التنظيم السياسى (٢) . واستمرت الجريدة فى معالجة الشئون العامة ولاسيما الشئون العربية فكتب المحامى محمد زكى عبد الكريم عضو الحزب مقالا عن مشكلة فلسطين وعادت الجريدة الى معالجة موضوع طرابلس الغرب (٤) .

وفى يوم الجمعة ٢٨ حزيران ١٩٤٦ قام حزب التحرر الوطنى غير المجاز وعصبة مكافحة الصهيونية اللذان يمثلان واجهة للحزب الشيوعى العراقى السرى بمظاهرة احتجاجا على ماكان يجرى فى فلسطين ، وقد بدأت المظاهرة فى جانب الرصافة ثم عبرت الى جانب الكرخ من جهة الصالحيه فحاولت الشرطة تفريق المظاهرة واستعملت السلاح فقتل احدطلاباعداديةالتجارة ثاؤلطويق .وقدصدر الحزب الوطنى الديمقراطى بيانا قال فيه انه بالنظر لخطورة هذا الحادث وعلاقته بحريات الشعب وحياة الافراد مما يجب ان يكونا موضع الصيانة والرعاية يطلب الحزب اجراء التحقيق من قبل هيئة عليا لتعيين المسئوليات فى هذا الحادث(٥) . فى ٢ تموز ١٩٤٦ احتجت الاحزاب العراقية الخمسة على هذا الحادث ، ورفعت مذكرة الى رئيس الوزراء وقابل رؤساء الاحزاب الامير زيد نائب الوصى كما قابلوا رئيس الوزراء . وقد طلبت الاحزاب فى هذه المذكرة (١) الاسراع فى اطلاق سراح الموقوفين (٢) لاسراع فى تاليف هيئة قضائية تقوم بالتحقيق لتحديد مسئولية اطلاق النار (٣) اعادة النظر فى سياسة الوزارة واطلاق حرية الصحف المعطلة والكف عن التضييق على الحريات العامة بما فيها حرية النشر والاجتماع والاضراب والتظاهر وفسح المجال للاحزاب لتمارس حقوقها كاملة غير منقوصة (٦)

(٢) صوت الاهالي ، ٤ حزيران ، ٢٢ حزيران ١٩٤٦

(٤) صوت الاهالي، ١١ حزيران، ٢٥ حزيران ١٩٤٦ .

(٥) صوت الاهالي ، ٢٠ حزيران ١٩٤٦ ، نشرة الحزب، العدد الثالث ٢٤ تموز ١٩٤٦

(٦) صوت الاهالي ٤ تموز ١٩٤٦

عند تأليف وزارة ارشد العمري اشيع بأن الوزارة ضد الحريات الديمقراطية فصرح ارشد العمري لرؤساء الاحزاب انه يستنكر ما اشيع عن الغاء الحريات العامة او الانتقاص منها وقال ان وزارته انتقالية عرضها اجراء الانتخابات في جو من الحرية التامة ، ولكن الوزارة قامت بسلسلة من الاعمال المناقضة لحرية الرأي وعطلت بعض الصحف وانذرت بعضها (٧) . وقد كتب كامل الجادرجي مقالا عن الغاية الخفية وراء خطة ارشد العمري قال فيه ان الناس قابلوا اسناد رئاسة الوزارة اليه ينفور بل بشيء من التخيرية ووصفها متهمكا بانها «حيادية، انتقالية» رجعية تمهد لاقطاب الرجعية ، وان هذا خطر جسيم يهدد لبلاد (٨) .

حادثة كاوور باغى فى كركوك

فى يوم ٣ تموز ١٩٤٦ اضرب عمال شركة النفط فى كركوك طالبين (١) زيادة اجورهم (٢) تهيئة دور سكن لهم او اعطاءهم بدل ايجارها (٣) تخصيص وسائل نقل لهم (٤) اعطاءهم اكرامية الحرب اسوة بعمال حيفا وعبادان (٥) اعطاءهم النفط للوقود (٦) اعطاءهم اجور السفر الى اماكنهم عند ذهابهم بالاجازة (٧) تطبيق قانون العمال فيما يختص باكرامياتهم وعطلمهم . وقد استجابت الشركة لبعض المطالبين وتلكأت فى اجابة البعض الاخر وساندتهم الحكومة بعض المساندة غير ان العمال استمروا على الاضراب حتى يوم ١٢ تموز وعقدوا اجتماعا عصر ذلك اليوم فى محل يعرف بكاوور باغى فجاءت الشرطة وفرقتهم بالقوة وقتل بنتيجة ذلك خمسة عمال وجرح اربعة عشر ، وقد ظهر ان بعض العمال قتلوا او جرحوا وهم فارون مدبرون . وقد احتجت الاحزاب الخمسة على هذه الحادثة وطالبت باجراء تحقيق نزيه ومعاقبة المسيئين ولكن الحكومة لم تفعل شيئا مهما وقد عجزت عن الوقوف

(٧) صوت الاهالى ، ٤ تموز ١٩٤٦

(٨) صوت الاهالى ، ١٠ تموز ١٩٤٦

بوجه الشركة الانكليزية ولم تعاقب المسؤولين عن الحادثة بتأثير الشركة والانكليزية. وقد طلب الحزب الوطني الديمقراطي سحب المتصرف وموظفي الادارة وتعويض عوائل القتلى والجرحى وطالب بانسحاب وزارة العمري وتولى وزارة ديمقراطية بميولها واعمالها . ونشرت صوت الاهالي مقالا بعنوان «الحادث المؤسف في كركوك - بيان الحكومة يكشف عن اعمالها الاعتدائية» قالت فيه ان الحكومة برهنت مرة اخرى على انها لاتحترم الحقوق الديمقراطية وتسترحص ارواح افراد الاممة فتستهين بازهاقها لابسبب الاسباب واتفه التصرفات . ونشرت الجريدة في حقل «بريد الاهالي» مقالا بعنوان «اطلاق الرصاص على المتظاهرين» قالت فيه ان ارواح العباد عندنا توكل الى شرطي وقد وضعوا في يمينه مسدسا وقالوا له دونك المتظاهرين فاطلق عليهم النار . ونشرت في ٢٢ تموز و٢٣ تموز تفاصيل وافية عن حوادث كركوك^(٩) . واقام الحزب اجتماعا عاما بالاشتراك مع حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب لبحث الموقف السياسى فى العراق ، وقدمت هذه الاحزاب احتجاجا على اعمال الوزارة التعسفية وفشلها في سياستها الخارجية وطالبت باستقالتها وتأليف وزارة دستورية يرتضى الشعب سياستها^(١٠) . وقد قابل الجادرجي الوصى عبد الاله وقدم اليه تقرير الحزب حول الاوضاع السياسية في البلاد^(١١) .

محاكمة كامل الجادرجي

وفى اثناء ذلك اقامت وزارة ارشد العمري ثلاث دعاوى على كامل الجادرجي صاحب جريدة صوت الاهالي ومديرها المسئول لنشرها مقالا بعنوان «الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة» بتاريخ ١٠ تموز ١٩٤٦ ، ومقالا بعنوان «الحادث المؤسف في كركوك - بيان

(٩) صوت الاهالي، ١٥ تموز، ١٨ تموز، ٢٢ تموز، ٢٥ تموز ١٩٤٦ نشرة الحزب، العدد الرابع، ٨ اب ١٩٤٦
 (١٠) صوت الاهالي، ١ ايلول ١٩٤٦
 (١١) صوت الاهالي، ٢١ تموز ١٩٤٦، نشرة الحزب، العدد الرابع، ٨ اب ١٩٤٦

الحكومة يكشف عن اعمالها الاعتدائية» بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٤٦ ،
ومقالا في حقل «بريد الاهالي» بعنوان «اطلاق الرصاص على المتظاهرين»
بتاريخ ١٨ تموز ١٩٤٦ قدوزعت الحكومة ان هذه المقالات تدعو للتشويش
الرأي العام واستفزازه ضد الحكومة واضعافها لغايات غير حسنة واثارة الكراهية
والبغضاء بين الطوائف وتحريض الاهلين على التمرد والعصيان واحداث
مشاغبات وثوررة وتحسين الجرائم التي يرتكبها المتمردون والمتظاهرون وتشويقهم
بعدم الاقياد للقوانين . وقد طلبت الحكومة محاكمة الجادرجي
وفق المادة ٨٩ آ والمادة ٦ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات
البغدادي والمادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات (١٢) .

بدأت محاكمة الجادرجي يوم ١١ آب ١٩٤٦ وتوكل عنه ثلاثة
وثلاثون محاميا ، وقررت المحكمة توحيد الدعاوى الثلاث في دعوى
واحدة . قال الجادرجي في افادته ان القضية اوسع بكثير من هذه
الدعاوى وهي صراع طويل بين طبقة مستولية على الحكم بطرق غير
شرعية وبين هيئات تمثل الشعب (١٣) . وفي الجلسة الثانية يوم
١٣ آب قرر الحاكم اجراء المحاكمة بصورة سرية ثم قرر تجريم المتهم
وفق المادة السادسة من الباب الثاني ثم حكمت المحكمة على كامل
الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ستة اشهر كما قررت تعطيل وسد
جريدة صوت الاهلي بصورة دائمة وفق المادة العاشرة من قانون
تعديل قانون المطبوعات وقررت وضع الجادرجي تحت مراقبة الشرطة
لمدة سنة بعد انتهاء مدة محكومته (١٤) .

وفي ١٤ آب قدم محامو الجادرجي لائحة استئنافية الى المحكمة
الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية (١٥) . وفي ١٧ آب نظرت
المحكمة الكبرى بصفتها الاستئنافية في الاستئناف المتقابل الذي رفعه

(١٢) نشرة الحزب ، العدد الرابع ، ٨٤ اب ١٩٤٦ صوت الاهالي ، ٢٨ تموز ١٩٤٦ ،
محاكمة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، ص ٣-٧٤٤ .

(١٣) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ٥-٨؛ نشرة الحزب ، العدد الخامس ، ٢٥ اب ١٩٤٦ .

(١٤) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ١٢-١٧ ، نشرة الحزب ، العدد الخامس ٢٥ اب ١٩٤٦ .

(١٥) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ١٨ - ٢٢ .

كل من وكلاء الجادرجي والمدعي العام . وقد طلب ادعاء العام تفريق الدعوى الى ثلاث دعاوى وتحديد عقوبة لكل منها على انفراد وتنفيذها بالتعاقب وقال الادعاء العام انه كان على محكمة الجزاء ان تحكم وفقا للجريمة التي عقوبتها اشد وهي المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات البغدادي . ثم قام المحامي حسين جميل وقال ان وكلاء المتهم قد قسموا دفاعهم الى ثلاثة اقسام : الاول وموضوعه (اخلال محكمة الجزاء بحق الدفاع وبطلان اجراءات المحكمة) . والثاني وموضوعه (الناحية العامة للقضية) ، والثالث وموضوعه (التطبيقات القانونية للقضية) . وقد القى القسم الاول من الدفاع المحامي قاسم حسن بالنيابة عن هيئة الدفاع وفيه ذكر ان وكلاء الدفاع طلبوا جلب الاضبارة التحقيقية الخاصة بحوادث كركوك وانهم يعلقون دفاعهم على جلبها ، فامتنع حاكم الجزاء عن ذلك مما يستوجب بطلان الحكم (١٦) . والقى القسم الثاني المحامي حسين جميل لخص فيه الحريات الديمقراطية والدستورية ونظام الحكم في العراق وعدم تطبيق الديمقراطية فعلا واستعرض تاريخ الانقلابات العسكرية والثورات العشائرية والمؤامرات والدسائس بسبب حرمان العراق من ممارسة الحريات ثم لخص تاريخ جريدة صوت الاهلي ودفاعها عن حقوق الشعب العراقي والشعوب العربية ونضالها ضد الاستعمار والصهيونية وفضحها المحتركين والمتلاعبين ، ثم قال ان هذه المواقف الوطنية المشرفة مرتبطة جد الارتباط بشخصية صاحب الجريدة ورئيس تحريرها ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي صاحب الماضي الابيض غير المدنس الذي لم تلوثه المغريات والذي فضل الكفاح والعمل المستمر مع صحبه في سبيل اصلاح المجتمع ، وقال ان لجريدة صوت الاهلي وقد اصبحت لسان حال حزب سياسي معارض مطلق الحق القانوني والدستوري في مناقشة اعمال الوزارة وتنفيذها واعلام

(١٦) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ٢٢-٢١ .

الشعب بحقائق الامور . فعندما وقع حادث كركوك المروع واضطرب له الرأي العام درست الجريدة بيان الحكومة واوفدت شخصين للتحقيق في كركوك ككل صحيفة في هذا العالم لها مراسلوها وحقق كل منهما على افراد وطابقت بين روايتهما ، وكتبت المقال عن حادث كركوك بعد ان درسته من كل نواحيه دراسة استندت الى شهود العيان والثقات ممن شهدوا الحادث وبعد الاتصال بالجهات الحكومية والاطلاع على التقارير الطيبة وبيان وتحقيقات الحكومة بحيث كانت دراسة جريدة صوت الاهالي وتحقيقاتها مطابقة للتحقيق القضائي الرسمي والى الواقع فعلا^(١٧) . والقى القسم الثالث المحامي عزيز شريف^(١٨) . ثم قررت المحكمة تخفيض مدة الحبس الى شهرين والغاء مراقبة الشرطة واعتبار تعطيل الجريدة لمدة اربعة اشهر^(١٩) .

وفي ٢٢ آب ١٩٤٦ ميز وكلاء الدفاع قرار المحكمة الكبرى في محكمة تمييز العراق . وفي ٢٧ آب قررت محكمة التمييز الامتناع عن تصديق قرار التجريم والحكم الصادرين من حاكم جزاء بغداد ضد الجادرجي ، وكذلك الامتناع عن تصديق قرار المحكمة الكبرى واعادة الاوراق الى حاكم الجزاء لاجراء المحاكمة مجددا بعد توجيه تهمة واضحة . وقررت اطلاق سراح الجادرجي بكفالة قدرها مائة دينار . عينت محكمة الجزاء يوم ٢ تشرين الاول ١٩٤٦ موعدا للنظر في الدعوى^(٢٠) .

واقامة الحكومة دعوى ثانية بشأن المقال الذي نشر في صوت الاهالي بتاريخ ١٣ اب ١٩٤٦ تحت عنوان «مكافحة الاحزاب وخنق الحريات الديمقراطية خطر على سلامة الدولة» . وقد اوقفت محكمة

(١٧) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ٣٠-٣١ .

(١٨) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ٤٠-٤٧ .

(١٩) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ٤٨-٥٠ ، نشرة الحزب ، العدد الخامس ، ٢٥

اب ١٩٤٦ .

(٢٠) نشرة الحزب ، العدد الخامس ، ٢٥ اب ١٩٤٦ والعدد السادس ، ٢ تشرين

الاول ١٩٤٦ .

جزاء بغداد الجادرجي من ١٧ ايلول الى ٣٠ ايلول ١٩٤٦ ورفضت اطلاق سراحه بكفالة ، ولما ميز الجادرجي القرار لدى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد قررت في ١٧ ايلول عدم جلب اوراق الدعوى . وبناء على

طلب الجادرجي جلبت محكمة التمييز في ١٧ ايلول اوراق الدعوى وتفرعاتها كافة لاجراء التدقيقات التمييزية عليها فقررت الامتناع عن تصديق القرار المميز واطلاق سراح الجادرجي بكفالة قدرها مائة دينار ، واعادة الاوراق الى حاكم جزاء بغداد للاستمرار في المحاكمة وصدر قرارها في ١٩ ايلول . وقد دخل الجادرجي المستشفى (٢١) . وفي ١٤ تشرين الثاني جرت المرافعة وطلب الجادرجي من حاكم جزاء بغداد الاول ان ينقل الدعوى الى حاكم آخر قائلاً انه في حالة عدم اجابة هذا الطلب سيتمتع عن الكلام وينسحب الدفاع ، وبالنظر لطلب الادعاء العام تأجيل الدعوى الى موعد اخر ليتسنى له تقديم اقواله فقد قرر الحاكم تأجيل الدعوى الى يوم ١ كانون الاول ١٩٤٦ (٢٢) .

وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٦ قدم الجادرجي لائحة الى محكمة تمييز العراق بشأن حجز جريدة صوت الاهلي ، وفي اللائحة مناقشة عامة لموضوع الديمقراطية وتاريخها والوضع السياسي في العراق وتحكم ارشد العمري ، وكذلك مناقشة قانونية عن عدم اعتبار الجريدة التي جرمية (٢٣) .

هذا وبعد استقالة وزارة ارشد العمري وتأليف وزارة نوري السعيد التاسعة التي اشترك فيها الحزب الوطني الديمقراطي اوقفت وزارة العدل التعقيبات القانونية ضد كامل الجادرجي وجريدة صوت الاهلي (٢٤) .

(٢١) نشرة الحزب ، العدد الخامس ، ٢٥ اب ١٩٤٦ ، والعدد السادس ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٦ ، صوت الاهلي ، ٢٠ ايلول ٢٣ ، ايلول ١٩٤٦
(٢٢) نشرة الحزب ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧
(٢٣) نشرة الحزب ، العدد السابع ، ٢١ تشرين الاول ١٩٤٦
(٢٤) نشرة الحزب ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧

في اثناء محاكمات الجادرجي اوقفت جريدة صوت الاهلي باعتبارها آلة جرمية في فترة ١٤ - ٣١ آب ١٩٤٦ وكذلك في فترة ٣ تشرين الاول - ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦. ولكنها رغم ذلك عندما كانت تصدر كانت تعالج اوضاع البلاد كعادتها فكتبت تقول ان وزارة ارشد العمري تسير ضد نظام الحكم المقرر للعراق وان تنحيها عن الحكم مطلب البلاد اليوم (٢٥) . وعالجت قضية فلسطين فقالت ان تقسيم فلسطين ضربة للعرب وانه ليس في صالح العرب مفاوضة بريطانيا بعد ان قبلت تقسيم فلسطين اساسا للمفاوضة وطالبت بجو من الحرية لمعالجة قضيتنا الوطنية وقضية فلسطين والبلاد العربية (٢٦) . وفي الوقت نفسه عادت فشددت حملتها ضد وزارة ارشد العمري فكتب كامل الجادرجي مقالا يصف الوضع بأنه محنة ولكنها خير امتحان لقلوب الاحرار ، وكتب حسين جميل ان للعراقيين حرية مدح الوزارة وشتيم المعارضين ، وكتب محمد حديد بعنوان «تواطؤ على خنق صوت الامة في الداخل والخارج» . وكتبت الجريدة ايضا بمناسبة المحاكمات الكثيرة ان استقلال القضاء ركن اساسي في الحياة الدستورية وقالت ايضا لايجوز بقاء الوزارة في الحكم بالرغم من الرأي العام (٢٧) .

هذا وقد حاكمت وزارة ارشد العمري ايضا ناظم الزهاوي وموسى الشيخ راضى وعبد الله مسعود وشريف الشيخ وعزيز شريف وعبد الفتاح ابراهيم (٢٨) .

مقال محمد حديد في مجلة انكليزية :

كتب محمد حديد بهذه المناسبات مقالا بعنوان «الوضع في العراق» في مجلة النيوستيتسمان اند نيشن بتاريخ ٢٦ آب ١٩٤٦ ، استعرض فيه تاريخ العراق الحديث حتى فترة مابعد الحرب

(٢٥) صوت الاهالي ، ٢٠ ايلول ، ٢٠ ايلول ١٩٤٦

(٢٦) صوت الاهالي ، ٣١ تموز ، ٩ آب ، ٥ ايلول ١٩٤٦

(٢٧) صوت الاهالي ، ١٦ ايلول ، ١٨ - ٢٠ ايلول ، ٢٤ ايلول ١٩٤٦

(٢٨) صوت الاهالي ، ٢٠ ايلول ، ١٥ ايلول ، ١٦ ايلول ١٩٤٦

العالمية الثانية حين التقى عبد الاله الوصي على عرش العراق خطابه حول ضرورة الاحزاب وقد فسر هذا التطور في ذهنية الانكليز واذنابهم بأن الوضع في شمال ايران كان مضطربا وكانت الجيوش الروسية تحتل اذربايجان وجرت محاولات لاقامة حكومة منفصلة ولذلك حاول الانكليز والطبقة الحاكمة التنفيس عن استبدادهم في العراق بالسماح بتأليف الاحزاب فجيء بوزارة توفيق السويدي التي سمحت بتأليف الاحزاب . فلما تغير الوضع في شمال ايران وخف الضغط عاد حكام العراق الى مكافحة الاحزاب والحريات فجاءوا بأرشد العمري رئيسا للوزارة وهو عضو في مجلس الاعيان وكان لمدة طويلة امينا للعاصمة وقد عرف بشخصيته الغريبة الاطوار غير المترنة . وقد قامت وزارة ارشد بالتضييق على الحريات والصحافة والاحزاب واطلقت النار على المتظاهرين في بغداد وعلى العمال في كركوك «حادثة كادور باغي» كما قامت بمحاكمة كامل الجادرجي وحبه وسد جريدة صوت الاهلي ومحاكمة قادة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب واعضائهما . ثم استعرض محمد حديد تاريخ قانون العقوبات البغدادي وكيف ان تهمة الشيوعية وازعاف الحكومة تكال جزافا للمعارضة ، وذكر عدم استقلال القضاء ونقل الحكام المستقلين من بغداد الى الخارج . واكد حديد ان الوضع ينذر بالاطوار وان الظلم والاضطهاد يشجع المتطرفين على اعمال العنف والاعمال المنافية للدستور ، وقال ان المعارضة العنيدة للطبقة الحاكمة ضد اي اصلاح ديمقراطي ينقل السلطة السياسية الى الشعب او اي اصلاح يحد قليلا من امتيازات الطبقة الحاكمة سترك الشعب يائسا من الديمقراطية السياسية كوسيلة لتحقيق آماله ولذلك سيبحث الشعب عن وسائل اخرى .

ان الرأي العام العراقي يعتقد بمسئولية بريطانيا عن الاوضاع في العراق فالبريطانيون يسندون الطبقة الحاكمة الرجعية ضد الاصلاح التقدمي ، ويشاع في العراق ان أعمال الاضطهاد والتنكيل بدأت

بطلب من البريطانيين • ويعتقد ان بريطانيا تهدف الى اضعاف المعارضة الجماهيرية لسياستها في فلسطين والى منع انتشار النفوذ السوفييتي ولكن مهما كان هذا الاعتقاد مبالغاً فيه فانه اذا استمرت هذه الاوضاع السياسية والاقتصادية غير المرضية واذا تأخر اجراء الاصلاحات المطلوبة السريعة فان كراهية عرب العراق لبريطانيا ستشتد ويصبح موقفها سيئاً في هذا الجزء من العالم (٢٩) •

(29) Mohammad Hadid ,,, Conditions in Iraq ,, in the New Statesman and Nation ,August 26 ' 1946 .

الفصل الرابع

مشاركة الحزب في وزارة نوري السعيد

كان وزير الداخلية في وزارة ارشد العمري قد استقال منها في ١٧ آب ١٩٤٦ بسبب معارضته لكيفية معالجة حادثة كركوك ولما شعر ارشد العمري بعجزه عن الاستمرار في الوزارة واجراء انتخابات جديدة قدم استقالة وزارته في ١٠ تشرين الاول ثم عاد فكرر الاستقالة في ١٤ تشرين الثاني فقبلت بعد يومين .

وزارة نوري السعيد التاسعة ومشاركة الحزب فيها :

وكانت الطبقة الحاكمة من الوصي ونوري السعيد والرجعيين والاقطاعيين وغيرهم من صنائع الانكليز يعدون بعض المشاريع والمعاهدات التي تخدم مصالح الاستعمار والصهيونية مثل عقد معاهدة عراقية بريطانية جديدة ومعاهدات مع تركيا والاردن وحل قضية فلسطين في صالح الصهيونية ، فأرادوا اجراء انتخابات لمجلس النواب يشترك في طبخها بعض الاحزاب ذات السعة الوطنية لكى تضىف صفة الشرعية عليها . فلما فشلت وزارة ارشد العمري في تحقيق هذه الغاية عهد بتأليف الوزارة الى نوري السعيد الذى يلجأ اليه الاستعمار كلما اراد تنفيذ مشروع مهم من مشاريعه وعهد اليه جسر بعض الاحزاب الى هذه الخدعة .

وكان كامل الجادرجي صاحب النفوذ الاكبر في الحزب وفى اللجنة المركزية ينتقد المواقف السلبية التى كان محمد جعفر ابو التمن

يقفها والتي سببت في رأيه انحلال الحزب الوطنى العراقى وتفرق قاداته وانفضاضهم من حول ابى التمن . ولذلك صمم الجادرجى على اتخاذ المواقف الايجابية كلما كان ذلك ممكنا ونافعا في رأيه للحزب وللصلحة العامة .

روى محمود صبغى الدفترى للمؤلف انه عندما تقرر ان يؤلف نورى السعيد الوزارة الجديدة بعد استقالة ارشد العمري كلف نورى السعيد صديقه محمود صبغى الدفترى ، هو صهر كامل الجادرجى ، ان يجمع بين نورى وكامل للتباحث في موضوع اشراك الحزب الوطنى الديمقراطى في وزارته الجديدة . وقد عرض نورى على كامل ان يدخل (اي كامل) وزارته ولكن كامل فضل ان يدخلها احد اقربائه ووقع الاختيار على محمد حديد واتفق الاثنان على الشروط التى دونت في الكتاب الذى ارسله كامل الجادرجى الى نورى السعيد ووافق عليه الاخير . واذاع الحزب الوطنى الديمقراطى بيانا قال فيه ان نورى السعيد فاتح الحزب الوطنى الديمقراطى لان يشترك معه فى تولى شئون الحكم فتداولت اللجنة الادارية المركزية فى الامر وقررت قبول الفكرة على اسس معينة تضمنها كتاب ارسله رئيس الحزب الى نورى السعيد بتاريخ ٢٠ تشرين الثانى ١٩٤٦ ، وقد جاء فى كتاب رئيس الحزب ان اللجنة الادارية المركزية للحزب وجدت ان الحزب يقبل الدخول فى الوزارة على ان تكون وزارة انتقال مهمتها اجراء انتخابات حرة واطلاق الحريات المنصوص عليها فى الدستور بما فى ذلك حرية الصحافة والاجتماع وحرية العمل للحزاب كما جاء فى قانون الجمعيات وان تزاوول اعمالها القانونية وتفتح فروعها حسبما يتطلب وضعها وعملها ، ومن المفهوم انه فيما يختص بأمر وشئون الدولة ومزاولة اعمالها ينحصر تعاون الحزب فى تدوير الاعمال الروتينية فقط . وقد اجاب نورى السعيد قائلا ان ماجاء فى كتاب الجادرجى من الخطه والغاية هما نفس الخطه والغاية اللتين اعترم السير عليهما

في سياسته^(١) . واتفق نوري السعيد مع حزب الاحرار بشروط ثلاث
(١) حرية الانتخاب وعدم تدخل الحكومة فيه (٢) حرية الصحافة
(٣) فسح المجال للنشاط الحزبي ، ووقع الاختيار على علي ممتاز ليمثل
ذلك الحزب^(٢)

وقد تم تأليف وزارة نوري السعيد التاسعة في ٢١ تشرين الثاني
١٩٤٦ واشترك فيها محمد حديد كوزير للتموين وعلى ممتاز كوزير
للمواصلات والاشغال . وقد استنكر بعض اعضاء الحزب الوطنى
الدمقراطى اشتراكه بالوزارة وقال موسى الاعرجى يخاطب الجادرجى
في احد الاجتماعات لقد خدعك نوري السعيد وغدا عندما يموت
نوري سيكتب على قبره «هنا يرقد نوري السعيد الذى خدع
كامل الجادرجى» . واستنكر حزب الاتحاد الوطنى وحزب الشعب
ايضا اشتراك الحزب الوطنى الديمقراطى بالوزارة .

ولما عادت صوت الاهالى الى الصدور في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦
كتبت عن موقف الحزب من وزارة نوري السعيد ولخصت موقف
الحزب بالدفاع عن الحريات وتوطيد النظام الديمقراطى ، كما
نشرت بيان الحرب بمناسبة استقالة وزارة ارشد العمري وقد شيعه الحزب بما
يستحق من الذم ، وفي العدد نفسه كتبت صوت الاهالى ردا على
جريدة الشعب لصاحبها المحامى يحيى قاسم بعنوان «اجوبة عن اسئلة»
قالت فيه ان جريدة الشعب كتبت مقالا افتتاحيا بتاريخ ٢٥ تشرين

(١) جريدة الزمان ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، نشرة الحزب ، العدد الثامن ، اشباط
١٩٤٧ . عندما بحث موضوع الاجابية في اوساط الحزب اطلق جماعة الجناح
اليسارى على الحزب اسم « الحزب الوطنى الديمقراطى الاجابى » . ولما جاءت
لفظة الروتينىة في كتاب رئيس الحزب الى نوري السعيد ضيفت كلمة «الروتينى»
ايضا الى اسم الحزب فنصار يسمى « الحزب الوطنى الديمقراطى الاجابى
الروتينى » . هذا وقد عارض زكى عبد الوهاب عضو اللجنة الادوية المركزية
اشتراك الحزب في الوزارة

(٢) جريدة الزمان ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦

الثانى وفيه بعض التساؤلات فيما يخص اشتراك الحزب الوطنى الديمقراطى فى وزارة نورى السعيد وقد رأت صوت الاهالى ان تلخص مقال جريدة الشعب بشكل «اسئلة» وردت عليها بشكل «اجوبة» هكذا:
«الاسئلة» :

- ١ - هل قرر الحزب الوطنى الديمقراطى الاشتراك فى الوزارة فى اليوم نفسه الذى جرت فيه المحادثات بين نورى السعيد وكامل الجادرجى وهو يوم ٢٠ تشرين الثانى ١٩٤٦ ؟
- ٢ - هل اشترط الحزب لاشتراكه فى الحكم اشتراك الاحزاب الاخرى او بعضها ؟
- ٣ - هل جرت مباحثات بين الحزب وحزب الاحرار حول الاشتراك فى الوزارة ؟
- ٤ - هل جرت مباحثات حول اشتراك اكثر من عضو واحد من اعضاء الحزب فى الوزارة ؟
- ٥ - هل كانت الوزارة التى يشغلها ممثل الحزب موضع مباحثات ؟
- ٦ - هل رشح ممثل الحزب فى الوزارة من قبل الحزب او انه اختير من قبل رئيس الوزراء ؟
- ٧ - ماهو تاريخ كتاب نورى السعيد وهل ان هذا الكتاب هو كل ماتلقاه الحزب من نورى بصدد اشتراكه فى الحكم ؟
- ٨ - لماذا استعمل فى كتاب الحزب تعبير «الحريات المنصوص عليها فى الدستور» بدلا من تعبير «الحريات الديمقراطية» ؟
- ٩ - هل اشترط الحزب اجراء تبديل وتعديل فى بعض القوانين ام انه قبل الاشتراك فى المسئولية فى ضوء القوانين المرعية فى الوقت الحاضر ، وهل ان الحزب لا يوافق على القيام بالاعمال التى تخالف احكام القوانين ؟ وانه من دعاة التمسك بأحكام القوانين ؟

١ - كانت قد جرت مباحثات تمهيدية بين رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى وبين نورى السعيد قبل ٢٠ تشرين الثانى ١٩٤٦ ولم يكن ثمة حاجة للإشارة إليها فى الكتاب المذكور ، وفى يوم ٢٠ تشرين الثانى جرت المباحثات النهائية مع نورى السعيد وعرضت تبيجتها على اللجنة الادارية المركزية للحزب وبعد المداولة قررت اللجنة الاشتراك فى الوزارة وخولت الحزب توجيه كتاب الى نورى السعيد يتضمن شروط اشتراك الحزب فى الوزارة •

٢ - جذب الحزب اشتراك الاحزاب التقدمية الاخرى (اي حزب الاتحاد الوطنى وحزب الشعب) فى الوزارة ولكنه لم يجعل ذلك شرطاً اساسياً لدخول الوزارة •

٣ - لم تجر مباحثات بين الحزب وحزب الاحرار حول الاشتراك فى الوزارة

٤ - جرت مباحثات طويلة بين رئيس الحزب ونورى السعيد حول اشتراك اكثر من عضو واحد فى الوزارة ولكنه لم يجعل ذلك قضية اساسية لانها ليست من الضرورة فى تحقيق الهدف الذى قصده الحزب لاشتراكه فى الوزارة بالدرجة التى تستوجب الاصرار نهائياً •

٥ - لم تكن الوزارة التى يشغلها ممثل الحزب موضع بحث ، لانه ليس للحزب مصلحة خاصة يريد تمثيتها فى اية وزارة من الوزارات انما كانت الغاية من اشتراكه فى الحكم هى تنفيذ ما جاء فى كتاب رئيس الحزب • وزيادة فى ايضاح هذه النقطة التى نعتقد انها تهتم كاتب المقال المحامى يحيى قاسم ، نذكر ان الحزب لم يطلب تولى وزارة التموين بالذات •

٦ - اللجنة الادارية المركزية للحزب هى التى رشحت محمد حديد

ليمثل الحزب في الوزارة •

٧ - تاريخ الكتاب هو ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، غير ان الاتفاق على مسودته كان قد تم يوم ٢٠ تشرين الثاني وهو اليوم الذى سبق تأليف الوزارة وقد وجده الحزب وافيا بالمرام • والعادة فى مثل هذه المراسلات لاتتطلب ايضا اكثر من ذلك •

٨ - ان تعبير «الحريات المنصوص عليها فى الدستور» تعبير محدد يمكن الرجوع فيه الى احكام الدستور المدونة وقد اوضح الكتاب هذا التعبير اذ جاء فيه «بما فى ذلك حرية الصحافة والاجتماع وحرية العمل الحزبى» ومن الواضح انه لايمكن تجاوز هذه الحريات بدون تعديل الدستور ، كما ان هذا التعبير «الحريات المنصوص عليها فى الدستور» كثيرا ماورد فى صحيفة الحزب وليست هذه هى المرة الاولى التى يستعمل فيها الحزب هذا التعبير كما يقول صاحب المقال •

٩ - بما ان هذه الوزارة قد تفررت مهمتها وهى ان تكون وزارة اتقالية فان تعديل القوانين وتغييرها لا يكونان موضع بحث فليس عمليا والحالة هذه ان يشترط الحزب لدخوله وزارة مثل هذه تعديل بعض القوانين ، وانما يث الدعاية لمنهاجه الذى اعلنه وينفذه عندما يتولى الحكم وهذا سوف يتطلب بطبيعة الحال تعديل بعض القوانين وسن قوانين جديدة ، وعلى ذلك فان الحزب يعمل بموجب القوانين المرعية الى ان يتسنى له التغيير فيها حسب منهاجه • ولم يكن هذا الرأي جديدا بالنسبة للحزب بعد اشتراكه فى المسؤولية اذ لم يكن الحزب فى يوم من الايام داعيا لعدم الالتزام بالقوانين (٣) •

(٣) صوت الاهالى ٢٧٠ تشرين الثاني ١٩٤٦

المؤتمر الاول للحزب

عقد المؤتمر الاول للحزب يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ فى ملهى الفارابى الشترى (سينما علاء الدين الان) رالتى كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل خطبا والتمى زكى عبد الوهاب محاسب الحزب بيانا عن حسابات الحزب ونوقشت سياسة الحزب العامة ونوقش موضوع اشتراك الحزب فى وزارة نورى السعيد وقد قالت اللجنة الادارية ان الحزب رغب فى تثبيت حق الناس فى ممارسة انتخاب النواب بحرية وهذه هي اول انتخابات نيابية تجري بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل قانون جديد للانتخاب ، وحرص الحزب ايضا على العمل فى بناء الديمقراطية فى العراق على اسس سليمة ولذلك قبل ان يساهم فى وزارة ائتلافية للإشراف على الانتخاب ، وقد صوت مائة وعشرون من الحاضرين فى المؤتمر بالموافقة على ذلك وعارض اثنا عشر عضوا ثم جرى انتخاب اللجنة الادارية ففاز كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وزكى عبد الوهاب وصادق كمونة وطلعت الشيباني ورجب علي الصفار ، وقد حل هذان الاخيران محل عبد الكريم الازري وعبود الشالجي^(٤) . ونال زكى عبد الوهاب اعلى رقم من عدد الاصوات وتجاوز ماناله كامل الجادرجى بعدد كبير من الاصوات ، وفاز طلعت الشيباني وهو مرشح الجناح اليساري الذى تؤيده اكثرية قواعد الحزب ، وبذلك تكون ثالوث زكى عبد الوهاب وطلعت الشيباني وكاتب هذه السطور للمحافظة على يسارية الحزب وعدم انحرافه الى اليمين او التمسك ببعض المحافظين الذين تركوا الحزب تباعا . وقد خشى كامل الجادرجى العاقبة واخذ يفكر فى مصيره ومصير الحزب وقد زادت هواجس البعض من الاعضاء فى بغداد وفي الالوية وقاتحوا الجادرجى فى الامر ، وصار البعض من داخل الحزب وخارجه ولا سيما

(٤) نشرة الحزب ، العدد الثامن ، ١٤ شباط ١٩٤٧ ، صوت الاهالى ، ١٤ كانون الاول ١٩٤٦

من الشيوعيين يحرضونه ضد هذا الثالوث وانصاره من قواعد الحزب، وقد اطلقوا على كاتب هذه السطور لقب «معلم الحزب» اشارة الى وظيفته في التدريس الثانوي ، وكان الجادرجي يصرح بذلك لكاتب هذه السطور .

مناوشة مع رفائيل بطي

نشرت صوت الاهالي في ١٣ كانون الاول ١٩٤٦ مقالا بعنوان «رفائيل بطي في المرأة» بقلم ك (أي كامل الجادرجي) ذكر فيه ان رفائيل بطي صاحب جريدة البلاد الذي ترك العراق وذهب الى مصر وصار يحرر في مجلة الاسبوع كتب كلمة عن الوضع السياسي في العراق تطرق فيها الى اشتراك الحزب الوطني الديمقراطي في وزارة نوري السعيد بقوله انه قد سبق لاركان هذا الحزب ان حاسنوا المستعمرين ايام محنة الوطن في خلال الحرب العالمية الثانية ولن يلبث هذا الحزب من الخروج من الوزارة اذا شرعت في انجاز المهام التي اخذتها على عاتقها في ظروف الشرق الاوسط أو يكفر الحزب بأرائه السياسية التي أعلنها في قضايا معينة فيسقط في نظر الرأي العام بعد أن تنكشف حقيقته . قال كامل الجادرجي في رده لقد عرف العراقيون رفائيل حق المعرفة ، وهذا من اسباب نزوحه عن العراق ، ويرى ان من واجبه (أي واجب الجادرجي) تعريف المصريين والعرب به . لقد نزح رفائيل من شمال العراق الى بغداد حوالي سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ واستخدمه الاب انستاس الكرملي في جريدة العرب (وهي جريدة اصدرتها سلطات الاحتلال البريطانية باللغة العربية) ، ثم التحق رفائيل برزوق غنام صاحب جريدة العراق سنة ١٩٢٠ ، وكان الانكليز قد انشأوا هذه الجريدة زمن الاحتلال لمقاومة الوطنيين الاحرار ومقاومة الثورة ، تدرج رفائيل فيها من كاتب بسيط الى رئيس تحرير ، وكان رفائيل من انصار الجمعية الآثورية وانشأ المكتبة الآثورية ، وقد استعمل الانكليز الآثوريين لشل الدولة العراقية وتمزيق الوحدة

الوطنية ، من ذلك فتنة المار شمعون سنة ١٩٣٣ . وقد اصدر رفائيل جريدته **البلاد** سنة ١٩٢٩ لخدمة الاسباد المختلفين باختلاف الظروف ولكن موقفه العدائي من حقوق الشعب ومصالحه لم يتغير . ولما انشئ حزب الاخاء الوطنى سنة ١٩٣٠ اتسب اليه رفائيل بدافع حقه على سيده القديم نوري السعيد . ثم جاء وقت ايد فيه رفائيل الغاء الحياة الحزبية ثم ايد وزارة حكمت سليمان واتقلاب بكر صدقي وطعن بوزارة ياسين الهاشمي . وقد تسربت الفاشية الى روحه وصار يعادي كل حركة اصلاحية جديدة ظهرت فى البلاد وحاول ان يتنصع بقناع القومية والوطنية وبغض الانكليز ، ولكن كرهه للانكليز لم يكن الا لاهمالهم اياه بعد افتضاح حقيقته . وفى خلال الحرب العالمية الثانية اعتقل وحشر بين النازيين ولكنه لم يكن مخلصا للنازية . ثم قال الجادرجي ان القبول المأثور «اتق شر من احسنت اليه» ينطبق على رفائيل ، فقد طالب جريدة **صوت الاهالى** بغلق ابواب المعتقل الذي كان فيه رفائيل ، واطرى رفائيل خطة الجريدة هذه «خلال محنة الوطن !!» . وختم الجادرجي مقاله بقوله ان وزارة نوري السعيد انتقالية مهمتها اطلاق الحريات الدستورية واجراء انتخابات نيابية حرة وان ماكتبه رفائيل عن الحزب الوطنى الديمقراطى هو مجرد دس على الحزب الذي لا يحدد عن مبادئه قيد شعرة سواء كان مشتركا فى الحكم او كان خارجه (٥) .

وفى ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ بدأ رفائيل بكتابة سلسلة مقالات بلغت السبع بعنوان «شعوذة كامل افندي بالحوادث والارقام» كتبها من القاهرة فى الرد على ماجاء فى مقال كامل الجادرجي عن رفائيل بطي . قال رفائيل فى المقالة الاولى انه يعز عليه ان يهاجر ويترك واجبه الاول فى مكافحة الوصوليين واصحاب الشعوذة من كامل افندى وأشبايه وقال ان هذا الشخص لا يحمل عقيدة فى شىء وتظاهره فى

(٥) صوت الاهالى ١٣ كانون الاول ١٩٤٦

هذا الظرف بالدمقراطية تناقضه حقيقة طبعه فهو آية في الاستبداد وطبيعته التحكم بعناد مبعثه ضيق فكر وانانية . وقال كان كامل من جماعة الاخاء الوطني ثم اخذ يتقرب من جماعة الاهالي لانه عجز عن ان يكون شيئا في حزب الاخاء الوطني ، وهو مفطور على كره الناس وحسداهم ولا سيما من كان منهم يتمتع بمزية من المزايا^(٦) .

وقال رفائيل في مقالته الثانية ان محاسنة كامل افندي الجادرجي للمستعمرين ايام محنة الوطن حقيقة يعرفها الجميع وقد سبقه الى ذكر هذه النقطة الشيخ محمد رضا الشيبى فى جريدة الزمان وقد ذكر اسم الانكليزي الذي استخدم كامل افندي لهذه الاغراض . وقال ايضا ان الجادرجي عرف بالشعوبية والكيد للامة العربية والكره للعرب وبنزعة الهدم والتخريب ثم تساءل من اى قطر اعجبي نزع كامل افندي^(٧) .

وفي المقالة الثالثة ذكر رفائيل ان كامل الجادرجي كان موظفا بسيطا فى متصرفية بغداد وكانت لياسين الهاشمي صلة بأبيه وأخيه فساعده على الحصول على النيابة عن لواء الدليم وكان متهاككا عليها ولكنه كان فى مجلس النواب صفرا على اليسار . وذكر رفائيل ان كاملا طلب منه التوسط عند ياسين الهاشمي لجعله المدير المسئول لجريدة الاخاء الوطني لكسى تكون له شخصية فى الحزب^(٨) .

وفي المقالة الرابعة قال رفائيل بطي ان ياسين الهاشمي دلى كامل الجادرجي فى حزب الاخاء الوطني ورفعاه الى عضوية اللجنة العليا ، ولما حان حين توزيع الكراسى بدأ تمرد كامل افندي على الحزب . وذكر رفائيل انه حين ابعده (أى رفائيل) الى كويسنجق فى عهد

(٦) البلاد ، ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦

(٧) البلاد ، ٢٧ كانون الاول ١٩٤٦ . الانكليزي الذي ذكره الشيبى هو بيرون مدير العلاقات العامة فى السفارة البريطانية اثناء الحرب .

(٨) البلاد ، ٣١ كانون الاول ١٩٤٦

وزارة نوري السعيد الاولى اقترض من كامل ثمانين ربية (سته دنانير) شهريا يدفعها الى زوجته فى بغداد ، فلما عاد رفائيل طالبه بالمبلغ (الذى تجاوز الاربعين ديناراً بقليل) وهدد بأقامة الدعوى فى المحاكم ، فاضطر رفائيل الى تقسيطها بكمبيالات ودفعها^(٩) .

وفى المقالة الخامسة قال رفائيل ان كاملاً اقلب على ياسين الهاشمى بالرغم من احسانه اليه وعندما صار كامل وزيراً اقترف الاثام بحق ياسين وحرص على الطعن الشخصى به^(١٠) . وفى المقالة السادسة اتهم رفائيل كاملاً فى ذمته فتساءل عن المبالغ الكبيرة التى تناولها باسم الدعاية اين ذهبت ، وقال ان كاملاً اقام قصره واثته فى عهد وزارته واقام حوله طوفة من الطين ليحجب فخامة القصر عن انظار الناس ، وقد بقى كامل ست سنوات سجين قصره ثم خرج ليعلم مصالح الاستعمار فى ايام محنة الوطن ، فكان ديمقراطياً من ديمقراطىي الحرب . ولم يكافح ولم يضح ، بل اخذ تقارير طبية فى محاكمات ارشد العمري . عرف كامل بالثقل والاستغلال والاصطياد واقتناص المنافع واللعب على الجبال بغية ان يكون شيئاً مذكوراً وان يحقق شهواته فى الميدان السياسى^(١١) .

وفى المقالة السابعة والاخيرة قال رفائيل ان استقالة محمد حديد من الوزارة كانت مصداقاً لنبوءته وكانت اوجع صفة فى حياة شعوبته وان لم تكن اخر صفة . وقال اخيراً ان اتفاق كامل مع نوري السعيد على ان تكون الوزارة روتينية تدل على الغرض والجهل كلاهما كفر واهونهما قتال^(١٢) .

وزارة نوري السعيد والانتخابات

بعد تأليف الوزارة بيومين عقد نوري السعيد مؤتمراً صحفياً ادعى فيه ان وزارته تألفت لاجراء الانتخابات النيابية وعند انتهاء

(٩) البلاد ، ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦

(١٠) البلاد ، ٦ كانون الثانى ١٩٤٧

(١١) البلاد ، ٧ كانون الثانى ١٩٤٧

(١٢) البلاد ، ١٠ كانون الثانى ١٩٤٧

الانتخابات يسند الحكم الى الاكثرية ، وستعمل الحكومة على منع التزوير في الانتخابات ومنع كل حركة تهديد او اعتداء فيها وعدم استعمال الحكومة لنفوذها في الانتخابات . وقال انه اوعز الى وزير العدل بان ينظر في قضايا الجرائد الحزبية التي عطلتها المحاكم وزعم انه يعتقد بحرية الصحافة وان الانتخابات الحرة تتطلب صحافة حرة (١٣) .

وقد بدأت جريدة صوت الاهالي بأداء رسالتها الصحفية والحزبية فكتبت تذكر الوزارة بواجبها في ضمان حرية الصحافة العامة ، وطالبت بضرورة الاسراع في اجازة الفروع للحزاب خارج العاصمة ، وضرورة ضمان حرية التنظيم النقابي ، كما اكدت على اهمية الانتخابات النيابية المقبلة باعتبارها أول انتخابات تجرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما ينتظر العراق من مشاريع ومعاهدات مع بريطانيا وتركيا والاردن ومعالجة قضية فلسطين وواجبات الدول العربية تجاهها وهاجمت مشروع سوريا الكبرى باعتباره خطرا على السلام العالمي (١٤) .

عقد الحزب الوطني الديمقراطي اجتماعا ضم اللجنة الادارية المركزية ولجنة التفتيش والرقابة ولجنة التنظيم المركزية ولجنة التحقيق والمحكمة ولجنة العمال ولجنة الصحافة والدعاية ولجنة الثقافة والمطبوعات ولجنة المكتب ولجنة الانتخابات وممثل عن لجنة تنظيم الكاظمية والقي رئيس الحزب بيانات عن الموقف السياسي الراهن ومسالة الانتخابات ، وكتب الرئيس كتابا الى وزير الداخلية نوري السعيد مطالبا باجازة فتح الفروع للحزب واتهم الحكومة بالمماطلة والتسويف (١٥) .

كتلة صالح جبر :

وفي هذا الوقت ظهر أن نوري السعيد يوجه الانتخابات نحو فوز كتلة صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير العدل وعبد

(١٣) ازمان ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٦
 (١٤) صوت الاهالي ، ٣ كانون الاول ؛ ٤ كانون الاول ، ٨ كانون الاول ، ١٠ كانون الاول ، ١١ كانون الاول ، ١٧ كانون الاول ١٩٤٦ .
 (١٥) صوت الاهالي ، ١٦ كانون الاول ١٩٤٦

المهدى تمهيدا لاسناد رئاسة الوزارة الى صالح جبر كما حدث فعلا بعد ذلك فكتبت صوت الاهالي مقالا بعنوان «الكتلة في الميزان» هاجمت فيها رجال الكتلة الذين اتخذوا جريدة الساعة لصاحبها صدر الدين شرف الدين لسانا معبرا عنهم وقالت ان هؤلاء خصوم الشعب يسوؤوهم تمتع الامة بحقوقها وسيادتها ولذلك فهم يخشون الانتخابات الحرة وقد تدخلوا في الانتخابات فعلا واستعملوا نفوذهم الرسمي ، وطالبتهم بالنزول الى ميدان السياسة بحزب رسمي ، ثم كتبت صوت الاهالي مقالا اخر بعنوان «معركة الحرية» قالت فيه ان المشادة القائمة حينذاك هي بين الكتلة من جهة وبين الاحزاب والفئات والوطنيين والديمقراطيين من جهة اخرى اي بين الحرية وخصومها جماعة الكتلة . ثم استعرضت تاريخ صالح جبر وكيف تقدم من حاكم الى نائب الى وزير وانه لذلك مدين للوضع الشاذ . وقالت عن صادق البصام انه كان من الخارجين على جعفر ابي التمن وحزبه الوطني العراقي والمنحازين الى ياسين الهاشمي . وذكرت ان الكتلة ايدت اضراب الاعيان واسندت ارشد العمري وخصصت الحزب الوطني الديمقراطي وان عبد المهدي يعمل على ايصال صالح جبر الى رئاسة الوزارة . وذكر أن صالح جبر وصادق البصام قالا انه لو سلمنا جدلا ان لصفتنا الحزبية تأثيرا في نفوذنا الانتخابي فما يمنع زملاءنا الحزبيين من استعمال هذه الصفة فقالت ان الحزب الوطني الديمقراطي يؤمن بالديمقراطية وحرية الانتخابات ويقف ضد هذه الاساليب .

ثم نشرت صوت الاهالي مقالا اخر بعنوان «ليحذر العراقيون دس الساعة» ردت فيه على مقال صاحب جريدة الساعة كان قد نشر بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٤٦ وتطرق الى موضوع «جريمة عاكف» اتهمت فيه رفعت الجادرجي والد كامل الجادرجي بالتواطؤ ضد اهل الحلة فنشرت صوت الاهالي تفاصيله قائلة ان الحكومة العثمانية كانت قد جردت سنة ١٩١٦ حملة عسكرية للقضاء على الثورة القائمة انذاك

في الحلة وكان قائد الحملة هو اللواء عاكف بك ولما اقترب الجيش من مدينة الحلة اجتمع اهلوها وانتخبوا رفعت الجادرجي مندوبا عنهم لمقابلة القائد بغية استطلاع رأيه بشأن ماينوى اتخاذه من اجراءات فقبلت رفعت الجادرجي القيام بتلك المهمة بالنظر لخطورة الموقف وقابل القائد الذي طمأنه بأنه لا يضر الشر للاهالي وانما يريد المرور بالحلة ليستريح الجيش فيها مدة من الزمن فأبلغ رفعت الجادرجي اهالي الحلة بما قاته القائد المذكور غير أنه كاشفهم بعدم وثوقه الشخصي بأقوال القائد التركي، وعلى اثر ذلك هرب من اهل الحلة من هرب وبقي من بقي ، ولما دخل الجيش نصبت المشائق وهدمت احياء من المدينة بكاملها وسييت عائلات كثيرة . وكان رفعت الجادرجي في هذا الدور الرهيب قد اوقف في داره ومنع من الاتصال بالناس وقداتهم بمساندة الثوار فقرر اعدامه غير انه نجا من الاعدام في اللحظة الاخيرة .

وردت صوت الاهالي ايضا على ماجاء في مقال الساعة حول انقلاب ١٩٣٦ الذي وصفته بأنه كان دكتاتوريا فقالت صوت الاهالي انها تكتفى بالرد الذي كان قد اورده كامل الجادرجي في كراس بعث الفاشية في العراق في الرد على سامي شوكت الذي كان قد اثار هذا الموضوع نفسه ، وقد ذكر الجادرجي في رده ان الديمقراطية تسلك جميع السبل الديمقراطية لتصحيح الاوضاع فإذا جارت الحكومة وطغت واستبدت ولم تنفع السبل الديمقراطية جاز للديمقراطية ان تسهل سبيل الثورة وهو حق من حقوقها ، وكان انقلاب ١٩٣٦ يرمى الى ازاحة حكم دكتاتوري ثم تطور ذلك الانقلاب، انقلاب بكر صدقي وكان لسامي شوكت وامثاله الرجعيين القدح الملقى في ذلك التطور ، ثم ذكر كامل كيف انه استقال بعد ان تطور الوضع ووقعت بعض الاحداث وقد شاركه في الاستقالة جعفر ابو التمن ويوسف ابراهيم وصالح جبر زعيم الكتلة المذكورة . وقالت صوت الاهالي اخيرا ان جريدة الساعة

أداة لهدم كيان هذه الأمة وتفريق صفوفها عن طريق الطائفية (١٦) .

استقالة صادق تمونة من الحزب

شعر صادق كمونة بقوة التيار اليسارى فى الحزب ووطن ان الشيوعيين سيسيظرون عليه ولذلك قدم استقالته من الحزب بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ ، وقد اجاب كامل الجادرجى على هذه الاستقالة ونشر نصها وجوابه فى نشرة خاصة عنوانها « كتاب استقالة السيد صادق كمونة من الحزب الوطنى الديمقراطى وجواب الرئيس عنه » طبعت بمطبعة الاهالى - بغداد . وقد كتب الجادرجى فى اول النشرة ايضا قال فيه ان هذه نشرة خاصة وددت ان اطلع عليها اعضاء الحزب بصفة شخصية بعدما ابداه اعضاء لجان الحزب واطلع علىها اعضاء المؤتمر الاول فى بغداد من اهتمام بالامر . قال صادق كمونة فى استقالته مخاطبا رئيس الحزب ان اللجنة الادارية المركزية كانت قد تذاكرت فى وضع جريدة صوت الاهلى وعلاقتها بالحزب ، وقد طلبت منكم التنازل عنها وعن مسئوليتها وامتيازها للحزب وان يعهد بالاشراف على تحريرها الى لجنة الصحافة فيه وقد رفضتم ذلك فى حينه الامر الذى ترك لجنة الصحافة بدون اى عمل ، وقد حادثتكم بذلك عدة مرات محاولا اقناعكم للرجوع عن هذا الرأى فأبيتم ذلك وقد اثار تحريركم للجريدة كثيرا من المصاعب والمشاكل لكم وللحزب ذاته . ولا يزال الحزب يسير وراء عربة الجريدة توجهه حيث شاءت رضى الحزب بذلك ام ابى . ومنذ ذلك الحين رأيت اننا نختلف اختلافا بينا فى كثير من شئون الحزب وسياسته التى لا اود التطرق اليها بالتفصيل فى هذا الكتاب اذ سبق وأن بينتها لكم فى مباحثات عديدة . وصرت اشعر

(١٦) صوت الاهالى ، ٢٠ كانون الاول ، ٢٢ كانون الاول ، ٢٤ كانون الاول ، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦

بتكامل خاص واننى امثل دور الاقلية طوال عدة اشهر الامر الذى دعاني الى عدم ترشيح نفسى للجنة المركزية عند انعقاد المؤتمر والذى يدعونى اليوم الى تقديم استقالتي من اللجنة والحزب .

وفى ٤ كانون الثانى ١٩٤٧ اجاب الجادرجى على استقالة كمونة بقوله مخاطبا اياه ان المواضيع التى اثرتموها لاظنكم تخالفوننى فى الاعتقاد بأنها تمسنى مباشرة وان جاءت بصفة عامة ، وقال كنت اتسنى ان تظل الامانة رائدنا فى جميع الحالات فى الوفاق وفى الخلاف ولعل هذه الامنية هى التى حملتنى على ان اذكركم بالحوادث التى جاء وصفكم لها بشكل لايتفق مع الواقع ، وقال فى اوائل تأليف الحزب كان الحديث متجها الى انه يجب ان يتفرغ الرئيس لشئون الحزب تمام التفرغ وان علاقته بالجريدة يجب ان لاتتعدى الاشراف على سياستها واراد الجادرجى ان يكون اشرافه عليها غاية فى الدقة وانه سوف ينصرف عنها عندما يتبلور الحزب وتتكشف اتجاهات بعض اعضائه بصورة واضحة ويتم ايجاد هيئة تحرير فى الحزب يعتمد عليها . قال اننى لم اجعل الجريدة تصدر برأىي الخاص فى الدور الذى سبق تأليف الحزب فقد كان يديرها كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل . وقال الجادرجى عندما طرحت على بساط البحث قضية اعطاء صفة حزبية للجريدة رسميا وقضية امتيازها ومسئوليتها القانونية وكيفية ادارتها وافقت اللجنة الادارية المركزية على ان تكون الجريدة لسان الحزب وان يعهد بمسئوليتها القانونية الى غير رئيسه وان يسند الاشراف على تحريرها الى لجنة معينة وتم الاتفاق على ان تكون هذه اللجنة مؤلفة من الجادرجى رئيس الحزب وحسين جميل سكرتيره وزكى عبد الوهاب عضو اللجنة الادارية ، هذا ولم توافق مديرية الدعاية العامة على نقل مسؤولية الجريدة الى زكى عبد الوهاب الا بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦ . وقد عهد الى زكى عبد الوهاب بالاشراف على اصدارها منذ

اصبحت لسان الحزب ، اما المقالات الافتتاحية فقد كان يكتبها حسين جميل ومحمد حديد وكامل الجادرجي والمحرر المختص الموظف فى الجريدة وفى احيان اخرى يكتبها غير هؤلاء . وقال الجادرجي يخاطب كمونة وقد رجوتكم مرارا ان تساهموا فى الكتابة فأعذرتهم ثم بينتم انكم لا تملكون قابلية الكتابة فى المواضيع السياسية . وقال ان كل مقال يكتب فى الجريدة يطلع عليه زكي عبد الوهاب بطبيعة عمله كمشرف على تحرير الجريدة كما انه يعرض علي وعلى حسين جميل للموافقة عليه بصفتنا عضوين فى لجنة الاشراف على التحرير . ولم اکتف بهذه الرقابة الرسمية بل كنت اشرك محمد حديد فى مراقبة كل مقال افتتاحي يكتب الاماندر ، ومن ذلك يتضح اننى لم اكن انا المسيطر على تحرير الجريدة بل كانت الجريدة تدار من قبل اربعة اعضاء من اللجنة الادارية المركزية البالغ مجموع اعضائها سبعة . وقال انه لم يتلق بصفته رئيس الحزب او احد اعضاء لجنة الاشراف على تحرير الجريدة اي اعتراض من اللجنة الادارية ، سوى ما ابداه صادق كمونة فى رغبته فى التقليل مما كان ينشر من تعليقات رادبو موسكو على الحوادث . وناقش الجادرجي اقتراح كمونة اناطة امر الجريدة بلجنة الصحافة فقال ان لجنة الصحافة ليست سوى احدى لجان الحزب فلا يمكن ان تشرف على الجريدة والاحرى ان تشرف عليها لجنة مؤلفة من بعض اعضاء اللجنة الادارية لان رأي الحزب لا تمثله الا اللجنة المركزية لا احدى لجانها . وذكر انه كان يعقد اجتماعات تضم كل من له علاقة بتحرير الجريدة واصدارها لبحث رفع مستواها وتحسينها ، وان الجريدة تدار بطريقة ديمقراطية بل مغالية فى الديمقراطية ، وانه سمح للاخرين لان يتدخلوا فى كتاباته وان يزنوها كلمة بكلمة بدقة بالغة ، ولذلك فان الحزب لم يكن سائرا وراء عربة الجريدة وان القول بأن الجريدة كانت توجه سياسة الحزب قول يخالف الحقيقة .

أما فيما يخص إشارة كمونة الى المشاكل والمصاعب التي سببتها الجريدة للحزب فقال الجادرجي يخاطب صادقا الظاهر انكم تقصدون من وراء ذلك انه كان من واجب الجريدة عدم التعرض الى الاشخاص دائما واتم تعلمون انه لم يكن من خطة الجريدة يوما التعرض الى الاشخاص بذاتهم غير ان التقيد بذلك لم يكن على الدوام ممكنا من الوجهة العملية وذكر الجادرجي مثلا على ذلك ارشد العمري وسياسته التعسفية ضد الحركة التقدمية والحياة الحزبية فلم يكن بإمكاننا معارضتها من دون التعرض الى ارشد نفسه ، وقال ايضا من هذا يتضح لكم ان جدالنا القائم الان مع «الكتلة» ورجالها وجريدتها الساعة^(١٧) . لا يختلف في جوهره عن جدالنا مع ارشد العمري وسياسته ، ولا بد انكم تقررون ان خطر هذه الكتلة على حياة البلاد السياسية والحزبية لا يقل عن خطر ارشد ، لان هذه الجماعة بالاضافة الى اتفاقها مع ارشد في الرجعية التي تعتبر الان مثيرة لنعرة مضررة بكيان البلاد كنتم ولا تزالون على ما اعتقد من مقاومتها فمسألة هؤلاء والسكوت عنهم امر لا يرتضيه اى واع واى مثقف بل اى مواطن يحرص على وحدة البلاد ومع ذلك فان الحزب قد وقف عند حد معين من هذا الجدل لاعتقاده بأن الاستمرار عليه مما يضر بالمصلحة العامة .

ثم تطرق الجادرجي الى فقرة اخرى من استقالة كمونة وهي موضع الاختلاف في شؤون الحزب وسياسته والشعور بوجود تكتل خاص كان فيه صادق يمثل دور الاقلية فذكر الجادرجي تخوف كمونه عند بدء تاسيس الحزب من تسرب بعض عناصر من غير المرغوب فيها الى الحزب وظهور بعض اتجاهاتها في الاجتماع العام الذي عقده الحزب

(١٧) تعليقا على تطرق كامل الجادرجي الى كتلة صالح جبر ذكر صادق كمونة للمؤلف انه لم يكن له اية علاقة بهذه الكتلة او بالانتخابات النيابية ، وأنه بعد استقالته من الحزب اعتزل السياسة اربع سنوات سكن خلالها مدينته النجف الاشرف . هذا وقد انتخب بعد ذلك ناظما حسيب لعضوية اللجنة الادارية المركزية للحزب وحل محل صادق كمونة .

بتاريخ ١١ ايار ١٩٤٦ من اجل قضية فلسطين ، وقد تم اتفاق اللجنة الادارية على ان يتخلص الحزب من كل شخص ينتمى الى مؤسسة سياسة اخرى غير الحزب الوطني الديمقراطي وقد فصل بعض الاعضاء من الحزب لهذا السبب . وقال ان شعور صادق بوجود تكتل خاص مثل فيه دور الاقلية شعور مغلوط لا يستند الى الواقع .

استقالة محمد حديد من الوزارة

في ٢١ كانون الاول ١٩٤٦ كتب الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كتابا الى نوري السعيد رئيس الوزراء قال فيه ان الحزب الوطني الديمقراطي كان يعلم حق العلم عندما قرر التعاون مع نوري السعيد انه يخطو خطوة محفوفة بالصعاب ولكن رغبته الصادقة في سبيل خدمة النظام الديمقراطي واعتماده على الرأي العام واتفاق وجهات نظر الحزب ورئيس الوزراء في مهمة الوزارة لاجل تحقيق الحريات الدستورية واجراء انتخابات حرة جعل الحزب يقتحم تلك الصعاب ، ولكن الحوادث اثبتت ان هنالك تكتلا في داخل الوزارة يرمى الى عكس الغرض الذي الفت الوزارة من اجله ، وظهرت بوادر هذا التكتل في التصريحات التي ادلى بها صالح جبر وصادق البصام وفيها من التحدي والرغبة في التدخل بالانتخابات مما كان له اثر سييء لدى الرأي العام بصفة عامة ولدى الاحزاب بصفة خاصة . وقال الجادرجي وكان من المنتظر ان يقف السعيد موقفا حاسما من هذا الاتجاه وهو في بدايته ولكن شيئا من هذا لم يحدث ولذلك شرعت هذه الجماعة المتكثلة بتنفيذ خطتها واخذ الوزراء الذين ينتمون اليها يتدخلون تدخلا فعليا في قضايا الانتخابات مبتدئين من اولياتها غير مبالين في استعمال نفوذهم الرسمي بصورة زعزعت ثقة الرأي العام بحرية الانتخابات تلك الثقة التي لم يكن من الممكن انهاء هذا التذبذب السياسي الذي اتاب البلاد منذ تأسيس الحكم الوطني بدونها .

وقال الجادرجى انه بالرغم من لفته لنظر رئيس الوزراء فى
مقابلة له او مقابلات محمد حديد اوفى مانشر فى صحيفة الحزب صوت
الاهالى من بيانات ادلى بها الجادرجى الى لجان حزبه استمر الوضع
وتكاثرت الدلائل والبراهين على مايجرى من تدخلات فى الانتخابات
ما جعل الحزب يقتنع بأن وجود وزراء منتمين الى ما سمي بالكتلة
يجعل اجراء الانتخابات الحرة امرا متعذرا ويفسد الاسس التى اشترك
الحزب بموجبها فى الوزارة ويحبط مهمتها الاصلية .

ثم ذكر الجادرجى عدم اجازة الاحزاب بفتح فروع لها رغم مرور
وقت طويل وقال ان حزبنا يعتبر اجازة الفروع للاحزاب قضية
اساسية للحياة الدستورية وحقا من حقوق الاحزاب التى لا يمكن
التنازل عنها .

وقال الجادرجى ان كل هذه الامور جعلت اللجنة الادارية
المركزية لحزبنا تستعرض الوضع السياسى الراهن من جميع نواحيه
فاستقر رأيا على انه من المتعذر الاستمرار على تمثيل الحزب فى الوزارة
الحاضرة دون ان تنفذ الاسس التى اشترك فى الحكم من اجلها كما
انه ترى وجود ممثلى الكتلة فى الوزارة عائقا كبيرا لتنفيذ تلك الاسس
ولنجاح الوزارة فى مهمتها الانتقالية .

وختم الجادرجى كتابه قائلا ان حزبنا قد جعل فرصة الاستمرار
على التعاون منوطة بقرار رئيس الوزراء الحاسم ولكن يرى فى الوقت
عينه الا يتأخر اتخاذ هذا القرار بالنظر الى الظروف الدقيقة التى يجتازها
الوضع السياسى ، وبالنظر الى ماوصلت اليه هذه المرحلة من
الانتخابات (١٨) .

(١٨) صوت الاهالى ، ٢ كانون الثانى ١٩٤٧ ، الحنى تاريخ الوزارات العراقية ،
الجزء السابع ، صص ١٣٢-١٣٤ ، مديرية الدعاية العامة ، كتاب رئيس الوزراء
الوصى والكتب المتبادلة بينه وبين وزير التموين ووزير المواصلات والاشغال ورئيس
الحزب الوطنى الديمقراطى ، صص ٨-٥ ، نشرة الحزب ، العدد الثامن ، اشباط ١٩٤٧ .

وهكذا يبدو من كتاب الجادرجي تأكيده الشديد على موقف وزيرى الكتلة صالح جبر وصادق البصام وقد فاته ان نوري السعيد والوصى والانكليز واذنابهم هم الذين كانوا يطبخون الطبخة سواء كان هذان الوزيران فى الوزارة ام خارجها ، وقد استقلا فعلا بعد استقالة محمد حديد باربعة ايام فقط فلم تتغير نتائج الانتخابات والطبخة الوزارية المقبلة . وكانت اقوال نوري السعيد واعماله سداها ولحمتها الكذب والخداع والتضليل والمناورة والجرأة على الحق . ولكن الجادرجي كان يعتقد ان نوري السعيد اقل رجعية من صالح جبر وصادق البصام وجماعتهما .

وقد اجاب نوري السعيد على كتاب كامل الجادرجي يوم ٢٣ كانون الاول قائلا ان كتاب الجادرجي تضمن نقطتين مهمتين وهما (١) السماح بفتح فروع الاحزاب ، وادعى انه لم يتلق اية شكوى من اي حزب بانه طلب فتح فروع ورد المتصرفون طلبه بدون مبرر قانونى ، ولذلك طالب الاحزاب بأن تختار الاشخاص الذين تتوفر فيهم الصفات المنصوص عليها من القانون لمراجعة المتصرفيات لفتح الفروع فاذا ظهر بعد ذلك ان طلبا قدرد خلافا للقانون فانه لا يتردد باجراء التحقيقات اللازمة ووضع الامور فى نصابها . (٢) اما ما يخص تدخل بعض الوزراء باستعمال نفوذ الحكومة فى الانتخابات فقد طالب رئيس الوزراء كامل الجادرجي باعطائه الوثائق التى تثبت استعمال بعض الوزراء نفوذ الحكومة للتدخل فى الانتخابات لكى يستند على تلك الوثائق للقيام بالتحقيقات المقتضاة وتنفيذ احكام القانون نصا وروحا (١٩) .

(١٩) صوت الاهالى ، ٢ كانون الثانى ١٩٤٧ ، الحشى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، ص ١٣٤ ، كراس مديرية الدعاية العامة ، ص ٩-١٠ ، نشرة الحزب العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧ .

وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ رفع محمد حديد وزير التموين استقالته الى رئيس الوزراء وفيها ذكر موضوع التدخل بالانتخابات وعدم فتح فروع للاحزاب وعلق على كتاب رئيس الوزراء الى كامل الجادرجي قائلاً ان التدخلات الادارية في الانتخابات واستعمال النفوذ الرسمي فيها لم تكن يوماً من الايام في بلاد مثل بلادنا قابلة للاثبات بالبيانات القضائية فليس من الممكن ان تضمن حرية الانتخابات في بلد لم تجر بعد فيه انتخابات حرة بتعليق ثبوت التدخل على الدليل والبرهان وعلى مراسيم قضائية طويلة . ولذلك لم تجد اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي وزارتك منجهة نحو تحقيق المهمة التي اخذتها على عاتقها وفق الاتفاق الذي اشترك حزبنا على اساسه في الحكم فقررت الانسحاب من الوزارة (٢٠) .

وفي ٢٧ كانون الاول اجاب نوري السعيد على كتاب محمد حديد وفيه تكرر لاقواله السابقة . وفي ٢٨ كانون الاول اجاب محمد حديد على كتاب نوري السعيد الاخير وفيه تكرر ايضاً لاقواله السابقة واصرار الحزب على استقالته . وفي هذا اليوم نفسه قدم علي ممتاز وزير المواصلات والاشغال وممثل حزب الاحرار استقالته من الوزارة (٢١) .

وفي ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦ كتب نوري السعيد الى الوصي على عرش العراق يخبره عن موقف الحزبين المشتركين في وزارته ويذكر ان علي ممتاز وزير المواصلات والاشغال وممثل حزب الاحرار في الوزارة طلب منه حصر بعض المناطق بمن ينتمون الى حزب الاحرار وابسداء

(٢٠) صوت الاهالي ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٧ ، الحنى تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، صص ١٣٤-١٣٦ ، كراس مديرية الدعاية العامة ، صص ١٠-١٣ ، نشرة الحزب ، العدد الثامن ، شباط ١٩٤٧ .
(٢١) صوت الاهالي ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٧ ، الحنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، صص ١٣٦-١٤٠ ، كراس مديرية الدعاية العامة ، صص ١٣-٢٠ ، نشرة الحزب ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧ .

المساعدة لمرشحيه . وقال ان ما يطلبه الوزيران باسم حزبيهما لا يمكن تنفيذه الا اذا ضربنا بالقانون عرض الحائط (٢٢) .

وقد كتب كامل الجادرجي الى رئيس الوزراء بتاريخ اول كانون الثاني ١٩٤٧ انه لفت نظره ماجاء في كتابه الى الوصى من ان حزب الاحرار طلب تخصيص «مناطق مقفلة» ثم قوله ان ما يطلبه الوزيران باسم حزبيهما لا يمكن تنفيذه ، ولما كانت هذه الفقرة قد جاءت غامضة وان الحزب لم يفاوض نوري السعيد بشأن المناطق الانتخابية مقفلة كانت او مفتوحة فقد طلب اليه توضيح ذلك بوجه لا يقبل الالتباس تنويرا للرأي العام واظهارا للحقيقة . وفي اليوم التالي اعلن رئيس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي بمندوبي الصحف ان الحزب الوطنى الديمقراطى لاعلاقة له مطلقا بموضوع المناطق المقفلة (٢٣) .

قبل الوصى استقالتي الوزيرين الحزبيين يوم ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦ كما قبل فى اليوم التالى استقالتي صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير المعارف (٢٤) .

هذا وقد نشرت صوت الاهالى فى محلياتها تعليقا حول «بدعة المناطق المقفلة» قالت فيه ان جريدة الشعب نشرت كلمة بعنوان «بدعة المناطق المقفلة» جاء فيها انه تردد ان احد الاحزاب السياسية يقوم بمحاولات لحمل رئيس الوزراء على الموافقة على تخصيص بضعة مناطق انتخابية لمرشحي هذا الحزب والعمل دون ترشيح منافس لهم، وقالت جريدة الشعب انها ترجح ان الخبر صحيح واستنتجت ان ذلك الحزب غير جاد فى حملته التى يقوم بها حول التدخل الذى يردده فى الانتخابات ، فقالت صوت الاهالى نحن نصرح بأن الحزب الوطنى

(٢٢) الحسى ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع ، صص ١٤٠-١٤٢ ، كراس مديرية الدعاية العامة ، صص ١-٤ .

(٢٣) نشرة الحزب ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧

(٢٤) الحسى ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع ، صص ١٤٢-١٤٥ .

الديمقراطي لم يطالب ولن يطالب بمناطق مغلقة وهولم يساوم ولن يساوم على مقاعد انتخابية كما انه لم يساوم ولن يساوم في اي امر اخر (٢٥) .
 ونشر الحزب بيانا قال فيه ان جريدة الشعب نشرت مقالا افتتاحيا بتاريخ ٢٨ كانون الاول ١٩٤٦ تحت عنوان «لماذا استقال وزير التموين» زعمت فيه ان هنالك شائعات تدور حول استقالة محمد حديد من وزارة التموين مفادها ان المباحثات التي كانت تدور بين رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وبين رئيس الوزراء كانت تتعلق بطلب رئيس الحزب تخصيص مناطق انتخابية مغلقة تعمل الحكومة على عدم السماح لاحد غير مرشح الحزب بترشيح نفسه فيها ثم ادعت الجريدة المذكورة بانه يقال ان عدم موافقة رئيس الوزراء هو الذي حمل محمد حديد على الانسحاب من الوزارة ، فقال الحزب في بيانه انه يعلن ان مانشترته جريدة الشعب في هذا الشأن ليس له أي نصيب من الصحة (٢٦) .

وقد عقد اجتماع في مركز الحزب والقى رئيس الحزب بيانات عن الموقف السياسي واسباب انسحاب الحزب من الوزارة وموقفه من الانتخابات ذكر فيه موضوع الاحزاب وتدخلات الكتلة وتدخلات الادارة واستمرار الحزب في خوض الانتخابات . ونشرت صوت الاهالي في محلياتها تصريحات رئيس الوزراء لمدوبي الصحف وفيها ذكر ان الحزب الوطني الديمقراطي لم يطالب بمناطق مغلقة (٢٧) .
 ولما نشر رئيس الوزراء الوثائق المتعلقة باستقالة الوزيرين الحزبيين ومعها كتابه الى الوصى وفيه يذكر ان ما يطلبه الوزيران باسم حزبيهما لا يمكن تنفيذه الا اذا ضربنا بالقانون عرض الحائط ، رد محمد حديد عليه

(٢٥) صوت الاهالي ، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦

(٢٦) صوت الاهالي ، ٢٩ كانون الاول ١٩٤٦

(٢٧) صوت الاهالي ، ٣ كانون الثاني ١٩٤٧

بمقال نشره في صوت الاهالي عنوانه «ليس في مطالبينا مايستلزم ضرب القانون عرض الحائط» (٢٨) .

الجناح (التقدمي) للزعم

قدم جماعة من اعضاء الحزب مذكرة الى اللجنة الادارية المركزية باسم «نداء الانتقاد» موقعة من قبل ستة اعضاء وتواقيع اخرى وقد طلبوا في حينه ان ينشر النداء في صحيفة صوت الاهالي ، ولكن رئيس الحزب تحدث مع كامل قرانجي احد الموقعين على النداء المذكور وبين له ان النشر غير صحيح قبل عرض الموضوع على اللجنة الادارية المركزية ، ولكن كامل قرانجي ورفقاه اصروا بالرغم من ذلك على نشره في الصحف الاخرى واقد ارسلوه فعلا الى الصحف المحلية مثل **البلاد والشعب اللتين** نشرتا مقتطفات منه بتاريخ ٧ شباط ومثل **الوطن والسياسة اللتين** نشرتا مقتطفات منه بتاريخ ٧ شباط ١٩٤٧ . وقد تضمن النداء تدمير هؤلاء من سياسة اللجنة الادارية المركزية للحزب والتي اتهمى الكثيرون من الاعضاء الى الحزب المذكور في سبيل تحقيقها كما زعموا . وقد احيل هؤلاء الناشرون الى لجنة التحقيق والمحاكمة ، ثم قررت هذ اللجنة التوصية بفصلهم واحالة القضية الى اللجنة الادارية المركزية التي تملك حق الفصل وهذه قررت فصلهم (٢٩) .

بالرغم من ذلك فقد استمروا على العمل باسم «الجناح التقدمي» في الحزب الوطني الديمقراطي ووضوا لهم ميثاقا قالوا انه مستوحى من مفاهيم الفلسفة العلمية الصحيحة وقدموه الى بعض اعضاء الحزب بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٤٧ ثم قدموا مذكرة الى اللجنة الادارية المركزية بتاريخ ٧ مايس ١٩٤٧ .

(٢٨) صوت الاهالي ، كانون الثاني ١٩٤٧

(٢٩) نشرة الحزب ، العدد التاسع ، ٢٠ مايس ١٩٤٧ ، البلاد ، ٦ شباط ١٩٤٧

ولما اقترب موعد المؤتمر الثاني الذي تقرر عقده في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ طبع هؤلاء الاعضاء الذين سوا انفسهم امناء الجناح التقدمي كراسة عنوانها **ميثاق الجناح التقدمي في الحزب الوطنى الديمقراطى والميثاق المقترح وتوصيات الجناح حول السياسة العامة وتوجيهاته وتعليماته الى اعضاء الحزب** ، وهذه الكراسة مؤرخه فى اول تشرين الثاني ١٩٤٧ وكتب عليها خاصة بأعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى ولاسيما اعضاء المؤتمر القادم . وهذه الكراسة مؤلفة من اربعة اقسام :

١ - ميثاق الجناح التقدمي فى الحزب الوطنى الديمقراطى ، وفيه

هاجموا اللجنة الادارية المركزية وطلبوا بأن تكون سياسة الحزب مبنية على اسس رصينة من النظرية العلمية الصحيحة .

٢ - مذكرة الميثاق الوطنى ، وقد قدموها الى اللجنة الادارية

المركزية وفيها طلبوا بوضع ميثاق وطنى تجمع عليه الاحزاب والهيئات والمنظمات الشعبية الوطنية كافة .

٣ - توصيات الجناح التقدمي حول السياسة العامة وقد ارادوا من

المؤتمر الثانى ان يتبنى بعض المبادئ العامة الديمقراطية التقدمية ومنها العمل بمبدأ الحركة الوطنية الديمقراطية وحدة

لا تتجزأ .

٤ - توجيهات وتعليمات الجناح التقدمي ، وفيها يطلب الى اعضاء

المؤتمر الثانى مراعاة ماجاء فى النقاط الثلاث السابقة

ويضاف اليها :

أ - مناقشة سياسة اللجنة الادارية المركزية فى الشؤون العامة

وشؤون الحزب الداخلية خلال السنة المنصرمة وكشف اغلاطها

وشجب تعنتها فى سياستها حيال وزارة نورى السعيد

واتخاباته وعواقبها وحيال الاحزاب الوطنية الديمقراطية

لاخرى ومسئوليتها عن مصير الحريات العامة والحياة
الحزبية •

ب - وجوب تطبيق نظام الحزب بروح ديمقراطية بعيدة عن
النزوات الشخصية والتحكم الكيفى والتصرفات المفرضة •

ج - وجوب اجراء تعديلات رئيسية فى نظام الحزب الداخلى
تحقق المركزية الديمقراطية وامكانية رقابة قواعد الحزب
على تصرفات القيادة الكيفية والتعبير عن ارادة جمهور
اعضاء الحزب وآرائهم بحرية تامة فى صحافة الحزب •

د - وجوب اعادة النظر فى كافة التشكيلات التنظيمية فى
الحزب لتهيئة جهاز حزبي رصين قابل التكيف والعمل وفق
مقتضيات العمل الحزبي الايجابي على اسس الاندفاع
الذاتى والنقد الذاتى •

هـ - الحرص على ان تجرى الانتخابات الى المؤتمر بحرية تامة
ومصونة عن كل تزوير وتلاعب او حرمان من حق الانتخاب
او العضوية بقصد ابعاد العناصر الواعية المعارضة •

و - محاسبة اللجنة المركزية عن تصرفاتها المخالفة لنظام الحزب
ولاسيما الاجراءات بشأن من نشروا «نداء الاقاذ» ومن
اصابتهم اجراءات مماثلة ، وضرورة اتخاذ المؤتمر قرارا
بشجب تلك التصرفات التعسفية واعلان بطلانها وتأييد
عضوية من كان ضحيتها من الاعضاء واحباط سعى القيادة
الى حرمانهم من حقوق العضوية والشكوى والمثول فى
المؤتمر •

هذا وقد قرر المؤتمر الثانى الذى عقد فى ٢٧ تشرين الثانى
١٩٤٧ اعتبار قضية فصل كامل قزائج ورفقائه الذين فصلوا معه
منتهمية وهم ليسوا اعضاء فى الحزب لسبق فصلهم وفق النظام الداخلى •

بالرغم من معارضة الحزب للاسلوب الذى جرت فيه الانتخابات واستقالة ممثل الحزب من الوزارة فقد اشترك الحزب فى الانتخابات ولكن صوت الاهالى نشرت شكاوى التدخل فى الانتخابات خلال فترة نحو ثلاثة اشهر من اواخر كانون الاول ١٩٤٦ الى اوائل اذار ١٩٤٧، وعقد الحزب اجتماعات عامة فى اماكن مختلفة : كتبت صوت الاهالى تقول ان التدخل بالانتخابات يفسد نتيجتها ويزيل ثقة الناس بحريتها وان التدخل بالانتخابات من شأنه استبقاء الاوضاع المخالفة للدستور وان رقابة الانتخابات وفضح التدخل فيها اول واجبات الشعب اليوم ، وانه من الخطأ مقاطعة الانتخابات وان الحزب الوطنى الديمقراطى يشترك فيها لان مقاطعتها نوع من السلبية وترك المعركة وعدم فضح المشاريع الاستعمارية ، وان الاشتراك بالانتخابات جزء من نضال الاحزاب يجب ان لا تتخلى عنه ، وان من اهداف الحزب الوطنى الديمقراطى فى مجلس النواب القادم مقاومة الرجعية والمشاريع الضارة بمصالح العراق والعمل لحرية البلاد العربية واستقلالها ومكافحة الاستعمار ومشاريعه ، وان المعركة الانتخابية يجب ان تقوم على اساس المبادئ والاراء لا على اساس العلاقات والروابط الفردية ، وميزت الجريدة بين المعارضة الحزبية البرلمانية والمعارضة «الحكومية» المصطنعة ، وتساءلت كيف تالف فكرة الانتخابات الحرة وهذه المداخلة الصريحة الواضحة (٣٠) .

وعقدت الاجتماعات فى بغداد والبصرة والموصل والصويرة لنشر الدعوة الانتخابية وتوضيح اهداف الحزب ومنهاجه الانتخابى وتأيد المرشحين الحزبيين . وقد عقد اجتماع عام فى بغداد فى ملهى الفارابى الشئوى يوم ٧ شباط ١٩٤٧ خطب فيه كامل الجادرجى وقال ان للحزب هدفين تحقيق الاستقلال والاستقرار وتحقيق الاصلاح الاجتماعى

(٣٠) صوت الاهالى ، ٣٠ كانون الاول ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ ، ٦-١ كانون الثانى ١٢ كانون الثانى ١٣ كانون الثانى ٢٠ كانون الثانى ٣١ كانون الثانى ١٩٤٧ .

والاقتصادي وان الرجعية قوية تهاجم الحزب الوطنى الديمقراطى ولكن الحزب يعمل على انتزاع حقوق الشعب عن طريق خوض المعركة الانتخابية ، والقى حسين جميل فى هذا الاجتماع منهج الحزب فى الانتخابات النيابية ، والقى طلعت الشيبانى خطابا عنوانه «نكافح داخل البرلمان وخارجه» (٢١) .

وفى الوقت نفسه كتب قادة الحزب المقالات والقى بعضهم المحاضرات وارسل بعضهم النداءات حول الانتخابات الجارية . فقد القى حسين جميل فى ١٠ كانون الثانى فى مركز الحزب محاضرة عن الحركة الانتخابية ولماذا اشترك الحزب فيها ، والكفاح بين الرجعية والديمقراطية والمطالبة بالانتخاب المباشر وواجب اعضاء الحزب فى الحركة الانتخابية هذه ، وكتب ايضا عن حق التنظيم السياسى والتوجيه الديمقراطى للعراق ، وكتب ايضا ان فروع الاحزاب والحريات الدستورية من الحقوق الاساسية ومن مقومات حرية الانتخاب ، وكتب عن واجبتنا فى فضح المداخلة فى الانتخابات وفى زيادة وعى الناس لاختيار نوابهم بحرية . وكتب محمد حديد يقول ان الشعب العراقى مستعد للانتخابات وليس له ذنب بما يجرى فى الانتخابات . وكتب كامل الجادرجى يقول ان فسخ مجال العمل للاحزاب خير وسيلة للقضاء على الاعمال السرية . وكتب قاسم حسن مقالا بعنوان «القانون خارج بغداد» فقال ان القانون خارج بغداد عبارة عن مجموعته من الاوامر تملئها الرغبة فى الهيمنة المطلقة وكتب الانقاس (٢٢) .

وكتبت صوت الاهالى تقول ان احكام الدستور والقوانين تلزم الحكومة باجازة فروع الاحزاب ، كما كتبت عن مسئولية الوزارات

(٢١) صوت الاهالى ، ١٧ كانون الثانى ، ٢٢ كانون الثانى ، ٢٧-٢٩ كانون الثانى ١١-١٢ شباط ، ١٤ شباط ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد التاسع ، ٣٠ مايس ١٩٤٧ .
(٢٢) صوت الاهالى ، ١٢ كانون الثانى ١٥ كانون الثانى ، ٢١ كانون الثانى ، ١٣ آذار ، ٧ آذار ١٩٤٧ .

المتعاقبة عن تردى احوال الشعب الاقتصادية والاجتماعية وقالت ان معالجة هذه المشاكل تتوقف على مجيء حكومة شاعرة بمسئوليتها امام الشعب والبرلمان وعن خطورة الانتخابات النيابية وواجب المنتخبين (٢٣) .

وارسل بعض قادة الحزب نداءات الى المنتخبين ، فأرسل حسين جميل نداء الى المنتخبين في مختلف انحاء العراق ، وطالبهم بأن يتذكروا خطورة الاعمال التي ستعرض على المجلس الجديد وبأن ينتخبوا من يعمل لاهدافهم ، واستعرض صفحة من صفحات الكفاح من اجل الحرية وارسل كامل الجادرجي نداء بعنوان «الى البقية الباقية من الضمانر المحصنة» (٢٤) .

وعالج الحزب بصورة خاصة الانتخابات في الصويرة التي للحزب فيها مرشح واحد ، فأوفد الحزب زكى عبد الوهاب لمراقبة الانتخابات فيها فكتب عنها مقالا بعنوان «الانتخابات السرية في الصويرة» وصفها بانها ملهامة ومأساة وقد منع زكى عبد الوهاب من مراقبة الانتخابات ثم اجراها في غرفة مغلقة ، وقد علقت صوت الاهالي في محلياتها بكلمة عنوانها «انتصار ام انتحار» . وطالب الحزب بأجراء التحقيق عما جرى في انتخابات الصويرة (٢٥) .

لم يكتف الحزب بما نشر بل قدم مذكرة الى رئيس الوزراء مطالبا بالحرية العامة ومعلقا على الانتخابات العامة . وكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «انتكاس» ذكر فيه حجز جديدة صوت الاحرار واجتماع رئيس الوزراء بالمتصرفين من اجل التدخل في الانتخابات . ولما انتهت الانتخابات كتبت صوت الاهالي مقالا بعنوان «تحدى» وفيه ذكرت تحدى التنفيذيين للشعب وان الانتخابات التي جرت تمثل

(٢٣) صوت الاهالي ، ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٤ ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٤ ، ١٠ آذار ١٩٤٧ .
(٢٤) صوت الاهالي ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٤ ، ١١ آذار ، ١٢ آذار ، ١٤ آذار ١٩٤٢ .
(٢٥) صوت الاهالي ، ٦ شباط ، ٧ شباط ، ٥ شباط ، ١٣ شباط ١٩٤٧ .

جزءاً من سياسة التحدى • وعلقت على الانتخابات فى الموصل بعنوان «طبخة الانتخابات فى الموصل» ، وكتبت ايضا تقول ان لاجديد فسى اوضاعنا فى المجلس النيابى الجديد (٣٦) •

واصدر الحزب بياناً بسحب نوابه من المجلس النيابى قال فيه ان الحزب برهن على صحة خطته فيما اثاره بأشتراكه فى الانتخابات النيابية من وعى سياسى وفى كشفه بواسطة هذا الاشتراك عن تدخلات كثيرة فى الانتخابات (٣٧) • وفى ١٧ آذار استقال حسين جميل من مجلس النواب ، ولكن جعفر البدر وعبد الهادى البجارى وعبد الجبار الملاك الذين نجحوا فى الانتخابات عن لواء البصرة فضلوا الاستقالة من الحزب الوطنى الديمقراطى على الانسحاب من مجلس النواب (٣٨) •

معالجة القضايا الاخرى :

لم يغفل الحزب عن معالجة القضايا العامة فكتب محمد حديد عن مشكلة الارصدة الاسترلينية وواجب الحكومة العراقية فى المفاوضات القادمة بشأنها وكتب عن قضية الدولار والعملات النادرة • وكتب كامل الجادرجى عن مشاكل طلاب الكليات وكتبت صوت الاهالى عن مشروع الضمان الاجتماعى فى العراق ، وعن التدابير الشاذة ضد الحركة الفكرية فى العراق ، ونشرت مقالا عن المشكلة البارزانية بقلم الدكتور جعفر محمد كريم (٣٩) •

وفى الوقت نفسه عالج الحزب القضايا القومية وقضايا البلاد العربية ، فكتبت صوت الاهالى تطالب بالغاء وبقامة علاقات العراق مع بريطانيا على اساس من التكافؤ فى التعاقد (٤٠) وخصت قضية

(٣٦) صوت الاهالى ، ١٨ شباط ، ٢١٤ شباط ، ١٤ آذار ، ١٦ آذار ، ١٧ آذار ١٩٤٧

(٣٧) صوت الاهالى ، ١٧ آذار ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد التاسع ، ٣٠ مايس ١٩٤٧

(٣٨) صوت الاهالى ، ١٩ آذار ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد التاسع ، ٣٠ مايس ١٩٤٧

(٣٩) صوت الاهالى ، ١٩ شباط ، ٢٢ شباط ، ٢٤ شباط ، ٢٧ شباط ، ٦ آذار ، ١٠ آذار ١٩٤٧

(٤٠) صوت الاهالى ١٤ كانون الثانى ١٩٤٧

فلسطين باهتمام خاص ، فطالبت بان تكون المبادأة في حلها بيد العرب وان المفاوضات عبث وان تعرض على مجلس الامن حالا ، وعلقت على تصريح رئيس الوزراء عن فلسطين الذي حاول فيه مجارة بريطانيا والقاء اللوم على اميركا وقالت ان الانكليز يقومون بالمناورات من اجل الاحتفاظ بالمبادأة في قضيتها (٤١) .

وعالجت الجريدة القضايا العربية فقالت ان تعاون الشعوب العربية من اجل حريتها واستقلالها وتحقيق اهدافها الوطنية ضرورة يحتمها تأمر قوى الاستعمار في العالم ، وطالبت الشعوب العربية وحكوماتها بتأييد مصر ضد بريطانيا ، ورفض المشاريع الاستعمارية والكفاح ضد كل سيطرة اجنبية ، وذكرت الجامعة العربية بقضية الاسكندرونة وحق سوريا في استرداد اللواء المسلوب . وعالجت مؤتمر الشعوب الاسيوية والفوائد التي تجنيها الشعوب العربية من الاشتراك فيه ، وهاجمت مشروع سوريا الكبرى والكتلة الشرقية . وكتب زكي عبد الوهاب مقالا بمناسبة مؤتمر المغرب العربي الاول ، عن محنة المغرب العربي وموقف الجامعة العربية منها (٤٢) .

(٤١) صوت الاهالي ، ٢ شباط ، ١٢ شباط ، ١٧ شباط ، ٢٥ اذار ١٩٤٧
(٤٢) صوت الاهالي ، ٢٢ كانون الثاني ، ٣٠ كانون الثاني ، ٣ شباط ، ٦ شباط ، ١٤ شباط ، ١٦ شباط ، ٢٠ شباط ، ٢٦ شباط ، ٢٨ شباط ، ٣ اذار ١٩٤٧ .

الفصل الخامس

معارضة الحزب لوزارة صالح جبر

في ١١ آذار ١٩٤٧ قدم نوري السعيد استقالة وزارته التاسعة بعد ان اجرت الانتخابات النيابية وقبلت الاستقالة يوم ٢٩ آذار ، وفي هذا اليوم الف صالح جبر وزارته .

وفي اثناء ذلك نشرت الاحزاب الخمسة بيانا عن نتائج الانتخابات التي اجرتها وزارة نوري السعيد قالت فيه ان الامر لم يقف عند التدخل في عملية الانتخابات في جميع مراحلها بل انها وقفت موقفا معاديا للحريات الدستورية فضيقت على الاحزاب وطاردت الادارة والشرطة منتسبي الاحزاب ومؤازريها في كل مكان وحالت دون فتح الفروع . وقال البيان ان الاحزاب العراقية ترى ان المجلس النيابي القائم الذي هو وليد الانتخابات النيابية التي تمت بهذه الاساليب غير المشروعة لا يصح اعتباره ممثلا للامة او معبرا عن رغباتها ولذلك فانها ترى ان الشعب العراقي في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقيات او اى التزام يكون العراق طرفا فيه وتعتبره باطلا وغير ملزم له وترى الاحزاب ايضا ان الاسباب التي استند عليها في حل مجلس النواب السابق لاتزال باقية (وهي انتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب الى حالة السلم وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة التي تتطلب ان يسود السلم في العالم والرغبة في استطلاع رأي الامة في كيفية السير على هذا النهج وهذا يتوقف على انتخاب

مجلس جديد يمثل سائر طبقات الامة طبقا لقانون الانتخاب الحديث (اي انه لا تزال هناك حاجة لاستطلاع رأي الامة وانتخاب مجلس جديد يمثل سائر طبقاتها ، وان انتخابات نوري السعيد لم تحقق هذا الغرض . ولذلك فان الاحزاب العراقية تطالب بحل مجلس النواب الحالي واجراء انتخابات نيابية حرة . ثم قدم الحزب الوطنى الديمقراطى بعد ذلك مبادئ معينة لتكون اساسا لتعاون الاحزاب وفق خطة معينة وهذه هي خلاصة تلك المبادئ : تعزيز الحياة الدستورية ، وتعزيز الحياة الحزبية ، وحل المجلس النيابى ، وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية ، وتعزيز الجامعة العربية (١) .

وفى هذه الفترة عالج الحزب بعض القضايا القومية العامة مثل واجب البلاد العربية فى مكافحة المشاريع الاستعمارية ، وقضية فلسطين بين الانكليز والاميركان والجامعة العربية ، وخطر تغفلل الاستعمار الاميركي فى الشرق الاوسط على مصالح الشعوب العربية وامانها القومية ، وعالج كامل الجادرجى واجب الجامعة العربية فى قضية فلسطين . وطالبت صوت الاهالى الجامعة العربية بأن تضع مشروعاً ثابتاً لتحقيق استقلال طرابلس الغرب (٢) .

هاجم حسين جميل وزارة صالح جبر واعتبرها وزارة من وزارات الوضع الشاذ . وتلاه محمد حديد بقوله لاتعمير ولا انشاء فى الاوضاع الشاذة . ولما نشر منهج الوزارة قال حسين جميل انها وزارة لم يتضمن منهاجها طلب الجلاء بل تضمن اصدار قانون الطوارئ وقالت صوت الاهالى انه منهج ذو جانين : الدعاية وكبت الحريات (٣) .

(١) صوت الاهالى ، ١٩ اذار ، ٣١ اذار ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد الحادى عشر ، ٢٤ حزيران ١٩٤٧

(٢) صوت الاهالى ، ٢٠ اذار ، ٢٤-٢٦ اذار ، نيسان ١٩٤٧ .

(٣) صوت الاهالى ، ٣٠ اذار ، ٤ نيسان ، ١٣ نيسان ، ١٤ نيسان ١٩٤٧

ثم عالج الحزب والجريدة مشاكل البلاد العامة وعارض مشاريع الوزارة الجديدة وموافقها واتجاهاتها فكتب كامل الجادرجي ثلاث مقالات عن قانون المطبوعات وقال يجب ان يكون الاتجاه فى تعديله الى الامام لا الى الوراة وان قانون المطبوعات الحالى قذى فى عين الدستور (٤) . وحدد حسين جميل مهمة وزارة صالح جبر بالتعاقد مع بريطانيا وتكوين الكتلة الشرقية اى الدفاع المشترك ومحور بغداد عمان . وعارض كامل الجادرجي اتفاق العراق مع شرقى الاردن . وحينما وجد فاضل الجمالى وزير الخارجية عذرا لبريطانيا فى عدم تعديل المعاهدة بقوله بقيت عشر سنوات من المعاهدة ولايجوز تعديلها الاخلال الخمس سنوات الاخيرة تهكم منه حسين جميل بقوله اهذه بداية مفاوضات الندللندوبقوله ان القضية الوطنية دخلت طور المفاوضات السايكولوجية . وكتب محمد حديد بقوله ان القروض التى تعقد فى الاوضاع الشاذة ستكون عبئا على الاجيال الحاضرة والمقبلة (٥) . ووقف الحزب فى وجه ارهاب الوزارة فكتبت صوت الاهالى مقالا عنوانه «ماكان الارهاب علاجا ولن يكون» وقالت ان الارهاب لن يخدم شعلة الايمان بالحق بل يزيدھا اتقادا ، وعارضت اضطهاد الصحافة الحرة وحرية الفكر فى العراق حين حجرت الحكومة جريدتى الوطن وصوت السياسة وحاكمتھما . وكتب كامل الجادرجي يصف صالح جبر بقوله «الطيب الجاهل والحاكم الجاهل سواء ذلك يقود المريض الى الموت وهذا يقود الامة الى الهلاك» (٦) .

وبمناسبة عرض المعاهدة العراقية-الاردنية والمعاهدة العراقية-التركية على البرلمان العراقى عارض الحزب الوطنى الديمقراطى المعاهدة العراقية

(٤) صوت الاهالى ١٥ ١٧ نيسان ١٩٤٧

(٥) صوت الاهالى ٤ ٢٠ نيسان ٤ ٢٣ نيسان ٢٧ نيسان ٢٩ نيسان ٤٤ ايار ١٩٤٧

(٦) صوت الاهالى ٤ ٢٢ نيسان ٨٤ ايار ٩ نيسان ٤ ٢٠ ايار ٤ ٨ حزيران ١٩٤٧

الاردنية التي عقدها وزارة صالح جبر في ١٤ نيسان ١٩٤٧ واصدر بياناً ضدها قال فيه انها تقيم تكتلاً من العراق وشرقي الاردن من شأنه ان يباعد بينهما وبين دول الجامعة العربية الاخرى ، وان من نتائجها ان توسع منطقة عمل الجيوش البريطانية عن طريق الجيش الاردني الى العراق كما ان من شأنها فتح مجالات جديدة للتدخل البريطاني فسي اكثر شئون حياتنا العامة عن طريق اللجان الدائمة التنفيذية ، ومن شأن ذلك كله ايضا قيام العراق بالتزامات مالية واقتصادية لاحدود لها ينوء بأعبائها .

كما عارض الحزب المعاهدة العراقية - التركية التي كانت قد وقعتها وزارة توفيق السويدي في ٢٩ آذار ١٩٤٦ وقال الحزب عنها ان نوري السعيد كان قد تجاوز صلاحياته في عقدها ووافقت عليها وزارة السويدي بتحفظ ثم تبنتها وزارة صالح جبر واصدر بياناً ضدها قال فيه ان من نتائج عقد هذه المعاهدة اضعاف وتفكك جامعة الدول العربية ، واعتراف بضم لواء الاسكندرونة السوري الى تركيا ، وتوريط العراق في تكتلات دولية لامصلحة له فيها بل انها مضرة كل الضرر ، وتعقيدات ومشاكل في شئون الري في العراق (٧) .

وعارض موقف الاتحاد السوفيتي من قضية فلسطين حين قال غروميكو مندوب الاتحاد السوفيتي في الامم المتحدة اذا لم يمكن انشاء دولة عربية - يهودية ديمقراطية مستقلة موحدة فمن الضروري البحث في تقسيم فلسطين (٨) .

وعالج محمد حديد قضية الارصدة الاسترلينية في ثلاث مقالات

(٧) صوت الاهالي ، ٧ ايار ، ٤ حزيران ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧ . راجع نص المعاهدتين وطروحات عقدهما في تاريخ الوزارات العراقية الحسني ، الجزء السابع ، صص ٤٥-٨٥ و ١٧٧-١٨٢ .
(٨) صوت الاهالي ، ١٨ ايار ١٩٤٧

نشرت بعد ذلك بكراس (٩) . وعالج كامل الجادرجي المعاهدة العراقية - التركية في اربع مقالات نشرت بعد ذلك بكراس ايضا، وقد سببت هذه المقالات محاكمة صوت الاهالي وكامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب المدير المسئول للجريدة (١٠) .

محاكمة كامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب والجريدة

نشر كامل الجادرجي اربع مقالات عن المعاهدة العراقية - التركية بتاريخ ٢٧-٣٠ ايار ١٩٤٧ ، ثم نشر هذه المقالات بشكل كراس . وفي ٧ حزيران ١٩٤٧ اقامت الحكومة دعوتين على رئيس الحزب والمدير المسئول والجريدة : الدعوى الاولى على كامل الجادرجي بسبب نشر المقالات بشكل كراس وفق المادة ٨٨ من قانون العقوبات البغدادى بصفته صاحب مطبعة الاهالي ووفق المادة ٢٠ من قانون المطبوعات بصفته ناشر الكراس . والدعوى الثانية على كامل الجادرجي بصفته كاتب المقال الثالث من هذه السلسلة والمنشور بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٤٧ الذى بحث فيه البروتوكول رقم (٢) بشأن التعاون المتقابل فى امور الامن والبروتوكول رقم (٦) بشأن الحدود ، وعلى زكي عبد الوهاب بصفته المدير المسئول لجريدة صوت الاهالي وفق المادة السادسة من الباب الثانى عشر والمادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادى والمادة ٣٠ من قانون المطبوعات والمادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات . وقد اصدر حاكم تحقيق الرصافة الجنوبى قرارا بحجز جريدة صوت الاهالي ومنعها من الصدور الى نتيجة المحاكمة (١١) . وقد احتجبت الجريدة من ٩ حزيران ١٩٤٧ حتى ٧ شباط ١٩٤٨ وعادت الى الظهور ثانية صباح ٨ شباط ونشرت

(٩) صوت الاهالي ، ٢١-٢٣ ايار ١٩٤٧

(١٠) صوت الاهالي ، ٢٧-٣٠ ايار ١٩٤٧

(١١) صوت الاهالي ، ٩ شباط، ١١ شباط ١٩٤٨ ، نشرة الحزب ، العدد العاشر ، ١٥

حزيران ١٩٤٧

قصة المقال والدعويين في اعدادها من ٩-١٥ شباط ١٩٤٨ ، كما نشرت
نشرة الحزب اخبار المحاكمات في الاعداد (١٠-٢٠) الصادرة خلال
فترة ١٥ حزيران ١٩٤٧ - ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ .

في يوم ١١ حزيران ١٩٤٧ قدم رئيس الحزب احتجاجا الى رئيس
مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي ورئيس
محكمة التمييز به فيه السلطات من خطر قيام حكم دكتاتوري في
البلاد واحتج على تصرفات الوزارة المنافية للقواعد الديمقراطية والمخالفة
للاحكام الدستورية وطالبت بوقف تلك التصرفات والعمل على تأمين
استقلال القضاء وتحقيق ضمانات كافية للحريات الدستورية والعمل
السياسي الدستوري . وفي ١٦ حزيران صرح صالح جبر رئيس
الوزراء في مجلس النواب في معرض الرد على احد النواب المعارضين
بان الحكومة لم تخن الحريات ولم تمنع الاجتماعات فالاحزاب تجتمع
كل اسبوع او كل عشرة ايام وتقول في اجتماعاتها ما تشاء وان الحكومة
لم تسحب اجازات الصحف او تعطلها وكل ما هنالك ان الادعاء العام قام
بما يجب ان يقوم به بحكم القانون . فرد عليه الجادرجي في ١٩
حزيران بان الاحزاب ملاحقة وتحت الضغط وان اعضاء الحزب ملاحقون
في ارزاقهم وان للحزب الوطني الديمقراطي فرعا واحدا فقط (في
البصرة) وان الاجتماعات ليست عامة بل خاصة باعضاء الحزب وان
الادعاء العام لا يتحرك الا بامر وزير العدل وان الحكومة تتدخل
بشئون القضاء وان المعارضة ليست فسادا .

وفي ٢٤ حزيران هاجم جمال بابان وزير العدل كامل الجادرجي
فقدم الجادرجي بتاريخ ٢٩ حزيران احتجاجا الى رئيس مجلس الاعيان
ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي مع صورة السي رئيس
محكمة التمييز قال فيه ان اقوال وزير العدل تعتبر توجيها للحاكم الذي

عرضت عليه الدعوى لكي يحكم لايحاكم ، وطالب بتتحية الوزير المذكور بعد ان اساء الى القضاء هذه الاساءة (١٢) .

الدعوى الاولى : جرت المحاكمة في اول تموز ١٩٤٧ وقال الادعاء العام ان كراس بحث في **المهادنة العراقية - التركية** مطبوع لم تستحصل اجازة باصداره وان مطبعة الاهالي لم تستحصل اجازة بطبع الكراس . وقال الجادرجي بعدم صحة الاتهام واجلت الدعوى الى ١٥ تموز حين قدم المخامى حسين جميل دفاعه وقرر الحاكم الافراج . وفي ١٩ اب طلب الادعاء العام من المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها التمييزية تدقيق القرار المذكور تمييزا والامتناع عن تصديقه وادانة المتهم واجلت الدعوى الى ٢٤ آب حين امتنعت المحكمة عن تصديق الافراج واعادت الاوراق لحاكمها لاجراء المحاكمة مجددا . وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ ابرز الجادرجي عريضة من عبد القادر اسماعيل يعترف فيها بتنازله عن ملكية المطبعة الى الجادرجي منذ ١٩٣٥ ، ولكن المحكمة اصدرت قرارا بغرامة خمسة دنانير وغلق المطبعة الى حين استحصال الاجازة بملكيتها (١٣) .

الدعوى الثانية : في ٧ حزيران ١٩٤٧ اقام الادعاء العام الدعوى عن مقال لجادرجي الثالث في سلسلة «بحث عن المعاهدة العراقية - التركية» المنشور بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٤٧ في جريدة **صوت الاهالي** قائلا انه يتضمن اخبارا كاذبة يقصد بها الاخلال بالراحة العامة واضعاف الحكومة وبث الكراهية والبغضاء بين افراد الشعب العراقي وطبقاته ، واستشهد بالفقرات الاتية : «...ولانعتقد ان ثمة ضرورة لهذه التشديدات كلها لولم يكن الوضع العام للاكراد غير مستقر ...» و

(١٢) صوت الاهالي ، ١٠ شباط ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الحادي عشر ، ٢٤ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الثاني عشر ٣ تموز ١٩٤٧ .
(١٣) صوت الاهالي ، ١١ شباط ١٩٤٨ ، نشرة الحزب ، العدد الثاني عشر ، ٣ تموز ١٩٤٧ ، والعدد الخامس عشر ، ٢٢ تموز ١٩٤٧ .

«... ولكننا نعتقد بأنه ليس من مصلحة العراق التمشي على مايمائل هذه السياسة ولذلك نخشى ان يؤدي هذا التعاون الوثيق مع الاتراك في هذه الناحية شيئا فشيئا الى انحراف العراق عن سياسته العامة المقررة في القانون الاساسى تجاه اخواننا الاكراد اوبالاحرى اننا نخشى ان يؤدي بنا الامر الواقع بنتيجة تطبيق البروتوكولين المشار اليهما الى هذا الانحراف، وبذلك نفقد صداقة هذا العنصر العزيز علينا...»
 وفي ٧ حزيران ١٩٤٧ حجزت جريدة **صوت الاهالي** ، وفي ١٠ حزيران طلب المدعى العام من وزير العدل الاذن بالمحاكمة وفى ١٥ حزيران اذن الوزير بها (١٤) .

وفي الجلسة الاولى التى عقدت فى ٧ تموز ١٩٤٧ قال الجادرجى ان الغرض من المحاكمات هو كبت صوت المعارضة مهما كان نوعها وشلها وتعطيل صحفها وان الحكومة اهتمت بموضوع الاكراد منذ زمن طويل مثال ذلك التقريرالذى قدمه نورى السعيد سنة ١٩٤٣ وان الاكراد ارتاحوا للمقالات بعكس ادعاء الحكومة، وان جمال بابان وزير العدل كان قد طالب بفصل كردستان اداريا منذ ١٩٣٩ . وقد احوال حاكم الجزاء الدعوى الى المحكمة الكبرى . وفى ١٠ تموز قررت المحكمة الكبرى تقض قرار الاحالة واعادة الدعوى الى محكمة الجزاء وتقرر يوم ١٦ تموز موعدا للمحاكمة . وفى هذا التاريخ قرر الحاكم انتخاب خبراء لابتداء رأيهم فى المقال وهل فيه مايدل على الجريمة التى وصفها الادعاء العام واجلت المحاكمة الى ٢٨ تموز .

وفى ٢٨ تموز قال الخبراء ان مانشر هو تبيان لرأى الحزب فى المعاهدة لا اخبار كاذبة او تفرقة او مايضعف الحكومة . وقدم المحامى حسين جميل دفاعه ، وقرر الحاكم براءة الجادرجى وزكى عبد الوهاب

(١٤) صوت الاهالي ، ١١ شباط ١٩٤٨، نشرة الحزب ، العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الحادى عشر ، ٢٤ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الثانى عشر ، ٣ تموز ١٩٤٧

والافراج عن الجريدة .

ولكن المحكمة الكبرى قررت بتاريخ ٢٩ تموز بناء على تمييز الادعاء العام حجز الجريدة الى نتيجة التدقيقات التمييزية . وفي ٩ آب قررت اعادة الاوراق لحاكمها لاعادة النظر في البراءة . وفي ٣١ آب قرر حاكم الجزاء الاصرار على قرار البراءة والافراج عن جريدة

صوت الاهالي *

وفي اول ايلول ميز الادعاء العام قرار حاكم الجزاء وفي ٢ ايلول قررت المحكمة الكبرى الامتناع عن تصديق القرار واعادة الاوراق لاجراء المحاكمة مجددا وسمح القرار لحاكم الجزاء ان يتخذ مايراه في ابقاء الاجراءات الاحتياطية المتخذة لمنع جريدة صوت الاهالي من الصدور اوعدمه . وفي اليوم نفسه قدم المحامي حسين جميل لائحة تمييزية الى محكمة تمييز العراق ، وفي ١٩ ايلول قدم لائحة اخرى الى محكمة الجزاء لرفع قرار حجز الجريدة . اما محكمة التمييز فقد قررت عدم جلب الاوراق ، واما حاكم الجزاء (محمد محمود القشطيني) فقد اعتبر القضية منتهية بعد ان اصر على قرار البراءة وفق الاصول، ولكنه نقل الى حاكمية الصلح الاولى في بغداد .

وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ نظر حاكم الجزاء الجديد في الدعوى ثم اجلها الى ٢٢ تشرين الثاني ثم الى ٢ كانون الاول ١٩٤٧ حين قرر تعريم كل من كامل الجادرجي وزكى عبد الوهاب بعشرة دنائير (١٥) ، وتعطيل صوت الاهالي لمدة شهرين اعتبارا من صدور القرار (١٦) .

(١٥) كان زكى عبد الوهاب قد قدم استقالته من الحزب بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ كما سيأتي بيانه ، ومن المؤسف انه دفع مبلغ الغرامة من جيبه الخاص بالرغم من استقالته ومن انه كان المدير المسؤول لصوت الاهالي لسان الحزب
(١٦) صوت الاهالي ، ١٢ شباط ، ١٣ شباط ، ١٥ شباط ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد الرابع عشر ، ١٤ تموز ١٩٤٧ ، والعدد السادس عشر ، ٢٨ تموز ١٩٤٧ ، والعدد السابع عشر ، ١٤ آب ١٩٤٧ ، والعدد الثامن عشر ، ٢٨ آب ١٩٤٧ ، والعدد التاسع عشر ، ١٨ ايلول ١٩٤٧

ابطال رخصة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب :

لما ضاقت وزارة صالح جبر ذرعا بالاحزاب بما تنظمه من مظاهرات وما تقدمه من احتجاجات وما تثيره في الشعب من معارضة الحكومة القائمة وللطبقة الحاكمة عمدت الوزارة الى سحب اجازة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب واستمرت في اضطهاد الاحزاب الاخرى . وقد نشرت بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٤٧ بيانا قالت ان الحكومة لاحظت ان حزبي الشعب والاتحاد الوطني الاخذنا منذ تاسيسهما يقومان خلافا للقانون ولنظاميهما المصدقين بتحييد المبادئ الهدامة وترويجها والحث على الثورة وخلق الاضطرابات والاساءة الى رجالات العراق المسؤولين كما وجدت انها اعتمدا في تلافى قسم من مصروفاتها على ايرادات من مصادر مجهولة واعتمدا في تنفيذ مقاصدها السرية الى تشكيل نظام الخلايا الخطر ، لذلك ونظرا لما في استرسال الحزبين المذكورين باعمالهما هذه من الخطر البالغ في تسييم الافكار والاخلال بالامن والنظام العامين فقد قرر ابطال رخصتهما (١٧) .

وقد احتجت الاحزاب الثلاثة الباقية على هذا العمل ، واصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا استنكر غلق هذين الحزبين . هذا وكانت الاحزاب الاربعة : الوطني الديمقراطي والاحرار والاتحاد الوطني والاستقلال قد اصدرت بيانا بتاريخ ١٤ ايلول تدعو الشعب العراقي الى الاضراب العام احتجاجا على توصيات لجنة تحري الحقائق الموفده من هيئة الامم المتحدة بشأن فلسطين، فلما ابطلت رخصة الحزبين المذكورين صدر بيان اخر من الحزب الوطني الديمقراطي والاحرار والاستقلال حدد فيه يوم الجمعة ٣ تشرين الاول ١٩٤٧ موعدا للاضراب (١٨)

(١٧) الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، ص ١٧٦

(١٨) نشرة الحزب ، العدد العشرون ، ١ تشرين الثاني ١٩٤٧

الفصل السادس

الانشقاق الاول فى الحزب

١
فى خلال فترة الاعداد لتكوين الحزب وقبل اجازته رسميا فى
٢ نيسان ١٩٤٦ كانت افكار التقدميين المؤيدين لـ **صوت الاهالى** ولكامل
الجادرجى وصحبه مركزة حول نقطتين : الاولى ضرورة توحيد الحركة
التقدمية غير الشيوعية فى حزب واحد والثانية ضرورة التمسك
بتقدمية الحزب الذى سيؤلف وعدم فسح المجال لانحرافه نحو المحافظة
واشراك غير التقدميين فى تكوينه . وحول هاتين النقطتين حدث الخلاف
بين جماعة كامل الجادرجى وجماعة عبد الفتاح ابراهيم وجماعة عزيز
شريف ، هذا عدا عن العوامل الشخصية والفردية . وفى هذا الموضوع
كان لكاتب هذه السطور موقف يختلف عن موقف هذه الجماعات
الثلاث : فيما يخص توحيد الحركة التقدمية اعتقد المؤلف بضرورة
التوحيد ولكن عن طريق الحزب الوطنى الديمقراطى ، وفيما يخص
اشراك غير التقدميين عارض ذلك وسعى الى ان يكون الحزب منسجما
فى تقدميته ، وقد ايده فى ذلك طلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب
وعدد كبير من الاعضاء من اصدقاء المؤلف وتلاميذه السابقين وهؤلاء
هم الذين كونوا الجناح الذى اطلق عليه المؤلف فى هذا الكتاب
اسم الجناح اليسارى .

احرز الجناح اليسارى نجاحا كبيرا فى انتخاب زكى عبد الوهاب
لعضوية اللجنة الادارية المركزية بعد اجازة الحزب بفترة تقل عن

الشهر • ثم بدأ بعض اعضاء الهيئة المؤسسة بترك الحزب حين ظهر لهم انهم لا ينسجمون مع اتجاهات الحزب فاستقال عبد الوهاب مرجان وتلاه عبد الكريم الازرى ثم استقال عبود الشالجي ثم صادق كمونة • وفى انتخابات المؤتمر الاول فاز زكى عبد الوهاب بعضوية اللجنة المركزية باصوات تزيد على ماناله كامل الجادرجى نفسه وفاز ايضا طلعت الشيبانى عن الجناح اليسارى •

هذه الحوادث ازعجت كامل الجادرجى وأرقتة كما ازعجت محمد حديد وحسين جميل • ومما زاد فى حدة الامر بالنسبة للجناح اليميني هذا ماسمعه الجادرجى من تعليقات الاعضاء فى مختلف انحاء العراق حول ماظنوه تكتلا فى الحزب يمثله ثالوث طلعت وزكى والمؤلف • حتى ان بعض الشيوعيين حذروا الجادرجى من وجود كاتب هذه السطور وقد دعوه « معلم الحزب » •

كان الجناح اليسارى لا يترك فرصة تمر دون ان يؤكد على ضرورة توحيد الحركة التقدمية وتوحيد الاحزاب التقدمية الثلاثة المجازة، دون ان يفكر فى ضم الشيوعيين الى الحركة التقدمية (١) • وكان الحزب الشيوعى السرى من جانبه يصر على كيانه المستقل ويحذو تكوين جبهة وطنية مع الاحزاب التقدمية • وكان جواب الجادرجى فى هذا الموضوع انه لا يستطيع التعاون مع قادة الحزبين الاخرين لاسباب مختلفة ، وكلما اشتد عليه ضغط المؤيدين لتوحيد التقدميين اتهم المنادين بالتوحيد بأنهم واقعون تحت تأثير دعايات من خارج الحزب ولاسيما من عبد الفتاح ابراهيم ، وهذه التهمة لاساس لها اطلاقا بل كانت مجرد دفاع من الجادرجى •

(١) كانت جماعة الجناح اليسارى تريد ان يكون الحزب الوطنى الديمقراطى شبيه ما يكون بحزب المؤتمر الهنـدى يضم جماعات تقدمية متباينة يجمعها منهاج الحزب ونظامه ، بينما كان الجادرجى ومحمد حديد يريدانه ان يكون شبيها بحزب العمال البريطانى مع اختلاف فى السياسة الخارجية •

ولما اشد ضغط وزارة صالح جبر على الاحزاب ومكافحتها وبدا انها قادمة على غلق حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى كما حدث فعلا بعد ذلك ، اعلن بعض قادة حزب الاتحاد الوطنى وخاصة عبد الفتاح ابراهيم انهم مستعدون للانضمام الى الحزب الوطنى الديمقراطى دون قيد او شرط . وكان الحزب الوطنى الديمقراطى مطاردا وقد اقيمت دعويان على الجادرجى وزكى عبد الوهاب وعلى صوت لاهالى التسى حجت ومنعت من الصدور . فى هذه الظروف فكر كامل الجادرجى فى ضرب عصفورين بحجر واحد : العصفور الاول هو الجناح اليسارى فى الحزب والعصفور الثانى هو عبد الفتاح ابراهيم والآخرين الذين رغبوا فى الانضمام الى الحزب الوطنى الديمقراطى ، فقد اراد اخراج ثلوث الجناح اليسارى واعوانه ومنع انضمام عبد الفتاح وصحبه . روى كامل الجادرجى لمؤلف هذا الكتاب انه خشى من ان يستطيع الثالث جبر حسين جميل وناظم حميد وطالب جميل وغيرهم الى جانبهم وترك الجادرجى ومحمد حديد صفرين على اليسار (٢) ، ولذلك ضرب ضربته قبل فوات الاوان وكانت مجازفة منه كانت تقضى على الحزب لولا ان بعض الظروف خدمته .

المذكرة الاشتراكية

تمثلت ضربته فى تقديم مذكرة الى اللجنة الادارية المركزية: كتب فى الجهة العليا اليمنى منها «المركز العام للحزب الوطنى الديمقراطى» وتحت «بغداد فى ١٥ آب ١٩٤٧» وكتب فى الجهة العليا اليسرى «سرى للغاية» (٣) . وقد قسم الجادرجى تلك المذكرة الى تسعة اقسام وكل

(٢) هذا التفكير لا يمثل الحقيقة وسيأتى ايضا ذلك .

(٣) قدم كامل الجادرجى هذه المذكرة مكتوبه بخط يده فى كراس من القمع المتوسط فى (٩٩) صفحة ، ولم يطلع على هذه المذكرة فى حينه وحتى كتابة هذه السطور اكسر من عشرة اشخاص ، اعضاء اللجنة الادارية المركزية السبعة وثلاثة من خارج اللجنة اقدم كاتب هذه السطور . وقد حاول اعضاء الحزب واطباء المؤتمر الثانى الاطلاع عليها فلم يفلحوا . توجد الان من هذه المذكرة نسختان واحدة عند الجادرجى والثانية عند المؤلف . وكان الاعضاء يسمون الفكرة «اشتراكية ديمقراطية» ولكنها فى التعبير الغربى «ديمقراطية اشتراكية»

قسم الى اقسام اخرى • وفيما يلي ملخص هذه المذكرة :

- ١ -

١ - اسباب تقديم المذكرة :

- أ - ما شيع مؤخراً من ان حزب الاتحاد الوطنى ينوى حل نفسه بنفسه والاندماج بالحزب الوطنى الديمقراطى كأفراد ، وقد نوه بعض قادة حزب الاتحاد الوطنى عن هذا الموضوع •
- ب - ضرورة القيام بدعاية لتعريف الحزب الوطنى الديمقراطى خارج العراق ، فى البلاد العربية وفى اوربا وغيرها ولاسيما فى انكلترا ، على ان يرافق ذلك فى الوقت نفسه نشاط حزبي واسع فى العراق •
- ج - ضرورة اعتناق الحزب فلسفة معينة ثابتة يستند اليها عندما يضع خطة فعالة تخرجه من جموده الحالى
- د - ضرورة دراسة الظروف الحاضرة من حيث ملاءمتها للحزب او عدم ملاءمتها وفحصها على ضوء التيارات الداخلية والخارجية على اساس نظرة الحزب الى المنظمات والاحزاب الاخرى والى السلطات القائمة ونظرة الاحزاب والسلطات القائمة اليه •

- ٢ -

٢ - قضية جمع العناصر التقدمية فى حزب واحد :

الفكرة خلاصة يمكن ان تبث الدعاية الواسعة لها ويتقبلها الكثيرون من منتسبى الاحزاب التقدمية وقد سعى اليها كل من حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى سعياً حثيثاً • ان ذلك يستوجب ايضاح مفهوم التقدمية فى نظر كل فريق يدعى السعى لجمع العناصر التقدمية •

- ١٠٦ -

٣ - سياسة حزب الشعب واهدافه :

قادة حزب الشعب لا يؤمنون بغير الماركسية^(٤) ولكنهم يعتقدون بأن الوقت لم يحن بعد (فى هذه المرحلة من تاريخ العراق) للتظاهر بالفكرة ، فكانت خطتهم جمع كل مايمكنهم جمعه فى حزبهم من شيوعيين واشتراكيين واحرار فكر ومناوئين للاستعمار البريطانى وسيرهم من الوطنيين . فيقتنعون الشيوعيين بأنه فى هذه المرحلة من تاريخ العراق يجب الاكتفاء مؤقتا بتلقين المادية الماركسية فى داخل كتل معينة من الحزب من غير ان يتظاهر الحزب امام الراى العام بكل ماله علاقة بالمركسية اى انه يجب تجسيد الماركسية فى نظرهم على ان تبقى جذوتها مستعرة يغذيها الحزب بمقدار مناسب من الزيت حتى يحين الوقت المناسب فيجعل منها لهيبا يقضى على كل ماحوله . وهم يظهرون للاشراكيين ان كل ما يصبو اليه الحزب هو تحقيق الاشتراكية بالطرق الديمقراطية . اما لمناوئي الاستعمار البريطانى فانهم يظهرون انه لا يمكن ان يرجى اى تقدم للعراق وأي اصلاح مادام الجيش البريطانى مرابط فيه ونفوذ الانكليز قائما ، واذن فيجب قبل كل شىء مقاومة الانكليز ، وانهم مستعدون للتعاون مع كل وطنى على هذا الاساس .

اما ما يخص موقفهم من القوميين المتطرفين وحتى الشوفينيين (الاعتدائيين) منهم بل وحتى رجال الدين فلا مانع لديهم من التعاون معهم باى ثمن كان . وبهذه الطريقة يعتقدون بانهم يستطيعون التعاون مع جميع العناصر المستعدة للعمل الحزبي بما فى ذلك الرأسماليين الاقحاح وذلك املا بانضواء هؤلاء تحت لواء حزب الشعب .
والحقيقة ان الحزب المذكور مؤلف فى الوقت الحاضر من ادعياء

(٤) قال المؤلف لكامل الجادرجى بيدوانك معنى بكلمة «ماركسية» هنا «شيوعية» فقال نعم . هذا وفى اثناء مناقشات الحزب ولاسيما مناقشات المذكرة الاشتراكية كن المتكلمون يخلطون بين الماركسية كنظرية فلسفية وبين الشيوعية كمبدأ سياسى حزبى ، ولكنهم كانوا فى الغالب يقصدون الشيوعية والشويعيين عند ذكر الماركسية والماركسيين

الماركسية الذين يغالون كل المغالاة فى تفسير المراحل التاريخية ومن
فلول المنشقين على الحزب الشيوعى ورابطة الشيوعيين وعلى جماعة
التحرر الوطنى .

٤ - قواعد حزب الشعب وقيادته :

اصبح من الصعب قيادة اكثرية قواعد هذا الحزب والتفاهم معها
وافهامها حقائق الامور بالنظر لتمسكها الاعشى بالماركسية ، ويتألف
القسم الاكبر منها من احداث فى سن المراهقة ، ثقافتهم العامة ناقصة
ولايعترفون بوجود ثقافة اخرى غير الثقافة الماركسية . اما قادة الحزب
فهم اشخاص معدودون ، والشخص الوحيد بينهم المعروف لدى الراي
العام هو عزيز شريف والآخرى تابعون له ، ولكن عزيز الحاكم
والمحامى غيره كسياسى وكرئيس حزب .

- ٣ -

٥ - حزب الاتحاد الوطنى ودعوته الى توحيد الاحزاب الديمقراطية :
قام مؤسسو هذا الحزب بتأليفه لمجرد انهم وجدوا مجالا لتأليف
حزب سياسى وقد ذكروا فى منهاج الحزب ان مهمته توحيد الاحزاب
الديمقراطية فى حزب واحد . ان الكثيرين فى الحزب الوطنى الديمقراطى
يرون ان هذا الحزب اقرب الى حزبنا من حزب الشعب .

٦ - قواعد حزب الاتحاد الوطنى وقيادته :

قواعد هذا الحزب مؤلفة كحزب الشعب من فلول الشيوعيين
واكثرهم من المثقفين سواء منهم من انشق على الاحزاب الشيوعية
(حزب فهد ، وحزب داود الصائغ) او من رجح الاشتغال العلنى على
الاشتغال السرى او من كان يحمل العقيدة الماركسية من دون ان ينضم

الى مؤسسة من المؤسسات البرية فرجح الانخراط فى هذه الجماعة
لمختلف الاسباب الشخصية وغير الشخصية . والحزب مؤلف بالاضافة
الى ذلك من جماعة محدودة جدا من العمال .

اما قيادة الحزب فمؤلفة من جماعة اغلبها من الماركسيين وبعضها
من الاحرار . القواعد والقيادة تؤلف عددا قليلا من الصعب ان تكون
حزبا بالمعنى الصحيح . ويدين عبد الفتاح ابراهيم بالماركسية ولكنه
حاول مرارا ان يطور الماركسية حسب ظروف العراق بزعمه ، وكان
يعطى لشخصه المقام الاول فى جميع اشتغالاته ومحاولاته ونظرياته
الخاصة ويعتبر نفسه زعيم الحركة الفكرية فى العراق ولذلك فقد
الصفة التى تجلب المرء للناس PoPularity التى هى ضرورية لكل
من يشتغل بالسياسة وبالاعمال العامة . اما ناظم الزهاوى فمتعصب
لارائه يعتد بها الى درجة العناد ، والماركسية طاغية على قابلياته الفكرية
وكفاءته الثقافية العامة . اما ناصر الكيلانى فلا يعتبر شخصا جديا
فهو يتاثر بمحيطه الخاص لاكثر من المحيط السياسى او الحزبى وليست
المذاهب السياسية المعروفة عنه راسخة فى قراره نفسه كل الرسوخ .

- ٤ -

٧ - هل من صالح حزبنا الاندماج بحزب الشعب :

ليس من صالح حزبنا الاندماج بحزب الشعب لان هناك اسبابا
جوهرية تمنع ذلك اهمها ان الاتجاه الفكرى لدى اشخاصه البارزين يختلف
او يناقض الاتجاه الفكرى والسياسى الذى يسير عليه حزبنا والذى
تنوى ايضاح اسسه الفلسفية . فضلا عن ان قيادة هذا الحزب واعضاءه
لا يضيفون قوة الى حزبنا بل من المحقق انهم سيكونون سببا
لاضعافه وانحلاله .

٨ - هل من صالح حزبنا الاندماج بحزب الاتحاد الوطنى :

لا ينكر البعض قاداته من قابليات ثقافية يمكن ان تزيد فى كفاءة

حزبنا اذا اندمجوا فيه ولكن هناك مخاطر حسيمة تهدد كيان الحزب بانضمامهم اليه في الوقت الحاضر لان الماركسية متأصلة في نفوس معظمهم . واذا دخلوا حزبنا فسيحاولون تطويره حسب فلسفتهم وسيحل قسم منهم في اللجنة الادارية المركزية بالنظر لقابلياتهم ويحل القسم الاخر في لجان الحزب المهمة ، واذا عرضت قضية خطيرة على اللجنة الادارية المركزية فسيسعون لحلها حسب رأيهم عن طريق الحصول على الاكثية واذا لم يحصلوا على هذه الاكثية فسيحاولون ان يقسموا الحزب الى جناحين ويدعون الاعضاء الى الانضمام اليهم فيحدثون في الحزب نظير ماكاد يحدثه كامل قزنجي من مشاكل يشكل اكثر خطرا وهكذا سيكونون خطرا على كيان الحزب في وقت لم يتبلور فيه بعد التبلور الكافي لمجابهة هذه المشاكل فينشق على نفسه ويخرج على منهجه الاساسي الذي اتفقنا على ان يكون ظاهره مثل باطنه .

- ٥ -

٩ - تعريف الحزب الوطني الديمقراطي :

عندما ظهر حزبنا تراءى للرأي العام انه اكثر الاحزاب التقدمية رصانة واطمئنانا على الدوام واقربها الى النجاح واطمئنانا على العمل بين مختلف طبقات الشعب وذلك لاسباب كثيرة اهمها ان الحزب كان مكوبا قبل ان يولد لان جريدة صوت الاهالي كانت قد مهدت له مدة طويلة فهذه الجريدة قد حازت ثقة الاغلبية الساحقة من المثقفين وحرار الفكر وطبقات كثيرة من الشعب مما جعل الحزب عند اجازته بالعمل موضع اطمئنان اغلب الناس ، كما انها كانت ايام المحن تعالج مختلف المواضيع معالجة معتدلة ولم تندفع مع التيارات المتطرفة في الحركة التقدمية بل استقلت عن تلك العناصر المتطرفة تمام الاستقلال . ولما انشق عزيز شريف وجماعته على هيئة ادارة الجريدة ثم عبدالفتاح ابراهيم وجماعته اعتبر الرأي العام هذين الحادئين انشاقين حزبيين ولذلك لم يستغرب الناس

عدم وجود عزيز شريف وعبد الفتاح ابراهيم وجماعتهما في الهيئة المؤسسة لحزبنا . اما السبب الثاني لمزايا حزبنا فهو كون هيئته المؤسسة قد ضمت شخصيات اقل وزنا من شخصيات الحزبين التقدميين الاخرين .

كان حزبنا مطمح انظار الكثير من العناصر التقدمية فقد دخلت اصناف كثيرة من التقدميين والاحرار والوطنيين من مختلف الطبقات ولاسيما الطبقة البرجوازية الصغيرة وكان الاقبال عليه شديدا . وفي ذلك الطرف الذي غمرت فيه روح المباراة جميع الاحزاب انجرف حزبنا بهذا التيار فتساهل كثيرا في قبول الاعضاء وقد استفادت احدى المؤسسات السرية (جماعة داود الصائغ : رابطة الشيوعيين) من هذا التساهل او من هذه الغلطة فدمت ما استطاعت دسه من اعضائها في الحزب ، وفي اول اجتماع عام عقده الحزب للبحث في قضية سياسية خطيرة هي قضية فلسطين اراد بعض اعضاء هذه المؤسسة المندسين في حزبنا بتدبير من هيئتها المركزية ان يستغلوا هذا الاجتماع لمحاسبة اللجنة الادارية لحزبنا فخرّبوا الاجتماع وكادوا يبعدهونه عن غايته الاصلية لولا الموقف الحازم الذي وقفته اللجنة الادارية بالتعاون مع سائر اعضاء الحزب الذين حضروا الاجتماع (٥) . وهذه البادرة السيئة نبهت اللجنة الادارية الى الخطأ الناجم من التساهل في قبول الاعضاء فحاولت تلافي الامر واخذت تكافح العناصر المخربة ففصلت البعض ، لاسباب كثيرة اهمها التراخي الموجود في بعض اعضاء اللجنة الادارية وكانوا يخشون يومئذ ان يؤدي استعمال الشدة في هذا الشأن الى بعض الامتعاض في قواعد الحزب . هذا بالاضافة الى ان الحزب قد انصرف الى مكافحة وزارة ارشد العمري فانشغل مدة من الزمن عن تركيز الاهتمام بأموره الداخلية .

ثم ظهرت قضية الانتخابات النيابية التي هزت قواعد الحزب هزا

(٥) انظر موضوع « الحزب وقضية فلسطين » في الفصل الثاني اعلاه .

غنيافكادت تتضع ولكنها بلورت اتجاهاته ثم ظهرت حركة كامل قزانجى التى كان ظاهرها الحرص على سلامة الحزب من الانحراف عن الحركة التقدمية وباطنها حركة شيوعية أو حركة متأثرة بأراء الشيوعيين (٦). وقد تطرق كامل الجادرجى الى هذه الحركة فى الخطاب الذى القاه باسم اللجنة الادارية المركزية على لجان الحزب وشرح موقف الحزب من التيارات الخارجية ، وقد عالجت جريدة صوت الاهالى وتطرقت الى حجة الحزب تجاه سياسة روسيا الخارجية

١٠ - موقف قواعد الحزب الوطنى الديمقراطى من سياسة قيادته :
أن قسما غير قليل من قواعد الحزب اصبح يؤمن بسياسة اللجنة الادارية المركزية فيما يخص علاقة الحزب مع الحزبين التقدميين الاخرين وموقفه من الشيوعيين ومن المنظمات التابعة لهم وخطته فى الانتخابات النيابية وسياسته حيال التوتير الدولى لان الحزب انبع خطة مستقلة عن سياسة روسيا وكل دولة اجنبية اخرى ، فى الوقت الذى عزم فيه الحزب على التخلص من جميع العناصر المنتمية الى المنظمات السرية والمتأثرة بالحزبين التقدميين الاخرين ، وقد تخلص من عدد غير قليل من العناصر المضرة بكيانه سواء عن طريق الفصل او الاستقالة غير انه لم يعوض بل لم يسد هذا الفراغ بعناصر جديدة تقوى مركزه وتوسع نفوذه وترفع مستوى كفاءته .

ان اللجنة الادارية المركزية متفقة على سياسة الحزب تجاه الشيوعيين داخل العراق وخارجه وتجاه سياسة روسيا الخارجية ، فاذا ما رسخت هذه السياسة فى الحزب وعرفت فى الخارج معرفة تامة فانها ستقوى كيان الحزب وستجلب له انصارا كثيرين من المثقفين والاحرار والحرفيين والعمال الذين لم ينتموا الى منظمات سرية او الى احزاب

(٦) انظر موضوع «الجناح التقدمى للزعوم» فى الفصل الرابع اعلاه .

اخرى وعددا كبيرا من افراد الطبقة المتوسطة وغيرهم من الوطنيين والعناصر الواعية . وستشجع هذه السياسة على الانتماء الى الحزب عددا كبيرا ممن يناصرونه قليلا ولكنهم لا يجروون على الانتماء اما لشبهات تساورهم تجاه سياسة الحزب او لخوفهم من السلطة قد تعتبر انتماءهم انتماء الى حزب شيوعى او شبه شيوعى .

اما قواعد الحزب فان تايد قسم غير قليل منهم لهذه السياسة كان نتيجة ترويض طويل ونتيجة مؤثرات عامة وتأثيرات شخصية واحترام لبعض الشخصيات فى الحزب . ولكن لا يعلم مقدار رسوخ هذه المؤثرات على هذا القسم من قواعد الحزب فى حالة ما اذا اصبح للمنظمات السرية مجال للنشاط بحيث يتاح لها التدخل فى شئون الاحزاب العلنية كالحزب الوطنى الديمقراطى . وينبغى لنا ان ندرس هذه القضية درسا وافيا لامتحان بعضنا البعض الاخر امتحانا حقيقيا يستند الى القواعد العلمية ويحدد موقفنا من جميع اعضاء الحزب وهذا لا يمكن تحقيقه الا اذا عينا فلسفة ثابتة للحزب .

- ٦ -

١١ - فلسفة الحزب الوطنى الديمقراطى وتشابه مناهج الاحزاب :
مما لاشك فيه اننا تقدميون ولكن للتقدمية مفهوما واسعا يجمع الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين والراديكاليين والاحرار اليساريين والوطنيين الديمقراطيين وسائر مجذى الحركات الاصلاحية . ونحن نصرح بكل مناسبة باننا غير شيوعيين كما نصرح دائما باننا ديمقراطيون ولكننا لم نجرؤ حتى الان على ان نبين ما اذا كنا اشتراكيين ديمقراطيين اوراديكاليين واحرار يساريين او اى صنف اخر من اصناف التقدمية مع انه كان يجب علينا منذ مدة طويلة ان نعين فلسفتنا بصراحة تامة ، وانه من الصعب على المرء ان يستخرج من مناهج حزبنا فلسفة معينة بالنظر لكون الاحزاب التقدمية الاخرى شبيهة به كل الشبه بل ان مناهج حزب الاحرار ومناهج

حزب الاستقلال لا يخلد من حبه من حيث الجوهر . فبذلك المناهج تسبب
الالتباس عند عامة الشعب والمثقفين لان صبغة الاحزاب ليست معينة
في مناهجها بل في سلوك قيادتها لان بعض هذه الاحزاب لا تؤمن
بالمناهج الذي أعلنته وانما فعلت ذلك في سبيل الدعاية .

١٢ - مدى ايمان الاحزاب الاخرى بمناهجها :

فحزب الاحرار لا يؤمن بما سطره في مناهجه وانما جاء مناهجه بذلك
الشكل لكسب اهتمام الرأي العام العراقي والمثقفين بصفة خاصة وهذا
امر لايهم قادة الحزب الذين يعتقدون بأن عمر حزبهم لن يطول أكثر من
تأليفهم وزارة أو وزارتين .

أما حزب الاستقلال الذي لا يختلف مناهجه عن مناهج حزب الاحرار
اختلافا جوهريا ولا ينطبق على حقيقة اراء واضعيه فهو حزب بعيد كل
البعد عن الديمقراطية وهو دكتاتوري النزعة ومؤمن بالاشتراكية بالمعنى
الذي يفهمه الفاشيون كل الايمان وهو قومي متطرف في قوميته يعتقد
بالزعامة الفردية .

اما الحزبان التقدميان وخاصة منهما حزب الشعب ، فانهما
ماركسيان بقيادتهما وقواعدهما وما أعلناه من مناهج ما هو الا لتمضية
دور من أدوار الماركسية

من ذلك يتضح ان العبرة من اتجاهات قيادة الاحزاب ومبادئها لا
في مناهجها المعلنة ، بقيادة الحزب الوطني الديمقراطي وان كانت فسي
سلوكها المستمر قد اثبتت ان هذا الحزب غير ماركسي وانها بهذا السلوك
قد اثرت بعض التأثير على بعض قواعد الحزب الا ان هذا التأثير كان
ابعد من ان يشبه التأثير المستند الى العقيدة . ولما كان الحزبان
التقدميان الاخران (مع بعض العناصر التقدمية الاخرى) يدركان هذه
الحقيقية نراهما يتحيزان القرص لاحداث ثغرات في حزبنا والتاثير عليه

لجذب أكبر عدد ممكن من قواعده الى جانبها وخلق الانشقاقات فسي صفوف اعضائه على قيادته . ومهما كان من ابتعاد قيادة الحزب فسي الوقت الحاضر عن المؤثرات فلا يمكن أن يعتبر ذلك قطعيا في المستقبل اذا لم يعتنق حزبا فلسفة تقديمية معينة .

١٣ - ضرورة اعتناق الحزب الوطني الديمقراطي مذهباً تقديمياً خاصاً :
نحن نؤمن ايما نؤمن راسخاً بالديمقراطية ولكن لانريد الاشتراكية التي نعتنقها جميعاً بالاساليب الثورية وانما نسعى لتحقيقها بالاساليب الديمقراطية تدريجياً ، وبذلك تكون الفلسفة المطلوب من الحزب اعتناقها اقرب الى الاشتراكية الديمقراطية من اي مذهب تقدمي آخر ، واذا توصلنا الى اقرار هذه الفلسفة فلن نخالف مبدأنا ولا منهج حزبا ولا سياستنا العملية التي اتتهجناها والتي نتتهجها بالفعل ، وتقر اللجنة الادارية المركزية (قيادة الحزب) تلك الفلسفة ويناصرها في ذلك عدد لا بأس به من قواعد الحزب .

١٤ - فوائد اقرارنا الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية فلسفة للحزب الوطني الديمقراطي :

اما الفوائد العملية التي سنجنحها من اقرارنا الاشتراكية الديمقراطية فهي اننا سنصبح مستقلين كل الاستقلال عن العناصر الشيوعية ونعين موقفنا بكل صراحة من الحزبين التقدميين الاخرين ونوقف ماتبته ضدنا الفئة الحاكمة وبعض العناصر التابعة لها من دعاية باطلة كزعمها اننا شيوعيون . واذا ما استقر حزبا على هذه السياسة فلن نجد العناصر الشيوعية والتقدمية المتطرفة مجالاً للتغلغل في حزبا بقدر ماتطمع به الان . ثم ان اقرارنا هذه السياسة سيجلب للحزب العناصر المفيدة من العمال والحرفيين واثناء الطبقة المتوسطة وغيرهم من الفئات التي تدين بالحريات الديمقراطية وباستقلال البلاد وتشجب النفوذ الاجنبي . ان

اقرار هذه السياسة سيفقد الحزب بعض العناصر المتطرفة التي اضررت بالحزب أكثر مما افادته ، ولكن الحزب سيكسب في الوقت ذاته عناصر جديدة تدخله دون ان تخامرها الشكوك والريب من موقفنا تجاه الشيوعيين والمتطرفين . فضلا عن ان اقرارنا للاشتراكية الديمقراطية سيجلب للحزب كثيرا من العناصر التي ترغب من الصميم في ان تناضل نضالا ديمقراطيا ولا تريد ان تتعرض للاضطهاد والذي تقوم به الحكومة ضد المؤسسات التي تعتبرها ثورية وهي لا ترضى بأن يقال عنها انها تحمل صبغة شيوعية او انها منتمية الى مؤسسة شيوعية او شبه شيوعية . وقد اصبحت هذه العناصر مشلولة عن كل عمل سياسي فهي تعتبر حزب الاحرار حزبا انتهازيا وحزب الاستقلال بعيدا عن تطمين نزعتهما الحرة وتعتبر الحزبين التقدميين حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني حزبين شيوعيين وتنظر الى حزينا نظرة الشك والريبة . علينا ان نستفيد من هذه العناصر المهمة الواعية ونخرجها من جمودها ندخلها في نطاق الكفاح الديمقراطي الذي يجب ان يكون حزبا حامل لوائه الحقيقي في هذا البلد . ان مثل هذه العناصر أبعد ما تكون عن التخريب وهي مستعدة للنضال الديمقراطي السافر أكثر من غيرها .

١٥ - مناقشة المحاذير من اعلان الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية للحزب الوطني الديمقراطي :

ذكر الجادرجي انه كان قد اثار ضرورة اعلان الحزب اعتناقه للاشتراكية الديمقراطية مرتين في اللجنة الادارية المركزية فوجد تخرجنا في قبول الفكرة ، فكان قسم من الاعضاء يتخوفون من ان الكثير من الطبقات لا تفرق بين الاشتراكية والشيوعية وكان من رأي هذا الفريق من الاعضاء أن يبرهن أعضاء اللجنة والحزب على هذه الفكرة بالسلوك الحزبي كما حدث في الماضي وكما هو حادث في الحاضر وما سيحدث

فى المستقبل أى العمل للفكرة دون الاعلان عنها فى الوقت الحاضر .
 وقال الجادرجى ردا على هذا الفريق انه كان من الممكن التساهل فى هذا
 التأجيل لو كانت امور الحزب والدعاية له سائرة سيراً اعتيادياً غير ان
 النشاط الحزبى يكاد يكون منعدماً بالمرّة فى ظرف يعتبر فى رايه مناسباً
 للنشاط الحزبى وهو مناسب للحزب الوطنى الديمقراطى اكثر اى حزب آخر .
 وقال الجادرجى ان الفريق الاخر من اعضاء اللجنة الادارية (يقصد
 طلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب) لم يبد رأياً ولكنه يعتقد انهم يخشون
 من استياء بعض قواعد الحزب المتطرفة من اعلان هذه السياسة لاعتقادهم
 بان هذه الفئة من الاعضاء ليست قليلة العدد بحيث لا يعتد بها . او ان
 يكون لهذا الفريق من اعضاء اللجنة الادارية عطف خاص على هؤلاء
 الاعضاء . وقال الجادرجى انه لا يعلم عدد هذه الفئة بالضبط ولا يعلم
 ما اذا كان من الصحيح ابداء مثل هذا العطف الخاص عليها مع أنه يرى
 جميع الظواهر تدل على عدم مشاركة هذا الفريق من اعضاء اللجنة
 الادارية مثل هذه القواعد المتطرفة فى الرأى . وقال ان هذا الفريق من
 اعضاء اللجنة الادارية المركزية متأثر بمطالعته ومن جملتها الصحف
 والمطبوعات الشيوعية التى تبث دعاية واسعة النطاق ضد الاشتراكيين
 الديمقراطيين فى أوربا متهمه اياهم بأسوأ التهم . وقال الجادرجى انه
 يعتقد ان هذا النوع من الدعايات هو من مقتضيات الخطط الحزبية
 (التاكتيك) بين الشيوعيين والاشتراكيين فى اوربا وهو امر يجب ان
 لا تتأثر به لاختلاف ظروفنا ووضاعنا .

١٦ - الحزب الوطنى الديمقراطى وفلسفة حزب العمال البريطانى :
 قال الجادرجى: وانى عندما ادعو الحزب الى ضرورة اعتناق فلسفة ثابتة
 ليستند اليها منهاجه لا اهدف الى ان نعتنق فلسفة حزب العمال البريطانى
 الذى برهن على طبيعة تمثيله الشامل لمختلف الطبقات وعلى مقدرته

لحل المشاكل الداخلية باستناده الى فلسفة بعيدة كل البعد عن التسرع والاستفزاز والى خطة عملية شاملة لتحقيق مبادئه فهذا الحزب في الحقيقة ليس حزبا خاصا بالعمال انما يمثل مختلف طبقات الشعب فهو يضم المثقفين واحرار الفكر والحرفيين وصغار الملاكين والفلاحين وغيرهم الى جانب العمال، فاعضاء الحزب على اختلاف طبقاتهم يعتقدون فلسفة دون التقيد بالثورة واحدة وهي الاشتراكية الديمقراطية التي تحقق بالطرق الديمقراطية دون التقيد بالثورة

١٧ - عدم تقيد الحزب الوطني الديمقراطي بسياسة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى العالم :

قال الجادرجى نحن لانتفق مع حزب العمال البريطانى فى سياسته الخارجية التى مازالت تسيرها النزعات الاستعمارية وسنواصل كفاحنا ضد الاستعمار باي شكل كان واينما وجد ونخاصم كل حزب يسير فى ركاب السياسة الاستعمارية حتى وان كان حزبا اشتراكيا ديمقراطيا وقد سبق ان أيد الحزب فى جريدة صوت الاهالى موقف الحزب الشيوعى البريطانى من قضية فلسطين حين وجد ذلك الحزب يعطف على امانى العرب ويكافح الصهيونية^(٧) ، وانتقد الحزب الوطني الديمقراطى حزب العمال بهذا الشأن .

وقال الجادرجى ان اعلان مخاصمة الحزب الوطني الديمقراطى للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى مواقفها الراهنة من قضايا المستعمرات هو اولا من مستلزمات استقلال حزبنا عن اي حزب اخر فى العالم ومن مقتضيات التمسك باهداف منهاجه فيما يخص الشعوب العربية ، وهو ثانيا من عوامل تبديد سوء الفهم الذى قد ييدر من بعض اعضاء الحزب تجاه اعتناقنا للفلسفة الاشتراكية الديمقراطية لما يساور هؤلاء الاعضاء

(٧) كان هذا قبل ان يغير الشيوعيون مواقفهم من قضية فلسطين بعد ان ابدوا الاتحاد السوفيتى تقسيم فلسطين .

من استياء شديد من سياسة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم
في قضية فلسطين بصفة خاصة وقضايا المستعمرات بصفة عامة .

١٨- سهل يمكن تحقيق المبادئ الحزبية بالطرق الديمقراطية في جميع الظروف

تساءل الجادرجي هل يمكن تحقيق اهداف، أي حزب بالطرق
الديمقراطية مادامت الفئة الحاكمة قد استولت على الحكم بطرق غير
ديمقراطية وغير مشروعة وسدت بوجه الشعب جميع السبل الديمقراطية
فسلبت جميع حقوقه الدستورية المشروعة وهي الكل في الكل فسي
سبيل تحقيق النظام الديمقراطي المعمول عليه في تحقيق مبادئ الحزب
الوطني الديمقراطي وفلسفته . وذكر انه كان قد بحث «حق الثورة في
الديمقراطية» في كراس بحث **الفاشية في العراق** في ١٩٤٦ وقال ان
البعض اعتبره ثوريا شيوعيا واعتبره الرجعيون داعيا الى الثورة وزعموا
انها هدف من اهدافه الاساسية . وقال اننا باعترافنا الاشتراكية
الديمقراطية انما نهدف الى تحقيق الاشتراكية بالوسائل الديمقراطية
وحدها عندما تتيسر ، اما اذا سدت بوجه الشعب جميع السبل
الديمقراطية فلا بد من اللجوء الى استعمال القوة ولكن مفعول القوة
يجب ان يقف عند حده حينما تتحقق الديمقراطية اي حينما يسترد
الشعب حقوقه الدستورية .

ثم عاد الى المحاذير التي ابدتها الفريقان في اللجنة الادارية من
اعلان الاشتراكية كفلسفة للحزب فقال ان تخوف فريق من اعضاء
اللجنة الادارية من ان الناس لا يفرقون بين الاشتراكية والشيوعية
اصبح في غير محله في الوقت الحاضر وربما كان هذا الراي صحيحا
قبل عدة سنوات ، غير انه بعد ان اخذت الثقافة تنتشر في العراق
وبعد اتضحت لعامة الناس من الاذاعات والصحف مواقف الاشتراكيين
والشيوعيين وبعد ان تبلورت اتجاهات مختلف العناصر التقدمية
العراقية وبعد ان جاء حزب العمال الى الحكم في بريطانيا واخذ يطبق

الاشتراكية الديمقراطية بالفعل ، اصبحت اكثر الفئات على اختلاف اتجاهاتها السياسية في العراق لاتخشى من وجود حزب من هذا القبيل في بلادنا . وقال الجادرجى عن الفريق الاخر ارجو ان تكون التجارب التي مرت بهم كافية لان يحددوا موقفهم تحديدا تاما من جميع العناصر المتطرفة فى الحزب .

١٩- الوضع العام فى العراق وسياسة مكافحة الشيوعية ووضع الاحزاب القائمة:

ان الجراءة التي تبديها الفئة الحاكمة فى العراق فى مكافحة الحريات العامة وشل الاحزاب والاستهتار بالقوانين بعد انتهاء الحرب بانتصار الامم الديمقراطية لاتخلو من علاقة لها بالوضع الدولى العام . والظاهر ان هذه الفئة متفقة مع الانكليز على ان يسود البلاد سكون شامل ، وان الانكليز عازمون على جعل البلاد التابعة لسيطرتهم فى حوض البحر المتوسط على استعداد لمجابهة «خطر توسع النفوذ الروسى» لذلك سيدفعون حكومات تلك البلاد الى مكافحة الشيوعية وخاصة منها حكومة العراق التي تندفع فى هذه المكافحة الى اقصى حد وسيبقى ذلك حتى بعد زوال التوتر الدولى بين الكتلتين السلافية والانكليزية - الاميركية . ولابتعذر على الانكليز الذين يعلمون بكل مايجرى فى هذه البلاد ان يتوصلوا الى معرفة تاثير حزبي الشعب والاتحاد الوطنى بسياسة روسيا الخارجية الى حد بعيد ، ولذلك يرى الانكليز القضاء على هذين الحزبين ضمن خطة القضاء على الاحزاب الشيوعية وتوابعها ، ولما كانت هذه المؤسسات تفتقر الى مقومات الاحزاب السياسية العلنية فلن تتمكن من تحمل هذا الضغط المتواصل الذى سيستمر رغم تبدل الوزارات ، ولذلك فان هذين الحزبين سينحلان من تلقاء نفسيهما ، ومتى مااغلقا فسوف يتشرد اعضاؤهما فمنهم من يترك العمل الحزبي ومنهم من قد يعود الى قواعده فى المنظمات السريية (٨) .

(٨) كان هذا قبل ان تحمل وزارة صالح جبر ،حزبين المذكورين بفترة قصيرة

اما حزب الاحرار الذى كان تاليفه اصطناعيا ويعيش الان عيشة مصطنعة والذى ستنتهى حياته السياسية عندما يدعى رئيسه مع بعض اعضائه لتاليف وزارة او للدخول فى احدى الوزارات المقبلة . فقاداته يعتبرونه وسيلة للمساومة ولكنها وسيلة ثقيلة لن يطيقوا حملها مدة طويلة . ولعل من اهم اسباب بقاء هذا الحزب واقفا على قدميه حتى الان بعد ان ستقال منه توفيق السويدى هو شخصية رئيسه سعد صالح الذى له مكانة محترمة لدى بعض الاوساط الشعبية والحكومية . اما نظرة السلطات الى حزب استقلال فسيئة جدا ، فالبلاط والانكليز يحتقرون هذا الحزب لاعتقادهم بانه الخلف الحقيقى لنادى المنشى الذى كانت له اليد الطولى فى اثاره حوادث مايس ١٩٤١ ولانه على اتصال وثيق بمفتى فلسطين ورشيد على الكيلانى . والحقيقة ان هذا الحزب لا يتردد فى انتهاز كل فرصة لاثهار عدائه للانكليز دون تمييز بين القوى التقدمية والقوى الرجعية بينهم . غير ان حزب الاستقلال لا يتعرض للوصى لاسباب تاكتيكية بل ينتهز الفرص للتظاهر فى جريدته ونشراته باخلاصه للعرش . ولا ينتظر من الانكليز ولا من البلاط ولا من الفئة الحاكمة ان يفسحو المجال امام هذا الحزب مجال العمل لممارسة حقوقه الا بقدر ماتطلبه حاجتهم الى التاكتيك السياسى لايجاد توازن تجاه القوى المناوئة للوضع الشاذ . ولا يعتبر هذا الحزب قوة كبيرة بالنظر الى الخلافات القائمة بين قاداته والتيارات المتناقضة فيه . فقد كان هناك اتجاه يميل الى التعاون مع الاحزاب الاخرى فى قضايا معينة واتجاه اخر يرفض التعاون مع جميع العناصر التقدمية التى لها صبغة رسمية ولاسيما حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى ويبدو ان هذا الاتجاه الاخير هو الذى تغلب ولذلك حلت لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين ثم شل مؤتمر الاحزاب الذى تكون بنتيجة الانتخابات النيابية . وقد يستفيد الانكليز من هذا الوضع فى الحزب

في الوقت المناسب لضرب كل حركة تقدمية في العراق . وقال الجادرجي انه علم ان في حزب الاستقلال رايا يمثل الاقلية يسيل الى التفاهم مع الانكليز حول قضايا معينة هي مكافحة الحركة التقدمية بمفهومها الشامل . واذا كان هذا الراي قد هزم بنتيجة الجدل الطويل الذي قام بين قادة الحزب فلا يمكن القول انه قد زال من الوجود نهائيا . اما الحزب الوطني الديمقراطي فهو ضعيف في الوقت الحاضر بعناصره وبفروعه وبكفاءة لجانته سواء داخل العاصمة او خارجها ، كما انه ضعيف بماليته الى ابعد حد ، واهم نقطة ضعف هي عدم تنوع عناصره ، فان الكادر الفعال من صنف واحد معظمه محدود الثقافة وان معدل العمر لاعضاء الحزب لايشجع على طرح قضايا خطيرة امام المؤتمر . يحتاج البت فيها الى الحكمة والعقل وطول الاناة ، ثم ان جدال الحزب في بداية الانتخابات الماضية مع الكتلة قد ادى الى فقدان الحزب كثيرا من عناصره بانسحابها منه وقد كان الاقبال على الحزب في بدء تأسيسه شديدا للغاية غير ان ضغط الحكومة المتواصل على الاحزاب قد حمل العناصر التي كان يجب ان يعول عليها الحزب على الانكماش وعلى الابتعاد عنه ، فقد كان الحزب منذ بدء تاليفه وحتى قبل تاليفه قويا بالعناصر التي تؤيده وتؤازره ولكنها لاتنتسب اليه تلك العناصر التي تخشى ان يقال عنها انها شيوعية والتي لاتتحمل الضغط والارهاب ولكنها مستعدة للعمل في الظروف الاعتيادية وبشروط ديمقراطية .

٢٠ - الانكليز ومساويء الوضع الراهن في العراق :

يدرك الانكليز ان هذا الوضع الشاذ في العراق محفوف بالمخاطر وانه لايمكن ان يدوم وان الفئة المتمسكة بمقاييد الحكم صارت بالية لاتصلح لادارة شؤون الدولة مدة طويلة . ويدرك الانكليز ان الوسيلة الوحيدة لاقاذا البلاد من هذا التذبذب هي تحقيق الديمقراطية . ولكنهم

يروون ان هناك قضية انية يجب معالجتها وهي انهم يرغبون فى ان يسرد العراق خلال التوتر الدولى الحاضر سكون شامل كى يستطيعوا التحكم فى الوضع تحكما تاما عند المفاجآت . وهناك بعض ظواهر التهدة بما تشمل عليه من تدابير مسكنة . ولكن هذه التدابير غير مشجعة بل معرقله لقيام اية حركة شعبية واي نشاط حزبي فى الوقت الحاضر . ان هذه التدابير تؤلف بحد ذاتها فى النتيجة تقطة ضعف حتى فى هذا السكون الذى تريده الفئة الحاكمة ومن ورائها الانكليز .

٢١ - موقف الفئة الحاكمة من الجهات التى تخشاها :

لابد للفئة الحاكمة عندما تريد المضى فى خطتها التعسفية تجاه الشعب بهضمها لحقوقه الدستورية وتركها ابناءه ولاسيما سكان المدن عرضة للجوع والفاقة ، ان تفكر فى تجنب بعض الجهات التى تخشى باسها . فالفئة الحاكمة تخشى العشائر لانها مسلحة ولذلك واصلت الحكومات العراقية المتعاقبة اتباع السياسة التى اختطها لانكليز وهى عدم فرض الضرائب على الزراع من الشيوخ وسكان المدن فادى هذا الى اثراء معظمهم اثراء فاحشا فى ظل الوضع الشاذ الامسر الذى جعلهم يرتضون هذا الوضع ويدافعون عنه دفاع المستميت . والقوة الثانية التى تخشاها الفئة الحاكمة هى قوة الجيش وقد اتبعت سياسة ثابتة هي اخراج كل عنصر متذمر من ضباط الجيش من جهة والامعان من جهة اخرى فى ترقية الضباط الذين هم موضع ثقة الفئة الحاكمة واطمئنانها وزيادة مرتباتهم ومخصصاتهم وجعل شروط التقاعد ومرتبته ملائمة .

٢٢ - موقف الشباب الواعى من الحكومة الحاضرة :

وهناك قوة ثالثة تخشى باسها لفئة الحاكمة وهى المثقفون الذين تريد ان تامن من مطالبتهم بحقوق الشعب . ولكن وزارة صالح جبر

لم تجابه بمقاومة عنيفة كما جوبهت وزارة ارشد العمري لان هناك تلك اليد الخفية التي ارادت ان تشمل قسما كبيرا من الشباب المثقف ومن ورائه طائفة كبيرة من طوائف البلد منصرفه عن معارضة الوضع القائم فديرت على يد عميلها نوري السعيد تاليف مجلس نيابي لم يكن ليحيى في تلك الظروف الا على اساس طائفي ثم حتمت تلك اليد الخفية مجيء رئيس رئيس وزارة على اساس طائفي ايضا .

٢٣ - تدابير التهدة في العراق لاتقوى على مجابهة حوادث الزمن :

ان اليد الخفية التي سببت تدابيرها هذا الخمول تدرك في الوقت نفسه ان تلك التدبير وقتية لاتقوى على مجابهة حوادث الزمن وهى تعلم ان تطوير العراق الى دولة عصرية يستوجب الكف عن مداراة الشيوخ واصحاب الاراضى والمزارع بعدم فرض الضرائب المناسبة عليهم فى الوقت الذى لايمكن فيه لمالية الدولة الاستغناء عن هذا المورد المهم وفى الوقت الذى يتضور فيه الفلاحون وسكان المدن جوعا بسبب التساهل تجاه كبار الزراع والمحتكرين وفسح المجال لهذا الغلاء المصطنع واهمال شئون العمال وغيرهم من سكان المدن الذين اخذ الوعي ينتشر بينهم . اما مايخص المثقفين الذين هم اكبر قوة محركة فى كل مجتمع متحضر ، فستزول هذه الترضيات المصطنعة التى منحت لطائفة معينة وستحدث هذه الخطة الشاذة رد فعل لدى الطوائف الاخرى مما يزيد الشعب استياء ويزيد الوضع ارتباكا فضلا عن ان هذه الترضيات لايمكن ان تشمل جميع المثقفين من افراد تلك الطائفة . اما مايخص الجيش فان الطريقة المتبعة فى ارضاء قسم من ضباطه اشبه ماتكون بطريقة الارضاء التى كانت تتبع فى جيش (البنى جري - الانكشارى) فى تاريخ الدولة العثمانية والتى يعرف نتائجها السيئة كل من تتبع نتائج تلك الدولة . قد اثبتت الحوادث ان الجيش

العراقي لا يمكن ان يكون غير متأثر بالوضع العام مهما حاولت السلطة
ترضيته لعزله من الشؤون العامة بل ان سوء الوضع في ابلاد كان ولا يزال
منعكسا فيه دائما .

٢٤ - لماذا يريد الانكليز مكافحة الشيوعية في العراق :

مهما تراءى للبيان ان الفئة الحاكمة هي القابضة على زمام الامور
ففي الواقع ان السلطة الحقيقية في القضايا المهمة هي بيد الانكليز
وسيقى الامر كذلك ما لم يجبر الوضع الدولي الانكليز على تغيير هذه
الحالة ومالم توقعهم عند حدهم حكومة شعبية تستند في حكمها
الى تأييد الشعب .

ان الوصى يحكم البلاد الان حكما مطلقا بتأييد عام من الانكليز
وباستشارة من رجل الامبراطورية نوري السعيد . وهذا الوضع الذي
بدأ منذ عام ١٩٤١ سيقى مستمرا حتى تغيره الظروف . اما الوضع
الدولي فليس من المحتمل ان يتجه في مستقبل قريب اتجاها يساعد
على تغيير وضع الانكليز في العراق بعد ان اصبحت مناطق النفوذ
الدولية واضحة فوق الشرق الاوسط ومنه العراق بصفة خاصة تحت
النفوذ البريطاني ، واذا ما افلت قطر من هذه الاقطار من قبضة النفوذ
البريطاني فسيقع حتما تحت نير النفوذ الاميركي الذي هو اسوأ بكثير
من النفوذ البريطاني . ولما كان الانكليز حريصين كل الحرص على
ابقاء نفوذهم في العراق بالنظر لظروف الشرق الاوسط ولاسيما في
تركيا وايران فانهم سيتوسلون بجميع الوسائل ليقبوا هم المسيطرين
على هذه المنطقة سيطرة تقضى مصلحتهم فيها مكافحة الشيوعية بصورة
عنيفة وضرب كل حركة تمت الى روسيا او الاحزاب الشيوعية في
العالم بصلة وعدم فسح مجال النمو لاية جماعة معادية لهم ، وبهذا
الاعتبار سيواصلون مناوأة الحزبين التقدميين حزب الشعب وحزب

الاتحاد الوطني وان الحكومات العراقية تعمل اكثر مما يريد الانكليز وحتى ان حكم الاعداء الذي صدر بحق الشيوعيين كان خلافا لرأي الانكليز ولولا بعض مواقفهم في هذه القضية لكان هذا الحكم قد نفذ في واحد على الاقل من الشيوعيين *

ومن جهة ثانية لا يحتمل ان يغير الشيوعيون والحزبان التقدميان موقفهم العدائي حيال الانكليز مادام موقف الاتحاد السوفيتي من الانكليز غير ودي ومادامت الاحزاب الشيوعية في العالم تقف هذا الموقف من الانكليز . ولذلك فان مجال العمل امام الشيوعيين واتباعهم والاحزاب التقدمية التي يعتبرها الانكليز متطرفة او متأثرة بسياسة روسيا الخارجية سيبقى ضعيفا الى ابعد حد مادام النفوذ الانكليزي في البلاد هو الكل في الكل . ان ضعف الرأي العام العراقي يساعد الانكليز والفئة الحاكمة على عدم فسح المجال للشيوعيين ولا لاية منظمة شبه شيوعية . الا ان الانكليز يدركون عدم امكان مقاومة الوعي العام في العراق بسبب انتشار الوعي الديمقراطي في العالم بصفة عامة وتطور الوعي السياسي في البلاد العربية بصفة خاصة . ان اكثر ما يخشاه الانكليز هو تأثير العراق بما يسود مصر من وعي شعبي وحركة وطنية واسعة يستندان الى التنظيم الحزبي والنقابي مما جعل الانكليز يسلمون بالحقيقة الواقعة وهي ان مصر تقود البلاد العربية الان فكريا وسيبقى شأنها كذلك الى امد طويل *

٢٥ - هل يجبذ الانكليز ضرب الحركة الحزبية بصفة عامة في العراق

لا يجبذ الانكليز النهج الذي اتجهته الفئة الحاكمة في العراق منذ انتهاء الحرب في ضرب كل حركة فكرية ولا يجذبون ازال مثل هذه الضربات القاصمة بصفة عامة دون تفريق بين الشيوعية والديمقراطية . واذا كانوا قد سكتوا حتى الان على هذا الاضطهاد الذي نال جميع

الاحزاب فذلك لانهم لم يتأكدوا بعد من ان فى العراق جماعة تؤمن
بالدمقراطية ايماناً راسخاً من دون ان تتأثر بالمؤثرات الخارجية .

٢٦ - ماهى نظرة الانكليز الى الحزب الوطنى الديمقراطى

يعتقد الانكليز ان قيادة حزبنا قد برهنت على انها تدير بالحزب
فى الطريق الديمقراطى ولكنهم لم يعتقدوا بعد بان فكرة الديمقراطيه
اصبحت متغلغلة فى قواعد الحزب تغلغلاً تاماً . ويقول الجادرجى انه
بالنظر الى هذه الحقائق التى قد يكون مخطئاً فى توصله اليها
بنتيجة استنتاجاته الشخصية يرى ان المبادرة الى اعلان فلسفة الحزب
والتمسك بها فى الحياة الحزبية ضرورية من جهة التاكيد عدا
ضرورتها باعتبارها فلسفة للحزب . واذا ما استتجنا ان الانكليز
سيفسخون المجال للحزب الوطنى الديمقراطى (وبعبارة اصح سيشيرون
على الفئة الحاكمة بضرورة التفريق بين الحزب الوطنى الديمقراطى
وغيره من الاحزاب التقدمية الاخرى) لا لاعتقادهم بانهم سيكسبون
صداقة هذا الحزب صداقة مطلقة اى الصداقة التى تغيرهم كمستعمرين
وانما لانهم مضطرون الى ذلك اضطراراً لاعتقادهم بان الضغط العام
الذى تقوم به الفئة الحاكمة على الشعب قد يفسح المجال لفئة معادية
لهم وقد تمضى هذه الفئة فى معاداتها لهم الى اقصى حدود المعاداة سواء
كانت هذه الفئة مماثلة للفئة التى قامت بحركة مايس ١٩٤١ ام من نوع
اخر . ولاشك ان الانكليز يعلمون بأن حزبا ديمقراطيا كحزبنا ليس
من الممكن ان يحمل لهم ولغيرهم عداً شوفينيا باية حال وان كانت
صداقته لهم غير مضمونة . هذا بالاضافة الى ان الانكليز لا يدان
يكونوا مدركين كل الادراك انهم وان كان باستطاعتهم تاليف حزب
او كتلة او جماعة يامنون صداقتها ويضمنون ولاءها المطلق غير انهم

يدركون ان مثل هذه الفئة لا يمكن ان تكون قوة شعبية يعتد بها في الظروف الاعتيادية ، وانما يمكن الاستفادة منها في ظروف شاذة كظروف الحرب بصفة عملاء يكلفهم استجارهم كثيرا من المال

٢٧- موقف الانكليز من الحركة التقدمية في العراق في حالة وقوع حرب عالمية ثالثة

وإذا كانت الحالة تدعو الانكليز الى الاعتقاد بوقوع حرب عالمية ثالثة في وقت قريب ، فالقضية يتغير شكلها بالنسبة اليها . فانهم لن يفسحوا المجال لاية فئة لا يضمنون صداقتها وولاءها ولا يميزون بين العناصر التقدمية على اختلاف اتجاهاتها السياسية ولن يفسحوا مجال العمل حينذاك الا للفئات الرجعية لتعمل سوية مع الماجورين في سبيل مكافحة كل عنصر تقدمي . وقال الجادرجي انه يرجح ان هذا التوتر الدولي سوف يبقى قائما الى مدة غير قصيرة من غير ان يدعوا الانكليز الى الاعتقاد بانه سيؤدى الى حرب عالمية ثالثة في القريب العاجل . ومن المعلوم انه وان كانت اميركا راغبة كل الرغبة في اثاره مثل هذه الحرب ضد روسيا ولكنها تعتقد بان مثل هذه الحرب لا يمكن ان تشن دون مشاركة الانكليز فيها . ويعتقد الجادرجي ان انكلترا لا تستطيع دخول حرب عالمية في الوقت الحاضر بسبب ماتجتازه من ازمات خطيرة . هذا بالاضافة الى ان حكومة العمال التي بيدها زمام الامر لا تعتبر بحكم طبيعة نظامها حكومة معادية للاتحاد السوفيتي بقدر ماتعاضده حكومات المحافظين التي لا ينتظر ان تستلم الحكم في انكلترا في وقت قريب .

٢٨ - هل من الممكن ايجاد جبهة مشتركة بين الاحزاب التقدمية في العراق كان الرأي الغالب في اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي أن كل تكتمل اوجبه مع الاحزاب التقدمية يعتبر تكتلا خاصا ذا صبغة معينة يفقد الحزب صبغته الخاصة والصبغة التي زريدها له في نوع اشتغا لنا السياسي وحتى لو قررنا عدم الالتفات الى هذه النقطة الجوهرية باعتبار ان التكتل بين الاحزاب

الثلاثة التقديمية خطوة تقديمية مفيدة يجب ان تكون فوق كل اعتبار لدى البعض فهناك الصعوبة فى اى اتفاق مع حزب الشعب لانحصار قيادته بيد شخص من الصعب جدا الوثوق باخلاقه السياسية، وقد تجلت هذه الصعوبة باجلى مظاهرها حينما اظهرنا استعدادنا لهذه الفكرة سواء قبل تأليف الاحزاب فى سنة ١٩٤٦ او بعد تأليفها وذلك عندما قبلنا مبدأ تكتل اصحاب الجرائد والمجلات التقديمية قبل تأليف الحزب وعندما قبلنا مبدأ تكتل الاحزاب التقديمية الثلاثة فى عهد وزارة ارشد العمري ، ولكننا لم نحصل على نتيجة عملية بهذا الشأن وكان ذلك على الاكثر بسبب موقف جماعة حزب الشعب سواء قبل اجازة حزبهم او بعدها بالرغم من تظاهرهم بانهم من اشد الناس حرصا على التكتل.

٢٩- قضية تأليف جبهة واحدة من جميع الاحزاب العراقية وموقف الاحزاب منها:

كنا فى جميع الاجتماعات والمباحثات من اول المحبذين فى فكرة اتفاق جميع الاحزاب وتأليف جبهة واحدة ضد الوضع الشاذ . ولكن كانت هناك صعوبات كثيرة فى طريق تحقيق هذه الفكرة وفى مقدمتها تمنع حزب الاستقلال من قبول تأليف مثل هذه الجبهة مع الاحزاب الاخرى فهو يعتبر حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى شيوعيين ، ولا يريد التعاون مع حزب الاحرار لاعتباره اياه حزبا انتهازيا هو وحده الذى يستفيد من تأليف مثل هذه الجبهة بين الاحزاب . اما فيما يخص حزبنا فان حزب الاستقلال لم يكن له سبب ظاهر لعدم التعاون ، ولكن يبدو انه لا يريد التعاون مع اى حزب .

اما حزب الاحرار فانه تخرج فى المضي فى استعداده للتعاون مع جميع الاحزاب لانه لا يريد التعاون مع حزب الشعب ولا حزب الاتحاد الوطنى بدعوى انهما يحملان صبغة شيوعية ، ولا يريد التعاون مع حزب

الاستقلال بدعوى انه مكروه من الانكليز والبلاط . اما ما يخص حزبنا فلا اعتقد ان لدى حزب الاحرار مانعا فى التعاون معه ، ولكن ليس من مصلحة الحزب الوطنى الديمقراطى التعاون مع هذا الحزب وحده بصفه خاصة فى الوقت الحاضر لان غايته الوحيدة من الوقوف موقف المعارض هو المجيء الى الحكم باي ثمن كان .

اما الحزبان التقدميان حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطنى فهما يجبذان قيام مثل هذه الجبهة وان حزب الشعب بصفة خاصة حريص كل الحرص على التظاهر بأنه على استعداد للتعاون مع اي حزب ومع اية جبهة ضد الاستعمار البريطانى لاعتقاده ان بث الدعاية لنفسه على اساس هذه الدعوة يرفع منزلته فى عين الاحزاب الشيوعية لان هذا الحزب يتخيل انه اكبر كتلة مخلصه للعمل فى سبيل الماركسية وانه هو النواة الحقيقية لتاليف حزب شيوعى فى المستقبل يعتقد انه من السهل عليه اقناع الاحزاب الشيوعية فى العالم اوفى الشرقين الادنى والاوسط على الاقل بانه هو الجدير بالسيطرة على التقدميين كافة فى العراق .

- ٩ -

٣٠ - ليس امام الحزب الوطنى اندمقراطى سوى طريق العمل بمفرده :

بالنظر لما تقدم لم يبق امام حزبنا غير طريق العمل بمفرده فى هذا الوضع الشاذ وتحت ارهاب الحكومات التى لا تميز بل ليس ممن مصلحتها ان تميز بين حزبنا وغيره من الاحزاب التقدمية الاخرى لادراكها ان فسخ المجال لتطبيق النظام الديمقراطى فى العراق معناه فسخ المجال للمنظمات التى تعمل فى سبيل الديمقراطية والتى يعنى امر تقويتها تقلص نفوذ الفئة الحاكمة وبالنتيجة اقصاؤها عن مراكز الدولة التى يعتبرها رجال الحكم كالبقرة الحلوب . ان اضطرارنا الى العمل

- ١٣٠ -

بفردنا فيه صعوبات ومشاكل كثيرة ولكن اذا ما عينا الطريق الذي يجب ان نسلكه واطلقنا العنان لعقولنا ان تعمل بما توحى به تجاربها يصبر وطول اناة فالقضية تسهل كثيرا . ويجب على حزبنا ان يكون في مقدمة الكتل السياسية التي تسعى جهد طاقتها للاتفاق مع الكتل الاخرى التي تعمل في سبيل صيانة الدستور من العبث واستئصال النفوذ الاجنبي . ويجب ان يأخذ الحزب المبادأة في هذا الشأن كلما امكن ذلك ويحرص في الوقت ذاته كل الحرص على المحافظة على استقلاله .

٣١ - ضرورة الدعاية للحزب الوطني الديمقراطي خارج العراق :

ان الاستمرار على العمل الذي نختطه بجرأة بعد ان نعين بصراحة موقفنا من الماركسيين على الوجه الذي يقنع الاوساط العراقية بان حزبنا حزب ديمقراطي صميم يتطلب منا ان نقوم بدعاية واسعة النطاق لتعريف حزبنا خارج العراق ولاسيما في البلاد العربية وانكلترا . ان بث الدعاية للحزب في انكلترا امر على جانب كبير من الاهمية لان الحكومات الشاذة في العراق تعمل ما تعمله الان بأمر اوبارشاد اوبرغبة من السفارة البريطانية في بغداد ، فافهام الاوساط الشعبية ومحافل النشر في انكلترا انه ليس من العدل ولا من مصلحة الانكليز انفسهم ضرب الحريات الديمقراطية التي تعمل في سبيلها ذواهمية كبيرة من حيث تأثيره على الحكومة الانكليز فيما يجب ان تسلكه بهذا الشأن . وهذا لايمكن ان يتم من الوجهة العملية الا بعد ان تتيقن هذه الاوساط من ان حزبنا حزب ديمقراطي من الصميم وانه يعمل في سبيل الاشتراكية الديمقراطية لا في سبيل الماركسية تحت ستار ديمقراطية مقنعة .

٣٢ - الحزب الوطني لديمقراطي لن يكون حزبا مساوما :

يجب ان لاتكون الفرص السانحة للحزب او المهدة له في سبيل العمل سببا او واسطة للدخول في مساومة مع الانكليز على حساب حزب

من الاحزاب او على حساب مطالب الشعب الوطنية او مبادئ حزبنا نفسه ، فاتتهاز الحزب فرص العمل السانحة له لا يكون عن طريق المساومة مع الاستعمار او مع الفئة الحاكمة انما يكون طن طريق سلوك الحزب كل سبيل امامه لتوطيد الديمقراطية فى العراق وللمطالبة بحقوق الشعب الوطنية بطريقته الخاصة أي بالطريقة التى لاتقيد حرتهفى العمل السياسى . ان حزبنا بطبيعة مبدأه التقدمى ونزعتة الى الاصلاح الاساسى وتحقيق الديمقراطية وسياسته الصريحة فى مكافحة الاستعمار البريطانى وكل استعمار اخر لايمكن ان يكون حزبنا مساوما مع الانكليز او الفئة الحاكمة او أي مستعمر اخر .

ومهما كانت الاوضاع السياسية فمن واجب حزبنا ان يختار ميدان العمل السياسى فى سبيل تحقيق هدفه السياسى فلا يجوز ان يصبح مع الزمن حزبا اتتهازيا تسيره الظروف ولا ان يتحول فى المستقبل الى مايشبه الجمعيات التبشيرية الدينية او الجمعيات السياسية التى لاتهدف الا الى نشر الحقائق والنظريات كالجمعية الفابية وانما اقصد بتعبير «ميدان العمل السياسى الطويل» ان يتهج حزبنا بتهج حزب العمال البريطانى فى كفاحه الطويل فى سبيل تحقيق الاشتراكية الديمقراطية .

وعلى الحزب ان يحافظ على خلقه السياسى دائما فى هذا المعترك الشاق وينبغى ان لا يكون النجاح السياسى على حساب المبادئ التى يعتنقها الحزب ولا ان تكون عن طريق تصيد الحزب للفرص لمجرد انها فرص تتيح له مجال الاشتراك فى الحكم وانما يجب ان يتهمز الحزب هذه الفرص عندما يكون باتتهازه لها محققا لمبادئه .

مناقشة المذكرة الاشتراكية

قرأ اعضاء اللجنة الادارية المركزية المذكرة الاشتراكية خلال ١٧-٢٠ ايلول ١٩٤٧ بصورة مجتمعة ثم اتبحت لكل عضو فرصة مطالعتها

على انفراد ، وبعد ان فرغوا من مطالعتها بدأوا المناقشة فى اليوم الثامن من تشرين الاول ١٩٤٧ واقتتت المناقشة فى اليوم الخامس من تشرين الثانى ١٩٤٧ . وكانت اللجنة وقت المناقشة مؤلفة من كامل الجادرجى رئيس الحزب ومحمد حديد نائب الرئيس وحسين جميل السكرتير ورجب على الصفار المحاسب^(٩) وناظم حميد وطلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب . وقد تم الاتفاق على النقاط التى يجب ان تبحت فى الجلسات فكانت كما يلى :

- ١ - البحث حول النظرية
 - ٢ - الموقف تجاه طالبى وحدة الاحزاب الديمقراطية
 - ٣ - خطة العمل للحزب تجاه السلطات
 - ٤ - خطة العمل للحزب تجاه الاحزاب والهيئات الاخرى
 - ٥ - قضية الدعاية للحزب داخل العراق وخارجه
 - ٦ - بعث النشاط الحزبى
 - ٧ - الحزب والموقف الدولى
- وفىما يلى ملخص محاضر الجلسات^(١٠)

الجلسة الاولى : وقد انعقدت بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٤٧

حسين جميل : احبذ الاخذ بنظرية الاشتراكية مع بعض التحفظات وبشرط عدم الاعلان عنها .

زكى عبد الوهاب : اعتبار الاشتراكية اساسا لفلسفة الحزب لا ينسجم مع حاجات المجتمع العراقى . ان

(٩) حضر رجب على الصفار الجلسات السبع الاولى ثم سافر الى سوريا فلم يحضر الجلسات الثلاث الاخيرة .

(١٠) كتب كامل الجادرجى محاضر للجلسات ، وتوجد من هذه المحاضر نسختان كاملتان ووحدة عند الجادرجى وثانية عند زكى عبد الوهاب ، وتوجد نسخة غير كاملة عند حسين جميل . ولم يطلع على هذه المحاضر من خارج اللجنة الادارية حتى كتابة هذه السطور سوى المؤلف .

الفوائد المنتظرة من اعلان الاشتراكية
كفلسفة للحزب يمكن الحصول عليها دون
اعتناق الاشتراكية . اجب التمسك بمنهج
الحزب وبموقفه الحاضر .

ناظم حميد : سأل زكي عبد الوهاب

- ١ - الا يجعل عدم اقرار اتجاه فلسفى الكثرة من
اعضاء الحزب فى تبليل ؟
- ٢ - الا يرى زكي ان منهاج الحزب واتجاهاته
اشتراكية ديمقراطية ؟

زكي عبد الوهاب :

- ١ - التبليل ناتج عن غموض سياسة الحزب فى
المواقف المختلفة .
- ٢ - اذا كانت الاتجاهات الاشتراكية تعنى
العدالة الاجتماعية ففى قسم من المنهج
اتجاهات اشتراكية .

محمد حديد : سأل زكي عبد الوهاب :

اذا قررنا جلب العناصر المقيدة فهلا يجب
وضع قاعدة تميز هذه العناصر بحيث لا يندس
فى الحزب من يخبره ويحبط اعماله ؟

زكي عبد الوهاب : وضع القاعدة ضرورى وقد اقرت ونفذت،

يقبل الشخص الذى يؤمن بمنهج الحزب
ويتعهد بالنقيد بنظامه الداخلى على ان لا
يكون رجعيا وغير متم الى حزب اخر . اما
اندساس البعض فقد كان بسبب مخالفة
هذه القاعدة .

حسين جميل : البحث يتطلب مناقشة الامور الاتية والاجابة
عن هذه الاسئلة تعين نظرية الحزب واسلوب
عليه :

١ - هل يؤمن الحزب بتحقيق منهجه بالطرق
البرلمانية ام بالثورة

٢ - هل يدعو الحزب الى الحريات الديمقراطية
للجميع وهل يقاوم الدكتاتورية بجميع
انواعها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة ام لا

٣ - هل يشتغل على اساس كفاح طبقي ام لا

محمد حديد : سأل زكي :

هل يقر حزبنا النظرية الماركسية فلا يكون
فلا يكون لديه مانع من قبول المؤمنين بها

زكي عبد الوهاب : يقبل الحزب جميع المواطنين مهما كانت
فلسفتهم الاجتماعية بشرط تحقيق القيود
الاحترافية . واذا وجدت عناصر تؤمن
بتحقيق اشتراكية متطرفة فان تطبيق النظام
الداخلي بصراحة كاف لتطهير الحزب من هذه
العناصر . واذا كان الاخذ بالاشتراكية
اساسا لفلسفة حزبنا يعتبر في نظري امرا
غير عملي وغير منسجم مع حاجات المجتمع
العراقي وخطوة سابقة لاوانها فلن يكون
من رأبي طبعاً الاخذ بالماركسية اساساً
لفلسفة الحزب .

محمد حديد : منهج الحزب هو اصلح منهج لمعالجة
وضع العراق وهو اقل من مفاهيم الاشتراكية

الديمقراطية . ان الاخذ بفلسفة الاشتراكية
الديمقراطية . ان الاخذ بفلسفة الاشتراكية
ارتبكا في الرأي العام . ولكن بالنظر
لوجود عناصر مختلفة بالمبادئ بعضها يؤمن
بالماركسية او بالاشتراكية المتطرفة ، وترى
ان المرحلة التاريخية تتطلب منها في الوقت
الحاضر العمل ضمن منهج يشبه منهج حزبنا
فان تصرفاتها تخرب اعمال الحزب ، ولذلك
ارى من الضروري ان نضع ميزة خاصة
تجعله مستقلا عن مثل هذه العناصر ، وتتحقق
هذه الميزة بالاخذ بالمبادئ الآتية :

- ١ - ان يعترف الحزب بالملكية الفردية
- ٢ - ان يعمل بموجب النظام الدستوري البرلماني
ويؤمن بالحرية الديمقراطية بصورة مطلقة .
- ٣ - ان يكافح الدكتاتورية بشتى انواعها طبقية
كانت او غير طبقية حتى ولو كانت دكتاتورية
العمال .

فاظم حميد : سأل محمد حديد

ان في منهج حزبنا اتجاهات اشتراكية
ديمقراطية أفليس من المفيد ان نشرح بعض
جوانب المنهاج على ضوء هذه النظرية .

محمد حديد : يتضمن منهجنا بعض المبادئ الاشتراكية
ولكن ليست كل الاشتراكية فمثلا تعنى الاشتراكية
تأميم الصناعات بينما يؤمن حزبنا بتشجيع التثب
الفردى للصناعة بتوجيه من الدولة ، كما

ان من مفهوم الاشتراكية تأميم البنوك بينما
اخذ حزبنا بمراقبتها فقط ، والاشتراكية
تعنى توزيع الاراضى على الفلاحين بينما اخذ
منهجنا بتحديد ملكيتها والعمل على توزيع
الاراضى الاميرية .

الجلسة الثانية : فى ١١ تشرين الاول ١٩٤٧ (غاب عنها طلعت
الشييبانى بسبب سفره الى الهويدر)
رجب الصفار : (كلمة مكتوبة املت املاء) :

انى اعتقد بوجود الدعوة الديمقراطية للجميع
وبوجود مقاومة شتى انواع الدكتاتورية .
اما من ناحية اتخاذ الفلسفة الاشتراكية
الديمقراطية فلسفة الحزب والتقيدها فانى
اؤيد رأي الاخ محمد حديد حيث ان الاخذ
بهذه الفلسفة كأساس للعمل فى حزبنا
يحدث ارتباكاً فى الرأي العام ، وتقيدها
بفاهيم الاشتراكية التى ليس بالامكان
تطبيقها فى الوقت الحاضر . هذا فضلاً عن
ان العناصر الرجعية من الاحزاب الاخرى
او الفئة الحاكمة تكون قد حصلت على
سلاح ضدنا ، حيث ان اغلب الرأي العام
يخلط بين الاشتراكية والشيوعية . ولكنى
لا انكر ضرورة ايجاد ميزة لحزبنا بعد عنه
بعض العناصر المؤمنين بالفلسفة الماركسية
او بالاشتراكية المتطرفة لاختلاف نظرتها
فى كيفية تطبيق المناهج الاصلاحية ، واغلبها
لا يؤمن بالطرق الدستورية الديمقراطية ، وهى

دوماً تتبع طرق الاحراج والتخريب التي
تعرفل سير الحزب في حالة وجودها داخل
الحزب . كذلك اؤيد الاخ محمد بوجوب
اخذ الحزب المبادئ التي اقترحها ميزة له .
ان في منهج الحزب بعض المبادئ
الاشتراكية والابأس من شرحه وفق اسس
المبادئ الاشتراكية ، ولاعتقد ان من مصلحة
الحزب اتخاذ الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية
فلسفة له . ولاظن ان حزب الوفد او حزب
المؤتمر الهندي شعر بحاجة للاخذ بهذه
الفلسفة مع ان لكل منها اتجاهات كثيرة عليها
شبهة اشتراكية .

زكي عبد الوهاب : سأل رجب الصفار عن الاساس الذي

يجب ان يسير عليه الحزب في قبول الاعضاء

رجب الصفار : طلب تأجيل اجابته عن هذا السؤال .

حسين جميل : بينت في الكلمة الاولى ان المنهج لاينطبق

على الاشتراكية تماما وتوصلت الى وجوب

عدم اعلان اشتراكية الحزب ولكن قلت علينا

ان نأخذ بهذه النظرية في شرح المنهج ، واود

شرح هذا الرأي بتفصيل اكثر :

لماذا يجب ان لانعلن عن اشتراكية الحزب؟ ان اسباب ذلك هي :

١ - ان منهج الحزب لايدعو للاشتراكية ، ولاارى

تعديل المنهج لان المنهج الحالي منطبق تماما على

حاجات العراق في نواحي حياته المختلفة .

٢ - الاخذ بالاشتراكية يحدد نشاط الحزب

ويصغر قاعدته ولا يجعله واسع الشعبية .
علينا ان نجد في هذه المرحلة التي تقاوم
فيها الاستعمار كافة المواطنين . اما الاصلاحات
الداخلية فمتحققة في منهجنا . ان الاخذ
بالاشتراكية يخرج حزبنا من كونه حزبا
وطنيا .

٣ - الاشتراكية غير مفهومة وغير معروفة الا من
قبل المثقفين . سيكون اعلان الاشتراكية
صدمة لاجزاء الحزب لاسيما في خارج
بغداد . ان اعلان الاشتراكية لاينفي تهمة
الشيوعية عن الحزب بل يزيدها ثبوتا لان
هناك ارتباطا في اذهان الناس بين الاشتراكية
والشيوعية بل يقال ان الحزب الشيوعي
يتستر وراء الاشتراكية .

الاخذ بالنظرية الاشتراكية :

اما قولي بالاخذ بالنظرية الاشتراكية فقد
حددته في موضوع شرح المنهج وبيان النقاط
التي يتفق فيها مع الاشتراكية وتلك التي
يختلف فيها معها .

القبول في الحزب :

كان رأيي اننا يجب ان نقبل كل من تنطبق
عليه شروط المادة الاولى من النظام الداخلي
الا ان التجارب التي مرت جعلتني اغير رأيي

في كيفية تطبيق هذه المادة . كنت اعتقدان
 الماركسيين يتنازلون عن جميع التاكتيكات
 والمواقف التي من شأنهم الايمان بها داخل
 الحزب اعتقادا منى بأنهم يرون بان المرحلة
 التي يمر فيها العراق لا تتطلب في الوقت
 الحاضر اكثر مما يدعو له حزبنا ، ولكنهم
 ظهروا كفتنة خاصة لا تستطيع ان تندمج بهذه
 المؤسسة وانهم يرتبطون بالاحزاب الشيوعية
 الاخرى في سوريا وفلسطين وغيرها . لذلك
 اعتقد بانه عند النظر في قبول او عدم قبول
 شخص يجب الا ننظر الى انه يدعو الى
 تحقيق المنهاج فقط بل يجب ان ننظر ايضا
 ممن يستوحى موقفه ونظرة الى الحوادث
 هل الى قرارات الحزب الوطني الديمقراطي
 فيتقيد بها كأى حزبي مخلص ام انه يستوحى
 موقفه من الاحزاب الشيوعية الاخرى .

محمد حديد : سأل حسين جميل

ذكر الاخ حسين ان الاعلان عن الاشتراكية
 الديمقراطية يصغر قاعدة الحزب ويقلل
 شعبيته فهل يقصد بذلك ان الذين يرمون الى
 الاكثر من الاشتراكية الديمقراطية سوف
 يخرجون من الحزب اولا يتنمون اليه ؟

حسين جميل : قصدت ان من يؤمن باقل من الاشتراكية
 قد يخرج من الحزب اولا ينتمى اليه اقصد
 بهم الوطنيين .

محمد حديد : سأل حسين جميل :
قال حسين ان اعلان الاشتراكية صدمة
للكثير من الاعضاء ، هل تكون الصدمة من
جانب المعتدلين ؟

حسين جميل : نعم هذا هو المقصود .

محمد حديد : سأل حسين جميل :

الايرى ان تهمة الشيوعية التى تلتصق بالحزب
يساعدها عدم صراحة الحزب فى موقفه
من بعض النظريات وطرائق العمل الماركسية
كدكتاتورية الطبقات والكفاح الطبقي
ومصادرة الاملاك ؟ الايرى ضرورة تمييز
حزبنا بتعيين مواقفه من هذه الامور لكى
تتبع صفة حزبنا وتتحدد بالمنهج الذى اتخذه
اتباعا للقاعدة المعروفة : بضدها تمييز
الاشياء ؟ لدينا موقف يجب معالجته وهو
ابعاد تهمة الشيوعية بصورة باتة ومطلقة .

حسين جميل : ان حزبنا غير متهم الان بهذه التهمة سواء من
قبل الصحافة الرجعية او الفئة الحاكمة او
الجهات الاخرى . يجب ان يكون الاعلان
عن مبادئ الحزب بصورة واضحة وصريحة
لا بصورة مصطنعة وعن طريق اختلاق مواقف
لان ذلك يبدو غير طبيعى وكأنه مقصود به
نفي التهمة لغرض معين وليس اعلان حقيقة .
ثم ان امامنا شرح منهج الحزب : نبين ماهو

الحزب وبماذا يختلف عن المبادئ المعروفة
فى العالم ، لا يعارض الملكية الفردية ويشجع
التشبيث الفردى والرأسمال الوطنى يدعو
الى الحرية للجميع ويعارض الدكتاتورية بشتى
اشكالها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة .

زكى عبدالوهاب : عدونا الاول الالدهم الانكليز لا الطبقة
الحاكمة وهدفنا المباشر وقضيتنا الكبرى هى
تحقيق انعتاقنا من النفوذ الاجنبى بأشكاله
المختلفة لتحقيق الاشتراكية . على الحزب
ان يكون مستعدا لقبول جميع الوطنيين
الديمقراطيين اذا ثبت ايمانهم بمنهج الحزب
واستعدادهم للخضوع لنظامه الداخلى ،
وبذلك يمكن ان تتحقق رغبة حسين جميل
فى تجنيد الوطنيين كافة كما يقول . اما القيد
الاحترازى الذى ابداه حسين جميل واعتبره
ملحقا لرأيه الاول فهو فى الحقيقة يلقى
هذا المبدأ كله لان استثناء طائفة معينة
كالماركسيين او غيرهم امر غير مفيد وغير
عملى . اما كون هذا الاستثناء غير مفيد
فذلك لانه لا يمكن ان يقال ان جميع من
دعاهم بالماركسيين يستوحون آراءهم من
الاحزاب الشيوعية خارج العراق كما لا يمكن
ان يقال ان جميع من هم داخل الحزب من هؤلاء
يتأثرون بسياسة او اتجاهات الاحزاب
الشيوعية داخل العراق او خارجه . واما

كونه غير عملي فذلك لانه اذا كان هؤلاء قد
دخلوا الحزب لغرض تغيير اتجاهه او جره
نحو اليسار فليس اسهل عليهم في هذه الحالة
من انكار ماركسيته والعمل على تحقيق
اغراضهم .

لايستطيع الحزب ان يقوى نفسه بتحسين
ظن السلطات منه او تحبيب نفسه لها ولا بأن
يلق كفاحه الجدى على تحقيق الظروف
الملائمة لان حزبا وطنيا ديمقراطيا ، كما يجب
ان يكون حزبا ، يجب ان يعمل في جميع
الظروف الملائمة وغير الملائمة ، عند اشتداد
الارهاب او عند خفته ، وفي زمن الاضطهاد
وعند زواله ، وقد تختلف اساليب عمل الحزب
في كل حين .

ان اتهام الحركة الوطنية بالشيوعية او
بعلاقتها بالخارج او بغير ذلك من التهم
تدبير طالما لجأ اليه الاستعمار الانكليزى
للفت في عضد الوطنيين في العراق وتفريق
صفوفهم وازعاج الحركة الوطنية وتقسيمها
وتحريض كل قسم على اخر لتلهية الوطنيين
واشغالهم كيما يتسنى للانكليز تحقيق
اهدافهم الاستعمارية . لن يالو الانكليز
جهدا في اتهامنا بمختلف التهم ولا يخلصنا
من ذلك اعلاننا اعتناق فلسفة حزب العمال
البريطانى اي الفلسفة الاشتراكية

الديمقراطية • ولن يكون لقصر عضوية الحزب على الاشتراكيين الديمقراطيين وحدهم سوى نتيجة واحدة هي اضعاف الحزب وتفكيكه وفقدان عناصره النشيطة والمخلصة والمضحية • قال رئيس الحزب في مذكرته ان الانكليز يقرون بان الوسيلة الوحيدة لاقتاذ البلاد من التذبذب الذي يسود فيها هي تحقيق الديمقراطية • والذي اعتقده ان ليس من مصلحة الانكليز تحقيق الديمقراطية فسى العراق ولايعنيهم اقتاذ البلاد من التذبذب بواسطة تحقيق الديمقراطية الا بالقدر الذي يضمن لهم مصالحهم لان الانكليز يدركون جيدا ان تحقيق الديمقراطية فى العراق يهدد مصالحهم بالخطر لانه يبعد عن الحكم الطبقة الحاكمة الحالية التى اتفقت مصالحها مع مصالحهم فخضع لهم وطاوعتهم • ولذلك فان حوادث الارهاب والضغط وسائر اعمال الطبقة الحاكمة التى تناقض الديمقراطية نصا وروحا هى منسجمة فى الحقيقة مع رغبات الانكليز لانها تهىء لهم الجو المناسب الذى يستطيعون فيه تحقيق اطماعهم وضمان مصالحهم • واذا كان الانكليز يفزعون من شىء فانما يفزعون من مجيء حكومة شعبية مستندة فى حكمها الى تأييد الشعب •

حسين جميل : سأل زكي عبد الوهاب :

كيف يمكن ان نستفيد من التجارب التي
مرت على الحزب بقبول جماعة داود الصائغ
وكامل قزنجي وجماعته اذا أخذنا برأيه على
اطلاقه ؟

محمد حديد : ان النتيجة المنطقية لما قاله زكي ان لا طريق
للتخلص من الاستعمار وتحقيق منهج
الحزب الا بالثورة ، فهل هذه هي الطريقة
التي يجب ان يسلكها الحزب ام يجب ان يتبع
التدرج فيسعى لتحقيق الحياة الدستورية
ومن هذا الطريق يكافح الاستعمار ؟

الجلسة الثالثة : يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٤٧

زكي عبد الوهاب : كان قبول جماعة داود الصائغ مخالفة صريحة
لمبدأ القبول الذي وضعته الهيئة المؤسسة
فقد كان لهم تنظيم خاص مستند الى مبدأ
معين ونشرة تصدر بين الحين والحين .
ان قسما كبيرا من المسؤولية يقع على عاتق
حسين جميل . ام اجماعة كامل قزنجي فلا
ادري السبب في تهويل امر هذه الجماعة
واعطائهم اهمية كبيرة اكثر مما تستحق
وقد فصل الحزب هذ الجماعة لمخالفة
افرادها النظام الداخلي . انا لو عملنا من اجل
تنظيم الحزب وبالنقد الذاتي لما امكن ان
يؤثر فصل اعضاء مهما كان عددهم في كيان

الحزب او فى سمته او المحافظة على اتجه
سير الحزب وضمآن سيره فى طريقه الطبيعى
من اجل تحقيق اهدافه .

ان الفكرة الرئيسية التى يجب الاخذ بها
هى انه ليس من داع او فائدة من استثناء
طائفة معينة من القبول فى الحزب . واذا
خالف العضو منهج الحزب ونظامه الداخلى
يفصل سواء كان فى اقصى اليمين او فى
اقصى اليسار .

كان حسين جميل قد صرح امام لجنة
الثقافة والمطبوعات فى الشتاء الماضى بان
ماركسى وان الماركسية اصح نظرية يمكن
اعتناقها (١١) ، فلو فرضنا ان الحزب كان
فى ذلك الحين يقصر القبول على الاشتراكيين
الدمقراطيين اما كان الحزب يخسر رجلا كحسين
جميل له كفاءته واخلاصه ونشاطه ؟
الجواب على ذلك بالايجاب دون شك .

محمد حديد : سأل زكى عبد الوهاب :

يحتوى منهج الحزب على تعابير عامة فى
بعض النقاط مما لا يميزه عن مبادئ واحزاب
اخرى ودخول عناصر مختلفة على هذا
الاساس مما يؤدى بطبيعة الحال الى اختلاف
فى وجهات النظر بين هذه العناصر فتحدث

(١١) بالنظر لما عرف عن حسين جميل وما قاله فى مناقشات اللجنة الادارية
المركزية هذه فانه ليس من المعقول ان يقول انه ماركسى بمعنى شيوعى وان الماركسية
بمعنى الشيوعية اصح نظرية يمكن اعتناقها، فاذا صح انه قال قولا كهذا فلا بد انه يقصد
لاشتراكية زلعية التى يدعى بها الديمقراطيون الاشتراكيون فى أوروبا . وقد
أكد ذلك لى حسين جميل نفسه - المؤلف .

الانشقاقات • أفليس الافضل ان تتبع
الطريقة الصحيحة وهى ان الوقاية افضل من
العلاج فنعمل لاقرار مبادئ معينه تميز
الحزب وتصنع اعضاءه بصيغة واحدة ،
وبهذا تتجنب الاختلافات المضره •

زكى عبد الوهاب : لا يستطيع الحزب تمييز نفسه بواسطة قصر
عضويته على فئة اوفئات معينه وانما يستطيع
ذلك بمواقفه فى الحوادث المختلفه وسياسته
العملية واسلوب عمله الذى يظهر للناس
كل، يوم فى صحف الحزب وفى بياناته
واجتماعاته • ان تخوف محمد حديد من
اختلاف وجهات النظر مبالغ فيه ، لان
الاختلاف امر طبيعى ودليل على حيوية
اعضاء الحزب واهتمامهم بمناقشة ومعالجة
القضايا السياسية •

حسين جليل : الا يجب ان نضع اعتبارات اخرى حول شخص
طالب القبول بالرغم من تقديمه طلبا يتضمن
ايمانه بمنهج الحزب وبالرغم من انطباق
شروط الانتماء فيه ، مثال ذلك شخص نازي
وشخص ماركسى يرومان الانتماء الى الحزب
الوطنى الديمقراطى •

زكى عبد الوهاب : ان مبدأ القبول الحالى الذى اقترحت الاستمرار
عليه لايعنى قبول الشخص بمجرد تقديم طلب
يدعى فيه انه يؤمن بمنهج الحزب وانه مستعد
للخضوع لنظامه الداخلى ، بل يجب ان يثبت
ايمان هذا الشخص بمنهج الحزب •

جوابي عن سؤال محمد حديد في الجلسة الماضية:
اتفق مع رئيس الحزب في ضرورة الاخذ
بالوسائل الديمقراطية الا اذا سدت بوجه
الشعب جميع السبل الديمقراطية فسلبت جميع
حقوقه الدستورية المشروعة ، ولكن بحث
الرئيس كان ناقصا فلم يبحث كيفية تحقيق
استقلال الوطن واساليب طرد الانكليز
من بلادنا . ولا اعتقد ان تحرر العراق من النفوذ
الاجنبي يمكن ان يتم بالنضال الديمقراطي
البرلماني وحده ، وليس صحيحا قول محمد
حديد ان الاستعمار لا يمكن التخلص منه الا
بالثورة ، مثال ذلك استقلال سوريا ولبنان
وبما ان الانكليز لا يسمحون بحياة ديمقراطية
صحيحة في العراق فتكون النتيجة الطبيعية
هي الثورة .

محمد حديد : لم اجد الجواب عن سؤالي في بيانات زكي
عبد الوهاب بل بالعكس وجدت تاييدا
للنتيجة المنطقية التي توصلت اليها ، وعلى
هذا فان منطق زكي في بياناته يعني انه لا بد
للحزب ان يتخذ الثورة ضد الاستعمار
طريقة للتخلص منه .

زكي عبد الوهاب : الخص جوابي :

١ - الاخذ بالاساليب الديمقراطية كما ورد في

مذكرة الرئيس

٢ - الانكليز لا يمكن التخلص من سيطرتهم عن

طريق البرلمان

٣ - دعوت الى ان يتخذ الحزب في كفاحه الطرق
الاخري غير العنف والبرلمان وضربت مثالا لذلك .
واذا شاء محمد حديد ان يستنتج من كلامي
اشياء اخري فانه حر في ذلك .

الجلسة الرابعة : يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٤٧

زكى عبد الوهاب : من المؤسف حقا ان نجد مجرد القول بان
الانكليز عدونا الاول كاف في بعض اوساط
حزبنا لاعتبار القائل ثوريا . ارجو ان يقتنع
محمد حديد بانتي لست من الذين يدعون
الى التهيئة للشورة او القيام بها . هذا وقد اثار
رئيس الحزب الى ان عملي وسلوكي في
الحزب كان ممتازا .

اسئلة موجهة الى محمد حديد :

- ١ - كيف يمكن التخلص من الاستعمار الانكليزي
في العراق ؟
- ٢ - كيف سيؤدي تحقيق الحياة الدستورية الى
ظرد الانكليز زمن بلادنا ؟
- ٣ - الا يؤدي دفاع حكومة العراق عن مصالح
شعبنا وحقوقه وحرياته الى تهديد الانكليز
في بلادنا ، وماذا سيكون موقف الانكليز
من تلك الحكومة في هذه الحالة ؟
- ٤ - هل يعتقد محمد حديد ان عمل هذه الحكومة
يجب ان يكون ضمن نطاق معين بحيث لا
يهدد المصالح الحيوية الانكليزية في العراق

لضمان بقاء هذه الحكومة في الحكم لتحقيق
اهدافها الاخرى ؟

٥ - هل يعتقد ان الرأي العام العراقي يمكن ان
يؤيد ويسند حكومة حزبية لاتعتبر الانكليز
عدونا الاول ولا تعتبر هدفها المباشر
التخلص من نفوذ الانكليز وتحقيق استقلال
العراق ؟

٦ - من هو عدونا الاول في رأيه وما هو هدف
حزبنا المباشر ؟

٧ - واخيرا هل يعتقد ان العراق بلد مستقل بحيث
لاداعى لتناول الانكليز في بحثنا واعتبارهم
عاملا له اهميته في تحديد اهداف الحزب
وغاياته ؟

ناظم حميد : في اخر بيانات زكي عبد الوهاب في الجلسة
السابقة ذكر ثلاثة امور ، وفهمت تناقضين الاول
والثاني ، فالنقطة الاولى تقول بالاخذ
بالاساليب الديمقراطية والنقطة الثانية تقول
بعدم جدوى ذلك .

زكي عبد الوهاب : كانت هذه تلخيصا لاقوالى التى شرحت فيها
هذا الموضوع ، ولو عاد ناظم حميد الى
اصل اقوالى لما وجد هناك اى تناقض .
محمد حديد : (اجابة مكتوبة) :

اود ان ابين اتنا هنا تناقض موضوعا خطيرا
بالنسبة الى مستقبل حزبنا والى توجيهه
ووضع خطة عمله . وفى مناقشتنا هذه

ووقدر ما يتعلق الأمر بي لم أقصد اية تهمة ،
انما اريد ان تناقش الموضوع مناقشة منطقية
تؤدي الى النتيجة الصحيحة . هذا وانى لا
اجد اى نقص فى ان يكون الانسان ثوريا
اذا كان معتقدا بذلك .

الفرضية الاولى التى افترضها زكى من
انه لا يمكن التخلص من الاستعمار عن طريق
العمل الدستورى البرلمانى لان العمل
الدستورى البرلمانى لا يمكن ان يتحقق فى
ظل الانكليز هى برأى فرضية لا يصح
اتخاذها اساسا لعمل حزبنا . لارى من
الصحيح ان تفرض عدم امكان القيام
باصلاحات سياسية او اقتصادية او اجتماعية
قبل التخلص من النفوذ الاجنبى بصورة
تامة ، لان هذه الفرضية توصلنا منطقيا الى
نتيجة محتمة هى انه من العبث العمل بالطرق
الدستورية للتخلص من الاستعمار او تحقيق
اصلاحات داخلية . واذا استثنينا الطرق
الدستورية فلا مناص من الالتجاء الى
الثورة لتحقيق هذه الاغراض الامر الذى
لاجد امكانيات له فى ظروف العراق
الحاضرة . اصف الى ذلك عقم هذه الطريقة
تجاه جهاز الدولة الحديث ، وكذلك
تناقضها مع طريقة عمل الحزب العلنى .
لذلك ارى ان على حزبنا ان يجعل مكافحة
الاستعمار والاصلاح الداخلى هدفين

لا يتفاوتان كثيرا في الاهمة لانها هدفان

متمنان لبعضهما .

— ان على حزبنا ان يستفيد من الاحوال

والظروف الخارجية والداخلية في مواصلة

سيره واستمرار كفاحه .

— ارى انه يمكن التخلص من الاستعمار

الانكليزي بواسطة الطرق الدستورية

والبرلمانية اذا ما عمل حزبنا الى بث الوعي

الشعبي والحصول على مساندة .

— ان دفاع حكومة ما في العراق عن مصالح

الشعب وحقوقه وحرياته يؤدي طبعا بالنهاية

الى تهديد مصالح الانكليز في بلادنا . ولكني

اعتقد ان الانكليز ينسحبون امام القوى

الشعبية ، واذا تمت مرحلة تصادمت فيها

حكومة شعبية مع الانكليز فلا بد ان يكون

الانكليز هم المعتدين ويمكن الالتجاء حينئذ

الى الوسائل الدولية لصد ذلك الاعتداء، واذا

لم تنجح كل هذه الطرق فحينئذ يتوقف

الوضع على استعداد الشعب العراقي للثورة ،

وحينئذ تأتي المرحلة التي تفضل بها الرئيس .

ولكن هذه المرحلة يجب ان نعتبرها كحل

اخير بعد استفاد جميع الحلول الاخرى .

— اما من هو عدونا الاول فقد بنيت ان

الاستعمار والطبقة الحاكمة المستبدة هما

اعداؤنا .

— اني لا اعتقد ان العراق بلد مستقل استقلالاً

تأماً وأنه لا بد من اخذ الانكليز بنظر الاعتبار
فى بحثنا .

وعلى هذا فأننى اكرر ماقلت فى اللجسة
الاولى من لزوم ازالة كل غموض فى اهداف
منهجنا وذلك لاقرار المبادئ التى تميزنا
من الشيوعيين من جهة ومن الفاشيين من جهة
اخرى ، وذلك بالتأكيد على تلك المبادئ
من الاشتراكية الديمقراطية التى اخذ بها منهج
حزبنا ، وتأكيد معارضتنا لبعض المبادئ
الماركسية التى تناقض هذا المنهج وتناقض
خطة حزبنا وبهذه الطريقة تتجنب المشاكل
التي جرى البحث حولها فيما يخص قبول
الاعضاء ووقوع الانشقاقات بعد قبول
الاعضاء الذين يفترضون فرضيات لا وجود
لها فى الواقع ، ثم يحسبون ان الحزب
بخطته العملية قد انحرف عن اهدافه كما
جرى مع كامل قزائجى وجماعته .

ناظم جيد : (كلمة مكتوبة) :

جاء فى مذكرة الرئيس ان الحزب يهدف الى
تحقيق الاشتراكية بالوسائل الديمقراطية
عندما تكون تلك الوسائل متيسرة اما اذا مدت
بوجه الشعب جميع السبل الديمقراطية فلا
يدمن اللجوء الى استعمال القوة . ان استعمال
القوة اي الثورة لا يثبت بطلا الى الاشتراكية
الديمقراطية ، ولكننى ارى فى هذا التعديل

للمبادئ الاشتراكية اقرارا للواقع العراقي
والعربي الى حد بعيد . ماهو الموقف اذا
اعلنا الاشتراكية الديمقراطية :

١ - ان الاعلان مخالف لمنهج الحزب
٢ - الاعلان يخالف ايضا مصلحة حزبنا لانه سيكون
اقوى سلاح بيد الرجعية والاستعمار
يحاولون به التدليل على مزاعمهم واكاذيبهم
من ان الحزب الوطني الديمقراطي شيوعي ،
وهذا يؤدي الى عزلنا عن الحركة الوطنية
والدمقراتية

٢ - ولكن عدم الاعلان وعدم الايضاح
سيبقى مجال عضوية حزبنا واسعا امام
جماعات امثال داود الصائغ وكامل قزانجي
وعلاج ذلك شرح المنهاج على ضوء النظرية
الاشتراكية الديمقراطية . وارى ان يكون
ثمة تعديل في شروط قبول من يريد الانتساب
للحزب وذلك بان يلاحظ توفر اتجاهات
اشتراكية في من يريد الانتساب اذا كان
شخصا ذا ماض سياسي معلوم . واما اذا كان
طالب الانتساب من سائر الناس فالواجب ان
تتحقق من عدم وجود اتجاهات مخالفة
للاتجاهات الاشتراكية الديمقراطية لديه .

= جوابي عن اسئلة حسين جميل :

١ - هل يؤمن الحزب بتحقيق مهمته بالطرق

البرلمانية او الثورة ؟

- اتفق مع مذكرة الرئيس : بالوسائل

الديمقراطية حتى تسد وعندئذ لناحق الثورة.

٣- هل يؤمن الحزب بالكفاح الطبقي ؟

- ان المجتمع العراقي متكون من طبقات وان

مصالح هذه الطبقات متباينة ولكنها في رايي

ليست ، بالنظر لوضع العراق ، متضاربة

الى حد الحرب ، ولذلك فان الحزب لا يؤمن

في نظري ، بالكفاح الطبقي .

٣- هل يدعو الحزب الى الديمقراطية للجميع

وهل يقاوم الدكتاتورية على شتى اشكالها

حتى دكتاتورية الطبقة العاملة ؟

- ان الحزب يدعو الى الديمقراطية للجميع ،

ويقاوم الدكتاتورية على شتى اشكالها حتى

دكتاتورية الطبقة العاملة .

زكي عبد الوهاب : سأل ناظم حيد :

ما الذي يقصده من قوله انه يجب ان

يلاحظ توفر اتجاهات اشتراكية ديمقراطية

في من يريد الانتساب اذا كان شخصا ذا

ماض معلوم ؟ هل يقصد بذلك ماضى هذا

الشخص في خدمة الاستعمار البريطاني ؟ ام

ماضيه في الاستغلال بالاحزاب الشيوعية

السرية ؟ ام ماضيه في خدمة الرجعية مثلا ؟ ام

انه يقصد ذلك جميعا ؟ ام انه يقصد شيئا آخر ؟

ناظم حيد : اقصد جميع ما ذكر زكي عبد الوهاب واية

معلومات اخرى .

طلعت الشيباني : لا يمكن ان يكون المبدأ صائبا وصالحا

مالم يشتق من الواقع بجميع نواحيه السياسية

والاقتصادية والاجتماعية . كانت الاشتراكية
قبل الثورة الصناعية مجرد تصرفات فردية
ولكن تبدل الحال ابان الثورة الصناعية
وبعدها فنشأت حركة سياسية اجتماعية
ترمى بالدرجة الاولى الى تحسين الاحوال
الاقتصادية للطبقة العاملة التى نشأت عن
الثورة الصناعية . وقد اتخذت هذه الحركة
شكلها الحساس على يد كارل ماركس الذى
قال بوجود الثورة المسلحة الدموية يقوم
بها العمال ضد الراسالية . وقد اثبت
التاريخ خطأها .

ثم قامت حركة تحريفية على يد امثال
برنشتاين ولانسال ، انكرت على ماركس
فكرة الثورة واتخذت طريق البرلمان . اما
المشكلة التى يجابهها المجتمع العراقى فهى
مشكلة تحقيق الديمقراطية كما جاءت على
لسان ابراهام لنكن احد رؤساء جمهورية
الولايات المتحدة الاميركية حكومة الشعب
وبالشعب وللشعب . الذى اعتقده اثنانعانى
من امرين الامرالاول هو النفوذ الاجنبى
فى بلادنا والامر الثانى هو الفساد الذى يعم
كيان الدولة فى العراق .

انى اؤيد حق الثورة ، ولكن لااقصد
اللجوء الى الثورة لتطوير المجتمع
العراقى من مرحلة الى اخرى . وارى التخلص
من الاستعمار بالطرق المرهونة بالتسوى

الشعبية التي يمكن ان تتوفر للعراق
بالاضافة الى الظرف الدولى الملائم .

الجلسة الخامسة : يوم ١٥ تشرين الاول ١٩٤٧

حسين جميل : ان الغرض من بحثنا هو تعيين نظرية الحزب
وتعيين خطة الحزب فى العمل . اما الغرض
من تعيين نظرية الحزب كان قد اثير لغرض
شرح المنهج ، ثم حدثت حوادث اخرى
كالدعوة الى توحيد الاحزاب التقدمية وغير
ذلك مما دعا الرئيس الى تقديم مذكرته .
دار البحث حول الاستقلال وهل يمكن ان
ينال بالاساليب الديمقراطية اي البرلمانية ام
بالحزب التحريرية . ان الاسلوب لاعتىادى
والاصل فى عملنا هو الاسلوب الديمقراطى
الذى ارى ان الاسلوب البرلمانى هو احد
جوانبه لاجمعيها لان الاستفادة من
الاختلافات الدولية ومن المنظمات الاممية
كهيئة الامم المتحدة ومجلس الامن ومحكمة
العدل الدولية او ما يستجد من مؤسسات
كهنده ، كل ذلك من اساليب العمل الديمقراطى
اعتقد اننا جميعا متفقون على سلوك هذا
الطريق بدليل ما هو منصوص عليه فى منهج
الحزب تحت عنوان «غاية الحزب» فأخر
فقرة مما تضمنه هذا العنوان هى : «يتوسل
الحزب لتحقيق اهدافه بالوسائل الديمقراطية»
وتحت عنوان «اهداف الحزب» ومن جملتها .

استقلال العراق. اما ان نفترض انه تحدث حالة
لا تجدى فيها الوسائل الديمقراطية وعندئذ
يسار الى ماسماه الرئيس بحق الثورة فان
ذلك ليس اصلا ولا ينص عليه المنهج ولا يقرر
خطته للعمل في الظروف الاعتيادية .

واذا قررنا ان الاستقلال لا يمكن ان ينال
الا بالحرب التحريرية فيبنى على ذلك حتما
اننا ننظم انفسنا منذ اتخاذ هذا القرار على
القيام بالثورة وبالتحريض عليها والتهيؤ لها
والدعوة اليها والا فنكون مقصرين ان لم
ندع الى ذلك .

محمد حديد : بناء على سد حزب الاتحاد الوطنى وحزب
الشعب فقد انتهى البحث حول توحيد
الاحزاب الديمقراطية فى حزب واحد ولكن
اصبحت تجابها مسألة قبول بعض اعضاء
هذين الحزبين سواء من القادة او القواعد
فيما اذا قدموا طلبا للاتناء الى حزبنا . وفى
رأى انه بالنظر الى ما عهده شخصا من اراء
وفلسفات ماركسية يتمسك بها قادة هذين
الحزبين ، وبالنظر الى ما بدتته من تناقض
منهج الحزب مع كثير من المبادئ الماركسية
ولزوم توضيح ذلك فلا ارى من الصحيح قبول
مثل هؤلاء الاعضاء . اما فيما يخص قواعد
هذين الحزبين فارى من الواجب التدقيق
العميق فى اراءهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم
السابقة والحاضرة للتأكد من قبولهم بمنهج

ومبادئ وخطة حزبنا وعدم ارتباطهم
بمنظمات اخرى قبل الموافقة على قبول من

يتقدم لطلب الانسحاب الى حزبنا منهم .

كامل الجادرجي : ما الذي تقصده بقيادة الحزب ؟

محمد حديد : اقصد اعضاء الهيئات الادارية والاعضاء

البارزين .

كامل الجادرجي : اذا كنت تعتقد بان احد قواعد الحزب

ماركسي ولكنه تقدم وقال انه يؤمن بمنهاج

حزبنا وتؤكد انه غير منتم الى جمعية سرية

فهل توافق على قبوله ؟

محمد حديد : اذا علمت انه ماركسي فلا اوافق على قبوله .

حسين جميل : يجب ان لاقرر امراً في موضوع قادة اوقواعد

الحزب فيما يخص قبولهم اوعدم قبولهم

في حالة طلب الانتماء لانه مادام امر القبول

مودعا الى اللجنة الادارية المركزية فانسى

ارى ان يبحث طلب كل شخص يتقدم بطلب

اتناء مستقل ، فنقرر ان هذا الشخص يؤمن

حقيقة وفعلا بمنهاج الحزب ام انه يعلن

ذلك كستار لاغراض اخرى ، وفي هذه

الحالة الثانية يجب عدم قبوله ، لاننا لانستطيع

ان نقرر ان جميع قادة الحزب اواعضاء

الحزبين المذكورين هم ماركسيون فتتخذ

قرارا شاملا عنهم . ففي العراق او فيما يخص

هؤلاء على الاقل تتدخل الشائعات والاقاويل

حول نسبة مبدأ معين لشخص معين . لذلك

فان اتخاذ قرار شامل في هذا الشأن اعتقد

انه سيشمل اناسا لا ينطبق عليهم الوصف المذكور اي الماركسية . ان كثيرين فى العراق من الشباب لاسيما الشباب فى دور غير مستقر فيما يخص تعيين المذهب الذى يدينون به او انهم فى حالة قلق وفى حالة تكوين تستهويهم مبادئ الماركسية او ربما يستهويهم موقف من مواقف الاتحاد السوفيتى او ربما فلم سينبني سوفيتى او موقف من مواقف البطولة فى الحرب او كتاب الخ . . . فيتصورون انفسهم شيوعيين ، وقد يتغير نظرهم الى انفسهم . اعتقد انه من المصلحة قبولهم وتعهدهم وتنشئتهم وفق المبادئ الديمقراطية بل ان نذهم وابعادهم عن حظيرة الحزب يلقى بهم فى احضان الحركات السرية الشيوعية .

ناظم حميد : ماهى بالضبط القاعدة التى اتبعت فى قبول الاعضاء ؟

حسين جميل : بحث هذا الموضوع قبل اكثر من عام ورفعت حوله مذكرات واتخذ حوله قرار

كامل الجادرجى : ماهى فلسفة الحزب التى اشرت اليها فى حديثك ؟

حسين جميل : ان الحزب لا يقبل الاشخاص الذين لا يدينون بالفلسفة التى سنقرها بنتيجة هذا البحث ان فلسفة الحزب فى رايى هى الاشتراكية الديمقراطية لان المنهج يمتدى بهديها وان لم ياخذها اطلاقا ، بل نص فى بعض مواده على

• بالاندعو اليه

زكى عبدالوهاب : سأل حسين جميل :

هل يرى في هذه الجلسة ضرورة الاعلان عن
فلسفة الحزب ، واذا كان الجواب بالسلب
فما الذى سيقوله الحزب للاعضاء الذين
يرفض قبول عضويتهم فيه لمجرد ان
فلسفتهم ليست الفلسفة الاشتراكية
الديمقراطية .

حسين جميل : ان منهج الحزب ليس اشتراكيا فى كل
محتوياته . فقد اخذ بعض ماتدعو اليه
الاشتراكية كما قرر امورا اخرى تخالف
الاشتراكية . ولذلك وللاسباب الاخرى التى
بينتها قلت انه ليس من الصحيح اعلان
اشتراكية الحزب . الا انه لما كان المنهج
قد استوحى من الاشتراكية باتجاهه وهو
يهتدى بهديها لذلك قبلت ان يكون شرح
المنهج على اساس هذه النظرية ، وقيدت ذلك
بان يذكر فى الشرح مايتفق فيه المنهج مع
الاشتراكية ومايختلف فيه معها . ان الحزب
اوسع من ان يكون اشتراكيا ، وان الوطنى
الذى لايدى بالاشتراكية يقبل فى الحزب
مادام يقبل منهجه ، فانى لااعارض قبول من
لم تكن فلسفته اشتراكية ديمقراطية لان كل
وطنى ديمقراطى اعتقد انه يدين بالمنهج
مخلصا يقبل فى الحزب . الا انه لما لم يكن
الحزب ماركسيا على كل حال ويختلف مع
الماركسية فى اسسها فاستطيع ان اقول ان

من يرى تطبيق المبادئ الماركسية في العراق
لا تتجهم دعوتهم هذه مع قبوله في عضوية الحزب .
فاظلم حميد : اذا توفرت الشروط الميينة في النظام الداخلي
في شخص فما هو موقف اللجنة الادارية
المركزية في طلب هذا الشخص ؟ ان هذا
الموقف ينظرى يتحدد في امرين اثنين :

١ - الاتجاهات الموجودة في المنهج . ان المستقصى

لمنهج حزبنا يجد فيه اتجاهات وميول اشتراكية
دمقراطية واصلاحية ووطنية . فهناك امام
اللجنة الادارية جميع هذه الاتجاهات التي
يجب عليها ان تلاحظ وجودها في الشخص
طالب الانتماء او عدم وجود ما يناقضها
او يخالفها لديه .

٢ - المدى الذي تتوفر فيه هذه الاتجاهات في
اعضاء الحزبين المذكورين . اننى اعتقد
بتوافر هذه الاتجاهات في عدد قليل من اعضاء
الحزبين المذكورين وخاصة خارج بغداد .
اما معظم قادة الحزبين فلا تتوفر فيهم هذه
الاتجاهات الموجودة في منهج حزبنا ، لاننى
اعتقد ان معظم القادة المذكورين يعتقدون
الماركسية بشكل ربما كان علميا او غير علمي
كامل الجادرجى : هل للماركسية اشكال ؟

فاظلم حميد : ان تعبيرى عن معظم هؤلاء انهم يعتقدون
الماركسية بصورة مشوهة غير قائمة على
تعريفها العلمى .

سؤال من الجميع : لو كان احد هؤلاء يعتقد الماركسية بشكل

علمي بنظر ناظم حميد فهل يمكن قبوله في

الحزب ؟

ناظم حميد : لا يمكن قبوله بسبب ماعرضت اعلاه من

الاتجاهات الواضحة في منهج حزبنا .

الجلسة السادسة : يوم ١٨ تشرين الاول ١٩٤٧

حسين جميل : صرح طلعت الشيباني في جلسة سابقة ان تقريره (١٢)

الذي قدمه الى اللجنة الادارية المركزية بتاريخ

٢٩ ايلول ١٩٤٧ بمناسبة قرب انعقاد المؤتمر،

يعتبر فيه اجابة على مذكرة الرئيس في بعض

النقاط . لذلك ولضرورة تفاهنا على جميع

النقاط التي تتعلق بكيان الحزب اود ان اعلق

على بعض ما جاء بهذا التقرير واستوضح عن

نقاط اخرى :

جاء في الصفحة (٣٠) « ان مبدأ توحيد

الحركة الديمقراطية في العراق امنية الاكثرية

الساحقة من التقدميين » وبما ان هذه الجملة

جاءت بمناسبة الحديث عن حزب الاتحاد

الوطني فيفهم منها ان هذه الدعوة كما نادى

بها حزب الاتحاد هي امنية الاكثرية الساحقة

من التقدميين ، وبما ان دعوة حزب الاتحاد

كانت مطلقة ، كما انه خص بدعوته

حزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي فاودان

اعلق على ذلك :

(١٢) حاولت الحصول على نص تقرير الدكتور طلعت الشيباني هذا فلم افلح . ولكن مجمل الاشارة المذكورة فيه ، كما اعلم ، لا يخرج عما ابداه الشيباني في مناقشة المذكرة الاشتراكية في جلسات اللجنة الادارية ومما اقتبس منه في محاضر هذه لجلسات المؤلف

ان توحيد الحركة الديمقراطية في العراق
 امنية من الاماني متى ما تحدد معنى ومفهوم
 «الديمقراطي» وكان من المفهوم متققا عليه، اما
 في الحالة التي نشرت فيها هذه الدعوة فان
 تعبير «الديمقراطي» لم يكن له تحديد، فقد
 كان ينطوي تحت هذه الكلمة، وحتى عند
 دعائها قادة حزب الاتحاد الوطني، الشيوعيون
 والاشتراكيون ومعتنقو فكرة الديمقراطية كما
 هي مطبقة في انكلترا واميركا، واحرار الفكر
 وكل من يؤمن بتطور المجتمع. وعلى ذلك
 اعتقد ان نقطة الضعف في هذه الدعوة كانت
 عدم تحديد معنى «الديمقراطي» والمقصود
 منه بحيث كانت تشمل هذه الاصناف المتباينة
 التي لا يمكن ان يضمها حزب واحد. فاود
 ان اسال طلعت الشيباني هل يقصد بكون هذه
 الفكرة هي امنية الاكثريه الساحقة من
 التقدميين هذا الشتات الواسع في مفهوم
 الديمقراطية واذا كان الامر كذلك فهل يعتقد
 بإمكان اجتماع هؤلاء في حزب واحد؟ اما
 اذا كان لا يقصد هذا الامر ويقصد مفهوما
 واحدا للديمقراطية يجمع صنفا واحدا من
 الناس يدينون بفلسفة واحدة فانا اتفق معه
 على ان اجتماع هؤلاء في صعيد واحد او في
 حزب واحد على الاصح هو امنية لى شخصيا
 واعتقد انها امنية الديمقراطيين جميعا.

طلعت الشيباني: اقصد بالحركة الديمقراطية التقدمية شيئين:

الاول التنظيم وما تفيده لفظة الحركة والثاني
موضوع التنظيم وهو القوى الوطنية
الدمقراطية التى يمكن ان تنضوى تحته
وتقبل بهذه التنظيمات كوسيلة للكفاح وهذا
طبعاً يجرنا الى البت فى مسألة القبول . ان
هذا يدعونى ايضا الى ان اقول انى قد اشرت
الى ذلك فى تقريرى ص (٣٢) اذ قلت :
«على انى اذ انتقد الاحزاب التقدمية
المذكورة انما ارمى الى لاستفادة من دراسة
اوضاعها فى سبيل الحركة الوطنية الديمقراطية
فى العراق عن طريق حزبنا» واقصد بتعبير
«عن طريق حزبنا» ان يرضخ طالب الانتساب
الى كل القواعد والمقررات التى تصدرها
اللجنة الادارية المركزية ، ومع ذلك فانى
لاارى فى الوقت الحالى قبول قادة الحزبين
بعد حلها كاعضاء فى حزبنا نتيجة لاختلاف،
مفاهيمهم فى القيادة والكفاح والشعارات، اما
بشأن الاعضاء الباقين فلا ارى مانعاً اذا ما
تأكدت اللجنة الادارية او مرجع القبول
فى حزبنا من توفر شروط الانتماء التى نص
عليها النظام الداخلى . الا انى اود بهذه
المناسبة ان اذكر شيئاً عن التخوف الذى
يساورنا فى قبول الاعضاء فاقول ان النظام
الداخلى قد نص على عقوبات كثيرة منها
الفصل ، فىمكن اللجنة الادارية بها ان تعالج
بعض الاوضاع الشاذة . اما اذا تركنا هذا

الى مبدأ القبول المثالي فاننا نجد انفسنا امام
حرج شديد لا يمكن معه ان نبت بشأن قبول
اي عضو من الاعضاء .

كامل الجادرجى : ان الحزبين السريين حزب فهد وحزب داود
الصانع ينعتان نفسيهما دائما سواء فى
جرائدهما السرية ام فى بياناتهما بانهما
دمقراطيان وطنيان فهل نقر نحن بكون
هؤلاء ديمقراطيين ؟

طلعت الشيبانى : لا اعتقد ان فلسفة هذين الحزبين تستند الى
الفلسفة الديمقراطية .

حسين جميل : جاء فى مقدمة تقرير طلعت الشيبانى عن
كيفية نشوء الاحزاب ان تعدد الاحزاب هو
نتيجة لاختلافات الجماعات فى مفهوم
الوطنية وقد جعل هذه الكلمة عنوانا، وتحت
العنوان قال «ومع ذلك فان الاحزاب
السياسية الوطنية فى البلدان المستعمرة
غالبا ما تتحد فى غاية وتختلف فى غاية اخرى
اما التى تختلف فيها فهى طبيعة الاصلاح
الداخلى، واما التى تنفق فيها فهى الاستقلال»
فهلا يعتقد طلعت الشيبانى بأن الشيوعيين
يختلفون عن سواهم فى مفهوم الاصلاح
الداخلى واهدافه وطريقة تحقيقه ؟

طلعت الشيبانى : يختلفون طبعا عن بقية الاحزاب فى ذلك .

حسين جميل : اذا كانوا يختلفون فهلا يعني ذلك وجوب

عدم انضوائهم تحت حزب آخر يختلفون معه
في طبيعة الاصلاح الداخلى وهدفه وطريقة
تحقيقه . واذا غرض حزب ما النظر عن هذه
الاختلافات وقبلهم في عضويته الا يسبب
ذلك اختلافات داخلية في ذلك الحزب وعدم
انسجام وصعوبة في العمل ، على كل حزب
ان يتجنبها مقدما ؟

طلعت الشيباني : اذا كان طالب الانتماء يختلف عنا بما فهمنا الحزبية
حسب مائض عليه في المنهج فيجب ان لا تقبله .
حسين جميل : اود ان اعلق على بعض جمل وردت في تقرير
طلعت الشيباني لاني اعتقد في هذا البحث
يجب ان نفهم بعضنا بعضا . اني وان كنت
اتفق معه عموما فيما قال عن الفئة الحاكمة
الا انني اود ان اضع استثناء واعتقد انه
لا يخالفني فيه وهذا الاستثناء وجود اناس
نظيفين سياسيا وهدفا في هذه الفئة الحاكمة
اي ان ما قيل عن الفئة الحاكمة يكون
صحيحا عن اغليتهم ولا اعتقد انه يقصدهم
جميعا ، ومن هؤلاء من يمكن ان يتعاون
معه الحزب في اعمال معينة او في اوقات
معينة ولاهداف مخصوصة . واكثر من هذا
اعتقد انه اذا كانت مصلحة الحزب ان يتعاون
في ظرف معين مع شخص من الفئة الحاكمة
حتى اذا كان الشخص من الجماعة السيئة
كنوري السعيد فاننا يجب ان لانحجم عن
العمل معه في وقت معين ولغرض معين وعلى

ذلك انى اصر على ان موقف الحزب من
الاشترك مع نورى السعيد بتشكيل
وزارته الاخيرة كان صحيحا خلافا لما جاء فى
تقريره ص (٣٨)

طلعت الشيبانى : لا اعتقد ان حسين جميل قد اضاف شيئا
جديدا على ماجاء فى تقريرى فقد ذكرت فى
ص(٣٤) تحت عنوان «الفئة التى تتناوب
الحكم» : «على انى لا انكر عدم الاستحالة
فى الاستفادة منهم اى الفئة الحاكمة ولو
على خط متقطع ملتو ضيق اذا احسن
التعاون معهم كلما سنج الطرف الملائم» اما
بشان رايى فى الاشتراك بوزارة نورى
السعيد فقد نافحت وجادلت فى سبيله
كثيرا .

حسين جميل : اتفق مع طلعت فيما ذكره فى ص (٤٦) من
اننا يجب ان نكون متمسكين بالاعتدال
واتفق معه ايضا فى الفكرة التالية : « على
ان لا يكون ذلك بالانشغال ينفى تهمة
التطرف عنا بحيث يبعدنا عما نريد بالاعتدال
فى سلوكنا» واضيف ان الحزب يجب ان
لا يحاول اتخاذ مواقف بقصد الاعلان عن
اعتداله وتطرفه بل يجب ان يتخذ الموقف
الصحيح فى كل امر من الامور مهما فر
ذلك الموقف او مهما كان راي الناس معتدلين او
متطرفين فيه، وحتى اذا كان ذلك الموقف
يخالف اجماع الامة واولادان اوضح اكثر بانى

الاحظ في الحزب تيارين احدهما تيار
مجاولة الاعلان عن اعتدال الحزب وتيار اخر
اتخاذ مواقف لترضية الفئات المتطرفة حتى
لا يقال بان الحزب خرج على تقديمته او
انحرف . اعتقد ان كلا الموقفين غير صحيح
فيجب ان تكون لنا نحن قادة الحزب الجرأة
بان نقف الموقف الصحيح لكي تقود الرأي
العام فيما نراه صحيحا لا ان نقاد له واخيرا
فاني اتفق مع طلعت فيما ذكر من وجوب
التفريق بين الثقافة المهنية والثقافة السياسية
فلا نودع اعمال الحزب المهمة او وجائبه الا
الى المتمتعين بثقافة سياسية تؤهلهم لذلك .
محمد حديد : اعتقد اننا يجب ان نبحث ايضا عن موقفنا
من التعاون مع حزبين اخرين هما حزب
الاستقلال وحزب الاحرار ومن الفئات
السياسية الموجودة الان . اما ما يخص حزب
الاستقلال فقد ثبت ما كنا نتوقعه من عدم
امكان التعاون مع هذا الحزب بسبب مواقفه
المختلفة عن موقف حزبنا . ولذلك لا ارى من
الصحيح المبادأة من حزبنا للتعاون مع
هذا الحزب ما لم تحدث قضية تستوجب
تعاون الاحزاب الموجودة بصورة عامة .
اما حزب الاحرار فمع تأييدي لما جاء فسى
تقرير الرئيس عن هذا الحزب فاني ارى انه
يضم جماعة اقل شرا من غيرها على الاقل
ومن الفئة الحاكمة . واعتقد ان من المصلحة

وجود اتصال بين حزبنا وحزب الاحرار
والتعاون معه قدر المستطاع لتحقيق اغراض
منهجنا في شتى الشئون . وكذلك ارى من
اللازم عند قيام هيئة سياسية مستقلة من
السياسيين تنادى لتحقيق حياة دستورية
وفسح مجال الحريات ارى حينذاك ان
يتعاون حزبنا مع مثل هذه الهيئات . وبصورة
عامة ارى ان على حزبنا ان يسعى دائما
لاخذ المبادرة في الحركة السياسية الوطنية ،
وبذلك يستطيع الحزب ان يعزز مركزه لدى
الرأي العام . اما اذا ترك مجال اخذ المبادرة
للغير فأظن ان حزبنا سيصبح ثانويا .

الجلسة السابعة : فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٧

حسين جميل : موقفنا من الاحزاب يجب ان يميله علينا الهدف
الذى نهدف اليه اى الاستقلال الخارجى
والاصلاح الداخلى . فمن ناحية الاستقلال
الخارجى ان حزب الاستقلال وان كان يقول
انه خصم الانكليز وانه يعمل للاستقلال
الا اننى اعتقد نتيجة لاتصالاتى مع
اعضائه والاطلاع على صحيفته واساليب
عمل الحزب وقادته ان اعضاء حزب
الاستقلال البارزين يخشون
اليساريين ويحاربونهم اكثر مما يخشون
الانكليز ويحاربونهم وهم يضعون انفسهم
موضع الخصومة لحزبنا ويحاربوننا

ويكافحونه • فتجاه هذا الموقف اعتقد
بتعذر التعاون مع حزب الاستقلال • ان من
مصلحة الحركة الوطنية التي يهدف اليها
حزبنا عدم تقوية هذا الحزب الذي يريد
القضاء على حزبنا وقد اثبت الواقع هذا
الرأي الذي ابديته حيث انهم قضوا على
لجنة الاحزاب للدفاع عن فلسطين ، كما
قضوا على مؤتمر الاحزاب وحتى على ايسر
مظاهر التعاون في سيل فلسطين وهو
ارسال برقية مشتركة او اجتماع مشترك •
توجد تيارات في حزب الاستقلال احتجت
على قيادتها بسبب الاشتراك مع الاحزاب
اليسارية في موضوع فلسطين • وان قيادة
الحزب لا تستطيع الخروج على رأي المتطرفين
اليمنيين حفظا لكيان حزبهم وان الرأي
الغالب في ذلك الحزب اعتبارنا شيوعيين
وهم لا ينفكون ينشرون هذه الدعوة حتى وان
كان عقلاؤهم لا يعتقدون بها من صميم
انفسهم • ولذلك يستحيل التعاون بين
حزبنا وحزب الاستقلال في المواضيع
الداخلية لاختلاف وجهات النظر اختلافا
تامما (١٣) •

اما حزب الأحرار فاعتقد ان اعتباره حزبا
هو من باب التجوز لانه ليس اكثر من بضعة

(١٣) كل هذا لم يمنع تعاون الحزبين في محاولة الاندماج في حزب واحد هو حزب
المؤتمر الوطني ، كما سيأتي شرح ذلك في الفصل الثالث عشر ادناه •

اشخاص وهم سعد صالح وداخل الشعلان
وعلي ممتاز وعبد الهادي الظاهر وجواد
الخطيب ومحمد فخرى الجميل ، واعتقد
ان التعاون معهم ممكن في حدود معينة
ولاغراض معينة للاسباب التالية :

١ - ان اكثر قادة الحزب كاناس مارسوا الحكم
يتمتعون بسعة حسنة في اوساط كثيرة .
٢ - ان القيام معهم ببعض الاعمال المشتركة
يعطى العمل المشترك قوة ولاسيما خارج
بغداد حيث يقال عندئذ ان الاحزاب العراقية
ترتئي كذا او ماشبهه .

٣ - حيث ان ظروف اجبرت سعد صالح وجماعته
منح اجازة للاحزاب والغاء الاحكام العرفية
والقوانين الاستثنائية فانهم اصبحوا يشعرون
انهم مسئولون ادبيا عن حماية تلك الحريات
واصبح الناس يكررون لهم ذلك بحيث
انهم اصبحوا مرغمين على الدفاع عن
الحريات الدستورية . وحيث ان الاهداف
التي تقصدها هي توطيد الحريات الديمقراطية
فيمكن التعاون معهم في هذا الموضوع .

٤ - ان الحزب الوطني الديمقراطي يحتاج من
اجل توسيع دائرة عمله الى تعريف نفسه
والعمل في وساط اكثر من الاوساط اليسارية
التي تنتمي اليه او تؤيده ، واعتقد ان حزب
الاحرار احسن من سواه . واعتقد انه
يتساوى مع حزب الاحرار في هذا الموضوع

بعض الساسة المستقلين مثل حكمت سليمان ونصرت الفارسي وبعض النواب المعارضين ولذلك ارى ايضا ايجاد صلة تعاون ومذاكرة وتشاور مع هؤلاء المستقلين، واعتقدان الوقت الحاضر ملائم لذلك بالنظر لتقرب افتتاح مجلس النواب وبدء الموسم السياسى .

محمد حديد : هل يرى حسين جميل عدم التعاون مع حزب الاستقلال فى كل الظروف ام يجوز ذلك اذا حدثت ظروف شاذة ربما تستوجب تعاون الاحزاب فى قضية معينة ؟

حسين جميل : ان ايجاد رابطة او صلة للعمل مع حزب الاستقلال كمؤتمر او لجنة او تشكيل دائم امر بحث ولاوافق عليه مطلقا . اما التعاون فى امر معين ووقت محدود فلا اراه صحيحا فى الوقت الحاضر الا اذا كان ذلك ضروريا، وبشرط ان يقر حزب الاحرار الاشتراك فى ذلك الامر . وهذا موضوع يدرس ويقرر فى حينه ، فلا نشترك فى مثل هذا العمل الا لضرورة والا اذا كانت الفائدة من ذلك العمل المشترك تفوق الضرر منه .

ناظم حميد : هل يعتبر حسين جميل مؤتمر الاحزاب قائما ام غير قائم ؟

حسين جميل : انه غير قائم لان حزب الاستقلال ، عندما اجتمعنا مع ممثليه ومع ممثلى الاحزاب الاخرى

رفض أن يكون مؤتمر الأحزاب لغرض
يزيد على الاحتجاج على كيفية إجراء
الانتخابات والاحتجاج عليها وإظهار زيفها
وقد تم ذلك في حينه .

ناظم حميد : اقر حزبنا وسار على مبدأ التعاون مع
الأحزاب الأخرى بما فيها حزب الاستقلال،
ولم يبلغنا حزب الاستقلال بإيقاف هذا
الشكل من التعاون (أي مؤتمر الأحزاب)

حسين جميل : عند أول تشكيل مؤتمر الأحزاب رفض حزب
الاستقلال الاقتراح بأن يكون من مهمات
المؤتمر الدفاع عن الحريات الدستورية ،
وأعلن الاستقلاليون أنهم لا يتعارفون في
هذا المؤتمر مع الأحزاب الأخرى في الاحتجاج
على كيفية إجراء الانتخابات وإعلان عدم
شرعية المجلس النيابي القادم . وقد تم ذلك
فعلاً .

محمد حديد : كما قلت في الجلسة السابقة ، من رأي عدم
التعاون مع حزب الاستقلال واستمرار
الاتصال مع حزب الأحرار وإقرار نوع من
التعاون محدود معهم إلا إذا حدثت حوادث
خطيرة تستوجب أن يرجح فيها تعاون الأحزاب
جميعاً .

ناظم حميد : أخالف مذكرة الرئيس في بعض ما ورد فيها
من التفاصيل بشأن كيان حزب الاستقلال
والتجاهاته والتيارات التي فيه ووضع

قياداته ، فان هذا الحزب لا تراسه ، برأى ،
قيادة واحدة لاختلاف التيارات ولكنى ارى
فيه حزبا وطنيا منظما ذا شان فى الحركة
الوطنية . ولذلك ولما كانت للسلطات
وللانكليز نيات وتصرفات معادية للحركة
الحزبية محاولة منهم لضرب الحركة
الوطنية فمن الواجب علينا ان نستمر فى
بذل اقصى جهودنا لكسب هذا الحزب فى
تعاون مشترك فى اكثر ما استطاع من
الاعمال السياسية .

(ملاحظة : ايد حسين جميل وملعت الشيبانى وزكى عبد

الوهاب ورجب على الصفار كلام محمد
حديد وعارضوا ما ابداه نازم حميد)

حسين جميل نتقل الان الى موضوع ماذا يجب ان يكون
موقف الحزب من السلطات المختلفة ، وهذه
السلطات برأى هم الانكليز ورئيس الدولة
والوزارة والفئة الحاكمة والفئة الرجعية
ذات المصالح فى النظام الحاكم ، واقصد
بالسلطات ذات النفوذ التى يعتمد عليها
الوضع الحاضر ، لاسلطات الدولة بالمفهوم
الدستورى .

اما موقفنا من الانكليز ، فانى اعتبر الانكليز
مسولين عن الوضع الحاضر فى اسسه وفيما يشكو
الشعب منه سواء فى الوضع السياسى القائم
من خارجى وداخلى وسواء فى الاصلاح
الذى يمكن اجراؤه . اعتقد ان على الحزب

ان يوضح ذلك للرأى العام ويعمل كما هو
في منهجه بتعيين العلاقات مع انكلترا على
اسس اكمال سيادة العراق ولو اقتضى الامر
الدعوة الى الغاء المعاهدة القائمة ومخاصمة
انكلترا فى الهيئات الدولية كمجلس الامن
وهيئة الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية
فى موضوع المعاهدة والمعسكرات
والتدخل فى الشؤون الداخلية . الا انى
اضع لموضوع الانكليز تفصيلا فاقسم الانكليز
الى قسمين وهما : الانكليز المحليون الذين
لهم مراكز فى العراق سواء فى السفارات
او البعثات او المستشارون فى الوزارات
وفى الدوائر المختلفة وحتى موظفى
الاستخبارات ومدراء الشركات وما اشبهه .
والقسم الثانى هو الوزارة البريطانية
ومن يدعمها وعلى راسهم حزب العمال فان موقفنا
من هؤلاء يختلف عن موقفنا من اولئك .
ان الانكليز المحليين برأى راجعون
ويؤيدون سياسة استعمارية اكثر مما يتطلب
المركز اى لندن ، ويعطون صورة غير
صحيحة عن الاوضاع فى العراق مما ينتج
عنه مقررات غير صحيحة فى انكلترا .
وبرأى يجب مهاجمة الانكليز المحليين فى
صحافة الحزب وفى مقالات تكتب فى
الصحافة الانكليزية وبيان مداخلتهم فى

الشؤون المحلية وعضدهم جماعة معينة من
العراقيين هي المستسلمة الى المصالح
البريطانية ومحاربتهم الوطنيين والفئات
الشعبية . ويجب في الوقت نفسه عدم
مقاطعتهم بل الاتصال بهم وتفهمهم حقيقة
حركتنا واهدافنا فيما يخص توطيد
الديمقراطية والنظام الدستوري خشية تشويه
حقيقة حركتنا من قبل الفئات الرجعية
وصنع حركتنا بلون الشيوعية ، ويجب على
كل حال مهاجمة هؤلاء من ناحية اعمالهم
ومداخلاتهم في الشؤون العراقية وتوضيح
ذلك للرأي العام العراقي .

اما موقفنا من الوزارة البريطانية وفئات
حزب العمال والصحافة البريطانية والراي
العام البريطاني عموما فارى انه يجب ان
يختلف عن موقفنا من الانكليز المحليين ،
وذلك بان يوضح لدى هذه الفئات كون
الانكليز المحليين رجعيين يعطون صورة
مشوهة عن الوضع في العراق وعن حقيقة
اماني الشعب العراقي وكونهم ضد الحركة
الديمقراطية وانهم عنصر فعال في عدم قيام
هذه الحركة او توطيدها وكونهم - اي
الانكليز المحليين - يؤيدون الفئات الرجعية
ويعضدونهم ويوصلونهم الى الحكم بل
انهم يضغطون في سبيل ايصالهم الى الحكم ،

واقصد بالضغط التدخل لابقائهم في الحكم .
يجب ان يفهم الشعب البريطاني انه لا يمكن
قيام صداقة بين الشعبين العراقي والبريطاني
عن طريق هذه الفئات بل عن طريق الاعتراف
بحقوق الشعب العراقي وتحقيق امانه وعدم
محاربته بمطاليه في الحرية وتوطيد النظام
الدمقراطي . وعن طريق الصحافة البريطانية
واعضاء حزب العمال ولاسيما النواب منهم
يجب ان تقوم بتعريف الحزب الوطني
الدمقراطي وحقيقة مطالبه لاسيما توطيد
الحيات الدستورية والنظام الديمقراطي
وان نين سيئات الوضع القائم وخطتنا
في علاجها .

اما رئيس الدولة فهو بحكم الدستور
مصون وغير مسئول الا انه في الحقيقة
الموجه والسير لماكنة الدولة والمباشر للاعمال
حتى مايدخل في صلاحيات الوزارة والوزراء .
في رايي عدم الابتعاد عنه بل الاتصال به
بالحدود اللازمة والضرورية لايضاح مختلف
الشئون له لتلا يدعى ان احدا لم يتصل به
ويوضح وجهة النظر الاخرى المخالفة لوجهة
النظر التي بلغت اليه من الفئة المحيطة به .
اما الوزارة القائمة فيجب ان يكون موقفنا منها
موقف المعارض لكيفية تاليفها من غير ارادة
الشعب حيث ان العناصر التي تتألف منها
الوزارات غير متمية لاحزاب يمكن معرفة

درجة تأييد الراى العام لها • كما انها لعدم
انبثاقها عن ارادة الشعب لا يمكن ان تعمل
لمصالحه ولما كانت تنتخب من فئة خاصة
ويتدخل فى تاليفها من لايعمل لتحقيق
مصالح الشعب فيجب ان تقرر مقدما ان موقفنا
من امثال هذه الوزارات موقف المعارض
حتى يستطيع الشعب ان يفرض ارادته على
الوزارة التى يرتضيها •

اما موقفنا من الفئة الحاكمة فانى اقسامهم
الى قسمين : الجماعة الملوثة منهم التى تعمل
لمصالح الاجنبى ولمصلحتها وتعمل للاثراء
وتستهتر بحقوق الشعب ، ومن الطبيعى ان
يكون موقفنا موقف المخاصم وموقف
الموضح للشعب درجة فساد هذه الفئة لكى
ينزع الشعب ثقته منها ويعمل على اىصال
الفئة الصالحة للحكم • والجماعة الثانية
تضم اناسا حافظوا على نظافة ايديهم من
جهة ولا تزال لديهم الرغبة للعمل فى سبيل
مصالح الاكثرية ، واضرب مثلا لهؤلاء
حكمت سليمان ونصرت الفارسى ورضا
الشيبي وناجى الاصيل ويوسف ابراهيم
وسعد صالح ، فهؤلاء يمكن التعاون معهم
بحدود معينة ضمن الاهداف التى يهدف
اليها الحزب لكل موقف او امر نرى بحينه
جدوى للتعاون مع هؤلاء فى ذلك الامر •

واما الفئة الرجعية عموما وهم برأى
رؤساء الاقطاع واصحاب المصالح الكبيرة
ورجال الدين المتعصين فيجب ان يكون
موقفنا منهم موقف المخاصم الا انى فى الوقت
نفسه لا ادعو ان يكون موقفنا منهم موقفا
استفزازيا .

زكى عبد الوهاب : هل يعتقد حسين جميل ان سياسة ومواقف
الانكليز المحليين تجرى خلافا لتعليمات
وزارة الخارجية البريطانية الصريحة او
الضمنية ؟ وماهى الاسباب التى تدعو
الانكليز الى اتخاذ هذه المواقف ؟

حسين جميل : اعتقد انه لما كان الانكليز المحليون يبلغون
لندن معلومات غير صحيحة فالسياسة المبلغة
اليهم غير صحيحة لان المقدمة غير الصحيحة
تعطى نتيجة غير صحيحة . اما سبب اتخاذ
الانكليز المحليين هذه المواقف فهو لان الجهاز
الخارجى البريطانى والقنصلى والبعثات
ومدراء الشركات كلهم لم يتغيروا عما كانوا
عليه قبل مجيء حزب العمال الى الحكم
وكلهم من المحافظين وغلاة الرجعية والمشتغلين
فى المستعمرات الافريقية والهند . وقد جاء
العراق خلال ايام الحرب بعض الموظفين
التقدميين من اشتراكيين وغيرهم غير انهم
لم ينسجموا مع اولئك وقد فصلوا من
الخدمة واعيدوا الى انكلترا .

زكى عبد الوهاب : هل تقوم سياسة وزارة حزب العمال الخارجية

فى راي حسين جميل على اساس الاعتراف
بامانى الشعوب المستعمرة وبحقها فى تقرير
مصيرها ام انها قائمة على اتجاهات استعمارية؟
حسين جميل : فيما قلته لم اقل ان سياسة وزارة حزب
العمال قائمة على اساس الاعتراف بامانى
الشعوب وبتقرير مصيرها فهى كما اظهر
الواقع سواء هذه الوزارة العمالية الحاضرة
ام الوزارات السابقة تهدف الى اغراض
استعمارية . وهذا الاستعمار يهدف بالنسبة
للعراق الى نقاط اساسية مثل النقاط
الاستراتيجية والنفط والاسواق التجارية .
الا ان وضع الانكليز فى العراق يتجاوز
المصالح الاستعمارية بما لا اعتقد بان وزارة
حزب العمال تهدف اليه او تحقق غرضا من
اغراضها فى المداخلة فى الشؤون المحلية
ومخاصة الحركة الديمقراطية ومقاومة تحقيق
بعض الحريات الدستورية مما يدعو اليه
غلاة الانكليز الرجعيين مما لا اعتقد انه
يدخل فى السياسة المرسومة لانكلترا . وبهذا
الحدود يمكن العمل على تفهيم السلطات
الانكليزية فى انكلترا غلو مثلها فى
العراقى فى التضييق على الحريات والابتعاد
عن كل مفهوم دستورى فى الحكم ومخاصة
النظام الديمقراطى .

زكى عبد الوهاب : هل ان تايد رئيس الدولة للفئة الحاكمة
سببه فى راي حسين جميل عدم فهمه للامور

على حقيقتها وعدم تقديره لقيمة الفئة الحاكمة
في المجتمع ام ان السبب يعود الى رغبته
في المحافظة على الوضع القائم وعلى مصالحه
التي تزداد يوما فيوما ورغبته بتقريب اناس
من نوع معين يضمن له ذلك ؟

حسين جميل : لا اعتقد ان الموقف الذي يقفه رئيس الدولة

هو نتيجة لعدم فهمه للامور على حقيقتها
الا اني ارى في الوقت نفسه ان هناك فائدة
من الاتصال به كلما دعت الضرورة لتفهمه
حقيقة المواقف وابلاغه اراء الحزب في الامور
المختلفة ، لان في ذلك ايضا حافز للحزب
وعدم فسح المجال للدعايات الضارة التي
مازال رجال الحكم والفئات الرجعية يبلغونها
ويكررونها لرئيس الدولة لحمله على اتخاذ
موقف معاد وربما للتمهيد لطلب حل الحزب
اذا سنحت الفرصة .

محمد حديد : ارى التحليل الذي جاء في مذكرة رئيس
الحزب حول موقف الانكليز من الاحزاب
ومن الحركة التقدمية بصفة خاصة
في هذا الظرف الذي يحدث فيه التوتر بين
الجهة السوفيتية والجهة الانكلو - اميركية
ينطبق على الواقع تماما واري ان على حزبا
في هذ الموقف ان يعلن عن موقفه الصريح
خصوصا من الماركسية كما ارى ان النفوذ
البريطاني في تسيير دفة الدولة امر واقع

لاينكر ، ومع ان على حزبنا محاربة ومقاومة
هذا النفوذ ولكن في الوقت نفسه ارى ان
على حزبنا ان يتبع خطة تاكتيكية يتجنب
فيها عدااء الانكليز الذي يظهرونه نحو
احزاب اليسار المتطرفة وذلك بافهامهم بان
حزبنا وان كان يقاوم الاستعمار البريطاني
ويقاوم وجود قوات وقواعد عسكرية فى
بلادنا ويقاوم ترويج المصالح البريطانية
بشكل يضر بمصالح العراق فان حزبنا مع
ذلك يرمى الى توطيد الصداقة بين الشعب
العراقى والشعب البريطانى وان حزبنا يرى
ان زوال المصالح الاستعمارية هو بالنتيجة
لفائدة هذه الصداقة ولمصلحة الشعب البريطانى
ايضا . ان حزبنا يميل الى الاشتراكية
الديمقراطية التى نرى العمل فى بريطانيا
اليوم نحو تحقيقها وان حزبنا
يرجح ان تسود هذه الاشتراكية الديمقراطية
فى العالم اكثر من ان يرى النظام السوفيتى
الحاضر . ولهذا ارى ضرورة افهام الراي
العام البريطانى والسلطات البريطانية سواء
فى العراق او فى بريطانيا نفسها بموقف حزبنا
هذا .

اما ما يخص رئيس الدولة فانى اؤيد الراي
الذى ابداه حسين جميل من ضرورة الاتصال
به عند الضرورات لاجل دفع الضرر الذى
يلحق بحزبنا من الوشائيات الكثيرة

والدعايات الضارة • ولكن في الوقت نفسه يجب ان يقف حزبنا موقفا صريحا من تطبيق القواعد الدستورية ومقاومة كل مخالفة لذلك بشكل غير استفزازي ، ولذلك اؤيد الراى الذى ابداه حسين جميل حول موقفنا من الوزارات المقبلة ، فاذا وجدناها تضم عناصر تميل الى الاعتراف بشىء من الحريات والقيام باصلاح جهاز الدولة فاعتقد ان على حزبنا ان يكون مشجعا لمثل هذه الوزارات اذ قد اثبتت الحوادث التاريخية سواء فى العراق او فى الاقطار الاخرى ان اهون الشرين خير من الشر البحت •

ناظم حميد : ورد فى اخر مذكرة الرئيس ان حزبنا لن يكون مساوما فانا اشترط هذا الامر فى جميع المواقف التى نتخذها بالنسبة للانكليز اوللوصى حسين جميل : اعتقد انا يجب ان تفرق بين ان يكون الحزب غير شيوعى اى وطنيا ديمقراطيا له نزعات اشتراكية ديمقراطية وبين ان يكون حزبنا لمقاومة الشيوعية • فليس من وظيفة حزبنا مقاومة الشيوعية او الشيوعيين سواء فى العراق او فى الخارج • فمثلا ان موقف مقاومة الشيوعية فى الخارج قد يجرنا الى مخاصمة الدول التى يسود فيها هذا النظام ، ومن ذلك الاعلان «بان حزبنا يرجح ان تسود هذه الاشتراكية الديمقراطية فى العالم اكثر من ان يرى النظام السوفيتى الحاضر» وذلك

لان هذه الدول التي يسودها النظام الشيوعي هي عناصر ضد الاستعمار في النزاع الدولي الحاضر بينما الحكومات الاشتراكية الديمقراطية تحارب الحركات التحريرية كوزارة فرنسا مثلا وغيرها .
فالدخول في هذه التفاصيل قديجونا الى مواقف غير صحيحة واعتقد انه يكفي حزبنا ان يعلن عن مواقفه ويوضح اراءه ومبادئه دون مهاجمة او مخاصمة الانظمة السائدة في اماكن اخرى ، لاننا لانستطيع ان نسقط من حسابنا مسألة مقاومة الاستعمار وامكان الاستفادة من هذه المقاومة من القوى التي تقاوم الاستعمار وان كنا لاتتفق معها في الرأي في نوع النظام الذي يجب ان يسود وفي نوع الاصلاح الداخلي ونوع الحكم وماشبه ذلك .

محمد حديد : اعتقد انه مادام حزبنا يعتنق مبادئ اشتراكية ديمقراطية بالقدر الذي جاء في منهجه ومادام يميل الى هذه العقيدة فمن المحتمل كنتيجة طبيعية ان يعتقد بافضليتها على المبادئ الاخرى ويود ان يراها بالنهاية سائدة في العراق وفي العالم اجمع . وهذا يعين موقفنا من الانظمة الاخرى ، واذا كنا لاتتفق مع هذه الانظمة فذلك لايمنع تعاوننا معها في ظروف معينة وقد حدث بالفعل ان تلك الانظمة السوفيتية تعاونت

مع انظمة معاكسة لها على خط مستقيم
كالانظمة النازية في ظروف معينة . فما
احرانا الا نجد من عدم اتفاقنا معها في المبدأ
مانعا من التعاون فى قضايا معينة .

حسين جميل : ارى أنه لا مانع من ان نعلن اراءنا فى النظام
الذى ندعو اليه ، وفى حدود المثل المضروب
نقول : بودنا ان نرى النظام الاشتراكى
الديمقراطى سائدا الا ان تخصيص عبارة
«دون النظام السوفييتى» بعد هذه الجملة
يعلن عن مخاصمة لهذا النظام دون غيره ،
فاذا ذكرنا النظام فى المخاصمة فيلزم ان
نذكر ايضا النظام النازى مثلا او الراسمالى
البحر او ماشبه ذلك ، وكل ذلك لالزوم
له لاسيما فى الوقت الذى لا يوجد من يدعو
الى تحقيق نظام شيوعى او سوفييتى فى
العراق ، فلوكانت هناك دعوة لتحقيق هذا
النظام فيجوز عندئذ ان نعلن عن رأينا
بعدم صلاحه . اما الاعلان عن ذلك بدون
وجود من يدعو اليه فيصح ان يسمى لزوم
مالا يلزم .

محمد حديد : ارى من الضرورى حين نعلن عن تحييدنا
لاتتشار الاشتراكية الديمقراطية فى العالم
ان نعلن ايضا عن عدائنا للرأسمالية والنازية
وجميع الانظمة الدكتاتورية بما فيها النظام
السوفييتى . وبما ان هناك جدلا عاما فى
العالم باسره حول صلاح النظام الشيوعى

من جهة والنظام الاشتراكي الديمقراطي من
جهة ثانية والنظام الراسالي من جهة ثالثة
فنحن كحزب سياسي يجب ان نعين موقفنا
من هذا الجدل ، ولايصح لنا ان نهرب من
من تعيين هذا الموقف .

حسين جميل : الجدل القائم اليوم بين المعسكرات التي اشار
اليها محمد حديد هو ليس الجدل حول
ماهية الانظمة واصلحها بل حول مواقف
دولية تمثل كل جهة من الجهات المشار اليها
موقفا ومع ان راينا لايتفق مع الماركسية
بل مع الاشتراكية الديمقراطية الا ان كثيرا
من المواقف التي يدافع عنها المعسكر
السوفييتي هي مواقف نراها صحيحة
ولصالحنا كمسألة مصر واندونيسيا مثلا وذلك
بصرف النظر عن مسألة فلسطين . فالجدل
اذن لا يدور حول المبادئ بالذات وانما
حول مواقف دولية . واعتقد ان الجدل حول
المبادئ قد فات منذ امد طويل وليس
هناك في الصحافة العالمية من يكتب اليوم
عن افضلية مبدأ على مبدأ الا عرضا
وبمناسبة ما ، فالموقف الذي يجب ان نقفه
هو الدفاع عن آرائنا والاستفادة من
المواقف الدولية التي تفيد قضيتنا الوطنية
وقضية الحرية في العالم بصرف النظر عن
المعسكر الذي يقف الموقف الذي تؤيده
او نعارضه . وعند شرح المنهج نستطيع ان

نذكر النقاط التي نختلف فيها مع الماركسية
وهي كثيرة جدا .

رجب الصفار : تؤيد رأى الاخ محمد حديد حول الوضع
الذي يجب ان يتخذه حزبنا مع كل من
الانكليز ورئيس الدولة والوزارات العراقية،
واتفق معه على التعليقات التي علقها على
بيانات حسين جميل .

حسين جميل : ان كان من واجبنا مخاصمة الاستعمار
والمعسكر الذى يؤيده فمن الطبيعى الا تقف
موقفا يقوى هذا المعسكر فى المنازعات
الدولية ولما كان المعسكر الانكلو اميركى
يقف اليوم ضد امانى الشعوب وحرىاتها فى
مختلف انحاء العالم ، فى مصر والعراق
وتركيا واليونان واندونيسيا والهند الصينية
والصين وغيرها فيجب الا تقف اى موقف
يفسر بانه تقوية لهذا المعسكر فى النزاع
الدولى وان كنا لا نقصد فعلا هذه التقوية
اذ اننا يجب الا نسقط الرأى العام من
حسابنا لأن هذا الموقف لايسكن ان يفسر
الا بانه انضمام الى معسكر يخاصمنا فى
امانينا وحقوقنا بدون ضرورة لهذا الاعلان
لان اعلان موقفنا يمكن ان يقتصر على ما نراه
وذلك فى الناحية الايجابية ، اما ما نراه من
الانظمة كالنظام السوفييتى ، وما يتبع ذلك
من اختلاف فى كيفية تطبيقه فأمر لاضرورة

له وهو كما ذكرت يعتبر مناصرة لمعسكر مخاصم
ولنا واضعافا لمعسكر يمكن ان نستفيد منه
فى هذه المنازعات الدولية كما استفادت
مصر من مواقف الاتحاد السوفيتى وبولندا
فى مجلس الامن ، كما سبق ان استفادت
سوريا ولبنان . وذلك لايعنى بطبيعة الحال
موالاة لهذا النظام لانى ايضا لا ارى بان
نعلن اتنا ضد النظام الراسمالي مثلا حين
لا توجد ضرورة لذلك وقد يفسر هذا الراى
اذا اعلن بما لاحاجة للحزب الى الدخول
فيه . ومن الطبيعى ان راى هذا يتعلق
بالظروف الراهنة لانى اتكلم عن الوقت
الحاضر .

محمد حديد : ان بحثنا هذا يجرنا الى بحث النقطة الاخرى
وهى تعيين موقفنا فى الوضع الدولى
الحاضر . ارى ان حزبنا يجب ان يكون ضد
ايجاد معسكرين فى العالم وضد التكتلات
التي تؤدى الى ذلك من اية جهة كانت بل
يجب ان تقوم سياسة حزبنا الخارجية على
التعاون بين جميع الامم على اساس ميثاق
الامم المتحدة . اعتقد ان الموقف الذى
يقفه اليوم هنرى والاس واعوانه فى الولايات
المتحدة هو احسن دليل فيما يجب أن يقفه
حزبنا فى الاوضاع الدولية الراهنة . انى
حين ارى رجحان انتشار النظام الشتراكى
الديمقراطى فى العالم لا ارى فى ذلك سببا

لمخاصة المعسكر السوفيتى مثلا اذ ان
الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى اوربا
الغربية مثلا تدعو الى تعميم مبدئها دون ان
تجعل من موقفها سببا للخصومة مع المعسكر
السوفيتى لانها تدعو الى التفاهم بين الامم
كافة وتقاوم التكتلات من اية جهة كانت ،
ان اتخاذنا هذا الموقف لن يحول دون تأييد
الكتلة السوفيتية لموقفنا تجاه الاستعمار
البريطانى . فان مصر مثلا كانت تعلن دائما
عن عدم اتفاقها مع النظام السوفيتى ولكن
مع ذلك ايدت الحكومة السوفيتية موقف
مصر فى مجلس الامن . ولا ارى فى تحييدنا
انتشار الاشتراكية الديمقراطية فى العالم
انحيازا الى المعسكر الانكلو-اميركى لان
ذلك المعسكر يسود فيه النفوذ الاميركى
الذى لا يمت الى الاشتراكية الديمقراطية بطلا .

الجلسة الثامنة : فى ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٧ (لم يحضرها رجب
الصفار سفره الى سوريا)

زكى عبد الوهاب : يجب ان يستوحى موقف الحزب من الاستعمار
الانكليزى فى العراق من الاهداف التى
يرمى الحزب الى تحقيقها ، فانكليز هم
المسئول الاول عن تردى احوال الشعب
السياسية وان من واجب الحزب ان يعلن
هذه الحقيقة . يكافح الحزب الانكليز

بالوسائل الديمقراطية وهذه لا تمنع الحزب
من اللجوء الى جميع الاساليب المتيسرة .
• واذا لم تجد الاساليب المذكورة فعندئذ
يسلك الحزب الطريق الاخير وهو طريق
الثورة ضد الانكليز اذا كان الشعب على
اتهم استعداد لها . وتكون الثورة في هذه
الحالة عمالاً ديمقراطياً لان الحزب لم يدع اليها
لنصرة طبقة على طبقة وانما للتخلص من نفوذ
الاستعمار الانكليزي فهي بهذا الاعتبار
ليست ثورة طبقية كما يفيد المفهوم العلمى
لها وانما هي حرب تحريرية وهى من صميم
الديمقراطية .

اما تقسيم الانكليز الى قسمين ، القسم
الاول الانكليز المحليون ذوو المراكز في العراق
والقسم الثانى الوزارة البريطانية وعلى راسها
حزب العمال ، فاعتقد ان الاقتراح بضرورة
اختلاف موقف الحزب تجاه كل من هذين
القسمين غير صحيح وغير عملى ومضر
بمصلحة الحركة الوطنية .

في الموقف الدولى الراهن يجب ان يستمد
الحزب جميع مواقفه من مصلحة العراق
الوطنية (ضد التكتلات وضد الحرب) اما
موقف الحزب من رئيس الدولة فيجب
التمسك بتحقيق احكام القانون الاساسى
واحيد الاتصال به اذا وجدت ضرورة لذلك
لافهامه حقيقة مواقف الحزب ولدفع الاضرار

التي يمكن ان تلحق الحزب من وشايات
المحيطين به .

اما موقف الحزب من الوزارات العراقية
فعلية ان يعارض طريقة تاليف الوزارات
وتشجيع الوزارات التي تؤلف من عناصر
نظيفة ولو بصورة جزئية او من عناصر تميل
نوعاً ما الى الاعتراف بحقوق الشعب، وبشرط .
ان يكون هذا التأييد بقدر ما تقضى به
الضرورة لحمل مثل تلك الوزارات على
تحقيق اهدافها الحسنة .

طلعت الشيباني : نوه محمد حديد عن خصومتنا للماركسية
السوفيتية والراسمالية البحتة ، وابدى عظفا
خاصا على الحكومات والاحزاب التي
تعتنق الديمقراطية الاشتراكية . في رايسى
ان الدور الذي يمر به العراق ويمر به
حزبنا لا يتطلب اعلان هذه الخصومة ، لاننا
في هذه الحالة نضع انفسنا في وضع لا يمكن
ان تتحلل منه فيما اذا استجدت اشياء
اخرى . اتنا في هذا الاعلان نشجع على
نوع من التكتل الدولي . اتنا بحاجة الى ان
نبدي آراءنا ونثبت مبادئنا بالدرجة الاولى .
لقد ايدت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية
عداءاً للحركات التحريرية في المستعمرات .
ليست الفلسفة الاشتراكية منسقة على
مستوى عالمي بحيث لا تتضارب مصالح

حكومة اشتراكية ديمقراطية مع حكومة
اخرى اشتراكية ديمقراطية .

ان تقسيم حسين جميل للانكليز السى
قسامين محليين فى العراق واخرين فى
بريطانيا يتولون الحكم غير صحيح فى رايى .

حسين جميل : ان تقسيمى للانكليز بالنسبة الى موافقنا

منهم الى الانكليز المحليين والى الانكليز
فى انكلترا لايعني انى ارى ان نهادن الانكليز
فى انكلترا وان نخاصم الانكليز المحليين فقط .

من البديهي ان خصمنا فى حريتنا واستقلالنا
هو الاستعمار الانكليزي ويجب ان نحاربه
اينما كان سواء اكان فى العراق ام فى انكلترا

ام فى محل آخر من العالم كما نحارب
الاستعمار وان لم يكن انكليزيا . انما الذى
قصده هو وجوب بث الدعاية للحزب فى

انكلترا واقصد بذلك لمبادئه وآرائه ومطالبه
وان تتصل بالصحافة الانكليزية فى انكلترا
طبعاً وبأوساط حزب العمال وبنواب

هذا الحزب وائتواب الاخرين وافهامهم
مطالبنا فى الاستقلال والحرية والاصلاح
الداخلى وتثبيت الديمقراطية فى العراق ،

وان يكون جانب من هذا الاتصال لايفضح
كون الانكليز المحليين فى العراق لايعطون
انكلترا سواء مقاماتها الرسمية اوصحافتها

رايا صحيحا عن حقيقة الاوضاع فى العراق .

الرئيس كامل الجادرجي :

سأتناول في بحثي المواضيع التي لم توضح في المذكرة توضيحا كافيا ، وسأتناول النقاط التي أريد ان أوكد عليها وان جاءت فسي المذكرة . وتتلخص هذه النقاط والمواضيع بما يلي :

- ١ - التخوف مما يحدث من ارتباك في الراي العام نتيجة لتبني الحزب للاشتراكية الديمقراطية
- ٢ - الاعتقاد بان الاخذ بالاشتراكية يتطلب منا تطبيق منهجنا على مفاهيمها وهذا يراه بعض الاخوان متعذرا ولذلك يرون ان من الضروري تبديل المنهج في حالة اقرار الاشتراكية الديمقراطية ، وبما انهم يرون ان تبديل منهج الحزب في الوقت الحاضر لا يتفق مع مصلحة الحزب فانهم يجعلون هذا السبب من جملة اسباب عدم اقرار الاشتراكية الديمقراطية .
- ٣ - ماذا كان من الضروري تسمية حزبنا بالحزب الاشتراكي الديمقراطي اذا اقررنا فلسفة الاشتراكية لدمقرطية
- ٤ - الاعتقاد بعدم استقرار سياسة الحزب على شيء معين مما قد يفقد الثقة به .
ان ترك المنهج بمثل هذه المرونة التي

تتسع لكل تفسير من شأنه خلق الفوضى في
الحزب . واذا دخل الشيوعيون حزبنا
يخربون ويشنعون على القيادة . ان
الديمقراطية واسطة لتحقيق مبادئ معينة
وكذلك الوطنية وهي اعم واشمل من
الديمقراطية . ان امكانيات حزبنا تقتصر
على المنظمات العلنية وان اعلان كوننا غير
شيوعيين هو الخطة الاولى لكفاحنا ضد
الاستعمار . ان حالة العراق تشبه الوضع
في فرنسا قبيل الثورة الفرنسية الكبرى
التي كانت ثورة برجوازية ديمقراطية ولكن
هناك بعض الاختلاف في وضع العراق
والوضع الدولي فلم يكن من الممكن التدخل
السريع في فرنسا وهي دولة معظمة . ان
الاشتراكية لاتنزع ثقة من يدينون بها
ببلادهم وبالقوى الوطنية والعوامل المحلية
التي من شأنها ان تلعب دورا مهما في تحرير
البلاد ، وانها لاتقف موقفا محايدا تجاه
القوى الرجعية وتكتلاتها .

يبدو لي ان الفكرة التي تجول في اذهان
بعض الاخوان حول الاشتراكية الديمقراطية
اساسها ما قيل يحق الديمقراطية من قبل
الشيوعيين حين بدأ النزاع حادا بين الفريقين .
والذي اعتقده ان اهم سبب لهذا النزاع
المستمر هو ان الانظمة الاشتراكية الديمقراطية
تحقق الاشتراكية تدريجيا دون ان تقلق

طبقات كثيرة من الناس اي ان المجتمعات
التي تسيطر عليها الراسمالية تستسيغ هذه
الانظمة بصفة عامة اكثر مما تستسيغ الشيوعية
التي تخشى هذه المجتمعات ان تقلب حياتها
راسا على عقب .

انا لاتتخذ الثورة وسيلة لتحقيق اهدافنا
الاصلاحية (الاشتراكية الديمقراطية) ولكن
ذلك لايغنى اننا يجب ان تنازل عن حق
الثورة عندما تسد جميع سبل العمل امامنا .
انا لاتتخذ نضال الطبقات اساسا لعملنا
الحزبي بل انى اعتقد بان الاشتراكية
الديمقراطية تفرض علينا فى وضعنا الحالى
ان ننادى فى كثير من الاحيان بالتعاون
الاجتماعى بين جميع الطبقات للكفاح
ضد الاستعمار واجباط خططه . من الواضح
ان منهاج الحزب استقى من الفلسفة
الاشتراكية الديمقراطية لا كما يقول بعض
الاخوان من انه لا يمكن ان يعتبر المنهج
اشتراكيا ديمقراطيا لانه اخذ ببعض هذه
الفلسفة ولم يأخذ بها كلها . فالقضية اذن
هى اعلان هذه الفلسفة بالطريقة والوقت
المناسبين ، وبالشكل الذى تقره قيادة
الحزب كى تضع حدا فاصلا بيننا وبين
الماركسيين واعنى بهم الشيوعيين . وقد كان
الحزب بسبب عدم التصريح بفلسفة الحزب
مرتعا للشيوعيين وهو الامر الرئيسى الذى

سبب اضعاف الحزب وبث الفوضى فيه •

لم اطلب ان تكون القاعدة الفلسفية لمنهجنا هي الاشتراكية الديمقراطية بسبب كون حزب العمال يدين بها او لحمل البعض على الاعتقاد باننا لسنا خطرين اولتهدئة بعض الخواطر او لمجرد الهواية الفكرية والحس المبهم دون الارتباط بالواقع او بصرف النظر عن اوضاعنا الاجتماعية او لمهادنة الاستعمار كما قد يخطر على البال.

ان اقرار الفلسفة الاشتراكية سيكون سلاحا قويا حاسما في ايدينا لاسكات الفئة الحاكمة والفئة الرجعية وابطال مفعول سلاحهما الذي كاتقاد اشهرتاه وهدد عدم وجود حدفاصل بيننا وبين الشيوعيين •

اما عن قضية استقلالنا عن الشيوعيين فمن الصحيح بل من الضروري ان نكون مستقلين عن الشيوعيين اينما وجدوا وهذا اهم ماهدفت اليه المذكرة ، وبكلمة مختصرة ايقاف «التقية الماركسية» وابعاد اصحابها عن الحزب •

اما ان السلطات قد تميزنا عن اصحاب المبادئ اليسارية الاخرى بدون ان تقوم نحن بعمل يثبت وجود فلسفة خاصة بنا فذلك ناشىء عن اعتقاد هذه السلطات وبالحقيقة اعتقاد الانكليز بان الحزب لا يمكن

ان يكون شيوعيا مادام على رأسه كامل
الجادرجي ومحمد حديد فالذى نحن بحاجة
اليه الان هو اخراج هذه الفكرة من نطاقها
الشخصى وجعل كل من يقيم وزنا لحركتنا
واهدافنا السياسية يعتقد كل الاعتقاد بان
الحزب مادام يعتقد الاشتراكية الديمقراطية
فلا يمكن ان يكون شيوعيا سواء ابقى فيه
كامل ومحمد ام لم يبقيا .

سمعت مرارا من المرحوم الزعيم الكبير
محمد جعفر ابي التمن انه يعتبر نفسه
اشتراكيا لان الاشتراكية لاتعارض الدين
الاسلامى ولا النظام العائلى ، غير انه يعارض
الشيوعية كل المعارضة لانها فى رأيه لاتتفق
مع الدين والنظام العائلى . فاذا كان المرحوم
جعفر لم ينفر من الاشتراكية فمن الذى ينفر
منها ؟

تضمن تقرير طلعت الشيبانى فيما تضمن
موضوعا لم اكن لاتطرق اليه بصفة خاصة
لولم يجعله حسين جميل موضوع بحث
فى مناقشاتنا ، وخلاصته يجب ان لانفسح
مجالا امام اصحاب الثقافة المهنية للارتقاء
الى قيادة الحزب والاضطلاع بشئونه او كما
جاء فى تقرير طلعت الشيبانى بالنص انه
« اذا كان العضو المثقف خلوا من الثقافة
السياسية فيجب ابعاده عن المراكز القيادية
واستغلاله فى مواضع معينة محدودة بحيث

تشبع غروره مع الاستفادة من تأثيره على
الناس دون التعرض لخطر أخطائه اذا
ماتسلم القيادة » ومن راي طلعت الشيباني
ان الذي يجب ان نعمله هو ان نفتح مجال
الارتقاء الى القيادة لذوى الثقافة السياسية
او كما جاء في تقريره بالنص « ان تقدم العضو
الذي يتوفر لديه نوع من الثقافة السياسية
والقابلية الحزبية »

قبل البحث في هذا الموضوع يجب ان
نعين موقفنا من الرأى السائد لدى بعض
التقدميين في العراق واذا كنا متفقين مع
هذا الرأى او غير متفقين وخالصة هذا
الرأى هي : ان الانسان لا يمكن ان يكون
ذا ثقافة سياسية الا اذا اعتنق الفلسفة
الشيوعية التى هى الكل فى الكل فى نظر
هذا الصنف من التقدميين عند قياس عقل
الانسان فى رجحانه على الغير . وهم
لا يفهمون للعمل السياسى غير مفهوم واحد
هو ان تكون الماركسية مرنة الى ابعد
حدود المرونة من حيث قابليتها على الظهور
والاختفاء فهى فى نظرهم يجب ان تطفو
على تصرفات الانسان عندما يكون الجو
ملائما لها والا فتغطس الى القاع بحيث
لا تخفى معالمها فقط بل يسمح لها ايضا
بالتظاهر بكل مامن شأنه اخفاء كل ظاهرة
من ظواهرها الى درجة الخداع والتمويه .

لقد كانت قضية الاشخاص من جملة
الاسباب الكثيرة للخلاف بيني وبين عبد
الفتاح ابراهيم عندما كنا نشغل سوية .
كان عبد الفتاح يرى ان يوصل الى قمة
العمل السياسى الذى كنا قائمين به حينذاك
«الاستاذين» يحيى قاسم وخدورى وخدورى
وغيرهما ممن يوافقونه على طريقته فى
العمل . وعلى هذا القياس يعتبر البعض منا،
على ما اعتقد ، المحامى صادق كمونة وجعفر
البدر من اصحاب الثقافة المهنية لالسياسية .
يتضح من ذلك اننا يجب ان نؤيد المذهب
الاشتراكى الديمقراطى بذاته بصرف النظر
عن سياسة الحكومة والاحزاب الاشتراكية
الديمقراطية فى البلدان الاخرى كما يفعل
الشيوعيون .

ابدى محمد حديد وحسين جميل
وناظم حميد ورجب علي الصفار رأيهم فى
هذا الموضوع فهم ، على ما يظهر ، متفقون
على ان منهاج الحزب يهتدى بهديها وانهم
متفقون ايضا حسب مافهمته من بياناتهم
السابقة بان الحزب بحاجة الى طابع خاص
يميزه عن الاحزاب والهيئات الاخرى عدا
الطابع الوطنى الذى يتمثل بمكافحة
الاستعمار البريطانى ، ذلك الطابع الذى
اصر زكى عبد الوهاب وطلعت الشيبانى

على ان يكون اهم ميزة للحزب ،على ما فهمت
دون حاجة الى ميزة ظاهرة اخرى .

الجلسة العاشرة : في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ (لم يحضرها رجب الصغار)
زكى عبد الوهاب : هل كانت فلسفة الاشتراكية الديمقراطية

نصب اعين الذين وضعوا منهج الحزب ؟
كامل الجادرجى : لم يجر بحث حول هذه النقطة ، ولكن
القائمين بتأسيس الحزب كانوا على اعتقاد بانهم
يهتدون بهدى الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية
عند وضعهم المنهج .

محمد حديد : اتفقت الهيئة المؤسسة بصورة صريحة على
ان لا يكون الحزب شيوعيا . ان اقرب
المذاهب السياسية الى حزبنا هو المذهب
الاشتراكي الديمقراطى فمنه استوحينا فى
الماضى وسنتوحى فى المستقبل اتجاهنا
السياسى .

حسين جميل : بما ان فكرة الاشتراكية مجهولة من الشعب
العراقى لانتشار الجهل والامية ، بل انها
كانت مجهولة من اكثرية اعضاء الحزب ،ارى
ان لا يقر اعتناق الاشتراكية الديمقراطية
لمخالفة ذلك للواقع اى ان هذا الاعلان يعنى
ان الحزب اشتراكي ديمقراطى وهو خلاف
ذلك . بل ارى ان تقرر عند شرح المنهج انه
يهتدى بهدى الاشتراكية الديمقراطية ، وعند
شرح النقاط المستقاة من هذا المذهب
يشار الى مصدرها هذا .

فأظن حميد : اقترح اتخاذ القرار الاتي : ان اللجنة الادارية المركزية ترى في منهج الحزب اتجاهات اشتراكية ديمقراطية واضحة، وترى ان الحزب اهتدى بفلسفته السياسية وغيرها بهدى هذه النظرية .

زكى عبد الوهاب : ان عدم انطباق مفاهيم الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية على اوضاع العراق يجعل الاخذ بها سابقا لاوانه كثيرا . ولذلك فلن يهتدى الحزب الا بهدى الوطنبة الديمقراطية. اما عند شرح المنهج فلا بأس من ان يشار الى وجود تشابه بين بعض الحلول الاشتراكية وبعض مبادئ منهج الحزب .

طلعت الشيباني : ان ما يجب ان نسعى لتحقيقه هو حياة ديمقراطية نيابية برلمانية واستقلال العراق واصلاح الحالة الاقتصادية ولا ارى اعتناق الاشتراكية الديمقراطية كفلسفة للحزب .

الرئيس كامل الجادرجي : بالنظر لما تقدم قرر عدم اعتناق الاشتراكية الديمقراطية للحزب .

هل هناك نقاط اخرى دار حولها الحديث ويجب اتخاذ قرار حولها كخاتمة لانهاء المناقشات ؟

النقطة التالية هي هل يؤمن الحزب بتحقيق منهجه بالطرق البرلمانية ام بالثورة ؟

حسين جميل : الحزب يؤمن بتحقيق منهجه بالطرق البرلمانية .
زكي عبد الوهاب : بالوسائل الديمقراطية لا بالوسائل الثورية .

طلعت الشيباني : الوسائل الديمقراطية هي طريقنا في الكفاح .
أما الثورة كأساس لتحقيق الحياة الديمقراطية
فلا اعتقد باتخاذها الا اذا سدت جميع الطرق
البرلمانية في سبيل كفاحنا ، كما جاء ذلك
في مذكرة رئيس الحزب .

ناظم حميد : بالوسائل الديمقراطية التي ان تسد السبل
الديمقراطية وعندئذ فلنا حق الثورة ، وانا
متفق مع مذكرة الرئيس في هذا الموضوع .

محمد حديد : وفق الطرق الدستورية البرلمانية
الرئيس : النقطة الثانية : هل يؤمن الحزب بالحريات
الديمقراطية بصورة مطلقة للجميع ؟

الاعضاء : نعم

الرئيس : هل يقاوم الحزب بنظركم الدكتاتوريات بجميع
انواعها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة ؟

الاعضاء : نعم

الرئيس : هل يعمل الحزب بنظركم على اساس الكفاح
الطبقي ؟

الاعضاء : كلا

الرئيس : هل يعترف الحزب بالملكية الفردية ؟
حسين جميل : الاعتراف بالملكية الفردية بالحدود التي قررها
منهج الحزب .

زكي عبدالوهاب : يعترف الحزب بالملكية الفردية بالحدود التي
بينها منهجه

طلعت الشيباني : منهج الحزب واضح في تحديد الملكية الفردية
وانا اقره في هذه الناحية .

محمد حديد : يجب ان يعترف الحزب بالملكية الفردية

من حيث المبدأ ويمكن تحديدها بالكمية

حسب التطورات الاقتصادية .

ناظم حميد : جوابى هو جواب زكى عبد الوهاب

الرئيس : هل يقبل فى الحزب من يدعى انه وطنى بغض

النظر عن الفلسفة التى يدين بها حتى اذا

كان ماركسيا او فاشيا اذا قال انه يقر منهج

الحزب ونظامه الداخلى ؟

حسين جميل لاارى ان نأخذ الامر بدون تحقيق وتأكد . يخرج

من حدود مبدأ القبول فى الحزب الماركسى

والفاشى وكل من يعتنق مبدأ او فلسفة

تعارض منهج الحزب .

زكى عبدالوهاب : ارى التمسك بمبدأ القبول الحالى

طلعت الشيباني : يقبل من يقتنع مرجع القبول فى الحزب

باخلاصه لمبادئ الحزب

محمد حديد : ارى ان لايقبل كل من تأكدت ماركسيته

او فاشيته او كان يعتنق مبدأ يعارض منهج

الحزب .

ناظم حميد : ارى ان تتأكد اللجنة الادارية المركزية بعد

تحقيق تقتنع به من حقيقة التزام طالب

الانتماء بمنهج الحزب وبنظامه الداخلى

وبهذه النقاط التى قرناها فى هذه الجلسة

وعندئذ تقبل الطلب وبذلك يخرج الماركسى

والفاشى ممن ذكرت .

مناورات كامل الجادرجى

رفضت اللجنة الادارية المركزية فكرة اعتناق الديمقراطية الاشتراكية فلسفة للحزب ولم يحقق كامل لجادرجى غرضه فى دفع طلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب على ترك الحزب فلجأ الى مناورة الاستقالة التى طالما لجأ اليها لتحقيق غرض من أغراضه فقدم فى ٦ تشرين الثانى ١٩٤٧ اى اليوم التالى لانهاء مناقشات اللجنة الادارية المركزية لمذكرته الاشتراكية المؤرخة فى ١٥ آب ١٩٤٧ استقالته من رئاسة الحزب ومن اللجنة الادارية المركزية لا من الحزب نفسه قال فيها انه تبين له نتيجة المذاكرات التى جرت فى اللجنة الادارية المركزية حول المذكرة الاشتراكية ان هناك خلافا فى اوجه النظر ولاسيما فى قضية اعتبارها خطيرة وهى ضرورة اعتناق الحزب مذهباً خاصاً يتميز به عن سائر الاحزاب والهيئات السياسية . وقد رفضت اللجنة الادارية تلك الاستقالة وهدد محمد حديد نائب الرئيس بالاستقالة اذا اصر الجادرجى على استقالته ، ثم وافق الجادرجى على سحبها .

ثم لجأ الجادرجى الى اسلوب اخر اذ دعا طلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب الى مقابله فى داره وبعد احاديث ومناقشات خيرهما بين امرين اما ان يستقيل من الحزب ويسلمه اليهما واما ان يستقيلاهما وبذلك يحل الازمة المصطنعة التى نشأت عن موقفه .

روى طلعت الشيبانى للؤلف ان كامل الجادرجى قال فى معرض حديثه اثناء تلك المقابلة ان فهمى المدرس الذى اطلقت عليه الصحافة العراقية لقب «الكاتب العراقى الكبير المعروف» كان مستاء من استغلال اسمه وانه مستعد للتنازل عن نصف املاكه فى سبيل اعفائه من استغلال اسمه فى الدعاية لبعض القضايا القومية التى يستغلها الاتهاميون . وعلق كامل الجادرجى على ذلك بقوله انه مستعد للتنازل عن جميع املاكه فى سبيل اعفائه من استغلال اسمه فى الدعاية التقدمية . وكان الجادرجى يقول للمؤلف

ولامثاله من الشباب انكم تستطيعون ان تغيروا مبادئكم لانكم لاتزالون في اول الطريق كما يستطيع سائق السيارة ان يغير اتجاه سيارته اما انا فلاستطيع ان افعل وقد مضى عليّ زمن طويل وانا معروف بتقدميتسى .

في تلك الايام كانت العلاقات قد انقطعت بين كاتب هذه السطور وبين طلعت الشيباني لاسباب شخصية ثم تطورت لاسباب عامة . ثم اصيب المؤلف بالملاريا فلازم فراش المرض نحو شهر فزاره طلعت الشيباني وزكى عبد الوهاب ، وتدارس الثلاثة الموقف . وقد ايقنوا ان باستطاعتهم السيطرة على الحزب والتخلص من كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل ورجب الصفار وناظم حميد في المؤتمر القادم، ولكنهم لم يفكروا في جذب حسين جميل او ناظم حميد او طالب جميل الى جانبهم وترك كامل الجادرجى ومحمد حديد صفرين على اليسار كما ذكر الجادرجى للمؤلف ، فقد كانوا يعتبرون حسين جميل من المحافظين ولم يفكروا بالتعاون مع ناظم حميد واعتبروا طالب جميل متأثرا باخيه حسين جميل . ولكن جرى بحسبهم حول نقطتين : النقطة الاولى كيفية تأليف لجنة مركزية جديدة وذكرت بعض الاسماء مثل الدكتور رفعت على الشيباني اخي طلعت الشيباني وضاء عبد الوهاب، وقد قال طلعت انه لا يريد توريط اخيه بعد ان تورط هو . والنقطة الثانية مستقبل الحزب والعمل الحزبي فقد كان واضحا لديهم انه ليس هناك مجال للعمل الحزبي بحرية وان من المحتمل ان يحل الحزب بعد فترة وجيزة اذا اتقلت مسؤوليته اليهم فلم يشاؤوا تحمل المسؤولية السياسية والادبية في حالة سيطرتهم على الحزب ثم حله ، هذا مع العلم انه لم يكن في استطاع المؤلف حينذاك ان يشارك بصورة رسمية في ادارة الحزب لانه كان موظفا (مدرسا في لاعداية المركزية ببغداد) لاتيحق له المشاركة بالعمل الحزبي .

ولذلك قر رأيهم على استقالة طلعت وزكي من الحزب (١٤) ،
فكتبا استقالتيهما وعرضاهما على المؤلف ، وكان لا يزال في فراش
المرض ، وحصل الاتفاق على صيغة الاستقالتين وكان ذلك بتاريخ
١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ .

خلاصة استقالة طلعت انشيباني : (١٥)

لم تكن المكانة الاجتماعية التي يتميز بها الحزب الوطنى
الدمقراطى هى السبب الوحيد فى انتمائى اليه ، انما كان هناك سبب
أهم من ذلك هو تعبير مبادئه عن حاجات الشعب وسهر الهيئة القائمة
به على رعاية هذه المبادئ وتوجيهه التوجيه الصحيح لخدمة هذا
البلد الذى ابتلى بالاستعمار الانكليزي والمشاكل الداخلية الاخرى
بمختلف وجوهها ، ولقد فسرت كثيرا من التصرفات التى مرت بى منذ
انتمائى الى الحزب على هذا الاساس .

وعندما تقدمت بتقريرى الى اللجنة الادارية المركزية وجدت
ان هناك تقريرين كانا قد قدما احدهما هو تقرير الرئيس وثانيهما
هو تقرير قاسم حسن (١٦) حول سياسة الحزب العامة واتخاذ نظرية
له يفسر على اساسها منهج لحزب وتتصرف بموجبها اللجنة الادارية
المركزية ، وبعد مناقشة طويلة وجدت ان اكثرية اللجنة الادارية

(١٤) تكرر هذا الموقف فى تاريخ الحزب فى النصف الاول من سنة ١٩٦١ نادى الى
استقالات كثيرة اولها المقالة المؤلف كسايى شرح ذلك فى الجزء الثانى من
هذا الكتاب .

(١٥) روى كامل الجادرجى للمؤلف ان طلعت قال للجادرجى بعد ان عاد وتفاقم
معه انه يشعر بالخجل الشديد كلما تذكر استقالته هذه .

(١٦) لم افلح فى الحصول على نص تقرير قاسم حسن ولكن التلت بقاسم
فروى لى من تقريره كان يرمى الى ايجاد حدود فاصلة بين الاشتراكية والشيوعية ولم
تكن هناك حينذاك حدود بين الاشتراكيين والشيوعيين فى العراق بل كانت مشاعا .
وحين افترج تعديل منهاج الحزب واعتناق الاشتراكية للدمقراطية فلسفة للحزب فى
المؤتمر الرابع (١٩٥٠) قدم قاسم حسن مذكرة الى الحزب يشرح معنى الديمقراطية
وقد نشرت المذكرة فى جريدة الاهالى فى ٣ آب ١٩٦٠ ، وهى بحث انشيدى فى
الدمقراطية . وقد اخبرنى قاسم ان هذه المذكرة تشبه تقريره المذكور الذى قدمه
الى اللجنة الادارية فى سيف ١٩٤٧ . واخبرنى ايضا انه فى تفكيره اقرب الى التفكير
محمد حديد فى هذا الموضوع - المؤلف .

المركزية تتفق في اشياء كثيرة **اولها** اغفال الاستعمار البريطاني فى قضيتنا الوطنية ومناوشته بصورة شكلية مما يفوت علينا اخذ مبادئ الحزب اخذا صحيحا ، والمناداة بها بالصورة التى تكفل التفاف القوى الوطنية حولنا لتطبيق منهج الحزب ، **وثانيها** اتخاذ الاشتراكية الديمقراطية فلسفة او نظرية للحزب او هاديا يهتدى به لشرح مبدئنا . مع العلم اننا فى مرحلة تقضي بطرد المستعمر وتحقيق الديمقراطية ، فلسنا اذن مختارين فى اتحال المبادئ وافترض النظريات . وقد يصح راي الاكثرية لو كان العراق دولة مستقلة ، اما ونحن من شعب يحلم بالحرية السياسية والاستقلال بالدرجة الاولى فانى ان اعتناق الاشتراكية الديمقراطية من قبيل الترف الفكرى المقصود به بصرف الشعب عن مشاكله الكبرى بالقدر الذى يسمح بالاضهاد الشكلى فقط والذى يهجر الكفاح الهزيل ويزينه فى نظر الناس ليتقبلوا الصورة الشوهاء فى الاطار الخلاب .

ولا يفوتنى ان اذكر المناورات التى تمثلت فى اوقات كثيرة بالتهديد بالاستقالة او الاستقالة فعلا لحمل اللجنة الادارية المركزية على رأي معين هو رأي الرئيس كلما شعر ان الاكثرية ضده فى المسائل الهامة التى تعرض على اللجنة الادارية المركزية واستغلال المركز الذى يتتبع به فى الحزب ، فاقول انها مناورات ان دلت على شىء فانما تدل على تحكم لايمت الى الديمقراطية بشىء لانها تؤدى الى اخفات صوت المعارضة بحيث تصبح عديمة الجدوى والفائدة ، وما الديمقراطية فى راي الاختلاف وتقاش واهتداء .

خلاصة استقالة زكي عبد الوهاب (١٧) .

تعلمون انني لما انتسبت الى الحزب الوطني الديمقراطي لم اكن نلى صلة شخصية وثيقة بكم (أي بكامل الجادرجي) او بسائر اعضاء الهيئة المؤسسة ، فلم يسبق لى الاجتماع بهم او بكم الا مرة او مرتين ، ولكن مع ذلك انضممت الى هذا الحزب وتحسنت له ، لانه كان السى حدمما موجودا قبل اجازته وكانت جريدة صوت الاهالى تعبر عن لسان الجماعة التى اصبحت قيادة الحزب بعد ذلك بيدها ، فكانت هذه الجريدة تعالج المشاكل التى يعانها ابناء شعبنا بقوة وصراحة وبرصانة واعتدال فى الوقت ذاته . وعندما قرأت منهج الحزب الذى اعلنتموه وربطت ذلك بما كنت اقرأه فى جريدة صوت الاهالى تخيلت ان الحزب الوطني الديمقراطي قد تيسرت له الامكانيات اكثر من اي حزب آخر لجمع العناصر الوطنية وتوحيدها ليكون الحزب بهذه الوسطة دعامة منيعة وقوة شعبية يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق اهدافنا الوطنية . فلم يكن الباعث لى على العمل فى صفوف الحزب الوطني الديمقراطي اذن علاقات شخصية سابقة او ايمان مثالى بشخص معين ، انما كان ايمانا بالمبادئ قبل الاشخاص ، واعتقادا منى بانة فى بلد مستعمر ومضطهد ومستغل كالعراق ، يجب ان تكون قاعدة الكفاح الوطنى الشعبى فيه قاعدة واسعة تشمل جميع العناصر الوطنية على اختلافها ، وان الحزب الوطنى الديمقراطى سيكون رائد هذا الكفاح ، وسيضطلع بواجبه الوطنى فى هذا الشأن بعد ان تيسرت له الامكانيات اللازمة لتوحيد الحركة التقدمية وقيادتها .

(١٧) لم يحاول زكى التفاهم مع كامل بالرغم من رغبته (اي زكى) فيه ولم يلتق الاثنان منذ تاريخ هذه الاستقالة حتى كتابة هذه السطور سوى مرتين لمدة دقائق معدودة الاولى حين زان زكى كامل الجادرجى بمناسبة وفاة اخيه رؤف الجادرجى والثانية حين رد كامل الزيارة فى دائرة زكى فى مصرف الرافدين . روى كامل الجادرجى للمؤلف ان جميل عبد الوهاب اخبره بانة هو الذى شجع اخاه زكى عبد الوهاب على الانتماء الى الحزب الوطنى الديمقراطى خشية تجرافه مع الشيوعيين .

فعلى هذا الاساس انتسبت الى الحزب وعملت فيه ، الا أنه قد اتضح الان بعد مناقشة المذكرة التي قدمتموها الى اللجنة الادارية المركزية حول سياسة الحزب العامة ، وضرورة اعتناق فلسفة معينة له ، ان هناك اختلافا عميقا بينى وبين اكثرية اللجنة الادارية المركزية .

فأنى اعتقد ان فلسفة الحزب يجب ان تكون مستمدة من حاجات المجتمع العراقى وامانى واهداف الشعب المباشرة ، ومستندة الى تحرير العراق من جميع اشكال النفوذ الاجنبى تحريرا تاما وتحقيق الحياة الديمقراطية وتوطيدها ، والسعى لانجاز الاصلاحات التى بحث عنها منهج الحزب . ولهذا السبب لم ار لزوما لاقرار الاشتراكية الديمقراطية فلسفة للحزب ، لان ذلك يعتبر فى رأى امرأ لاينسجم مع ظروف وحاجات المجتمع العراقى ، ولعدم انطباق اكثر مفاهيم هذه الفلسفة على اوضاع العراق ، ولان الاخذ بها سابق لاوانه كثيرا ، فليس من رأى ان نبلور الحزب وفق فلسفة من هذا القبيل ، منقولة من تنظيمات دولية فى مجتمعات ارقى بكثير من مجتمعنا او من دول ذات سيادة تامة ولا يمكن مقارنتها بالعراق ، مدفوعين فى ذلك بظروف دولية معينة .

وانا اعتقد ان عدو البلاد الاول والالدهم الانكليز لا الفئة الحاكمة وان هدفنا المباشر هو تحقيق استقلال العراق التام لاتحقيق الاشتراكية . فالحزب يكافح الفئة الحاكمة المفرقة بفسادها والممعة فى رجعتها واستخذائها للانكليز وهو يفضح اعمال هذه الفئة ويكشف عن مخازيها امام الراي العام ، ولكنه انما يفعل ذلك باعتبار ان كفاحه لهذه الفئة الحاكمة يسهل له تحقيق غايته الاساسية بل غاية الشعب العراقى الانية وقضيته المباشرة الكبرى، وهى قضية انعتاقه من نير الاستعمار وتحقق تحرره الوطن التام الكامل .

فليس من رايى اغفال او تناسى هذه الغاية الرئيسية فى سبيل غاية بعيدة سابقة لاوانها ولايجوز ان تكون موضوع بحث فى الوقت الحاضر وهى تحقيق الاشتراكية ، كما انه ليس من رايى ايضا ان نجعل كفاحنا للاستعمار الانكليزي غير موجه له او غير مؤثر فى مصالحه بحجة ان الفئة الحاكمة هى التى تضطهد الشعب وتصادر حقوقه وحرياته ، مع ان الاستعمار الانكليزي هو السبب الحقيقى لوجود فئة حاكمة من هذا النوع .

وانا اعتقد ان سياسة قبول الاعضاء فى الحزب يجب ان تكون على اساس قبول كل وطنى ديمقراطى مخلص يثبت ايمانه بمنهج الحزب واستعداده للخضوع لنظامه الداخلى ايا كانت فلسفته الاجتماعية ، اى التمسك بمبدأ القبول الحالى . ان تطبيق مبدأ القبول الحالى تطبيقا صحيحا يودى الى تمكين الحزب من توجيه الحركة التقدمية ، لا بواسطة المساومات بين هذا وذاك من التقدميين على المراكز القيادية ولا بواسطة الاتفاقات التى تبرم من الاعلى ، وانما باحتضان العناصر الوطنية الديمقراطية المخلصة، وبالعامل الصحيح فى مضمار الحركة الوطنية، والتعبير القوي عن اهدافنا وامانينا القومية . واذا كان الحزب قدعانى من تخريب بعض من اندسوا فيه فى الماضى ، فما كان ذلك الا بسبب مخالفة مبدأ القبول من قبل اولى الامر فى الحزب بسبب تساهلهم او عدم مبالاتهم او لاسباب شخصية اخرى .

ولقد اتضح الخلاف الواسع بينى وبين اكرثية اعضاء اللجنة الادارية المركزية حول هذه القضايا وحول قضايا اخرى كموقف الحزب من الانكليز وطريقة كفاحه لهم مما هو مدون فى مناقشاتنا حول مذكرتكم . ومن رأيى بوجه عام ان البواعث الحقيقية للمذكرة رغبتكم بالتهرب من متاعب النضال الوطنى وتفادى اضطهاد السلطات ومضايقتها ، ورغبتكم فى تنقية الجو بين الحزب وبين الانكليز ولاسيما حزب العمال البريطانى باعتباره الحزب الحاكم الان ، مما يودى الى

تقريب يوم تولى الحزب للحكم ، ومع ان الحزب يجب ان يكون غير مستعد لتحمل مسؤولية الحكم الاعلى اساس مجيئه بالطريق الديمقراطي وبارادة الشعب ، مما لايسمح به الاستعمار الانكليزى الا بشروط خاصة تفقد الحزب صفة الوطنية •

ان استقالتكم وان كانت حدثا غريبا فى حد ذاته ، الا انها ليست كذلك بالنسبة الينا ، فقد تعودنا منكم هذه الاساليب التى تبدو ديمقراطية فى مظهرها وشكلها الخارجى فقط فتهديدكم بالاستقالة اثناء المؤتمر السابق لحمل الحزب على عدم الانسحاب من وزارة نورى السعيد ، وتهديدكم بالاستقالة بعد ذلك لحمل الحزب على عدم مقاطعة الانتخابات النيابية ، وتهديدكم بالاستقالة كلما شعرتم بان الاكثريه ضدكم فى جميع القضايا التى تعتبرونها رئيسية ، واستقالتكم فى الوقت الحاضر ، كلها فى الحقيقة ظواهر متعددة منبعثة عن حقيقة واحدة هى منافاة هذه الاساليب للديمقراطية الحقيقية ، وهادفة الى غاية واحدة هى رغبتكم فى حمل الحزب على اتباع آرائكم بأى ثمن •

وقد نظرت اللجنة الادارية المركزية بالاستقالتين فى ١٩ تشرين الثانى ١٩٤٧ وقررت عدم البت فيهما بالنظر لقرب انعقاد مؤتمر الحزب الثانى وترك امر البت فى الموضوع الى اللجنة الادارية المركزية الجديدة . هذا وقد اهمل كامل الجادرجى فى ذلك الوقت موضوع الاشتراكية الديمقراطية بعد ان تنفس الصعداء باستقالة زكى وطلعت وانصارهما •

مؤتمر الحزب الثانى

كان من المقرر ان يعقد مؤتمر الحزب بتاريخ ١٩ تشرين الثانى ١٩٤٧ ولكن اللجنة الادارية المركزية اجلت الموعد الى ٢٧ تشرين الثانى ، ولم يتقدم احد للترشيح لعضوية اللجنة الادارية المركزية بسبب الازمة القائمة ،

فلما عقد المؤتمر في التاريخ المذكور ، قرر المؤتمر في جلسته الاولى اعتبار قضية فصل كامل قزاجي ورفقائه الذين فصلوا معه منتهية ، ثم جرى نقاش شديد حول الازمة الناشبة داخل اللجنة الادارية المركزية ، وطالب بعض الاعضاء بالاطلاع على المذكرة الاشتراكية ومناقشة اسباب الخلاف ولكن كامل الجادرجي وجناحه اليميني المحافظ رفضوا اطماع الاعضاء على المذكرة كما رفضوا مناقشة اسباب الخلاف . ثم اجل المؤتمر الى ٢٦ شباط ١٩٤٨ لعدم وجود مرشحين للهيئة الادارية المركزية واللجان الاخرى .

وفي خلال ذلك قررت اللجنة الادارية المركزية قبول استقالة طلعت الشيباني وزكى عبد الوهاب وعدد كبير من الاعضاء من الحزب بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٤٧ ، وبذلك فقد الحزب أنشط الاعضاء وفقد الجزء الاكبر من حيويته .

ثم عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر يوم ٢٦ شباط ١٩٤٨ ، وانتخب للهيئة الادارية المركزية كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل والفريق الركن المتقاعد حسين فوزي ورجب علي الصفار وناظم حميد ونائل سمحيري .

موقف المؤلف من الازمة :

لم يكن المؤلف عضواً رسمياً في الحزب لانه كان موظفاً لا يحق له الاشتغال بالامور الحزبية ولكنه عاش الازمة من اولها الى آخرها وقد عبر طلعت الشيباني وزكى عبد الوهاب بوجه عام عن آرائه . ولما ابل من مرضه بالملايا ذهب الى نقابة المحامين وهناك رأى كامل الجادرجي وعاتبه على عدم السؤال عنه اثناء مرضه (١٨) ، فذكر الجادرجي أنه لم يعلم بذلك . ثم قال الجادرجي لماذا تقول عنى انسى

(١٨) من عيوب الجادرجي التي تنقص من شان زعامته عدم تفقده احوال الاعضاء المؤلف

انكليزى ، فقال المؤلف انه لم يقل ذلك ، فقال الجادرجى طلعت وزكى
قالا ذلك فى استقتالتيهما وهما يعبران عن رأيك ، فرفض المؤلف تحمل
مسئولية ماقاله طلعت وزكى .

وفى تلك الايام رشحت وزارة المعارف كاتب هذه السطور لعضوية
بعثتها العلمية للدراسة فى الولايات المتحدة الاميركية والحصول على
شهادة الدكتوراه فى التاريخ الحديث . ثم كلف المؤلف كامل الجادرجى
للتوسط فى قضية خاصة فقام الجادرجى بما كلفه به المؤلف ، وعادت
العلاقات الشخصية بينهما الى مستواها الطبيعى مع بقاء الاختلاف فى
الرأى . وفى صيف ١٩٤٨ سافر كاتب هذه السطور الى الولايات
المتحدة .

الفصل السابع

الحزب و وثبة كانون الثاني ١٩٤٨

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الامم المتحدة ان المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٣٠ قد استنفدت اغراضها واصبحت غير ذات موضوع وان العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب ان تكون وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين فى الحقوق والواجبات وان ذلك الميثاق الغى المعاهدة العراقية-البريطانية التى تتناقض مع المادة (١٠٣) من الميثاق التى نصت على انه «اذا تعارضت بالالتزامات التى يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق مع اى التزام دولى اخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق»

ولكن الطبقة الحاكمة فى العراق والخاضعة للاستعمار البريطانى وافقت على الخطة الانكلو - اميركية فى موضوع الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الاوسط والمساهمة فى الحرب الباردة بين الكتلة السوفييتية والكتلة الغربية ، وقد رغبت برميطنيا فى تجديد صفة الشرعية للمعاهدة العراقية - البريطانية وفى توسيع الامتيازات العسكرية بحيث يكون العراق باجمعه مطارا للقوات البريطانية بدلا من الحبانية والشعبية وحدهما .

وقد بدأت وزارة توفيق السويدى الثانية التى الفها فى ٢٣ شباط ١٩٤٦ بالتمهيد لتنفيذ هذه الخطة وكان لولب الحركة فى هذا الموضوع رجل الاستعمار فى الشرق الاوسط نورى السعيد . وقد

بدأ تحقيق الفكرة بضرب الاحزاب المعارضة زمن وزارة ارشد العمرى الاولى التى الفها فى اول حزيران ١٩٤٦ ، ثم فى طبخة الانتخابات التى قام بها عجوز الاستعمار نورى السعيد والتى حاول اضاء صفة الشرعية عليها بتوريط حزب الاحرار والحزب الوطنى الديمقراطى حين اشركهما فى وزارته التاسعة التى الفها فى ٢١ تشرين الثانى ١٩٤٦ ثم انكشفت اللعبة ولكنه افلح فى انتخاب مجلس نواب يخدم الغرض المطلوب ، وقد هيا نورى السعيد المجال امام صالح جبرالذى الف وزارته فى التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧ لكى يحقق الغرض النهائى وهو ربط العراق بعجلة الاستعمار البريطانى ، وقد وقع اختيار نورى السعيد والاستعمار على صالح جبر بالذات بصفته من الشيعة وبذلك حاولوا احداث انشقاق بين السنة والشيعة فلم يفلحوا (١) .

وقد دارت المفاوضات بين الجانبين العراقى والبريطانى فى بغداد ولندن فى الفترة الواقعة بين ٨ مايس ١٩٤٧ و ٤ كانون الثانى ١٩٤٨ عقدت خلالها اجتماعات كثيرة بين المتفاوضين واجتماعات اخرى فى قصر الرحاب بحضور عبد الاله الوصى على عرش العراق ، وقد تم تأليف الوفد العراقى برئاسة صالح جبر رئيس الوزراء وعضوية فاضل الجمالى وزير الخارجية وشاكر الوادى وزير الدفاع ونورى السعيد رئيس مجلس الاعيان وتوفيق السويدي عضو مجلس الاعيان .

موقف المعارضة من معاهدة بورتسموث

احتجت الاحزاب العراقية ، حزب الاستقلال وحزب الاحرار والحزب الوطنى الديمقراطى وعارضت عقداية معاهدة معتبرة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ ملغية بميثاق الامم المتحدة وقالت

(١) عن ثورة كانون الثانى ١٩٤٨ ومقدمات عقد معاهدة بورتسموث ونتائجها انظر عبد الرزاق الحسى ، تاريخ الوزارات العراقية الجزء السابع ، ص ٢١٠-٢٧٤ ، وهذا افضل ماكتب عن الموضوع حتى الان .

ان مجلس النواب لايمثل الشعب العراقى وان وزارة صالح جبر
لا تؤتمن على مستقبل البلاد .

ولما قام طلاب كلية الحقوق والطلاب الاخرون بمظاهرة احتجاج
قررت الحكومة تعطيل الدراسة فى ٥ كانون الثانى ١٩٤٨ وتوقيف
بعض الطلاب ولكن الطلاب استمروا بالاضراب وقصدوا البرلمان ،
ثم قرر مجلس الوزراء اعادة الدراسة فى كلية الحقوق يوم ٨ كانون
الثانى .

وفى الوقت نفسه جرت مفاوضات شكلية فى لندن فى السابع
والثامن والعاشر من كانون الثانى ١٩٤٨ واعلن عن توصل المتفاوضين
الى عقد معاهدة جديدة وتقرر التوقيع على المعاهدة فى ميناء
بورتسموث فى ١٥ كانون الثانى ١٩٤٨ ولذلك سميت بمعاهدة
بورتسموث ، وقد نشرت فى بغداد يوم ١٦ كانون الثانى ، واضدرت
الاحزاب العراقية بياناتها ضد المعاهدة فى ١٨ كانون الثانى و ٢٠
كانون الثانى .

وقد اعلن الطلاب الاضراب وقاموا بمظاهرات منذ ١٧ كانون
الثانى ١٩٤٨ . ثم منع وكيل رئيس الوزراء جمال بابان المظاهرات
كما منعها ايضا وزير الداخلية توفيق النائب . وفى ٢٠ كانون الثانى استعملت
الشرطة القوة واطلقت الرصاص على المتظاهرين وقتل اربعة اشخاص
بينهم تلميذ واحد هو شمران عمران من طلاب دار المعلمين فى بغداد .
وفى اليوم التالى ذهب الطلاب لاستلام جثث القتلى من معهد الطب
العدلى ولكن الشرطة اطلقت النار من جديد فقتلت اثنين احدهما
تلميذ فى كلية الصيدلة ، فاستقال عميد واساتذة كليتى الطب والصيدلة
ومدراء الاقسام فى المستشفى ونشر سكرتير الجمعية الطبية
العراقية احتجاجا .

ثم عقد اجتماع فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢١ كانون

الثاني ١٩٤٨ برئاسة الوصي على العرش حضره رئيسا الاعيان والنواب ورؤساء الوزارات السابقون وممثلوا الاحزاب السياسية وبعض الشخصيات السياسية. واوعز الوصي الى جمال بابان بأن يتصل بصالح جبر ويطلب عودته الى بغداد فوراً، وقد سخر صالح جبر من حوادث بغداد واستنكر دعوة السياسين الى الاجتماع دون اخذ رأيه وتوعد بسحق لمعارضة عند عودته الى العراق .

ثم اذيع بيان التشريفات الملكية في الساعة الثامنة من مساء ٢١ كانون الثاني من دار الاذاعة العراقية وفيه يعد الوصي الشعب العراقي بأنه لن تبرم اية معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وامانها الوطنية . وفي صباح ٢٢ كانون الثاني اذاع راديو لندن تصريحاً لصالح جبر قال فيه انه موقن بان البرلمان العراقي والشعب العراقي سيجدان في المعاهدة ما يحقق الاماني القومية تحقيقاً كاملاً وان بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم في عام ١٩٤١ استغلت فرصة غيابه وحدثت القلاقل في البلاد وانه سيعود الى العراق فوراً وسيحقق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتماً . فهاج الناس وعادت المظاهرات .

الوثبة الوطنية

عاد صالح جبر الى العراق يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ وقابل الوصي وعنف وكيله جمال بابان على سوء تصرفه ، ثم ذهب نوري السعيد وتوفيق السويدي لمقابلة الوصي ونسب نوري السعيد مسؤولية الاضطرابات الى جمال بابان . وقد ابدى صالح جبر استعداداً للاستقالة ولكنه طلب ان يمهل ٢٤ ساعة ويسمح له بحرية التصرف لاعادة النظام وهيبة الحكم كما زعم ولكن جمال بابان وزير العدل وجميل عبدالوهاب وزير الشؤون الاجتماعية اقترحا استقالة الوزارة فوراً لتهدئة الحالة وعودة الامور الى نصابها ، ثم استقال جمال بابان مساء ٢٦ كانون الثاني .

ولكن صالح جبر اذاع في الساعة الثامنة مساء من دار الاذاعة العراقية بيانا طلب فيه الهدوء والسكينة وعدم الاخلال بالامن والنظام ومخالفة القوانين وترك الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة في البت في امر المعاهدة الى مجلس الامة .

ولكن المظاهرات اتشرت في جميع انحاء بغداد وفي اكثر مدن العراق . وفي اليوم التالي (الثلاثاء ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٧) اصبحت بغداد كأنها ساحة حرب وقد احتلت قوات الشرطة مداخل الطرق وانطلقت سياراتها المصفحة تجوب في الميادين الرئيسية ونصب الرشاشات فوق البنايات الشامخة وماآذن بعض الجوامع . ولما حلت الساعة التاسعة تجمعت جماهير الطلاب والطالبات في الساحات العامة في الاعظمية والرصافة والكرخ ثم شرعت في سيرها لتلتقى مع بعضها واذا بالشرطة تفتح النار وتقتل اربعة من المتظاهرين . ولما حاولت مظاهرة الكرخ العبور الى جانب الرصافة فتحت الشرطة رشاشاتها على العابرين وقتلت الكثيرين واستطاع المتظاهرون بالرغم من ذلك العبور الى الرصافة .

ثم اذاع صالح جبر بيانا جديدا كان بمثابة الزيت الذي صب على النار فزادها اشتعالا . ثم استقال بعض النواب فرئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب ، ثم استقال وزير المالية يوسف غنيمه ووزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب .

وفي ذلك الوقت قابل محمد الصدر ونوري السعيد الوصي على العرش فنصحه الاول باقالة الوزارة ولاسيما بعد ان استقال ثلاثة وزراء واصبح بقاء الوزارة غير دستوري ونصحه الثاني باعلان الاحكام العرفية ومنع التجول وابقاء صالح جبر ، ولكن الوصي خشي العاقبة فطلب من صالح جبر ان يستقيل فاستقال . وفي الساعة الثامنة من مساء ٢٧ كانون الثاني اذاع الوصي بنفسه بيانا من دار الاذاعة العراقية ذكر فيه استقالة الوزارة وقبولها . وقد اعتبر يوم ٢٧

كانون الثاني ١٩٤٨ يوم الوثبة الوطنية التي اسقطت وزارة صالح جبر
واتت وزارة جديدة هي وزارة محمد الصدر .

موقف الحزب الوطنى الديمقراطى

فى خلال الفترة الواقعة بين ٩ حزيران ١٩٤٧ و ٧ شباط ١٩٤٨ لم
تصدر جريدة صوت الاهالى اذ عطلتها وزارة صالح جبر ولم تعد
للصدور الا بعد استقالة وزارته وتأليف وزارة محمد الصدر . وفى
تلك الفترة التى جرت المفاوضات لعقد معاهدة جديدة فلم يتسن للحزب
ان ينشر موقفه من الموضوع الى ان عقد اجتماع الساسة العراقيين
فى قصر الرحاب فى ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ لبحث قضية تعديل المعاهدة
العراقية-البريطانية فاصدر الحزب حينئذ اول بيان له بتاريخ ٣١ كانون
الاول ١٩٤٧ كما اصدر بيانات اخرى حسب تطورات الحوادث التى
ادت الى اسقاط وزارة صالح جبر فى الوثبة الوطنية يوم ٢٧ كانون
الثانى ١٩٤٨ . فلما عادت صوت الاهالى الى الصدور بتاريخ ٨ شباط
١٩٤٨ شرعت بنشر تطورات الحوادث المتعلقة بعقد معاهدة بورتموث
والوثبة الوطنية وموقف الحزب الوطنى الديمقراطى ابتداء من هـدأ
التاريخ الى ٢ آذار ١٩٤٨ تحت عنوان «سجل الحركة الوطنية» فى
حلقات بلغت (٢١) حلقة . وفى ٢٧ كانون الثانى ١٩٦٠ بمناسبة مرور
اثنى عشرة سنة على الوثبة الوطنية اصدرت دار الاهالى كتابا
من القطع المتوسط ضم السجل المذكور بعنوان
سجل الحركة الوطنية ضد معاهوة جبرييفن ودور الحزب الوطنى
الديمقراطى فيها ، وهو يقع فى ١٣١ صفحة ويحتوى على (٢١) صورة
تمثل حوادث الفترة . وقد جاء فى الصفحة الثالثة : «اهداء الكتاب :
الى ارواح الشهداء الابرار الذين ضحوا بارواحهم للدفاع عن شعبهم
عندما اريد تكبيله بقيود جديدة وربطه بعجلة الاستعمار فاستحقوا
الخلود» . وجاء فى الصفحة الرابعة : شهداء الحركة الوطنية من

اعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى : احمد صالح ، علوان حسين ، نعمان حميد ، فيصل ياسين ، عبد الوهاب أحمد ، الذين سقطوا صرعى فى ميدان الكفاح ضد معاهدة جبر-بيغن فى يوم ٢٧ كانون الثانى ١٩٤٨ فى معركة جسر الشهداء - بغداد .

ويبدأ الكتاب بنشر بيان الحزب المؤرخ فى ٣١ كانون الاول ١٩٤٧ الذى جاء فيه ان الحزب يرى ان فتح باب المفاوضات بصورة شاذة مع بريطانيا والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن ارادة الشعب وغير مستندة الى مجلس نيابى يمثل الامة تمثيلا حقيقيا عمل فى غير صالح العراق ، ولذلك فلا بد ان تكون النتيجة امرا مجحفاً بحق الشعب العراقى ومخلا بسيادته ولا يمكن أن يعتبر علاقات صداقة بين دولتين حليقتين وانما سيكون سببا لحدوث صعوبات جمة بين العراق وبريطانيا فى المستقبل (ص ص ٨٧) .

وفى ٧ كانون الثانى ١٩٤٨ وجه الحزب كتابا الى وزير الداخلية وبعث بصورة منه الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكى احتجاجا على استعمال القسوة ضد طلاب كلية الحقوق وزملائهم طلاب المعاهد الاخرى عند محاولتهم القيام بمظاهراتهم السلمية فى اليوم السابق لاطهار شعورهم الوطنى فيها واحتجاجا على التماهل البادى من قبل الحكومة فى قضية فلسطين واستنكارا لتصرفات وزير خارجية العراق فى لندن بشأن المعاهدة العراقية - البريطانية ، وطالب باطلاق سراح الطلاب الموقوفين ومعاقبة المسؤولين عن استعمال القسوة وباستئناف الدراسة فى كلية الحقوق حالا وبالكف عن وضع العقبات فى طريق الشعب نحو تحرره من نير الاستعمار والاستبداد . وفى اليوم التالى اجاب وزير الداخلية على كتاب الحزب قائلا ان الحزب تسرع فى توجيه التهم وكان الاجدر بحزب سياسي كالحزب الوطنى الديمقراطى ان يترىث فى كيل التهم . فاجاب الحزب على كتاب وزير الداخلية

بتاريخ ١١ كانون الثاني واكد ان احتجاجه كان نتيجة تدقيق وتمحيص ، وليس الحزب ملزماً بتصديق كل ماتدعيه الحكومة ، وان اسناد التسرع الى الحزب في هذا الحادث في غير محله ولا يسه الحزب تقبله من وزارة الداخلية التي نرجو ان تكون دقيقة فسي مراسلاتها مع هيئات شعبية لها مكاتبتها في المجتمع (ص ص ١٤٩-١٥٠) . ولما نشرت معاهدة بورتسموث يوم ١٦ كانون الثاني اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانه الاحتجاجي ضدها يوم ١٨ كانون الثاني قال فيه انه وجد نتيجة المفاوضات اسوأ مما كان قد توقع لانه لم يكن يتوقع ان تبلغ بالمفاوضين الجرأة الى حد لم يقيموا معه أي وزن للشعب العراقي فيكبلوه بقيود جديدة مفترين بحقوقه هذا التفريط ومستهينين بكرامته هذه الاستهانة . وبعد ان استعرض الحزب مواد المعاهدة الجديدة واخطارها دعا الشعب الشعب العراقي الى اجباط المشروع الاستعماري الجديد ومقاومته بكل ما اوتي من قوة (ص ص ١٦ - ٢٠)

وفي ٢١ كانون الثاني اصدر الحزب الوطني الديمقراطي احتجاجاً شديداً للهجة الى وزير الداخلية وبعث بصورة منه الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي وذلك ضد موقف قوات الحكومة من المتظاهرين في اليوم السابق . وقد جاء فيه وصف لحوادث كثيرة ثابتة بشهود عيان استعملت فيها الشرطة منتهى القسوة والقتل العمد (ص ص ٢٦-٢٨)

وفي اليوم نفسه وفي الساعة الثالثة مساء تم اجتماع بعض الساسة مع اوصى وتكلم كامل الجادرجي معلقاً على الوضع وعلى كلام وكيل رئيس الوزراء جمال بابان بأن هذا الوضع الخطير انما نجم عن المعاهدة التي لا يمكن للشعب ان يقبلها ثم عدد الاسباب التي دعت الطلاب دون غيرهم للبدء بالاحتجاج والتظاهر ضد المعاهدة وجاء على ذكر القسوة التي جوبهوا بها وتناجى الضغط على

الحريات ومصادرتها وكم افواه الصحف وتعنت الحاكمين وقال ان الحركة وطنية بحتة لا دخل لاي تحريض فيها كما زعم وكيل رئيس الوزراء وكما زعم السيد عبد المهدي وان الحل الوحيد هو الغناء للمعاهدة وانسحاب الوزارة ثم قال ان الشعب لم يعد يثق بهذه الوزارة وعلى ذلك فان اي بيان يصدر منها لا يقيم الشعب له وزنا . فايده رجال السياسة الاخرون وزاد عليهم رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة بأن ايد الجادرجي بضرورة انسحاب الوزارة من الحكم ثم اجمع الحاضرون في كلماتهم المسهبة التي القوها على استنكارهم وعلى استنكار الشعب للمعاهدة ومعارضته لها اشد المعارضة ، فقر قرار الحاضرين وعلى راسهم الوصي ، بعد ان دامت الجلسة خمس ساعات ، على ان يصدر بيان من رئاسة التشريفات الملكية يتضمن وعداً صريحاً من الوصي بعدم ابرام اية معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وامانها الوطنية (ص ص ٣١ - ٣٣)

وفي ٢٢ كانون الثاني ادلى كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الى مندوب جريدة صوت الاحرار بتصريح علق فيه على بيان التشريفات وقال انه لا يجوز للوزارة ان تبقى في الحكم ساعة واحدة بعد صدوره وانه مادامت وزارة صالح جبر عاقد المعاهدة قائمة فان الشعب يخشى استمرار المؤامرات عليه وقال انه يرى ان الظرف يتطلب تنحية وزارة صالح جبر اذا اصرت على البقاء وانه يرى من الضروري ان يلقى الشعب يقظاً تجاه كل مشروع استعماري او تجاه أية مؤامرة استعمارية تحاك ضد ارادته . وقد ادلى سعد صالح رئيس حزب الاحرار بتصريح ، واصدر محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال بيانا يشبهان ماذهب اليه الجادرجي . كما صرح محمدرضا الشيبسي عضو الجبهة الدستورية البرلمانية (التي تضم فيمن تضم نصرت الفارسي وجعفر حمندى ونجيب الصائغ وذيان الغبان وعبد الرزاق الشيلخي) ومحمد مهدي كبة وعلي ممتاز معتمد حزب

الاحرار بنا يشبه ذلك (صص ٣٦-٣٩)
وفي يوم الجمعة ٢٣ كانون الثاني قامت مظاهرة كبرى في بغداد
دامت خمس ساعات وقد اقسام المتظاهرون على تحقيق المطالب التالية:
١ - حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس حر يمثل امانى
الامة ومطالبها الوطنية .

٢ - اطلاق سراح الوطنيين الموقوفين
٣ - اسقاط الحكومة الحاضرة واقامة حكومة وطنية .
٤ - مواصلة الكفاح حتى ينال الشعب امانيه الوطنية .
ولكن بعض المخربين والمدسوسين نادى بندايات بقصد تشويه نبل الغاية
التي حدثت المظاهرة من اجلها ، وقد اعطى المتظاهرون درسا مناسباً
لهؤلاء المخربين والدساسين .

وقد ادلى كامل الجادرجى بتصريح الى جريدتى الزمان ووصوت
الاحرار حول ماجرى فى المظاهرة قال فيه ان الحزب الوطنى الديمقراطى
يعتز بالروح الوطنية الوثابة التى ظهرت فى المظاهرات التى قام
بها الشعب وابناؤه الواعون ضد المعاهدة الجائرة ويحرص كثيراً
على بقاء الصفة الوطنية الموحدة لجميع ابناء الشعب العراقى فى
استنكارهم المعاهدة الجديدة واستيائهم منها ولهذا فان حزبنا
يرى ان بعض ما وقع فى مظاهرة الجمعة وما بدأ فيها من اتجاهات
ونعرات حزبية او مبدئية خاصة مما يضر بحركتنا الوطنية التى
يقوم بها الشعب العراقى اليوم على اختلاف طبقاته لاحتباط معاهدة
جبر - بفن التى اجمع الراى على مقاومتها ، لاسيما وان هناك
محاولات لصبغ هذه الحركة الوطنية وهذا الهدف السامى بغير صبغته
الحقيقية ، وهناك محاولات ومناورات تحاك فى لندن للتذرع بذلك
فى معارضة امانى الشعب ، ولذلك يرى حزبنا انه من الواجب تجنب
كل ما يصبغ حركتنا الوطنية بصبغة خاصة او يفرق الوحدة الوطنية

في هذا الظرف الدقيق الذي تجتازه البلاد والذي يتطلب الاجماع على الظهور بمظهر وطنى بحت (ص ص ٤١-٤٢)

وفي اليوم نفسه قدم فرع الحزب الوطنى الديمقراطى فى البصرة احتجاجا على اعمال الشرطة فى قمع المظاهرات (ص ٤٣) .

وفي يوم ٢٦ كانون الثانى نشر حسين جميل سكرتير الحزب الوطنى الديمقراطى مقالا افتتاحيا فى جريدة **الزمان** بعنوان «لقد انكروا الشعب فأثبت وجوده» تعليقا على المظاهرات الشعبية فى مختلف انحاء العراق ضد معاهدة جبر بفرن وما جاء فى هذا المقال : «اعتادت الحكومات المختلفة ان تنعت كل حركة تبدر من الشعب لغير مصالحها وبدون رضاها بانها تحريض «دعاة السوء» ولكنها لا تستطيع ان تقول اليوم بان غضبة عشرات الالاف وتظاهريهم ضد هذه المعاهدة الجائرة لعدة ايام تحت وابل من رصاص الشرطة وتساقط الشهداء والجرحى هنا وهناك واصرار الشعب على ان يبدى رأيه ضد المعاهدة انها لا تستطيع ان تقول ان ذلك من فعلى «دعاة السوء» اوانه نتيجة التحريض والا فلتبذل الوزارة كل جهودها وتصرف من اموالها ماشاءت فتحرض عددا من الاشخاص مهما قل عددهم وهزل شأنهم على التظاهر بتأييد المعاهدة» (ص ٦٣)

وفي يوم الوثبة الوطنية يوم ٢٧ كانون الثانى ١٩٤٨ كان كامل الجادرجى على اتصال دائم منذ الصباح مع مركز الحزب العام ومع حسين جميل الذى كان مشتركا اشتراكا فعليا فى المظاهرات ومع محمد حديد الذى كان يقوم بمهمة خاصة اودعت اليه مع هيئات شعبية اخرى لتلقى الاخبار وابداء رأيه فى بعض المواقف وكان من جملة ما قام به الجادرجى انه اتصل برئيس حزب الاستقلال وبعض الشخصيات البارزة للتشاور معهم فى الوضع القائم فى البلد كما انه كان على اتصال دائم مع معظم الشخصيات البارزة من رجال الحكم ، وقد اقترح تأليف وفد من الاحزاب ومن الشخصيات

البارزة لمقابلة الوصى بغية عرض الحالة القائمة في البلد على حقيقتها فلم يوفق في ذلك ولكنه تمكن من اقناع ارشد العمري بضرورة الذهاب الى قصر الرحاب ومقابلة الوصى بهذا الشأن (ص ص ٧٤ - ٧٥) .

وبعد ظهر ٢٧ كانون الثاني اتصل رؤساء الاحزاب ببعضهم فقرروا الاجتماع في دار الشيخ داخل الشعلان لمعالجة الموقف واتصلوا من هناك بالجبهة الدستورية البرلمانية التي كانت مجتمعين في دار نصرت الفارسي وتحادثوا في ايفاد وفد من الاحزاب ومن الجبهة الدستورية البرلمانية الى الوصى لعرض خطورة الموقف عليه وطلب استقالة صالح جبر ، ولما اتصلوا بالسيد محمد الصدر اخبرهم ان صالح جبر في طريقه الى الاستقالة ولذلك صرفوا النظر عن ارسال الوفد (ص ص ٧٦-٧٧)

وفي اليوم التالي للوثبة واستقالة صالح جبر أي في يوم ٢٨ كانون الثاني كلف ارشد العمري بتأليف الوزارة بعد ان اعتذر محمد الصدر ولكن الاحزاب الثلاثة حزب الاحرار وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي عارضوا اسناد الوزارة الى ارشد العمري واصدروا بيانا طالبوا فيه :

- ١ - بابطال معاهدة بورتسوث
 - ٢ - اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار
 - ٣ - حل المجلس النيابي واجراء انتخابات حرة
 - ٤ - احترام الحريات الدستورية
 - ٥ - فسح المجال للنشاط الحزبي
 - ٦ - حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته
- ثم كلف محمد الصدر بتأليف الوزارة فالفها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ (ص ص ٩٠-٩٣)

الفصل الثامن

تجميد الحزب

استقبل الناس تكليف السيد محمد الصدر بتأليف الوزارة الجديدة بالارتياح التام ورحبت الاحزاب بتكليفه وذلك بعد ان عانى الشعب العراقي من وزارة صالح جبر ماعانى من اراقة الدماء وازهاق الارواح ، غير ان وجود ارشد العمري فيها كوزير للدفاع ومصطفى العمري كوزير للاقتصاد اثار بعض الاستهجان والمخاوف . وقد صرح كامل الجادرجي لمراسل اخبار اسوشييتد بريس بقوله : « انا نحترم كل الاحترام شخصية الرئيس ونعتر بماضيه ونعتقد انه كان انسب شخصية يمكن ان تتولى رئاسة الوزارة في هذه الظروف العصيبة ، ولكن هذا وحده لا يكفي بطبيعة الحال لانه قد اصبحت هنالك مطالب يتمسك بها الشعب كل التمسك بعد الحوادث الاخيرة والتضحيات الغالية التي اداها . وقد ادركت الاحزاب العراقية هذه الحقيقة فاصدرت بيانها الخطير ليلة ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ .٠٠٠ اما قضية اشتراك حزب الاستقلال دون غيره في الوزارة فمن الطبيعي ان كل حزب بعد ان وقع البيان المتضمن المطالب الستة اصبحت من واجبه التمسك به كل التمسك (١) » هذا وكان الصدر قد فاوض حزب الاستقلال وحزب الاحرار فقط في موضوع الاشتراك في وزارته فقبل الاول ذلك بعد ان اطمأن الى الوعد الذي حصل عليه بحل مجلس النواب ، ورفض الثاني هذا الاشتراك لعدم اطمئنانه الى هذا الوعد .

وفي ٤ آذار قبلت استقالة جميل المدفعي من وزارة الداخلية

(١) سجل الحركة الوطنية ، ص ١٥٠-١٦٠

وعمر نظمی من وزارة العدل وعین نصرت الفارسی وزیرا للداخلية ونجیب الراوی وزیرا للعدل وداود الحیدری وزیرا للشئون الاجتماعية . وفي ۳۰ آذار وبعد وفاة حمدي الباجهجي وزير الخارجية عين نصرت الفارسی وزیرا للخارجية ومصطفى العمري وزیرا للداخلية بالوكالة . وقد اوجس الناس خيفة من مصطفى العمري وكيل وزير الداخلية الذي سيجري الانتخابات القادمة والذي سيشرف على الاحكام العرفية التي اعلنت في ۱۴ مایس ۱۹۴۸ بمناسبة حرب فلسطين فاستغلت ابشع استغلال لدعم الحكم . واخذ الناس تدريجيا يدركون ان السيد محمد الصدر واحد من الطبقة الحاكمة ومن انصار البلاط وان مصطفى العمري الآلة المنفذة لرغبات الطبقة الحاكمة والبلاط والانكليز ، وان الوصي الذي خاف من حوادث كانون الثاني ولاسيما حين سمع بالهتاف بسقوط الملكية فوافق على اقالة صالح جبر ثم ندم على ما فعل وخشى العاقبة واعتذر للانكليز ونوري السعيد ابدى استعداداه لمباشرة الاستعمار وعجزوه الى اقصى حد ممكن للتكفير عن ذنبه .

اهم اعمال وزارة الصدر :

فسحت وزارة الصدر المجال الواسع امام الشعب ومنظماته للتنفيس عن نفسه بالموكب واقامة الفواتح وتقديم المذكرات ومقابلة رئيس الوزراء وبعض الوزراء . وقد حاول الشيوعيون استغلال الفرصة للحصول على مكاسب حزبية فازعجوا الحكومة والاستعمار الى ان حانت ساعة الانتقام منهم بعد اعلان الاحكام العرفية بمناسبة حرب فلسطين ، ولم يقتصر انتقام الحكومة على الشيوعيين وحدهم بل شمل العناصر التقدمية والوطنية الاخرى . والعمل الثاني الذي قامت به الوزارة هو دخول العراق في حرب فلسطين ، وتمثل هذه القضية موضوعا قائما بذاته يستحق ان يسجل

في كتاب بل في كنب، ولن يمكن تسجيل خيانات الطبقات الحاكمة في العراق وفي البلاد العربية لقضية فلسطين قبل مضي وقت طويل والاطلاع على الاسرار والوثائق المتعلقة بها عند جميع الدول ذات العلاقة . ولكن ما يهنا الان ان نذكره ان وزارة الصدر استغلت الاحكام العرفية لغير الغرض الذي اعلنت من اجله وهو حماية مؤخرة الجيش العراقي الذاهب الى فلسطين فنكلت بالاحرار وتدخلت بالانتخابات ولفقت نتائجها ، وكأنها وزارة يرأسها احد ساسة العهد البائد الاستعماري .

والعمل الثالث الذي قامت به وزارة الصدر هو اجراء انتخابات على الطريقة التقليدية من تدخل وتزوير واضطهاد وارهاب، وقد احتجت الصحافة والاحزاب على ذلك حتى ان محمد مهدي كبة وزير التموين اضطر للاستقالة في ٧ حزيران ١٩٤٨ فقبلت ، كما ان داود الجيدري وزير الشؤون الاجتماعية كان قد قدم استقالته في ٢٦ مايس للسبب نفسه ولكن استقالته لم تقبل وبعد ان انجز محمد الصدر مهمته التي اثارت سخط الرأي العام استقال في ١٦ حزيران فقبلت استقالته في ٢٣ حزيران

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من وزارة الصدر

عادت صوت الاهالي الى الظهور في ٨ شباط ١٩٤٨ فكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «حسبوا الوداعة خنوعا» يودع فيه صالح جبر ونوري السعيد وجماعتهما بالشماتة والسخرية ويهلل للشعب العراقي الذي ثار على الظلم والاستعمار . وفي اليوم التالي كتب الجادرجي مقالا ثانيا بعنوان «العراق يقدم من ضحايا الحجر الاوان لبنائه الشعبي» ثم حدد في مقالته التالين «واجبات الوزارة» ثم «واجبات الشعب» (٢) . وكتب محمد حديد مقالا عن «واجب الوزارة

(٢) صوت الاهالي، ٨ شباط - ١١ شباط ١٩٤٨

في تحقيق اهداف الشعب العليا» ومقالا اخر عن «العلاقات العراقية البريطانية» (٣) . وكتب حسين جميل مقالا بعنوان «شعب يدون تاريخه» ومقالا ثالثا بعنوان «هذه القيود ضد الحريات لمصلحة من ؟» ومقالا ثالثا بعنوان «مجلس حمل مع تكوينه جرثومة حله» (٤) . وكتب الدكتور جعفر محمد كريم مقالا بعنوان «حل المجلس النيابي امر واجب» ومقالا ثانيا بعنوان «المأساة البارزانية يجب ان تنتهي» (٥) . وكتب حسن زكريا مقالا بعنوان «يوم ينبغي ان يكون له مابعده» وهو يعنى يوم الجسر يوم الشهداء ، ومقالا ثانيا بعنوان «الشعب والاحزاب» (٦) .

قضية الانتخابات :

وعالجت صوت الاهالى موضوع الانتخابات بمقالات كثيرة فطالبت بالحرية وتغيير الجهاز الحكومى الممارس لشئون الانتخابات ، وقالت ان الشعب لا يطمئن على انتخاباته قبل تطهير الجهاز الحكومى المشرف على الحركة الانتخابية ومطالبت الحكومة بضمان سلامة الانتخابات ، وقال الحزب «سنفضح المتدخلين فى انتخابات اليوم كما فضحناها بالامس» وكتب حسين جميل عن حرص الشعب على صيانة الانتخابات من التلاعب (٧) . وكان الحزب الوطنى الديمقراطى قد اشترك بالانتخاب وشرح كامل الجادرجى نفسه عن المنطقة الثالثة فى بغداد ضد علي ممتاز الدفترى ، ولما اشتد التدخل والارهاب سحب قرشيحه حقنا للدماء . وقد نشرت الجريدة اخبار الانتخابات ونشاط الحزب والمرشحين واخبارهم وفضحت التدخل والتزوير والارهاب . وقد

(٣) صوت الاهالى، ١٢، شباط، ١٣، شباط، ١٩٤٨

(٤) صوت الاهالى ، ١٥، شباط، ١٧، شباط، ١٩٤٨

(٥) صوت الاهالى ، ٢٠، شباط، ٢٧، شباط، ١٩٤٨

(٦) صوت الاهالى ، ١٦، شباط، ٢٧، شباط، ١٩٤٨

(٧) صوت الاهالى ، ١٤، آذار ، ٢٠، آذار ، ١٨، آذار ، ٧، نيسان ، ٨، نيسان ، ١٩٤٨

فاز محمد حديد وحسين جميل في انتخابات الموصل وبغداد وفار
خدورى خدورى عن الاقليات المسيحية في بغداد .

قضية فلسطين :

كانت هيئة الامم المتحدة قد قررت في ٢٩ تشرين الثانى ١٩٤٧
تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وتكوين دولتين واحدة يهودية
سيت بعدئذ «اسرائيل» وثانية عربية وقد ضمت اراضيها بعد ذلك
الى الاردن . وقررت بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين الانسحاب
منها في ١٤ مايس ١٩٤٨ . وقررت الدول العربية استعمال القوة
لاحباط التقسيم ولكن ظهر بعد ذلك ان بعض الحكام العرب وافقوا
على التقسيم واحبطوا تدابير الدول العربية وهذا الامر له تاريخ
لا بد وان يكتب في المستقبل . وقد وافقت الاحزاب الشيوعية العربية
على التقسيم لان الاتحاد السوفيتى وافق عليه . فلما عادت جريدة
صوت الامالى الى الظهور وعالجت موضوع فلسطين قبل ١٥مايس ١٩٤٨
معالجة وافية ، فكتبت مقالات عن مشاريع الاستعمار فى البلاد
العربية بعد احباط معاهدة جبر - بنن ، وان الامة العربية قررت احباط
التقسيم ولن يثنى عزمها ارسال قوة دولية لتنفيذه . وانه لا بد من
اتقاذ فلسطين على يد جيوش الدول العربية ، وان اتقاذ فلسطين سياسة
شعبية البلاد العربية ، وان واجب الدول العربية
دخول فلسطين اثر انسحاب القوات البريطانية وان احتلال فلسطين
من قبل جيوش الدول العربية اصبح ضرورة لامناس منها ، وان
اشتراك الدولة العراقية يستلزم الاستقرار فى البلاد ، وان
اتقاذ فلسطين لا يتم الا بزحف جيوش الدول العربية عليها وفق خطة
عسكرية موحدة ، وان مصير فلسطين يجب ان يتقرر فى فلسطين
نفسها على ايدي العرب لافى منظمة الامم المتحدة ، وان الشعب
الفلسطيني العربي هو الذى سيقدر مصيره بعد تحرير فلسطين ، وان

تفريق صفوف الوطنيين مساعدة فعلية للصهيونية والاستعمار ، ولا ينقذ فلسطين من مؤامرات الصهيونية والاستعمار غير مبادرة الجيوش العربية النظامية الى نجدتها فورا ، ولا سلم للشعوب العربية ومحنة فلسطين على اشدها ، وان على الشعوب العربية ان تتأهب لمجابهة مفاجات يوم ١٥ ايار (٨) .

ثم شرعت الجريدة بكتابة عناوين بحروف كبيرة فوق الصفحة الاولى حول قضية فلسطين ابتداء من ٢٧ نيسان ١٩٤٨ فكتبت العناوين الاتية : «ان اضاءة الوقت وعدم زحف الجيوش العربية على فلسطين حالا مساعدة فعلية للصهيونيين» و «زحف جيوش الدول العربية مجتمعة الى فلسطين في الحال يحول دون تنفيذ المؤامرات الصهيونية الاستعمارية» و «التردد في اقتحام حدود فلسطين من قبل الجيوش العربية مجتمعة لا يخدم غير الصهيونية والاستعمار» و «الاسراع في اجتثاث جذور الصهيونية واحباط المؤامرات الاستعمارية واجب مقدس في عنق كل وطني» و «تباطؤ جيوش الدول العربية في الزحف على فلسطين وتحريرها يفيد الصهيونية والاستعمار» وفي «على الشعوب العربية ان تساند المعركة الحاسمة لاتقاذ فلسطين وتحريرها من الصهيونية والاستعمار» الخ ... (٩) .

ثم نشر الحزب بياناً بتأييد دخول الجيوش العربية الى فلسطين ، ونشر حسين جميل مقالا بعنوان «اليوم تقف الدول العربية الموقف الصحيح لحل قضية فلسطين» ، واعتبر الحزب اعتراف الولايات المتحدة بأسرائيل عدواناً امريكياً جديداً على العرب ، كما استنكر

(٨) صوت الاهالي ١٨٤ شباط ، ٢٢٤ شباط ، ١٤ اذار ، ٢٩ اذار ، ١٤ نيسان ، ١٦ نيسان ،

٢٢ نيسان ، ٢٨-٣٠ نيسان ، ٥ ايار ، ١١ ايار ، ١٣ ايار ١٩٤٨

(٩) صوت الاهالي ، ٢٧-٣٠ نيسان ، ٢ ايار ، ١٤ ايار ١٩٤٨

اعتراف الاتحاد السوفيتي بها ، وكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «دول الشرقين الادنى والاوسط مسئولة امام التاريخ لنجدة العرب في حربهم المقدسة» ، وكتب حسين جميل مطالبا بأن تعبىء الامة العربية كل قواها لهذه الحرب العادلة وان يدرك كل فرد مسئوليته امام ضميره وامام وطنه وامام التاريخ والاجيال القادمة ، وكتب قاسم حسن مقالا بعنوان «الصهيونية الاعتدائية الاستعمارية ماهو مفهومها اليوم لدى مندوب الاتحاد السوفيتي في مجلس الامن» ذكر فيه اقوال غروميكو ومنها :

- ١ - ان قرار تقسيم فلسطين مايزال نافذ المفعول
- ٢ - ان الدولة اليهودية قائمة فعلا وان دول كثيرة اعترفت بها
- ٣ - ان الحالة في فلسطين مخلة بالامن والسلام
- ٤ - طالب بوقف القتال بالقوة
- ٥ - طلب بحث انضمام الدولة اليهودية الى هيئة الامم المتحدة
- ٦ - ان الاتحاد السوفيتي مندهش من ارسال الجيوش العربية للقضاء على القومية اليهودية ، وان الاتحاد السوفيتي كان دائما يعطف على كل حركة تحرير ، وهذه من المبادئ التي تقوم عليها سياسة الاتحاد السوفيتي .

فأجاب قاسم حسن :

- ١ - ان ٦٥٠ ألف يهودي لا يؤلفون قومية من مجموع ١٥ مليون
- ٢ - ان كتاب ستالين الماركسية والقضية الوطنية يذكر ان اليهود ليسوا بقومية
- ٣ - متى اقلبت الصهيونية الى حركة تحرير ، فقد كانت سابقا حركة رأسمالية وهناك كتب ونشرات ومقالات شيوعية ضد الصهيونية .

وكتب قاسم حسن مقالات أخرى كثيرة عن الموضوع^(١٠) . واستمرت الجريدة على كتابسة المقالات العديدة كما استمرت منذ ١٥ أيار ١٩٤٨ على نشر العناوين الكبيرة فوق الصفحة الاولى من كل عدد .

موقف الحزب الوطنى الديمقراطى من وزارة مزاحم الباجهجي

فى ١٦ حزيران ١٩٤٨ قدمت وزارة محمد الصدر استقالته بعد ان اجرت الانتخابات والف مزاحم الامين الباجهجي الوزارة الجديدة فى ٢٦ حزيران وفى عهدهما استؤنف القتال فى فلسطين بعد الهدنة الاولى التى بدأت فى ١١ حزيران ثم عقدت الهدنة الثانية فى ١٨ تموز واستمر الحزب على مواقفه السابقة فى قضية فلسطين ومثله فى مجلس النواب محمد حديد وحسين جميل وخدورى وخدورى وقد طالب محمد حديد بتنظيم ميزانية خاصة للدفاع عن فلسطين ، وطالب حسين جميل بأن تلغى الدول العربية امتيازات الدول المؤيدة للصهيونية . وطالبت جريدة صوت الاهالى بقطع النفط العراقى عن حيفا ومنع تصدير البترول العربى عن طريق طرابلس وقالت ان ذلك سلاح فعال للعرب فى خدمة فلسطين^(١١)

وكتبت جريدة صوت الاهالى تقول ان الانصياع لاوامر مجلس الامن فى فرض الهدنة الثانية لايمثل ارادة الشعوب العربية، وان الشعوب العربية فى حل مما تقررته حكوماتها ضد ارادتها بشأن فلسطين وان قبول الهدنة اقرار ضمنى بالدولة اليهودية وان الشعب وحده هو طريق الخلاص من هذه النكبة ، وان الامة العربية تريد اليوم فى الحكم من يمثل

(١٠) صوت الاهالى ، ١٥ ايار ، ١٧-٢١ ايار ، ٢٤ ايار ، ٣ حزيران ، ١٠ حزيران ،

١٥ حزيران ١٩٤٨

(١١) صوت الاهالى ، ٩ تموز ، ١٣ تموز ، ١٥ تموز ، ١٨ تموز ، ٢٨ تموز ١٩٤٨

ارادتها ومن يملك القدرة على حل قضية فلسطين بما يحقق آمالها (١٢) . وذكرت الجريدة ان مركز جامعة الدول العربية تضعض بسبب استمرار سياستها بشأن فلسطين ، وكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «فشل دبلوماسية الجامعة العربية» قال فيه انه على ضوء التجارب القاسية التي مرت بالجامعة العربية وهي في نشأتها يجب ان يعاد النظر في جميع تشكيلاتها وان تودع الى هيئة دبلوماسية تقرر بمقدرتها جميع الشعوب العربية وتطمئن الى انها غير مائلة للانكليز والاميركان على ان يكون على رأسها شخصية بعيدة كل البعد عن الروح الاتهازية متصفة بالجرأة الادبية الى حد كبير الى جانب ثقافتها الواسعة ومقدرتها الدبلوماسية لاتهدف الا الى هدف واحد هو الغاية المنشودة بالنسبة الى كل عربي الا وهي تحقيق اتحاد الشعوب العربية على اساس تمتعها جميعا بحريتها واستقلالها (١٣) .

وبمناسبة تأييد الحزب الشيوعي العراقي لتقسيم فلسطين كتبت صوت الاهالي مقالا بعنوان «شيوعيو العراق وقضية فلسطين» قالت فيه ان الحزب الشيوعي العراقي تقوده فتنة الموتورين الذين ثبت انهم جاهلون بحقيقة المجتمع العراقي وقد رأت هذه الفئة ان في اسر عقول من ينخرط في عداد اعضائه خير وسيلة لقيام منظمة دكتاتورية المسلك عنيفة لاتقبل المعارضة والنقاش من اعضائها والاسل سيف الخيانة، والجاسوسية بوجه من يناقش منهم «القيادة» او يعارض، وتدلتن الاعضاء المساكين بانهم وحدهم «الوطنيون» وانهم وحدهم «الدمقراطيون» وان كل احد آخر غيرهم متهم بالخيانة مقدما ومتهم بالتهاون والاندحارية والتامر مع الاستعمار كائنا من كان ذلك الغير وكائنا ماكان تاريخه في الحركة الوطنية . وقد ظهر تناقض سياسة الشيوعيين ومساسها بالمصالح الوطنية والقومية في مجال السياسة

(١٢) صوت الاهالي ، ٢١ تموز ، ٢٢ تموز ، ٢٥ تموز ، ٢٧ تموز ١٩٤٨

١٣ صوت الاهالي ، ٢٦ تموز ، ٣٠ تموز ١٩٤٨

العربية في العراق في قضية حساسة هي قضية فلسطين والنظر الى الصهيونية . وعندما دخلت الشعوب العربية في صراع دموي ضد الصهيونية اصدر ماسموه «بالحزب الشيوعي العراقي» منشورا سريا بلغت بأصحابه الجرأة والقحة ان تحذوا الشعوب العربية كلها وتحذوا مصالحها وامانها الواضحة فاصدروا منشورا طالبوا فيه بوقف القتال في فلسطين وسحب الجيوش العربية منها ، وذلك ترديدا لسياسة الاتحاد السوفيتي ومطالب ممثليه في مجلس الامن (١٤) .

ثم عالج جريدة صوت الاهالي موضوع اللاجئين الفلسطينيين في الوقت الذي استمرت في الكتابة عن قضية فلسطين وطالبت بتغيير سياسة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية . وطالب كامل الجادرجي بان تكون حرب فلسطين اجماعية تحشد لها جميع موارد الامة ، وكتب ايضا بعنوان «سبع دول وشرذمة» قال فيه ان الحكومات العربية غير شعبية وضعيفة وغير منظمة وان الصهيونية منظمة (١٥) .

وعالجت الجريدة مواضيع عامة مثل الغلاء ، والحريات الدستورية ، ومهاجمة نوري السعيد للحزب ، والبطالة ، وقضية طرابلس الغرب ، والحياة النيابية ، والحياة الحزبية (١٦) .

في ٢٠ تشرين الاول اسندت وزارة الدفاع الى شاكر الوادي بعد استقالة صادق البصام وزير الدفاع السابق، وشاكر الوادي هو احد عاقدى معاهدة بورتسموث ، وفي ٢٢ تشرين الاول صدرت جريدة صوت الاهالي وفيها عنوان مقال «حول التعديل الوزاري» وقد ترك مكان المقال فراغ ابيض فقد حذف الرقيب المقال الذي هاجم تعيين

(١٤) صوت الاهالي ، ١٤ تموز ١٩٤٨ . نشر المقال بدون توقيع وكان كاتبه قاسم حسن .
 (١٥) صوت الاهالي ، ٣ آب ، ٦٤ آب ، ١١ آب ، ١٢ آب ، ١٥ آب ، ٢٤ آب ، ٢٩ آب ، ٣ ايلول ، ٦ ايلول ، ١٠ ايلول ، ١٣ ايلول ، ١٩ ايلول ، ٢١ ايلول ، ٢٤ ايلول ، ٢٦ ايلول ، ٢٧ ايلول ، ٢٩ ايلول ، ٣٠ ايلول ١٩٤٨
 (١٦) صوت الاهالي ، ٢ آب ، ٤ آب ، ٥ آب ، ٢ ايلول ، ١٤ ايلول ، ١٦ ايلول ، ١٧ ايلول ، ١٨-٢٠ آب ، ٢٢ آب ، ٢٥ آب ، ٢٦ آب ، ٢٨ ايلول ، ٢٨ ايلول ، ٢٩ ايلول ، ٤ تشرين الاول ، ٥ تشرين الاول ، ٨ تشرين الاول ١٩٤٨

شاكر الوادى وزيراً للدفاع . وفى مجلس النواب محمد حديد قائلاً ان التعديل الوزارى هذا قد باعد بين الشعب والحكومة ، ودارت فى مجلس النواب مناقشة حامية حول الموضوع . ثم تلا ذلك عدم نشر المقالات الافتتاحية وترك مكانها فراغاً بأمر الرقيب ، كما حذف الرقيب بعض الاخبار المحلية ثم قرر الحزب عدم ارسال مقالات للرقيب بسبب موقف الحكومة والرقابة (١٧) .

المؤتمر الثالث للحزب الوطنى الديمقراطى :

عقد المؤتمر الثالث يوم ٢٩ تشرين الثانى ١٩٤٨ ، وانتخب لعضوية اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل ورجب علي الصفار وحسين فوزي ونائل سمحيري وقاسم حسن . وقد انتخب كامل الجادرجى رئيساً ومحمد حديد نائباً للرئيس وحسين جميل سكرتيراً ورجب علي الصفار محاسباً .

تجميد الحزب

جمد الحزب الوطنى الديمقراطى نفسه حتى سنة ١٩٦١ ، ثلاث مرات ، وقد اثار قرار التجميد جدلاً داخل الحزب وقال انصار التجميد ان ظروف العمل السياسى فى كل مرة جمد الحزب فيها لاتساعد على استمرار نشاطه . وفى اواخر ١٩٤٨ جمد الحزب نفسه بسبب ما تعرض له من الاضطهاد والكتب ، وفى ربيع ١٩٥٩ جمد نفسه ثانية لاجل اخراج الشيوعيين لما قاموا به من اعمال اراد الحزب اظهار براءته منها ومعارضتها لها واستجابة لرغبة رئيس الوزراء ، وفى ربيع ١٩٦١ حين آل الحزب الى جماعة كامل الجادرجى جمد الحزب نفسه للمرة الثالثة بسبب عدم امكانية العمل السياسى وتضعف الحزب بعد أن تخلى عنه عدد كبير من القادة والقواعد . ويقول خصوم التجميد ومنهم كاتب

(١٧) صوت الاهالى ، ٢٢ تشرين الاول ، ٢٤-٢٨ تشرين الاول ، ٣١ تشرين تاوول ١٩٤٨

هذه السطور انه ما يخالف منطق الحزبية والديمقراطية ان يتخلى اى حزب عن اداء واجباته فى الكفاح من اجل الحرية، والاصلاح مهما كانت الظروف فكيف يصح لحزب يسمى نفسه بالديمقراطى ان يتخلى عن الكفاح من اجل الديمقراطية . ولكن ما يخفف من شدة معارضة خصوم التجديد ان الحزب الوطنى الديمقراطى بتركيبه واسلوبه نفسى العمل العلنى غير قادر على العمل السرى وغير راغب فيه لكى يعوض به عن نشاطه العلنى ، وان الطلب اليه بالاستمرار فى النضال والعمل مهما كانت الظروف احراج له وتحميله مسئولية لا يطبق تحملها . استعرض الان مبررات الحزب لتجميد اعماله فى اواخر ١٩٤٨ ، وسأستعرض اسباب التجميد الاخرى فى مكانها المناسب .

فى اول كانون الاول ١٩٤٨ أصدر الحزب الوطنى الديمقراطى بيانا بشأن ايقاف اعماله نشر فى صوت الاهالى بتاريخ ٣ كانون الاول (١٨) . وقد جاء فيه ان وزارة محمد الصدر استغلت الادارة العراقية لاحباط الحركة الوطنية حتى صارت واسطة للتشفى والانتقام من كل فئة نشطت اثناء الوثبة الوطنية ، وقد وجه الحزب الوطنى الديمقراطى عدة مذكرات بهذا الشأن الى رئيس الوزراء اشار فيها الى استغلال الادارة العرفية استغلالا يهدد حرية الفرد وتوجيه هذه الادارة توجيهها لايتفق مع المصلحة العامة ، وقد أثبت الحزب بالاسماء والارقام كيف ان الادارة العرفية كانت تستغل لاغراض حزبية او اتخائية او محلية او شخصية وحذر الحكومة من مغبة تلك الاعمال التعسفية .

ولما اسند مزاحم الباجهجي رئيس الوزراء الجديد وزارة الدفاع الى شاکر الوادى الذى كان ركنا مهما من ارکان وزارة صالح جبر واحد اعضاء الوفد الموقع على معاهدة برتسموث كان ذلك نذيرا

(١٨) ارسل كامل الجادرجى نسخة من البيان بالبريد الجوى الى كاتب هذه السطور حين كان يدرس فى الولايات المتحدة لأمريكية .

باتقلاب الوضع ودليلا واضحا على ارتقاء مزاحم في احضان البورتسموثيين خصومه بالامس والذين تعتبرهم الاحزاب ومن ورائها الرأي العام الجناح المتطرف في رجعيته من الفئة الحاكمة واكثرها مبالاة للاستعمار ، ولما ارادت الاحزاب ابداء آرائها في ذلك الحادث الخطير منعت منا باتا ولم يقف الامر عند منع جريدة **صوت الامالي** وسائر الصحف الحزبية من التعليق على ذلك الحادث بل ان الرقابة قد تبادت في تصرفاتها الكيفية وفق خطة مرسومة لنمنا من ابداء رأينا في كل قضية من قضايا البلاد الحيوية فارتأينا الكف عن كتابة المقالات الافتتاحية لان مصيرها الحذف حتما على يد الرقابة بعدما حذفت كل ما كنا نرسله اليها من مقالات وهكذا أصبحت الجريدة التي هي لسان حال الحزب والمظهر الوحيد لوجوده أقل من كونها جريدة اخبارية .

وليس هذا الكبت الذي فرض على الحزب الا نتيجة خطة مبيتة من قبل الفئة الحاكمة للقضاء على الحياة الحزبية في العراق وقد تلقى الحزب الوطني الديمقراطي النصيب الاوفى من هذه الضربات المتواصلة ، لانه كان كثير النشاط في جميع فروع ولجانه حيثما كان عدد من اعضائه ، اثناء الحركة الوطنية الاخيرة كما كان جريئا في مختلف الاحداث السياسية الخطيرة مما اكسبه مكانة كبيرة لدى الرأي العام . وقد تجلى اضطهاد حزبه في سوق عدد كبير من اعضائه الى المجالس العراقية فشملت المحاكمات قادة فرع بكامله كما حدث في البصرة وقد سجنوا جميعا اثر اعلان الاحكام العرفية كما لوحق الاعضاء في مدينة من المدن وهي الناصرية وقد سجنوا جميعا ايضا وحوكم اعضاء الحزب في السماوة و كربلاء والكثير من اعضاء الحزب في الحلقة والكاظمية واعضاء اخرين من بلدان اخرى حيث خرج الامر من محاكمة شخص بجريرة معينة الى محاكمة للسبب الحقيقي وهو

عضويته في الحزب وان اتخذت هذه المحاكمة اشكالا ظاهرة اخرى لعدم وجود جريمة باسم الانتماء الى الحزب الوطني الديمقراطي او الايمان بمبادئه . وبلاضافة الى ذلك فقد لوحق اعضاء الحزب فسي ارزاقهم واعمالهم بحيث انهم كانوا يبلغون بعدم انجاز مصالحهم الا اذا قطعوا صلتهم بالحزب حتى صار كل منتم الى الحزب يبيت ليلته قلقا غير آمن على حرمة منزله او على حريته الشخصية وقد اصبح منزله معرضا للتفتيش في كل لحظة واصبح هو معرضا للقبض عليه وزجه في التوقيف حتى صار التوقيف الاحتياطي من الامور المألوفة ، فكثيرا ما تلجأ السلطات الى توقيف الكثير من الاعضاء لالتهمة موجهة اليهم من مرجع مختص وانما لمجرد احتمال اشتراكهم في مظاهرة يحتمل ان تقام في المستقبل ، وهناك اخرون قبض عليهم لمجرد نشاطهم الحزبي وكثيرا ما بقوا رهن التوقيف اسابيع وربما اشهرا من دون محاكمة حتى اصبح كل عضو في الحزب يشعر شعورا يدعوه الواقع بانه يعيش في جو مرهق من الجاسوسية التي تتعقبه تعقبا في حياته اليومية وتحصى عليه انفاسه وتجبر التقارير الضافية بما يقوله خلال قيامه باعماله وفي مجالسه الخاصة وفي محلات الراحة التي يركن اليها بعد الفراغ من أعماله . وقد أحيط المركز العام للحزب وفروعه خارج العاصمة واطرافها بشبكة واسعة من الجاسوسية تحاول ان تعلم بكل مايجري داخل الحزب وفي اجتماعاته العامة والخاصة بأعضائه وتستعمل شتى وسائل الاغراء للوصول الى هذه الغاية كما لو كانت هذه المؤسسة الديمقراطية مركزا للجرام . وقد كان نتيجة الملاحقة المستمرة لاطراف الحزب خارج العاصمة ان تأثرت امورهم المعاشية تأثرا بالغاء ، وهكذا أصبح الحزب كما لو انه لم يكن حزبا مجازا في بلد له دستور وفي وضع يقال انه ديمقراطي . وقد كان الاعضاء في جيبس انحاء العراق عرضة للضغط عليهم في سبيل حملهم على ترك الحزب ، بحيث ان بعض الاستقالات كانت تكتب في الدوائر الرسمية ، وهكذا

شل نشاط الحزب فى مختلف الميادين بحيث اصبح لا يستطيع القيام
بواجباته التى التزم بها امام الشعب الا اذا غير اساليب عمله وبدل
منهجه المبني على الاساليب الديمقراطية واطلب الى حزب ثورى يسلك
مسالك الاحزاب الثورية وهذا مايتناقض مع منهجه الاساسى وفلسفته
الاجتماعية والسياسية الاصلية التى يدين بها والغرض الذى اوجد
من اجله .

ولقد تبين ان الفئة الحاكمة التى تريد الحيلولة دون تبديل
هذه الاوضاع الفاسدة والتى تسير على نفس منهجها الذى كان
ولا يزال يسوق البلاد الى الهاوية قد بقيت تكافح الحزب بمختلف
سلطاتها وبجميع وسائلها على اساس تهم باطلة تعلم هى حق العلم
ببطلانها اذ ان الحزب بقى متمسكا اشد التمسك بمنهجه وكان ولا يزال
مستقلا كل الاستقلال فى سياسته ولم يتأثر قط بالتيارات الخارجية
وقد كافحت قيادة الحزب بلا هوادة كل من كان يشذ عن هذه السياسة
من اعضاء الحزب وصرحت مرارا بأن الحزب لاينوى تحقيق مبادئه
الا بالوسائل الديمقراطية وانه لايتوسل فى سبيل ذلك بالطرق الثورية .
ومع ان معظم رجال الفئة الحاكمة صاروا يصرحون بان حزبنا ديمقراطى
صميم لكن المكافحة استمرت بل اخذت تشتد يوما بعد يوم ، وسبب
استمرار هذه المكافحة لحزبنا كما نعتقد هو المناصرة التى يتلقاها من
الشعب بالنظر الى صلابته الوطنية وتمسكه بمنهجه من جهة والطريقة
الاجابية التى سلكها منذ تاليه عندما تقتضى المصلحة العامة العمل
الاجابى من جهة اخرى ، فالفئة الحاكمة التى لايمكن ان تعيش الا فى
دور دكتاتورى ارهابى لايسعها ان تفسح المجال لحزب يعمل فى سبيل
النظام الديمقراطى لانه اذا ماتحقق هذا النظام فسوف تفقد هذه الفئة
امتيازاتها وتلاشي فى عهد ديمقراطى مستقر وهو العهد الذى يهدف
الحزب الى ان يكون الحكم فيه من الشعب وبالشعب وللشعب ، ولذلك
حرمت الفئة الحاكمة حزبنا الذى انشئ على اساس العمل فى ظل

الدستور من ممارسة حقوقه كما حرّمته من جميع وسائل العمل
الدستورية وحالت بينه وبين توفير امكانيات العمل الديمقراطي له .
ومع ان القائمين بشئون الحزب يرغبون من الصميم في مواصلة
العمل بكل مايتطلب الامر من الكفاح ضد الحكم الفردى ويقدرّون
رغبة الاعضاء فى مواصلة الكفاح فى هذا السبيل بالرغم مما احتملوه
من تضحيات مادية ومعنوية ولكنهم لا يرغبون فى الوقت ذاته فى ان
يحملوا الحزب امرا فوق مايتحملة جهازه الحاضر اذ ان كل شخص
منتسب الى الحزب كان يعلم عند اتسابه ان عمله لن يخرج عن نطاق
العمل الديمقراطى فليس من العدل اذن ان يكلف منتسبو الحزب بتحمل
مسئوليات اكثر مما تعهدوا الايفاء به سواء كانت تعهداتهم تلك تعهدات
صريحة بقبولهم منهج الحزب او تعهدات ضمنية بعدم قيامهم بأي عمل
خارج حدود العمل الديمقراطى المكشوف .

ولا بد ان يخطر على البال سؤال له وجاهته وهو لماذا تواصلت
الفئة الحاكمة اضهاد الاحزاب الديمقراطية وتشديد الخناق عليهما
من غير ان تقضى عليها مباشرة بتعطيلها رسميا ؟ ان سبب ذلك واضح
فى نظرنا فالفئة الحاكمة تخشى من ان تظهر بوجه دكتاتورى سافر امام
الرأى العام العراقى الذى سئم الحكم المطلق بعد ان قاسى نتائج
الوخيمة ، ولذلك ارادت ان تحكم البلاد حكما دكتاتوريا بحقيقته
ديمقراطيا بمظهره ، فوجود النظام الدستورى بما فيه الاحزاب ولاسيما
الديمقراطية منها امر ضرورى بالنسبة للفئة الحاكمة لستر هذه
الديمقراطية المزيفة فهى تسمح باستمرار ابقاء الاحزاب من غير ان
تفصح لها مجال العمل الذى لا يمكن ان يقره حزبنا بوجه من
الوجود ، فان تمسك الاحزاب بالشكليات للظهور امام الرأى العام
العراقى بمظهر هيئات قائمة تستطيع ان تزاوّل اعمالها فى جو ملائم ، فى
حين ان حقيقة الامر عكس ذلك ، يسبغ على الوضع القائم صبغة
ديمقراطية ويؤدى الى تضليل الشعب ويحمل الرأى العام فى خارج

العراق على الاعتقاد بان العراق بلد دستوري يتستع بنظام فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ويقر الحقوق السياسية للمواطنين ويخدم الحرية الشخصية ويجيز حرية العقيدة وغير ذلك من الحريات الدستورية ، وهذا امر لا يتفق مع الحقيقة وواقع الحال مطلقا . فاستمرار الحزب الوطني الديمقراطي على العمل في هذا الوضع الشاذ الذي تفاقمت مساوؤه باستغلال الادارة العرفية لمحاربة التنظيم الشعبي والحريات الدستورية ومكافحة نشاط حزبننا القائم في ظل الدستور وحرمانه من امكانية العمل ، كل هذا يعنى اعطاء الوضع القائم مظاهر النظام الديمقراطي ، وهذا مما يخالف الواقع كل المخالفة . لذلك قرر الحزب ان يوقف اعماله حتى تتيح له الظروف امكانيات العمل مجددا ، وبذلك يكشف الحزب الستار عن حقيقة الوضع القائم فيلقى عن كاهله المسؤولية التاريخية التي ارادت لقنة الحاكمة ان تحمله اياها باعتباره جزءا من النظام الديمقراطي .

وينهى الحزب بيانه مناشدا الشعب ان يتدبر الامر ويعمل في سبيل استرداد حريته المسلوبة وحقوقه المهضومة .

الفصل التاسع

محاكمة كامل الجادر جى فى ١٩٤٩

عندما صدرت صوت الاهالى فى اليوم الثالث من كانون الاول ١٩٤٨ حذفت عبارة «لسان الحزب الوطنى الديمقراطى» من تحت اسم الجريدة بعد تجسيد الحزب لاعماله ، وقد اقتصر العمل على الاستمرار فى اصدار الجريدة على النهج نفسه الذى عرفته به وهى تعبر عن آراء الحزب المجيد وعلى قيام محمد حديد وحسين جميل وخدورى خدورى فى مجلس النواب على اداء واجباتهم النيابية بروح الحزب الوطنى الديمقراطى . وفى ٢٠ كانون الاول ١٩٤٨ نشرت صوت الاهالى خطاب حسين جميل فى مجلس النواب الذى قال فيه «من رأى منكم منكرا فليغيره» ثم عالج الوضع غير الدستورى ، وفقدان الحريات ، والتدخل فى الانتخابات ، وضعف الحياة النيابية وعجزها عن القيام بواجبها وسبب الثورات الانقلابية ، ووجوب سؤال الحاكمن عن مخالفتهم القانون الاساسى قبل سؤال المحكومين لدفاعهم عن حقوقهم ووجوب تشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن مخالفتهم الدستور ، وتعديل قانون الانتخاب ، وتجاوز السلطة التنفيذية على السلطين التشريعية والقضائية ، والسياسة الخارجية التى تتبع السياسة البريطانية ، وكون العراق قاعدة للجيش البريطانى ، وتوحيد كلمة العرب لاقاد فلسطين ، وحرب الشعوب العربية التى لم تبدأ بعد ، وقانون الادارة العرفية . وفى ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨ نشرت الجريدة

خطاب محمد حديد في مجلس النواب حول خطاب العرش وقد عالج فيه المناهج الوزارية ، والحياة الدستورية والمعارضة ، وقانون الانتخاب ، وقضية فلسطين ومؤتمر اريحا ، والاصلاح الداخلي ، واستمرار الاضطهاد الذي يولد انفجارا ، والوضع المالى وموقف الحكومة وتنظيم الحياة الاقتصادية ، واتفاقية الارصدة الاسترلينية ، وتعديل امتيازات النفط (١) .

وقد عالجت الجريدة قضية فلسطين فنشرت مقالا بعنوان «مأساة فلسطين وتصدع الوحدة العربية» وفي مقال اخر اكدت على ان سياسة شرقى الاردن نقطة ضعف فى الوحدة العربية وان واجب العراق يقضى عليه باتباع سياسة مستقلة عن السياسة الاردنية (٢) . وقد اشترك حسين جميل مع وفد من النواب يمثلون المعارضة فى مقابلة مزاحم الباجهجي رئيس الوزراء لعرض مطالب الشعب عليه وقد طلبوا باستئناف القتال فى فلسطين ونجدة الجيش المصرى والمحافظة على وحدة كلمة البلاد العربية لاقتاذ فلسطين وصيانة الجامعة العربية ، كما طالبوا بضمان الحريات الدستورية وفسح المجال للتعبير وعدم استعمال العنف تجاه المتظاهرين (٣) .

وزارة نورى السعيد العاشرة :

فى ٦ كانون الثانى ١٩٤٩ قدم مزاحم الباجهجي استقالة وزارته وفى اليوم نفسه الف نورى السعيد وزارته العاشرة . وقد كتب كامل الجادرجى بهذه المناسبة مقالا بعنوان «الحلقة المفرغة» ولكن الرقابة منعت نشره وترك مكانه فارغا فى جريدة صوت الاهالى بتاريخ ٩ كانون الثانى ١٩٤٩ ثم اعيد نشر قسم منه فى جريدة صوت الاهالى

(١) صوت الاهالى ، ٢٠ كانون الاول ٢٢٤ كانون الاول ١٩٤٨

(٢) صوت الاهالى ، ٢٣ كانون الاول ٢٦ كانون الاول ١٩٤٨

(٣) صوت الاهالى ، ٢٢ كانون الثانى ١٩٤٩

بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٥٠ . وقد ذكر السيد عبد الرزاق الحسنى لمؤلف هذا الكتاب انه استطاع فى حينه الحصول على النص الكامل لهذا المقال فنشر قسما منه فى كتابه تاريخ الوزارات العراقية وهو الذى يتعلق بمزاحم الباجهجي وكان بمثابة رثاء له ، جاء فيه ان مصير مزاحم الباجهجي كسياسى له بعض القابليات كان محزنا حقا وقد اتاحت له الفرصة كى يكفر عن الماضى وكى ينقى صفحته فينسحب من الميدان ويصارع الشعب بحقائق يتلفه الراى العام الى الوقوف عليها اشد التلطف ولكنه لم ينتهز تلك الفرصة بل استقال على الطريقة المألوفة فكان وقوفه الاخير على قدميه ثم سقوطه المحزن بعد ان كانت له صولات وجولات كلامية فى ميادين الاصلاح والبطولة الوطنية والجهاد القومى فترة من فترات تخللت سيرة ذلك الرجل الذى تحمل وسوف يتحمل الى مدة طويلة تبعات هذا العهد من تاريخ العراق وهى سيرة نورى السعيد (٤)

وقد استمرت الوزارة الجديدة على سياسة الوزارة السابقة فى كبت الحريات بل زادت وتجاوزت المدى ، والذى يراجع جريدة صوت الاهالى يجد ان هناك فراغات كثيرة فى مقالاتها الافتتاحية وحي اخبارها المحلية والخارجية بسبب تدخل الرقيب وحذف مالا يروق للحكومة حتى اضطرت الجريدة فى اكثر الاحيان على عدم كتابة المقالات الافتتاحية . ولكن سمح لها بنشر خطاب محمد حديد فى مجلس النواب حول تاليف وزارة نورى السعيد وخطابه حول الميزانية العامة الموقته ، كما سمح بنشر خطاب حسين جميل بعنوان «كيف تدنى الوضع العام فى البلاد؟» ولما عالج محمد حديد كيفية تعديل امتيازات النفط حذفت بعض فقرات المقال وقد طالب فيه بان تكون حصة النصف هى الحد الادنى وان يكون البدل بالعملة الذهبية وان يعين حد ادنى لما يجب ان يصدر من النفط وان لا يكون العرق باجمعه مضمولا

(٤) الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثامن ، ص ٥٣-٥٤

بالامتيازات كما طالب بتجهيز العراق بما يحتاجه من النفط ومنتجاته بأسعار معتدلة ، وطالب بنقل المصب من حيفا وبأن تتعهد الشركات بتعليم العراقيين هندسة النفط وان تستخدم أكبر عدد ممكن من العراقيين في اعمالها ، وطالب الحكومة بان تنشر معلومات مسهبة عن استثمار النفط العراقي . وقد نشر هذا المقال بشكل كراس عنوانه **كيف يجب ان تعدل امتيازات النفط** وطبع بمطبعة الرابطة (بغداد ١٩٤٩) وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٧ آذار قدم محمد حديد سؤالاً الى نوري السعيد رئيس الوزراء حول موقف الرقابة من مقاله بشأن تعديل امتيازات النفط ولكن رئيس الوزراء امتنع عن الاجابة ما لم تحذف فقرة من السؤال وهي : «لاشك ان المستر ويتلى بالنظر لخدمته الطويلة لدى الحكومة العراقية يعلم من «اين تؤكل الكتف» في المفاوضات التي يقوم بها» ، ونشر في محليات **صوت الاهالي** في ٨ آذار بحسب صغير عنوانه «من اين تؤكل الكتف» معناها ومرماها في لغة العرب جاء فيه : الذي ياتي الامور من مأتاها ، وكذلك يعرف من حيث يؤتى الناس في طلب الحوائج (٥)

ولما عرضت الميزانية العامة على مجلس النواب القى محمد حديد خطاباً عنها قال فيه ان في الميزانية عجزاً يبلغ ثلاثة ملايين دينار وان تخمينات وزير المالية للواردات غير صحيحة وشرح كيفية معالجة الوضع المالي والازمة الاقتصادية وعالج موضوع المشاريع العمرانية والانشائية التي تتطلبها البلاد وطالب بضرورة زيادة حصة العراق من النفط وقال لا يمكن اصلاح الوضع الاقتصادي بدون اصلاح ديمقراطي وهاجم تقسخ الجهاز الحكومي والظلم اللاحق بالحريرات الشخصية وطالب بوجود احياء جامعة الدول العربية وتجنب الخلافات ، وقال ان البلاد تتطلب اصلاحاً اساسياً وان الظلم ان دام دمر وان الاحكام

(٥) صوت الاهالي ، ١١ شباط ، ١٢ شباط ، ٢ آذار ، ٨ آذار ١٩٤٩

العرفية لا تستطيع حماية الاوضاع الفاسدة الى الابد وطالب بضرورة القضاء على الاوضاع الفاسدة وتنفيذ منهاج اقتصادى عبرانى ومنهاج اصلاحى اجتماعى وبالتخلص من النفوذ الاجنبى ومن استغلاله وباصلاح الجهاز الحكومى وتطهيره من الفساد (٦) .

محاكمة كامل الجادرجى

بتاريخ ٢٥مايس كتب كامل الجادرجى فى صوت الاهالى مقالا بعنوان «المعارضة فى المجلس النيابى واثرها لدى الشعب» بمناسبة انتهاء المناقشة حول الميزانية فى مجلس النواب ، اشاد فيه بالدور الذى قامت به المعارضة فى المجلس منذ اجتماعه غير الاعتيادى فى ٢١ حزيران ١٩٤٨ حتى انتهائه من مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ وبتعبيرها الصادق عن شعور الشعب ثم تطرق الى كيفية اجراء الانتخابات السابقة وما رافقها من حرمان الشعب من حق الانتخاب ودعا الشعب الى التمسك بحقه الدستورى فى الانتخابات المقبلة تمسكا تاما لتامين مجالس نيابية تعبر عن ارادته وتسيطر على السلطة التنفيذية . وبين الجادرجى شعور النائب الذى ينتخب انتخابا حرا والفرق بينه وبين «النائب» الذى يأتى برغبة الحكومة ومساعدتها ، و اشار الى التدخلات التى قامت بها الحكومة فى الانتخابات الاخيرة .

ثم راجع بعض النواب الذين يؤيدون الحكومة رئيس مجلس النواب طالبين اليه الابعاز الى الحكومة باقامة الدعوى على الجادرجى معتبرين ماكتبه مسا بكرامتهم . وبعد ذلك بايام قليلة بلغ حاكم التحقيق كامل الجادرجى بوجوب الحضور للاجاية عن دعويين اقيمتا عليه الاولى بموجب المادة السادسة والعشرين والمادة الثلاثين من قانون المطبوعات وهى تخص شكوى النواب والثانية بموجب المادة الثالثة عشرة من الباب الثانى عشر من قانون العقوبات البغدادى باعتبار

(٦) صوت الاهالى ٥٤مايس ١٩٤٩

ماكتب تحقيرا للحكومة واهانة لها . وقد نشرت اخبار المحاكمة فى
جريدة **صوت الاهالى** بتاريخ ١٤ و١٥ و١٧ و٢٠ و٢٣ حزيران ١٩٤٩ ثم
نشرت تفصيلات المحاكمة فى كتاب من القطع المتوسط عنوانه
محاكمة كامل الجادرجي فى صيف ١٩٤٩ وذلك بتاريخ ٣٠ حزيران
١٩٤٩ وقد ضم الكتاب (١٤٦) صفحة .

احال حاكم التحقيق الدعويين الى حاكم جزاء بغداد الاول برهان
الدين الكيلانى وقد عين يوم ١٤ حزيران موعدا للنظر فيهما وفى
الموعد المعين عقدت الجلسة الاولى وكان محامو الدفاع عبد الوهاب
محمود وعبد الهادى الظاهر وذيبيان الغبان وحسن عبد الرحمن وعبد
الرحمن الجليلى ونجيب الصايغ وعبد الرزاق الظاهر وعبد الرزاق
الحمود وعبد الرزاق الشىخلى وداود السعدى وعباس حلمى الحلبي
وخدورى خدورى ومحمد جواد الخطيب وشاكر غصيبة وحسين جميل
ونائل سحيرى وقاسم حسن وعبد المجيد الوندائى وجميل كبة .

وقد تلى كتاب المدعى العام الذى اشار الى احدى فقرات مقال
الجادرجي فى **صوت الاهالى** ونصها : «ثالثا شعور الناس بظاهرة
برلمانية لم يكونوا ليتوقعوها بعد هذا القنوط الذى خيم عليهم وهى
انهم لمسوا الثمرة التى انتجتها انتخابات جرت بمقتضى قانون الانتخاب
الجديد بالرغم مما جرى فيها من تلاعب وغش وتزوير ومداخلة فعلية
من جانب السلطة فى اكثر المناطق الانتخابية او بتعبير اصح فى جميع
المناطق الانتخابية باستثناء البعض منها الامر الذى ادى الى سلامة مناطق قليلة
من تدخل السلطة فى انتخاباتها لفرض المرشحين من انصارها ومؤيديها
على الشعب فرضا مما ادى بالنتيجة الى انتخاب نواب اعتبروا انفسهم
مدنيين الى الناخبين انفسهم لا الى مساعدة الحكومة وهذا ماجعس
الكثيرين منهم يتصرفون فى المجلس بكامل حريتهم» فالتلاعب والغش
والتزوير والمداخلة الفعلية فى الانتخابات جرائم معاقب عليها بموجب
احكام قانون الانتخابات وقانون العقوبات فاسناده هذه الجرائم

الى الحكومة يعد قذفا نص عليه في الباب السادس والعشرين من قانون العقوبات البغدادي واهانة لها وهو مايكون جريمة ينطبق على احكام المادة (١٣) من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي (٧) .

تلا الجادرجي افادة مكتوبة جاء فيها ان الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي اضيف الى القانون على اثر المظاهرات الكبيرة التي اقيمت اثناء انعقاد المجلس التاميسي الذي كان يناقش معاهدة ١٩٢٢ وقد اعتبرت الحكومة ان معارضتها حالة غير اعتيادية اي انها حالة ثورة . ثم استعرض الجادرجي تاريخ العراق وتاريخ البرلمان والصحافة وقانون الانتخابات وختم افادته بقوله ان القصد الحقيقي من اقامة هذه الدعاوى هو قمع كل معارضة تهدف الى اصلاح ولما كانت الشكليات الدستورية عندنا لاتساعد على سن مراسيم تمنع المعارضة من ابداء الرأي فقد اخذت الحكومة المتعاقبة تلجأ الى مثل هذه التفسيرات وزج القضاء في هذا الجدل (٨) .

قال الحاكم ان هناك دعوى اخرى احيلت من قبل المدعى العام وهي شكوى النواب بموجب المادة (٢٦) من قانون المطبوعات وقد قررت المحكمة النظر فيها بصورة موجزة ، ولكن حسين جميل المحامي طلب توحيد الدعويين لان المقال موضوع الدعوى واحد . ثم تلى كتاب المدعى العام وجاء فيه ان النواب الذين قدموا الشكوى هم جميل الاورفلي ومتى سرسم وموحان الخيران وعزالدين الملا واحمد العامر وفرحان العرس وشعلان السلطان وغانم الشمران وحמיד الحمود وعبدالله الياسين وغازي العلي وجعفر المكوثر باعتبار المقال المذكور ماسا بكرامة المجلس النيابي واعضائه، واقبس كتاب المدعى العام الفقرة الواردة في مقال الجادرجي التي نقلنا نصها اعلاه . وهذا يعني

(٧) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩) ، ص ١٢-١٨

(٨) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩) ، ص ١٩-٢٩

ان النواب الذين فازوا بالانتخابات في اكثر المناطق المشار اليها فازوا بطريقة غير قانونية وبالغش والتزوير والمداخلة الفعلية وهذا يعني انهم جاؤا الى المجلس النيابي خلافا لقانون الانتخابات وان المجلس باكثرية مزور . ان هذه العبارات تعتبر اهانة لمجلس الامة واعضائه وتحط من كرامتهم ولذلك فانها تكون جريمة تنطبق على احكام المادة (٢٦) من قانون المطبوعات بدلالة المادة (٣٠) من القانون المذكور .

وقال كامل الجادرجي في افادته انه يحترم الفرد ويقدر قيمته الشخصية وان مقاله لم يقصد به اسماء النواب المذكورين لابصفتهم الشخصية ولا بصفتهم النيابية وان موضوع المقال موضوع عام ولا يعتبر اهانة لهم اولسواهم وانه لا يعرف هل جرى انتخاب هؤلاء النواب بصورة صحيحة .

ثم طالب حسين جميل بتوحيد الدعويين او الافراج عن الجادرجي في هذه الدعوى فقرر الحاكم توحيد الدعويين (٩) .

وفي الجلسة الثانية التي عقدت بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٩ ابلغ الحاكم الصحفيين بأنه قرر عدم نشر الافادات . ثم بدأ حسين جميل المحامي دفاعه الذي قال فيه ان مجرد اقامة هذه الدعوى هو تحد صريح للحقائق والواقع وتحد وانكار لامور لا خلاف عليها ولا ينكرها احد من المجتمع العراقي حتى المسؤولون بل حتى اولئك الذين اجرؤا الانتخابات سواء منها الانتخابات الاخيرة او ماسبقها من انتخابات . والى جانب شهادات الشهود قدم حسين جميل الوثائق التالية ومنها وثائق رسمية تثبت الامور التي اراد الادعاء العام مؤاخدة الجادرجي عنها ، وقد قرا بعض مقتطفات منها :

١ - استقالة داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية من

وزارة محمد الصدر التي اجرت الانتخابات موضوع

المحاكمة (وكانت بتاريخ ٢٦ ميس ١٩٤٨) وفيها

(٩) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩)، ص ٢٩-٣٠.

اعتراف باخلال صحة عملية الانتخابات لان التدخلات وصلت درجة رفض مراجعة البعض في ترشيح انفسهم بل بلغت حد تهديدهم في حالة اصرارهم على الترشيح .

٢ - استقالة محمد مهدي كبة وزير التموين في الوزارة نفسها (وكانت بتاريخ ٧ حزيران ١٩٤٨) وفيها يذكر التدخل السافر في كثير من المناطق الانتخابية في خارج بعض المدن الكبرى ورفض تأمينات بعض المرشحين واغراء آخرين بترشيح انفسهم في مناطق لم يسب لهم أي نشاط انتخابي فيها بل كان بينهم من ليس لهم صلة بالمناطق التي رشحوا انفسهم فيها ، ومارافق ذلك من ارهاب ضاق به الاهلون وتوقيف بعض المعنيين بالانتخابات من مرشحين ومنتخبين في مختلف ارجاء العراق .

٣ - مذكرة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطنسي الديمقراطي الى محمد الصدر رئيس الوزراء المرقمة ٣٣٦ والمؤرخة في ٢٧ مايس ١٩٤٨ جاء فيها ان الادارة العرفية التي اعلنت لصيانة الجهاز الحربي خلال حرب فلسطين قد استغلت من قبل بعض السلطات الحكومية المحلية لتهديد بعض المرشحين للنيابة بعدم ترشيح انفسهم والا احيلوا الى المحاكمة امام المجلس العرفي العسكري . ولم يقف الامر عند حد استغلال الادارة العرفية في ابعاد بعض الاشخاص عن النيابة بل استغلت لامور حزبية ومبدئية وشخصية حتى شملت التوقيفات والاحالة الى المجالس العرفية بعض مراكز الالوية والاقضية كالبصرة والعمارة والناصرية والساوة والحلة والموصل وغيرها . وقد اوقف عدد

من منتسبي الحزب الوطنى الديمقراطى لالجريمة ارتكبوها ولالعمل معين قاموا به يستوجب المسؤولية وانما كان توقيفهم بسبب اتسابهم الى حزبنا .

٤ - مذكرة رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى الى رئيس الوزراء المرقمة ٣٦٣ والمؤرخة فى ٩ حزيران ١٩٤٨ وفيها كرر ماجاء فى المذكرة السابقة وقال ان الانتخابات النيابية اخذت تتجه الى أسوأ من اتجاه الانتخابات السابقة من حيث القاء الحبل على الغارب فى بداية الامر لاشخاص وجماعات اخذت اعمالهم شكل اعمال العصابات من حيث التدخل الحكومى السافر فيما بعد .

٥ - مذكرة رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى الى وزير العدل المرقمة ٣٤٩ والمؤرخة فى ١ حزيران ١٩٤٨ وفيها يشير الى كتاب وزير العدل المرقم م.٢٦ والمؤرخ فى ٣٠ مايس ١٩٤٨ ويجيب على اسئلة :

١ - (أ) اسماء المرشحين للنيابة والذين هددوا بعدم ترشيح انفسهم ممن تحقق الحزب من حوادثهم : الدكتور يوسف عبود فى الحلة وعبد الهادى صالح فى المسيب وذنون ايوب فى الموصل .

(ب) السلطة التى هددتهم : الادارة فى الاماكن المذكورة . اما اسماء الموظفين فهو قائم مقام مركز الحلة بالنسبة للدكتور يوسف عبود ، وبالنسبة للاخرين يرجى السؤال من المرشحين انفسهم .

٢ - (أ) اسماء الاشخاص الذين حجزوا للحيلولة دون ترشيح انفسهم ، الدكتور يوسف عبود حجز فى الحلة من يوم ٢٤ مايس ١٩٤٨ الى غاية ٢٥ مايس

حين انتهى موعد الترشيح ثم احيل الى المحاكمة
امام المجلس العرفي .

(ب) اسم الذي امر بحجزه : حجزته السلطة الادارية
في الحلة ويسأل منه عن اسم الموظف .

٣ - (أ) اسماء من احيلوا على المجلس العرفي العسكري
بغية منعهم من ترشيح انفسهم : محمد السعدون
في البصرة ، والدكتور يوسف عبود في الحلة ،
وعبد الصاحب سيمس المحامي في السماوة ،
وذنون ايوب في الموصل ، وعبد الرزاق زبير
في العمارة ، وقاسم احمد العباس في العمارة
وغيرهم .

(ب) من هدد من ذوى المرشحين او اعوانهم لحملهم
على عدم الترشيح : الشيخ جاسم عم المرشح
عبد الهادي صالح في المسيب ، ويحيى قاف وعبد
كرموش ومحمد على الخشاب وسيد عبد الرحمن
في الموصل .

٤ - السلطات التي استغلت لادارة العرفية لابعاد الاشخاص
عن النيابة : الادارة في بعض الجهات .

٥ - (أ) اسماء الاشخاص الذين اوقفوا لمجرد اتسابهم
للحزب الوطني الديمقراطي : عبد الحسين علوان ،
والسيد رشيد السيد محيي ، وجبر غفوري في
الناصرية ، وجواد كاظم في الحلة ، وعبد الصاحب
سيمس المحامي ، ورؤف الحاج مهدي ، وعبد
الخير الحاج حسين في السماوة .

(ب) السلطة التي اوقفتهم والتي احوالتهم على المجلس
العرفي : مينة في اوراق التحقيق .

- وقد ختمت المذكرة بالقول انه اذا كان هنالك تحقيق في هذا الموضوع فان الاشخاص المدونة اسماؤهم يستطيعون ان يدلوا بمعلومات اوسع ، مع العلم بان هذه الاسماء ليست على سبيل الحصر وان هناك أسماء اخرى سيكشف عنها التحقيق اذا جرى .
- ٦ - بيان الى الكاظميين من جعفر حمندى وحسن السهيل وصاق مهدي السعيد بانسحابهم من الانتخابات بسبب اعمال المداخلة فيها
- ٧ - كتاب جعفر حمندى وحسن السهيل وصادق مهدي السعيد الى رئيس مجلس النواب عن اعمال المداخلة في الانتخابات في الكاظمية .
- ٨ - خطا نجيب الصانع نائب الموصل فى مجلس النواب بتاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٤٨ عن اعمال المداخلة في الانتخابات النيابية الاخيرة .
- ٩ - كتاب رفيق عيسى الى رئيس مجلس النواب عن اعمال المداخلة في الانتخابات التى جرت فى قضاء الرفاعى .
- ١٠ - كتاب سلمان الشواف الى رئيس مجلس النواب عن انتخابات قضاء ابى الخصيب
- ١١ - مانشرته جريدة الشعب فى عددها الصادر بتاريخ ٢٧ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «قوائم النواب فى مجلس الوزراء وحديث حرية الانتخابات» .
- ١٢ - ومانشرته جريدة الشعب فى عددها الصادر بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «استقالة بعض الوزراء حول القوائم»
- ١٣ - ومانشرته جريدة الشعب ايضا فى العدد نفسه تحت عنوان «الاستفادة من الاحكام العرفية لنصرة المرشحين

الحكوميين»

وما نشرته جريدة الشعب ايضا فى العدد نفسه تحت عنوان «محاولة فاشلة ارادت بها الدعاية ستر فضيحة الانتخابات»

١٣ - نشرت جريدة النداء فى عددها الصادر بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٤٨ تحت عنوان «قانون الانتخابات» ما يلى :

«لقد وجدنا المقاعد النيابية تنتقل من الاب الى الابن ونستطيع ان نبرهن على انها انتقلت من الجد الى الابن الى الابن الى الحفيد ، وقد احتفظ كثيرون بالمقاعد النيابية عدة سنوات مما ادى الى ضعف الحياة النيابية وعدم تمثيلها تمثيلا حقيقيا .

وقد نشأ عن هذا عجز المجالس النيابية عن السيطرة على الحكومة ومحاسبتها ومجىء الوزراء من مجلس الاعيان وسيطرتهم على مجلس النواب»

١٤ - نشرت جريدة الوطن فى عددها الصادر بتاريخ ٤ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «معركة الانتخابات» ما يلى :

«وقد تجلّى الصراع فى معركة الانتخابات بين الوطنيين من جانب والاستعمار ورهطه من الجانب الاخرى حوادث اخرى معينة، فهذه هيئة تفتيشية جاء بها الوعد والوعيد وما يتبعها من اساليب وضعية، وذلك رئيس هيئة تفتيشية تدبر له المكائد ليساق السى التوقيف والسجن لانه لم يخضع لارادة الادارة المحلية فى تلك المنطقة اوفى ذلك اللواء»

١٥ - نشرت جريدة صوت الاحرار فى عددها الصادر بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٤٨ تحت عنوان «الانتخابات والاسس التى

ستجرى عليها «مايلي» :

«لقد فوهنا مرارا على صفحات جريدتنا وطلبنا بما يجب من تبديل وتغيير في الجهاز الحاضر الذي اجرى الانتخابات السابقة رغبة في تهيئة جو ملائم لهذه الانتخابات ولكن الحالة لم تتبدل تبدا محسوسا حتى الان، مع العلم ان الحكومة التسي سبق واجرت الانتخابات الماضية رتبت في حينها جهاز الانتخاب ترتيبا سهل عليها عملية التزييف والتزوير التسي انكشفت امرها»

١٦ - نشرت جريدة صدى الايام في عددها الصادر بتاريخ ١٣

مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «على هامش معارك

الانتخابات» مايلي

«ان الجمهور الواعي يرقب اليوم معركة الانتخابات ويحصى السيئات وسيحاسب المتلاعبين والمزورين حسابا عسيرا يوم تظهر له النتيجة بخلاف ماينتظر ويرجو، وليثق انصار العهد البائد ان الشعب الحي المناضل لن يقف موقف المتفرج يوم يراهم يدخلون المجلس القادم بنتيجة تزويرهم والتجأهم الى القوة المسلحة في الحصول على اصوات الناخبين»

١٧ - نشرت جريدة لواء الاستقلال في عددها الصادر بتاريخ

٣ اذار ١٩٤٩ تحت عنوان «تعزير القانون الاساسي»

مايلي :

«تنفس الناس الصعداء حين عبرت المعارضة فسى المجلس النيابي عن بعض مشاعر الشعب العراقي الكريم ففى هذا التعبير اولا ممارسة لحرية عامة

صانها الدستور وثانيا ان نواب المعارضة لم يهتموا
بالتعيين من جانب السلطة التنفيذية وثالثا وجد الناس
الذين ساهموا فعلا في الانتخابات النيابية وغيرهم من
ابناء الشعب منطقة النائب المنتخب بحرية ان نائبهم
الذى شغل هذا المركز بفضل اختيار ابناء المنطقة انه
قد التزم عملا بما وعد ناخبيه ومنتخبيه قولا حول
القيام بواجب التعبير عن مشاعر الشعب ومطالبه»

١٨ - نشرت جريدة صدى الايام في عددها الصادر بتاريخ ٢٨
مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «حكمة الى سماحة
الصدر» مايلى :

« تبين من البوادر التى اخذت اخبارها تتوارد علينا
من جهات متعددة بأن هذه الاحكام العرفية بدىء
بامتعالها كسلاح لنصرة المرشحين الحزبيين »

١٩ - ماشرته جريدة صوت الاهالى فى عددها الصادر بتاريخ
١٢ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «حوادث ارهاب
واعتداء فى الحلة» .

وماشرته جريدة صوت الاهالى فى العدد نفسه تحت
عنوان «مظاهرة اهالى الكاظمية»

٢٠ - ماشرته جريدة صوت الاهالى فى عددها الصادر بتاريخ
١٤ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «الانتخابات تجرى فى
جو من الارهاب والاعتداء - تدخل فى انتخابات
السماوة»

وماشرته جريدة صوت الاهالى ايضا فى العدد نفسه تحت
عنوان «حوادث ارهاب واعتداء فى البصرة»

٢١ - نشرت جريدة صوت الاهالى فى عددها الصادر بتاريخ

٢٣ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «الهيئة التفتيشية في

العمارة» مايلي :

«تلقينا من لفيق من اهالي العمارة صورة من عريضة يشكون فيها من الاجراءات التي اتبعتها الشرطة لحرمان الناس من الدخول الى المحل الذي يجري فيه انتخاب الهيئة التفتيشية مما ادى الى مجيء عناصر العهد البائد المعروفة بيبث التفرقة والشقاق في العمارة لخدمة المصالح الخاصة»

٢٢ - ٢١ - نشرت جريدة صوت الاهالي في عددها الصادر

بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «الخمسات

في السليمانية» مايلي :

« قدم جمهور كبير في مركز لواء السليمانية احتجاجا الى السلطات المختصة ضد تدخل السلطة في انتخاب «الخمسات» بعد ان استقالوا اثر تعيينهم من قبل المختارين مما اثار استياء الجميع . (الخمسات : جمع خمسة وتعني الاشخاص الخمسة الذين تنتخبهم الهيئة الاختيارية من كل محلة من مركز المنطقة الانتخابية، والذين ينتخبون من كل المحلات يجتمعون لانتخاب لجنة التفتيش الانتخابية)

٢٣ - نشرت جريدة صوت الاهالي في عددها الصادر بتاريخ

١١ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان « مطاردة الوطنيين

الدمقراطيين» برقية وردتها من الناصرية هذا نصها :

«رئيس الحزب الوطني الديمقراطي - بغداد

الشرطة تقوم بدور اراهابي ضدنا وهي تستهدف الحيولة

دون اتصالاتنا الانتخابية بالناس ومنعنا من القيام

بمهامنا الحزبية»

٢٤ - نشرت جريدة صوت الاهالي في عددها الصادر بتاريخ

١٣ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «التدخل في اختيار

الخمسات في طويريج»

٢٥ - نشرت جريدة صوت الاهالي في عددها الصادر بتاريخ

٢٨ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «الانتخابات والجور

الذي سارت فيه» جاء فيه مايلي :

«كانت انتخابات المجلس السابق قد اثارت استياء

الرأي العام بسبب مداخلة الحكومة والموظفين

الاداريين فيها ، ويذكر القراء ان ممثل الحزب الوطني

الدمقراطي في وزارة نوري السعيد قد استقال منها

ولم يمض على تاليفها غير شهر واحد بسبب المداخلة

التي وقعت فيها .

وماكادت عملية الانتخابات (لسنة ١٩٤٨) تبدأ حتى

وقعت حوادث وتدخل وتالفت عصابات مسلحة في

مناطق معينة لحمل الناخبين على التصويت لقوائم

مرشحين معينين عن طريق استعمال العنف والقوة

والتهديد»

٢٦ - استقالة محمد حديد من وزارة نوري السعيد بسبب

التدخل في الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٤٧

٢٧ - استقالة علي ممتاز من وزارة نوري السعيد بسبب

التدخل في الانتخابات التي جرت عام ١٩٤٧

٢٨ - مقبسات عن الانتخابات النيابية وعن مجلس النواب

في كتاب العراق - دراسة في تطوره السياسي تأليف

فليب آيرلاند وترجمة جعفر خياط . ومصادر هذا

الكتاب على غاية من الخطورة منها اضبارات محفوظة

لدى وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات

ووزارة الهند والسفارة البريطانية في بغداد الى

جانب التقارير الرسمية السرية :

« ان انتخابات المجلس النيابى كلها من دون استثناء كانت تسيطر عليها الحكومة بشدة و احيانا تحت ضغط من المقيمة (دار المندوب السامى البريطانى) »

٢٩ - مقتبس من خطاب نورى السعيد رئيس الوزراء فى جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٥ كانون الثانى ١٩٤٤ عن المحضر الرسمى لمجلس النواب بكون النواب فازوا بالنيابة لان الحكومة ارادت ذلك :

« هل فى الامكان - اناشدكم الله - ان يخرج احد نائبا مهما كانت منزلته فى البلاد ومهما كانت خدماته فى الدولة ما لم تات الحكومة وترشحه ؟ فانا اراهن كل شخص يدعى بمركزه ووطنيته فليستقل الان ويخرج ونعيد الانتخاب ولا ندخله فى قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذى وراءه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نائبا؟ »

ثم قال حسين جميل محامى الدفاع :

« هذا قليل من كثير مما يثبت تدخل الحكومة فى الانتخابات تدخلا فاضحا واضحا وهذا قليل من كثير مما جرى فى هذه الانتخابات من اعمال يمنعها القانون ويعاقب عليها .

ومن عجب ان يقال عن تلك الانتخابات اكثر بكثير مما جاء فى المقال موضوع المحاكمة وان يقال فى عهد الوزارة التى اجرت الانتخابات فلا تحرك تلك الوزارة ساكنا - ولكن تاتى وزارة بعد سنة من الانتخابات وزارة هى خصم الوزارة التى اجرت الانتخابات وقد قال رئيس الوزراء الحالى ما هو اشد مما ورد فى المقال موضوع المحاكمة ، تاتى الوزارة الحاضرة فتطلب محاكمة موكلنا لانه قال

بوقوع تدخل في تلك الانتخابات التي طعن بها اكثر الوزراء الحاليين
واعوانهم »

اما جهود الدفاع الذي نطلب شهاداتهم فيطلب موكلى سماع
شهادات داود الحيدري والشيخ محمد مهدي كبة والدكتور يوسف
عبود والشيخ عبد الواحد الحاج سكر وطلعت الشيباني والشيخ موجد
الشعلان وسعد عمر ومحمد بابان وسلمان الشواف وذنون ايوب
وتوفيق علاوي وعبد الهادي البجاري ورفيق عيسى ومحسن ابوطيخ^(١٠)

وفي الجلسة الثالثة التي عقدت بتاريخ ١٩ حزيران تكلم ممثل
الادعاء العام وقال ان مرجع شكوى التزوير والتدخل والغش فسي
الانتخابات معين في قانون الانتخابات وبموجبه عين حاكم لكل منطقة
انتخابية ليراقب سير الانتخابات ويسمع جميع الشكاوى التي تنشأ
منها ويبت فيها . وان المرجع الاخير للانتخابات والمصادقة على الوثائق
الانتخابية المعطاة لكل منتخب انتخب نائبا هو المجلس النيابي
ولما كان المجلس قد صادق على الوثائق الانتخابية لجميع النواب ومنهم
نجيب الصائغ ومحمد حديد ومحمد مهدي كبة ولم يحصل اي اعتراض
على تلك الوثائق من قبل المجلس وقد قبلها برمتها فاصبح مذكروه المتهم
في الفقرة الثالثة من المقال موضوع البحث غير وارد ، وان ذلك دليل
على عدم صحة وجود تدخل او غش او تزوير في الانتخاب .

ثم قرأ الحاكم قرار الاتهام بموجب المادة السادسة عشرة من الباب
الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ، وبذلك اتخذت الدعوى
اتجاها اخر اذ كانت التهمة حسب ما جاء في مذكرة الادعاء العام الاولى
وفق المادة (١٣) من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي
وهي تتضمن تحقير الحكومة . وكان على المتهم كامل الجادرجي ان
يثبت تدخل الحكومة في الانتخابات ، ولكنه بعد هذه التهمة اتجهت

(١٠) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩) ، ص ٣٥ - ٨٩

الدعوى اتجاها اخر وهو اسناد نشر اخبار كاذبة الى المتهم وهو يعلم
بكذبها بقصد الاخلال بالراحة العامة او اضعاف الحكومة .

ثم قدم الدفاع اسماء شهود الدفاع الاخرين وطلب استماع
شهاداتهم عن التدخل فى الانتخابات كل فى محله :

جعفر حسنى (الكاظمية) ومولود مخلص (سامراء) وبابا علي الشيخ
محمود (السليمانية) ومحمود النقيب (أربيل) وانور جميل الجاف
(حلبجة) وجاسم امين مخلص (سامراء) واحمد الراوى وعبد الجبار
الحاج شاهر ومحمد احمد العمر وعلى العبد الاحمد وناصر الحانى
(عانة - راوة) والدكتور رفعت على وخطاب الحاج عمر وحسين ابو
سيف (بعقوبة) (١١) .

وعقدت الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩ وفيها تلا
كامل الجادرجى افادته الثانية ردا على التهمة الجديدة التى وجهتها
المحكمة وقد جاء فيها :

ان محتويات المقال موضوع المحاكمة كانت امرا متواترا لهجت
به معظم الصحف وجميع الاحزاب والاطراف الشعبية ، فليس من
المعقول اذن ولا من الممكن ان انشر امورا متواترة وانا اعلم بكذبها
فضلا عن انى اعتقد بصحتها . ان القصد من كتابة المقال واضح كل
الوضوح وهو الاشادة بموقف المعارضة فى المجلس ومعالجة موضوع
خطير هو الدعوة الى انتخابات حرة فى المستقبل . كان البحث يدور
حول حكومة محمد الصدر ولذلك تبين منطقيا انه لا يمكن اضعاف
حكومة غير موجودة ومع ذلك فانى لم اكن لاهدف يوما الى اضعاف
حكومة الصدر وانما كنت اهدف الى تقويمها واهدائها الى الطريق
السوى لاني كنت من اول الساعين لاسناد رياسة الوزارة الى الصدر .
واذا كان قد وقع اختلاف بين حزبنا وبين الصدر فان ذلك كان اكثر

(١١) محاكمة الجادرجى (١٩٤٩) ، ص ٩٠ - ٩٥ -

ما يكون بسبب الاعمال التي يقوم بها وزير داخلية الثالث مصطفى العمري ، فجل انتقاداتنا حول الانتخابات كانت موجهة الى هذا الوزير لتدخله في الانتخابات تدخلا مؤثرا ولاستغلاله الادارة العرفية في هذا السبيل . واذا كان هناك من سعوا لضعاف حكومة الصدر فاولئك هم خصوم الوزارة وفي مقدمتهم نوري السعيد . ان التنظيم الديمقراطي يبيح لكل فرد حق انتقاد الحكومة بالوسائل الديمقراطية حتى وان ادى هذا الانتقاد الى تنجيتها عن الحكم ، كما اعتقد بان المحاكم اصبحت ملزمة ، مادام النظام الديمقراطي لازال قائما ، بأن تنظر الى هذه الامور نظرة واسعة على اساس الحريات السياسية التي اقرها القانون الاساسي عندنا . ان هذا الفصل من قانون العقوبات البغدادي (الباب الثاني عشر) كان قد من في ظروف خاصة اعتبرتها الحكومة القائمة انذاك بمثابة حالة ثورة . وعلى ضوء القانون الاساسي الذي يبيح حرية الرأي والنشر ومعارضة الوزارة القائمة وتبديلها بالطرفين الدستورية يجب ان نبحت هذا الفصل ، فاذا افترضنا انه ليس من حق احد انتقاد الحكومة بالوسائل الديمقراطية فان معنى ذلك افتراض بقاء الحكومة (الوزارة) الى ماشاء الله وان قامت باعمال غير صحيحة وهذا ما يخالف الدستور القائم نوا وروحا .

ثم القى محامي الدفاع عبد الوهاب محمود دفاعه وفيه ناقش النواحي القانونية من التهمة ، ثم القى المحامي عباس حلمي الحلبي دفاعا اخر .

ثم تلى قرار الحكم على كامل الجادرجي بالحبس الشديد لمدة اربعة اشهر مع وقف تنفيذ الحكم المذكور على ان يقدم تعهدا شخصيا لمدة خمس سنوات بان يحضر متى طلب منه الحضور وان يحافظ على الامن (١٢) .

(١٢) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩) ، ص ٩٦ - ١١٨

ثم استأنف وكلاء الدفاع الحكم لدى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية وناقشوا الحكم مناقشة قانونية . وفي يوم ١٨ تموز ١٩٤٩ عقدت المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية جلستها وبعد اجراء الشكليات القانونية اصدرت قرارها قالت فيه ان حاكم الجزاء عندما وجه التهمة بموجب المادة السادسة من الباب الثاني عشر بدلا من المادة الثالثة عشرة لم يستحصل اذن وزير العدل باجراء المحاكمة بموجب المادة السادسة خلافا لما نصت عليه المادة (١٤٤) من الاصول الجزائية وبذلك صار قرار التجريم وقرار الحكم مخالفين للمادة الاصولية المشار اليها ولذلك قررت المحكمة تقضهما واعادة اوراق القضية الى حاكمها لاجراء محاكمة الجادرجي مجددا (١٣) .

وقد ميز الادعاء العام هذا الحكم لدى محكمة التمييز ، واصدرت هذه قرارها بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٤٩ بتأييد قرار المحكمة الكبرى . وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٩ نظرت محكمة الجزاء في الدعوى مجددا ثم اجلت النظر فيها الى ١٢ كانون الاول ١٩٤٩ حين قررت ان التهمة لا تنطبق على المادة الثالثة عشرة من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ولذلك اصدرت قرارها بالافراج (١٤) .

جريدة صدى الاهالي

في اثناء محاكمة الجادرجي صاحب جريدة صوت الاهالي ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي بلغ بان قائد القوات العسكرية للادارة العرفية في العراق ارتاى تعطيل جريدة صوت الاهالي الى اجل غير مسمى ، دون بيان اسباب ذلك التعطيل ثم بلغ بعد ذلك بان امتيازها قد انقضى دون بيان اسباب ذلك الالغاء ايضا . وفي ١٨ ايلول ١٩٤٩ اصدر الجادرجي جريدته الجديدة صدى الاهالي : وقد كتب في

(١٣) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩) ، ص ١٢٥ - ١٤٤

(١٤) جريدة صدى الاهالي ، ٢٣ تشرين الثاني ، ١٣ كانون الاول ١٩٤٩

اول عدد صدر منها مقالا بعنوان «مناهضة الصحافة الحرة وتناجها الخطيرة في السياسة العامة» (١٥) . ثم سارت هذه الجريدة على خطة جريدة الاهالى واخواتها وعلى خطة الحزب الوطنى الديمقراطى فى معالجة الشؤون العامة ، وكتب كامل الجادرجى مقالا بعنوان «الاقطاع واثره فى افساد جهاز الدولة» (١٦) . واصدرت **صدى الاهالى** عددا خاصا عن «حقوق الانسان» كتب فيه كامل الجادرجى مقالا بعنوان «مبادئ حقوق الانسان - منشؤها وغايتها» (١٧) . وكتب محمد حديد مقالا عن تخفيض قيمة الدينار واخر عن مفاوضات العملة النادرة والارصدة الاسترلينية (١٨) .

وزارة على جودت الايوبى الثانية واشتراك حسين جميل فيها

قدم نورى السعيد استقالة وزارته العاشرة بتاريخ ٩ كانون الثانى ١٩٤٩ وقلت فى اليوم التالى وفى اليوم نفسه الف على جودت الايوبى وزارته الثانية واشترك فيها حسين جميل كوزير للعدل . وكان على جودت قد كلف بتشكيل الوزارة قبل هذا التاريخ بنحو عشرين يوما فاتصل بكامل الجادرجى وعرض عليه اشراك محمد حديد وحسين جميل فى وزارته المقبلة وبعد مشاورات بين كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وافقوا على المشاركة فى الوزارة بشرطين هما الغاء الاحكام العرفية وعدم اشتراك نورى السعيد وشاكر الوادى فى الوزارة ووافق على جودت ثم تاخر تاليف الوزارة ، ولما استقال نورى السعيد اخيرا وعهد الى على جودت بتاليف الوزارة الجديدة

(١٥) صدى الاهالى ، ١٨ ايلول ١٩٤٩

(١٦) صدى الاهالى ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٩

(١٧) صدى الاهالى ، ٩ كانون الاول ١٩٤٩

(١٨) صدى الاهالى ، ٢٣ ايلول ٣٠٤ تشرين الاول ١٩٤٩

اخبر على جودت ان محمد حديد اعتذر عن لمشاركة في الوزارة ، ولما اتصل حسين جميل بكامل الجادرجي ومحمد حديد اخبراه بانهما غيرا رأيهما وقررا عدم الاشتراك في الوزارة ، ولكن حسين جميل تحداهما ووافق على دخول الوزارة بصفته الشخصية بحجة ان الحزب الوطنى الديمقراطى مجمد .

وقد استمر حكام العراق على خطتهم السابقة في اعطاء فترات قصيرة من الراحة والاستجمام لنورى السعيد والتخفيف من حدة الحكم الاستبدادى لكى يتنفس الناس قليلا ويعود الحكم الارهابى الاستبدادى فكان تاليف وزارة الايوبى من قبيل فترة تنفيس لكى تعقبها فترات من الشدة والتنكيل .

سألت جريدة الزمان حسين جميل عن اشتراكه في الوزارة الجديدة وهل كان ذلك تمثيلا للحزب الوطنى الديمقراطى فأجاب بالنفى لان الحزب الوطنى الديمقراطى كان قد اوقف نشاطه قبل اكثر من سنة، واذا كان الامر كذلك فان الحزب لا يستطيع تقرير الاشتراك في وزارة او عدم الاشتراك لان هذا القرار من اوجه النشاط السياسى لذلك فان اشتراكه في الوزارة جاء بصفته الشخصية ، واذاف قوله انه سيعمل على تحقيق آرائه . وقد اثار اشتراكه في الوزارة ضجة فسى اوساط الحزب واثرت في مؤتمر الحزب التالى .

ان اهم ماعالجته جريدة صدى الاهالى في هذه الفترة وماعالجه حسين جميل وزير العدل وكامل الجادرجى هو قضايا الحريات العامة مثل قانون الطوارئ والاحكام العرفية وحرية الصحافة (٢٠) . هذا

(١٩) جريدة الزمان ، ١١ كانون الاول ١٩٤٩

(٢٠) صدى الاهالى ، ٣ كانون الثانى ، ١٦ كانون الثانى ، ١٧ كانون الثانى ٢٤٤ كانون

الثانى ١٩٥٠

وقد الفت الوزارة الجديدة الاحكام العرفية • وقدم حسين جميل وزير
العدل تقريرا عن الاحكام العرفية ، ولكن استقالة الوزارة في اول
شباط ١٩٥٠ لم تترك مجالا لدراسته وتطبيقه كما يجب



الفصل العاشر

الدمقراطية الاشتراكية

في اول شباط ١٩٥٠ قدم على جودت الايوبى استقالة وزارته بسبب معارضة الانكليز والوصى ونورى السعيد والطبقة الحاكمة لسياسة التقارب مع مصر التى حاولتها الوزارة المذكورة وبسبب تدعيمها للجامعة العربية ورفضها التدخل فى شئون سوريا ومحاوله ضمها الى العراق او اقامة عرش للامير عبد الاله فيها ، وفى الخامس من شباط الف توفيق السويدى وزارته الثالثة وقد ضمت هذه الوزارة صالح جبر وزير الداخلية وشاكر الوادى وزير الدفاع من اقطاب معاهدة بورتسموث . كتب كامل الجادرجى بهذه المناسبة فى جريدته صدى الاهالى مقالا بعنوان « مد وجزر فمد... » يصف فيه سياسة الحاكمين فى الحكم الاستبدادى الطويل مع فترات قصيرة من التنفيس وهى السياسة التى سار عليها العهد الملكى البائد .

فى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى ٦ اذار ١٩٥٠ حدثت مشادة كلامية بين المؤيدين والمعارضين وقد اهان سلمان الشيخ داود من المؤيدين جماعة المعارضين بصورة استفزازية وبخطة مدبرة كان القصد منها حمل المعارضين على الاستقالة من المجلس ، فاستقال سبعة وثلاثون نائبا منهم ممثلو الحزب الوطنى الديمقراطى محمد حديد وحسين جميل وخدورى خدورى وبعض مؤيدى الحزب ومثلو حزب الاستقلال ومثلو حزب الجبهة الشعبية وبعض المستقلين . وقد كتبت صدى الاهالى عدة مقالات حول الموضوع فقالت ان استقالة نواب المعارضة يجب

ان تحدث توجيهها الى النظام البرلماني الصحيح وان استقلالاتهم تعبير
عن استياء الرأي العام من الاوضاع السائدة وطالبت المستقلين
بتنظيم عملهم السياسي خارج المجلس تنظيميا صحيحا كما طالب
بالاصلاح الدستوري وصيانة احكام الدستور (١) .

الحزب الوطني الديمقراطي يستأنف أعماله

اجتمعت اللجنة الادارية المركزية السابقة للحزب الوطني
الدمقراطي يوم ٢٥ مارت ١٩٥٠ وبحثت في الموقف السياسي الراهن
والتطورات التي حدثت منذ ايقاف الحزب عمله بتاريخ ١ كانون الاول
١٩٤٨ وبنتيجة المداولة رأت الاكثرية ان مقتضيات الوضع في البلاد
تتطلب استئناف العمل السياسي وتستلزم في الوقت نفسه ضم عناصر
جديدة للحزب (٢) واعادة النظر في تنظيم عمله على ضوء التجارب
السابقة وتاليف جبهة وطنية موحدة من الهيئات والكتل والافراد التي
تتفق على منهج موحد . ولذلك تقرر بالاكثرية استئناف الحزب اعماه
والتشبث في ضم عناصر اخرى وفي تاليف جبهة وطنية على منهج معين
حسبما يتطلبه وضع البلاد الراهن . وقد وافق على هذا الرأي كامل
الجادرجي و محمد حديد وحسين فوزي ورجب على الصفار ونائيل
سمحيري ، وخالفه حسين جميل وقاسم حسن .

وقد كتب حسين جميل في محضر الجلسة اسباب مخالفته فقال :
ارى ان الحزب في وضعه الحالي، في مختلف النواحي ، لا يملك الاسباب
التي تحملى على تقرير استئناف الحزب عمله واني لا اقدر له النجاح
في مهمته كهيئة سياسية الا اذا قبلنا ان تكون مهمة الحزب مقتصرة

(١) صدى الاهالي ، ٨ آذار، ١٠ آذار، ١٦ آذار ، ١٩ آذار ، ٢١ آذار ١٩٥٠
(٢) كان كامل الجادرجي دوما لا يرتاح الى ضم عناصر جديدة للحزب من طبقة النواب
او من اشغل مركز قيادي في حزب اوهيشة لان مثل هؤلاء يريدون مراكز قيادية في الحزب
الوطني الديمقراطي قد تهدد زعامته .

على اصدار جريدة ونشر بيانات بين حين واخر ، فيجب البحث والتفاهم
اولا بين اعضاء اللجنة الادارية المركزية حول بعض النقاط الاساسية
ومن ثم مفاوضة بعض العناصر الوطنية التي تتفق اهدافها مع اهدافنا
للانضمام الى الحزب حتى اذا ضمنا اتسابها واذا وجدنا ان من شان
تلك العناصر ان تزيد الحزب قوة وتهيؤوه للعمل اتخذنا مثل هذا القرار،
والا فان تقرير استئناف العمل دون ذلك سيجعلنا بعد مدة في وضع
سنضطر معه على اتخاذ قرار بغلاق الحزب، وازدادت حزين جميل
قوله الا انه مادامت الاكثرية قد اتخذت هذا القرار فاني احترم قرارها
واقصد كل ما يودع الى من عمل باخلاص ، غير اني اجد مع الاسف بانه
لايتفق وراي المدون اعلاه ان اشغل سكرتارية الحزب وانا غير مؤمن
بصحة استئناف عمله دون تهيئة اسباب جديدة للنجاح .

واما قاسم حسن فكتب : ارى وجوب ضمان ماتضمنه القرار
من اهداف قبل بدء نشاط الحزب . هذا وقد رشح حسين جميل قاسم
حسن ليحل محله في السكرتارية .

وقد نشط الحزب بعد ذلك كما نشطت جريدة صدى الاهالي
ونشرت مقالات متنوعة عالجت مخلف القضايا كعادتها . وكتب محمد
حديدي مقالات عن مجلس الاعمار وعن موقف شركات النفط من
استخدام العراقيين وتعديل امتيازات النفط واتفاق النفط الجديد
واتهم شركة النفط بانها تدفع بيد وتسترد بيد اخرى (٣) . وكتب كامل
الجادر جي ينتقد قرار المحكمة العليا في عدم صحة عينية مزاحم
الباجه جي (٤) وكتب حسين جميل عن سجن ثقرة السلطان (٥) .
وعالجب الجريدة بصورة خاصة قضية فلسطين فطالبت بوجوب
التمسك بالوحدة ومقاومة التدخل الاجنبي بين الدول العربية واتقدت

(٣) صدى الاهالي ١٢٤ نيسان ١٣٤ نيسان ١٨٤ نيسان ١٣٤ اب ١٤٤ اب ١٤٤ ايلول ١٩٥٠

(٤) صدى الاهالي ١٨ نيسان ١٩٥٠

(٥) صدى الاهالي ٢٤ تموز ١٩٥٠

مواقف شرقى الاردن من القضية ونهت الى خطر المهادنة مع اسرائيل وشجبت بيان الدول الكبرى الثلاث اميركا وبريطانيا وفرنسا حول تثبيت الوضع الراهن فى فلسطين (٦) .

وصار الحزب يعقد الاجتماعات الاسبوعية كما جرت العادة فى السنوات السابقة تلقى فيها محاضرات تثقيفية وقد القى كامل الجادرجى رئيس الحزب محاضرة عن «التكتلات الاقليمية وموقف العراق منها» والقى نائل سمحيري محاضرة عن «المفاهيم الحزبية» والقى حسين جميل محاضرة عن «مسئولية الوزير فى القانون العراقى وقانون مسؤولية الوزارة فى القانون المصرى» والقى قاسم حسن محاضرة عن «ما وراء البيان الثلاثى المشترك» والقى عزيز الحسنى محاضرة عن «المفهوم الديمقراطى للثقافة» والقى محاضرة عن «الدعاية الحزبية» والقى خيرى العمري محاضرة عن «الاحزاب السياسية فى تاريخ العراق الحديث» والقى محاضرة عن «سيكولوجية الكفاح السياسى» واخرى عن «حقوق المواطن فى ظل النظام الديمقراطى» ومحاضرة عن «الضمان الاجتماعى» واخرى عن «الحقوق السياسية للمرأة العراقية» (٧)

مناوشة مع حزب الاستقلال

استقال نواب حزب الاستقلال مع نواب المعارضة يوم ٦ آذار ١٩٥٠ فلما اجرت الحكومة الانتخابات التكميلية اشترك حزب الاستقلال فيها حين قاطعها النواب الذين سبق ان استقالوا من المجلس وقاطعتها احزابهم (الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الجبهة الشعبية) وقاطعها المعارضون بوجه عام واصدروا بيانا بذلك . وكتب عبد الرزاق الظاهر مقالا يشرح فيه اسباب استقالة المعارضة ، ولذلك

(٦) صدى الاهالى ، ٣١ آذار ، ٣ نيسان ، ١٧ نيسان ، ٢٥ نيسان ، ٢٨ ايار ، ٢٩ ايار ، ١٩٥٠
(٧) صدى الاهالى ، ١٤ ايار ، ١٨ ايار ، ٢٢ ايار ، ٥ حزيران ، ٦ حزيران ، ١٤ حزيران ، ٥ تموز ، ٢٠ تموز ، ١٠ آب ، ٢٤ آب ، ٣١ آب ، ١٩٥٠

اشتدت الحملات بين **صدي الاهالي** جريدة الحزب الوطني الديمقراطي و**لواء الاستقلال** جريدة حزب الاستقلال ، فكتبت **صدي الاهالي** مقالا بعنوان «نحن نختلف واياكم ايها الاستغاليون !» * (٨) وصارت **صدي الاهالي** تنشر في محلياتها ما يرسله اليها القراء والمؤيدون واعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في شجب موقف حزب الاستقلال من الانتخابات التكميلية في الفترة الواقعة بين ٧ ايار و ١٢ حزيران ١٩٥٠

وزارة نوري السعيد الحادية عشرة :

بمناسبة مادار من مفاوضات النفط وتوصل الطرفين البريطاني والعراقي الى اتفاق مبدئي حول الموضوع رأى الحاكمون في العراق من انكليز ووصى وطبقة حاكمة واذناب ان يعود نوري السعيد الى الحكم ليكون له فضل في توقيع اتفاقية النفط على مبدأ المناصفة المعروفة ، وهو في ظاهره يعطى للعراق ٥٠٪ من الارباح بينما هو في حقيقته اقل من ذلك بكثير اذ ينال العراق بموجبه نحو ٣٥٪ فقط . وفي ١٢ ايلول ١٩٥٠ قدم توفيق السويدي استقالة وزارته الثالثة فقبلت في ١٥ ايلول وفي اليوم نفسه عهد الى نوري السعيد بتأليف الوزارة وهي الوزارة الحادية عشرة برياسته ، وفي هذا الوم ايضا عقد نوري السعيد مؤتمرا صحفيا اعلن فيه منهاج وزارته في التعمير والانشاء ومحاولة التقرب للشعب *

وقد علق كامل الجادرجي على هذا المؤتمر بمقال عنوانه «قلّة الاختبار في الدول الناشئة ومن هو الملموم عن سوء الوضع في العراق» (٩) . وكتب محمد حديد مقالا بعنوان «لايضمن الخبز والعمل الا باتباع سياسة اقتصادية علمية» ومقالا اخر عن المفاوضات المالية بين العراق وبريطانيا (١٠)

(٨) صدي الاهالي ، ١٧ ايار ، ١١ ايار ، ١٦ ايار ١٩٥٠

(٩) صدي الاهالي ، ٢١ ايلول ١٩٥٠

(١٠) صدي الاهالي ، ٢٢ ايلول ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٠

وفي الوقت نفسه تابعت جريدة **صدي الاهالي** خطتها في معالجة شئون البلاد العامة فكتبت عن المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل والمعاهدات غير المتكافئة والعدالة الاجتماعية وموقف العراق من التكتلات الدولية ووضع عمال النفط في العراق والخدمات الاجتماعية (١١) .

كما تابع الحزب الوطني الديمقراطي اجتماعاته والقيت فيها المحاضرات التثقيفية مثل «في سبيل تحررنا من الامتيازات الاجنبية» و «واجبات العضو الحزبي» (١٢)

مؤتمر الحزب الرابع

عقد المؤتمر الرابع للحزب يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٠ وقد تميز هذا المؤتمر بالخطاب الذي القاه كامل الجادرجي رئيس الحزب ودعا فيه الى تبنى فكرة الديمقراطية الاشتراكية، وقد وافق المؤتمر على هذه الفكرة وأقر تعديل منهاج الحزب على ضوءها . وتتميز المؤتمر ايضا بمهاجمة حسين جميل لاشتراكه في وزارة علي جودت الايوبي ومهاجمة اعضاء المؤتمر عن منطقة الكاظمية للحزب وانتقاد بعض مواقفه، وكان هؤلاء الاعضاء الذين انتقدوا واقعين تحت تأثير الشيوعيين وقد انتقدوا بصفة خاصة عدم اعلان الحزب موقفه الصريح من الحرب الكورية ومن انصار السلام ومن حوادث سوريا ، واتهموا الحزب بالانحرافات اليمينية لانه تهجم على بعض العناصر الديمقراطية (يقصدون الشيوعيين) ، وانتقدوا الحزب لتأييده المطلق لوزارة محمد الصدر وهاجموا حسين جميل لاشتراكه في وزارة الايوبي وطالبوا اللجنة الادارية المركزية ببيان موقفها من هذه النقطة الاخيرة .

(١١) **صدي الاهالي** ، ١٧ تشرين الاول ، ٢٠ تشرين الاول ، ١٢ تشرين الثاني ، ١٦ تشرين الثاني ، ٢٦ تشرين الثاني ، ٢٧ تشرين الثاني ، ١٩٥٠ .

(١٢) **صدي الاهالي** ، ١٩ ايلول ، ٢٠ تشرين الاول ، ١٩٥٠ .

وفيما يلي ملخص خطاب الجادرجي :

كنت منذ مدة طويلة اعتبر قضية فلسفة الحزب اساسية لاني لاحظت ان معظم الخلافات التي نشأت في داخل الحزب كانت أكثر ماتكون ناشئة من سكوت المنهج عن هذه الناحية واستغلال البعض لهذه الغموض لتفسيره حسب اهوائه واغراضه فكنت اود ان نعلن بصراحة الخطة التي نحن منتهجوها بالفعل في تفهمننا للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفسيرنا اياها ، فكنت ارى الجهر بالمذهب التقدمي الخاص الذي سار عليه الحزب منذ تأسيسه لاننا كنا ولا نزال نحرص كل الحرص على صيانة مبدأ الحزب وكيانه التقدمي اللذين نحلهمما المحل الاول من كل اعتبار .

ولهذا السبب قدمت في اليوم الخامس عشر من اب سنة ١٩٤٧ الى اللجنة الادارية المركزية تقريرا شرحت فيه وجهة نظري شرحا مسهبا ، وطالبت باقرار فلسفة الحزب واعلانها بصورة صريحة ، وبينت ان اقرب فلسفة الى مبادئ الحزب الفعلية من اي مذهب تقدمي اخر «الاشتراكية الديمقراطية» ولكن لاسباب لامجال لذكرها في الوقت الحاضر لم تقبل اللجنة الادارية المركزية حينذاك وجهة نظري تلك (١٣) .
والان يسرني ان اعلن ان اللجنة الادارية المركزية قررت في اليوم السادس والعشرين من تشرين الاول سنة ١٩٥٠ قبول مبدأ الاشتراكية الديمقراطية مذهبا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، بعد ان درست الموضوع دراسة شاملة ، ولاسيما بعد ان لمست لدى الكثير من الاعضاء، رغبة ملححة في تعيين فلسفة تقدمية للحزب .

انا اقرارنا للاشترائية الديمقراطية لايعني ان حزبنا يشارك الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم في جميع الظروف والاحوال آراءها في جميع المواضيع والقضايا وعلى سبيل المثال اقول : اتنا وان كنا اقرب الى حزب العمال البريطاني في فلسفته الاصلاحية التقدمية،

(١٣) انظر الفصل السادس املاء .

الا اننا لا نتفق واياه في سياسته الخارجية التي تسيرها النزعات
الاستعمارية فسنوات بطبيعة الحال كفاحنا ضد الاستعمار باى شكل
كان وايضا وجد . ولذلك فان تقدمية حزبنا تمتاز بطابع وطنى لاشائبة
فيه .

ولما كان اعترافنا بالتملك الفردي لا يناقض الاخذ بفلسفة
الاشتراكية الديمقراطية ولا يناقض دعوتنا الى توجيه التثبثات الفرديّة
والصناعات الوطنية فان اعتناق حزبنا لهذا المبدأ يجعله يقف بالمرصاد
لتلك الصناعات الوطنية عندما تكون سببا لاستغلال المجموع لحساب
الفرد استغلالا شنيعا فتعيق المجتمع عن التقدم المنشود له في دور من
ادواره الصناعية .

ولما كان من واجبا ان ننادى في كثير من الاحيان بالتعاون بين
جميع الطبقات للكفاح ضد الاستعمار واحباط خططه فان اعتناقنا
للنظرية الاشتراكية الديمقراطية ينير امامنا سبل العمل الصحيح في
هذا المضمار .

وسيكون من شأن اعتناقنا لهذا المبدأ . تعزيز كفاحنا ضد
القوى الرجعية وتكتلاتها ومطامعها ومحاولاتها للامعان في استغلال
الشعوب المضطهدة واذلالها . وسنجد في الاشتراكية الديمقراطية
ما يعزز ثقتنا ببلادنا وبوطننا وبالقوى الوطنية والعوامل والامكانيات
المحلية التي تلعب دورا مهما في تحرير بلادنا .

ولاشك في ان تعريف صبغة حزبنا التقدمية هذا التعريف العلمى
الدقيق باقرار الاشتراكية الديمقراطية سيشجع مختلف الفئات الواعية
من ابناء الشعب من المثقفين والعمال والحرفيين والفلاحين وابناء الطبقة
المتوسطة وجميع الديمقراطيين والاحرار والوطنيين ممن يدينون
بالحرية الديمقراطية واستقلال البلاد ويشجبون النفوذ الاجنبى
على الاتماء الى حزبنا . ان اقتشار مبادئ حزبنا سيمهد لازالة

المساوىء التى نشكو منها وهذا لا يتحقق بطبيعة الحال الا بتقوية حزبنا والحصول على تايد الجمهور له كى يستطيع ان يفوز فى الانتخابات النيابية فوزا يمكنه من تاليف حكومة اشتراكية ديمقراطية تقوم بتطبيق منهجه *

ان الشعوب العربية ، بل فى الواقع الشعب العربى ، امة واحدة ولكن المصالح الاستعمارية هى التى فرقتها الى شعوب ودول واقامت بينها الحدود المصطنعة * ولا يمكن ان يتم تحرير الامة العربية من الاستعمار ولا ان يتم اتحادها مالم تكن فلسطين ضمن الاتحاد المنشود. والحزب يعتقد ان تحرير البلاد المنكوبة بالصهيونية يجب ان يظل امانة فى عنق كل عربى حتى تتم تادية هذه الامة (١٤) *

تعديل منهج الحزب :

ادخل المؤتمر الرابع التعديلات والاسس التالية على منهج الحزب الذى كان معمولا به منذ تاسيس الحزب سنة ١٩٤٦ :

١ - غاية الحزب القيام باصلاح عام فى كافة نواحي حية

العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وفق تصميم علمى منسق شامل يستمد اسسه من

المبادئ الاشتراكية الديمقراطية *

٢ - السياسة الخارجية : يعمل الحزب على تحقيق اتحاد

البلاد العربية بدولة اتحادية (فدرالية)

٣ - النظام السياسى : يعمل الحزب على اقامة مجتمع

دمقراطى يهدف الى جعل المواطن غاية بذاته ويحقق

العدالة الاجتماعية فى مجتمع متحرر من الفقر

والجهل والمرض والخوف *

٤ - الناحية الاقتصادية : تنظيم العمال فى نقابات لضمان

(١٤) صدى الاهالى ٣٠٤ تشرين الثانى ١٩٥٠

حقوقهم وتأييد هذه النقابات والحركة العمالية بحيث
تستطيع ان ترفع المستوى العام لاجور العمال وتعمل
لتحسين احوالهم وتجعل منهم قوة فعالة في حياة
المجتمع العراقي .

٥ - الناحية الاجتماعية : تحرير المرأة ومنحها الحقوق
السياسية للمواطن (١٥) .

اللجنة الادارية المركزية الجديدة :

انتخب المؤتمر كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل
وقاسم حسن ونائل سمحيري وحسين فوزي ورجب الصفار اعضاء
للجنة الادارية المركزية الجديدة . ثم اجتمعت اللجنة الادارية وانتخبت
كامل الجادرجي رئيسا ومحمد حديد نائبا للرئيس ورجب الصفار
محاسبا وقاسم حسن سكرتيرا بدلا من حسين جميل السكرتير التقليدي
للحزب وذلك بسبب اعتذاره الذي اورده في مخالفته لقرار اللجنة
الادارية المركزية باستئناف العمل الحزبي المتخذ في ٢٥ آذار ١٩٥٠

الفصل الحادى عشر

الحياد والجمهورية الشعبية

كان موضوع علاقات العراق مع بريطانيا بصفة خاصة وعلاقات العراق والبلاد العربية مع الغرب بصفة عامة موضوع بحث ومناقشة فى اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وقد دار الحديث حول المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٣٠ فى جميع الاوساط السياسية تقريباً ونوقش موضوع الغائها او تعديلها او تبديلها . وكانت بريطانيا بصفة خاصة والكتلة الغربية (البريطانية-الاميركية-الفرنسية) بصفة عامة تريد الاتفاق مع الدول العربية بشكل دفاع مشترك يهدف الى الدفاع عن مصالح الغرب فى منطقة الشرق الاوسط وجعل الدفاع عن هذه المنطقة حلقة فى سلسلة المشاريع الغربية ضد الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتى وكتلته) . وقد انتهت جهود بريطانيا مع العراق الى عقد معاهدة بورتسموث (١٩٤٨) وقد اريد بها ان تكون فاتحة عقد معاهدات اخرى مع البلاد العربية ولاسيما مصر ، فلما احبط العراقيون تلك المعاهدة عادت بريطانيا والطبقة الحاكمة العراقية الى التمهيد لانحياز العراق والدول العربية الى الغرب . وكان نورى السعيد رجل بريطانيا المعتمد لتحقيق اهدافها فى العراق والبلاد العربية .

لما استقالت وزارة صالح جبر والى محمد الصدر الوزارة وعاد الحديث عن المعاهدة العراقية - البريطانية والعلاقات بين العراق وبريطانيا قررت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الديمقراطى بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٤٨ تحديد موقف الحزب من هذا الموضوع كما يلى :

« بالنظر الى قيام هيئة الامم المتحدة والى موقف الاكثرية الساحقة من الدول الصغيرة التي تجد في هذه المنظمة حاميا لها ، فليست هناك من حاجة الى اى حلف عسكري بين العراق وبريطانيا بل يكتفى بايجاد معاهدة صداقة وعدم اعتداء Friendship and Non-Aggression Pact بين العراق وبريطانيا لتنظيم العلاقات العراقية-البريطانية على اسس ودية وحماية مصالح الطرفين المشروعة وعلى اساس المنافع المتبادلة بشكل يتناسق وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الامم المتحدة ولذلك قررت اللجنة الادارية المركزية :

١ - رفض مبدأ الدفاع المشترك

٢ - ان الرغبة التي أبدتها الوزارة الحاضرة في استبدال

معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة تضمن حقوق العراق

هي رغبة عامة لدى جميع ابناء البلاد ، ولكن الحزب

يرى وجوب اضطلاع هيئة تمثل جميع الاحزاب

والهيئات السياسية بالمفاوضة لتحقيق هذا الغرض .

وعندما اجتمعت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الديمقراطى

في ٢٥ مارت ١٩٥٠ للنظر فى استئناف الحزب لاعماله ذكرت فى قرارها

تأليف جبهة وطنية موحدة من الهيئات والكتل والافراد التى تتفق

على منهج موحد . وفى ٢٩ نيسان القى كامل الجادرجى رئيس الحزب

محاضرة على اعضاء الحزب عن التكتلات الاقليمية وموقف العراق

منها ، وبعد اسابيع قليلة القى قاسم حسن محاضرة عن البيان الثلاثي

المشترك الذى اصدرته الدول العربية الثلاث انكلترا واميركا وفرنسا

عن تثبيت الوضع الراهن فى فلسطين هاجم فيه السياسة الغربية

فى منطقة الشرق الاوسط .

وهاجمت جريدة صدى الاهالى مساومات الحكومات العربية مع

الدول الغربية وعلقت على المفاوضات المصرية البريطانية التى جرت فى

عهد حكومة الوفد واكدت على اهميتها بالنسبة للبلاد العربية (١) .
 ثم استقالت وزارة توفيق السويدي والف نوري السعيد وزارته
 الحادية عشرة في ١٥ ايلول ١٩٥٠ وبدأ نشاطه في خدمة الغرب . وبعد
 فترة وجيزة عقد مؤتمرأ صحفيا بين فيه ان الحرب واقعة لامحالة وان
 الحياذ بين الشرق والغرب مستحيل وايد وجهة النظر الانكليزية -
 الاميركية (٢) . ولما اجتمع مجلس الامة العراقي قال خطاب العرش ان
 العالم لم ينتقل الى حالة السلم بعدولذلك لم يطالب بالغاء المعاهدة
 العراقية - البريطانية او تعديلها (٣) .

وعادت **صدي الاهالي** الى مهاجمة حلف الشرق الاوسط ، وعلق
 كامل الجادرجي على المفاوضات المصرية - البريطانية وعلاقتها بمستقبل
 البلاد العربية (٤) تحدثت الجريدة عن القوة الدولية الثالثة في امسيا
 ومكانة البلاد العربية (٥) . ونشرت تصريحاً لرئيس الحزب ادلى به
 لمندوب جريدة **المصري** عن موقف البلاد العربية من الكنتلتين الغربية
 والشرقية وان الغرب يريد تكوين كتلة اقليمية وربطها بالغرب
 واكد على ضرورة الوقوف موقف الحياذ الذي هو هدف الضمان
 الجماعي بين الدول العربية (٦) . ونشرت الجريدة مقالا بعنوان
 «الانحياز الى التكتلات الدولية يهدد كيان الامة العربية» ، وارسل
 الحزب برقية الى جامعة الدول العربية يعبر فيها عن رغبة الشعب
 العراقي في عدم توريط الشعوب العربية في الانحياز الى التكتلات
 الدولية الحاضرة التي قد تؤدي الى حرب ماحقة تعود على الامة
 العربية بالضرر البالغ ويطالب باتخاذ موقف الحياذ التام (٧) .

(١) صدي الاهالي ، ٢٤٤ ، ١٦٠ ايلول ١٩٥٠

(٢) صدي الاهالي ، ١٦٤ تشرين الثاني ١٩٥٠

(٣) صدي الاهالي ، ٤٤ كانون الاول ١٩٥٠

(٤) صدي الاهالي ، ١٧ كانون الاول ٢٩٤ كانون الاول ١٩٥٠

(٥) صدي الاهالي ، ١١ كانون الثاني ١٩٥١

(٦) صدي الاهالي ، ١٨٤ كانون الثاني ١٩٥١

(٧) صدي الاهالي ، ٢١٤ كانون الثاني ١٩٥١

ووصفت الجريدة دعوة نوري السعيد الى الانحياز للغرب بانها دعوة خطيرة وتساءلت عما جنت البلاد العربية من تعاونها مع الحلفاء (٨) .
 ووصفت بيان جامعة الدول العربية عن موقفها من التكتلات الدولية الذي تضمن انحيازها الى الكتلة الغربية بانه سياسة مراوغة بالية (٩) .
 وهاجمت خطاب أتلى رئيس الوزارة البريطانية الذي تضمن اعداد بلاد الشرق الاوسط لزجها في حرب مقبلة ، كما هاجمت تصرفات الاميركيين والانكليز بمقدرات البلاد العربية (١٠) .

وهكذا كان الحزب الوطني الديمقراطي اول من دعا الى الحياديين الشرق والغرب والى ضم الصفوف الوطنية في جبهة واحدة ضد الاستعمار ومشاريعه .

بيان الحياد

عندما تأزم الوضع الدولي وحاولت دول الكتلة الغربية زج الشرق الاوسط والبلاد العربية في أتون الدفاع المشترك اخذ الحزب الوطني الديمقراطي زمام المبادرة فدعا رئيسه رجال السياسة المستقلين الى تأييد مبدأ الحياد بين المعسكرين المتنازعين وطلب اليهم توقيع بيان الحياد الذي اعدته اللجنة الادارية المركزية للحزب من قبل فوقع عليه في ١٩ مارت ١٩٥١ طه الهاشمي وعبد الرزاق الظاهر وصادق البصام ومحمود الدرة وكامل الجادرجي وجعفر حمندى ومزاحم الامين الباجهجي وعارف قفطان وصالح شكارا وعبد الرحمن الجليلي وعبد الهادي الظاهر وحسين جميل وقاسم حسن ومحمد حديد وحسين فوزي وجميل صادق وعبد الجبار الجومرد وجعفر البدر ونائل سحيري وبرهان الدين باش عيان وحسن عبد الرحمن ورجب على الصفار ،

(٨) صدى الاهالي ، ٢٢ كانون الثاني ، ٢٣ كانون الثاني ١٩٥١

(٩) صدى الاهالي ، ٥ شباط ١٩٥١

(١٠) صدى الاهالي ، ١٤ شباط ١٩٥١

وهؤلاء يمثلون اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الديمقراطى
وبعض الساسة المستقلين • وفيما يلى خلاصة البيان :

منذ ان بلغت الازمة العالمية أشدها فى الاونة الاخيرة والشعب
العراقى يرقب تطوراتها باهتمام بالغ وهو فى أشد القلق على مستقبله
ومصيره ، ويزيده قلقا اضطراب الرأى لدى بعض المسئولين فى العراق
والبلاد العربية وتصريحاتهم المتناقضة • فبينما يرى الشعب العراقى
جامعة الدول العربية تقف موقفا غامضا قد يعرض سلامة الشعوب
العربية الى الاخطار اخذنا نسمع عن طريق الاذاعات الاجنبية ونطلع
عن طريق الصحف الخارجية ان بلادنا قد اعتبرت جزءا من الخطة الحربية
الواسعة النطاق التى وضعت باسم الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط •
كل ذلك يجرى بنتيجة مساومات خفية نجهل كنهها تكسوها فى بعض
الاحيان وعود تبدو خلافة وهى فى الواقع تخالف رغبة الامة الاكيدة
فى السلام والابتعاد عن كوارث الحرب كما تخالف رغبتها فى الانصراف
الى تعمير البلاد والمحافظة على سيادتها الوطنية •

ان اعظم نعمة نبتغيها هى نعمة السلام والتخلص من الاستعمار
والتمتع بحياة سياسية حرة والحصول على استقلال كامل غير منصوص
و ضمان تمتع الشعب العراقى بحقوقه الدستورية البرلمانية التى مازال
محروما من التمتع بها • ورغبة منا فى تحقيق ذلك نعلن ان الانحياز
الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين ، سواء اكان ذلك فى الحرب
الباردة القائمة بينهما او الاصطدام المسلح الذى يحتمل ان يقوم ، يعرض
البلاد العربية عامة والعراق خاصة الى اخطار جسيمة تجلب اليها
الكوارث والدمار وتلقى ابنائنا الى التهلكة او قد تودى بكياننا فى
سبيل مطامع استعمارية لاشان لنا بها •

والشعب العراقى راغب كل الرغبة فى التعاون مع الشعوب
العربية الاخرى وجميع الشعوب المحبة للسلام لتاليف جبهة تقف من

هذا الصراع القائم والاصطدام المسلح عند نشوبه موقف الحياد
التام (١١) .

ايد الشعب العراقي بيان الحياد كما كان له صدى كبير في البلاد
العربية والبلاد الاجنبية . واخذت صدى الاهالي تنشر التأييدات التي
يرسلها ابناء الشعب اليها . وكتبت صدى الاهالي مقالا بعنوان «بيان
الحياد هو التعبير الصادق عن امانى الشعوب العربية» (١٢)

الجهة الشعبية المتحدة

ثم خطا الموقعون على بيان الحياد خطوة اخرى هي تكوين الجهة
الشعبية المتحدة من الحزب الوطنى الديمقراطى ومن الساسة المستقلين
الاخرين وقد تم التوصل فى ٦ نيسان ١٩٥١ الى وضع ميثاق للجهة
ونظام داخلى . وقد نص النظام الداخلى هذا على ان يمثل الحزب
الوطنى الديمقراطى فى مؤتمر الجهة وفى لجانه بنسبة الثلث ولمثليه ثلث
الاصوات . وفيما يلى خلاصة ميثاق الجهة الشعبية المتحدة :

تتكون فى العراق جهة سياسية من احزاب وهيئات وافراد باسم
«الجهة الشعبية المتحدة» غايتها التاليف بين العناصر التى تشترك
فى اهداف معينة للعمل معا على تحقيق تلك الاهداف المفضية الى
اصلاح عاجل يشمل استكمال سيادة العراق واستقلاله وتحريره من
كل نفوذ اجنبى ضمن جامعة عربية مكيئة البنيان تعمل على السذود
عن مصالح الشعوب العربية وتحقيق ماتصبه اليه من الحرية والاستقلال
والاتحاد على صيانة عروبة فلسطين التى هى جزء من البلاد العربية ، كما
يشمل ابعاد العراق عن الاشتراك فى الحرب وذلك بالعمل على ضمان

(١١) صدى الاهالي ، ٢٣ مارت ١٩٥١

(١٢) صدى الاهالي ، ٢٥ مارت ١٩٥١

حياده تجاه المعسكرين المتنازعين والتعاون مع الشعوب العربية
والشعوب الاخرى المحبة للسلام .
وتعمل الجبهة في السياسة الداخلية على دعم الوحدة العراقية
وايجاد وضع سياسى يقوم على تطبيق القانون الاساسى والتسك
باحكامه التى تعد من اهم اركانها مسئولية الوزارة امام مجلس منتخب
انتخابا حرا مباشرا وضمان الحرية الفردية والسياسية والعمل على تحقيق
نظام ديمقراطى دستورى نيابى مقيد بالقانون وتامين استقلال القضاء
وفسح المجال للعمل الحزبى والنقابى فى جميع انحاء العراق والغاء
القوانين التى تعرقل او تخالف هذه الاهداف وتشريع قانون لمحاكمة
الوزراء عن جريمة مخالفة احكام القانون الاساسى وعن سوء استعمال
السلطة واستغلالها وعن الاثراء غير المشروع ، كما تعمل على تطهير
الجهاز الحكومى من العناصر الفاسدة .

وتعمل الجبهة فى السياسة الاقتصادية على انقاذ العراق من
الاستغلال الاجنبى لاقتصادياته وضمان انتفاعه من ثرواته وموارده
واقاذا اكثرية الشعب من حالة الفقر والبؤس وذلك باتباع سياسة
الاقتصاد الموجه والقيام بالاعمال العمرانية وفق خطة منظمة ومنهج
شامل لاستثمار اهم المرافق والامكانيات الاقتصادية من زراعية
وصناعية وتجارية والعمل على تحضير البدو وتحسين احوال الفلاحين
بالاخذ بمبدأ الملكية الصغيرة والمبادرة الى تحسين احوال العمال وصيانة
حقوقهم والاخذ بمبدأ الضمان الاجتماعى .

وقد وقع على هذا الميثاق كامل الجادرجى (بصفته ممثلا للحزب
الوطنى الديمقراطى) وصادق البصام ومزاحم الامين الباجهجى وطه
الهاشمى وعارف ققطان وصالح شكارا وعبد الرزاق الظاهر وعبد
الهادى الظاهر وجعفر حمندى وخدورى وخدورى وحسن عبد الرحمن
وجميل صادق وجعفر البدر وبرهان الدين باش عيان ومحمود الدرة

وعبد الرزاق الحمود وعبد الرحمن الجليلي وعبد الجبار الجومرد
وخطاب عيسى الخضيرى ومحمد رضا الشيبى ونصرت الفارسى ونجيب
الصايغ وعبد الرزاق الشىخلى (١٣) . وتقدم هؤلاء بطلب اجازة الجبهة
الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥١

وكتبت **صدى الاهالى** مقالات فى الدعوة الى الجبهة هذه ونشرات
وتأييدات الشعب لها ، واستمرت على مهاجمة المشاريع الاستعمارية فى
الشرق الاوسط (١٤) .

وفى ١٩ نيسان اعترضت وزارة الداخلية على طلب التأسيس لان
المادة الثالثة من قانون الجمعيات تنص على ان الجمعية هى الهيئة
المؤلفة من عدة اشخاص ولما كانت الجبهة مؤلفة من احزاب وهيئات
وافراد فان الاحزاب والهيئات ليست باشخاص . وفى ٢٤ نيسان
اعترض اصحاب الطلب على جواب وزارة الداخلية لدى مجلس
الوزراء ولما اخذ رأى وزارة العدل بالموضوع ايدت راي وزارة
الداخلية ، ولذلك اضطر اصحاب الطلب على حذف فقرة « من
احزاب وهيئات وافراد » وانسحب الحزب الوطنى الديمقراطى من
الاشتراك فى الجبهة . وفى ٢٦ مائس ١٩٥١ اجازت الحكومة الجبهة
الشعبية المتحدة .

وفى أثناء ذلك تقدم النائب فائق السامرائى بسؤال الى وزير
الداخلية حول منع اجازة تأليف الجبهة ، وقدم طه الهاشمى مذكرة الى
رئيس الوزراء ، وتكلم النائب محمد صديق شنشل عن الموضوع فى
مجلس النواب وحدثت بينه وبين رئيس الوزراء نورى السعيد
مناقشة حامية . وكتب حسين جميل بهذه المناسبة مقالا فى **صدى الاهالى**
قال فيه ان قانون الجمعيات يخالف احكام الدستور باعطائه سلطة

(١٣) **صدى الاهالى** ، ١٧ نيسان ١٩٥١

(١٤) **صدى الاهالى** ، ١١ نيسان ، ١٥ نيسان ، ١٩ نيسان ، ٦ مائس ١٩٥١

واسعة لوزير الداخلية تناقض المادة الثانية عشرة من القانون الاساسى (١٥) .

ولما اجيزت الجبهة تكلم كامل الجادرجى رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى فى الاجتماع الاسبوعى للحزب عن تأليفها ثم اتفق الحزبان على التعاون وعلى اسمه : (١) ميثاق الجبهة المؤرخ فى ٦ نيسان ١٩٥١ (٢) التشاور فى اتخاذ سياسة موحدة فى المواقف الطارئة (٣) تكوين لجنة مشتركة دائمية (١٦) .

وقد ظهرت اولى بوادر التعاون بين الحزبين فى البيان المشترك المؤرخ فى ١ تموز ١٩٥١ وقد تضمن عدة مطالب منها : (١) ان لايصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد او الاعتداء على ايران او اى بلد اخر (٢) ابعاد العراق عن التكتلات الدولية (٣) ان يكون الشعب مصدر السيادة (٤) توفير الغذاء والكساء باثمان معتدلة (١٧) .

واستمر التعاون بين الحزبين حتى أواخر ١٩٥٢ ، فقد ذهب وفد من الجبهة الشعبية والحزب الوطنى الديمقراطى لمقابلة هيئة النيابة بشأن السجناء السياسيين المضربين عن الطعام ، ثم ذهب ممثلان عنهما لمقابلة الوصى على العرش لعرض مشاكل البلاد السياسية والمعاشية ومنها قضية اضراب السجناء السياسيين ، واصدر الحزبان بيانا مشتركا لمعالجة امور البلاد المهمة مثل تعديل المعاهدة . وطلب الحزبان عقد اجتماع عام لتأييد مصر ولكن الحكومة رفضت الطلب فعقد الاجتماع فى مركز الجبهة ، واصدرا بيانا بدعوة الشعب العراقى الى الاضراب العام احتجاجا على وزارة نورى السعيد وتأييدا لمصر . واصدرا بيانا اخر مطالبين بضرورة نشر اتفاقية النفط على الرأى العام وعدم عرضها

(١٥) صدق الامالى ، ٢٣ مايس ، ٢٥ نيسان ، ٢ مايس ، ٩ مايس ، ١١ مايس ١٩٥١

(١٦) صدق الامالى ، ٢٧ ايار ، ٣ حزيران ، ١٥ حزيران ، ٢٨ حزيران ١٩٥١

(١٧) صدق الامالى ، ٢ تموز ١٩٥١

على المجلس النيابي في اواخر أيام حياته • واحتفلا بذكرى وثبة كانون
الثاني (في ٢٧ كانون الثاني) (١٨) •

ولما نشرت اتفاقية النفط اصدر الحزبان بيانا قالوا فيه ان مبدأ
المنافسة في الارباح مضر لان هناك التلاعب في احتساب النفقات
وفي تحديد سعر البيع ولان صياغة الاتفاق تفسح المجال للتلاعب مثل
دفع الضرائب ، وقالوا ان زيادة الارباح ناجمة عن زيادة كميات النفط
المستخرجة وان تقرير سعر حصة العراق بالسعر العالمي في البحر المتوسط
فيه اجحاف واكدا على حق العراق بالمطالبة بزيادة حصته اذا حصلت
أحدى الدول المنتجة له على زيادة وطالبا بتمثيل العراق في مجلس
مديرى الشركة وبحق العراق في شراء ٢٠٪ من اسهم الشركة كما نصت
معاهدة سان ريمو كما طالبا بايفاد البعثات وتدريب العراقيين ، وقد
اتقد الحزبان اغفال بعض النقاط في اتفاقية النفط مثل تسجيل الشركات
في العراق وخضوعها لقانون التحويل الخارجى ومعاملة العمال
والمستخدمين العراقيين معاملة حسنة وعدم اعادة ضخ النفط الى حيفا
ووجوب تأسيس مصافى للنفط في العراق وفي الختام طالب الحزبان
بوجوب رفض الاتفاقية (١٩) • واستمر الحزبان في معارضة اتفاقية
النفط ولما ابرمها مجلس الامة العراقي طلبا الى الشعب العراقي اعلان
الاضراب العام (٢٠) •

ولما اوشكت دورة مجلس الامة على الانتهاء وصار من الواجب
اجراء انتخابات جديدة شرع قانون يجعل الطعن بالانتخابات جريمة
يعاقب عليها بالحبس لمدة لاتتجاوز الستين اوبغرامة لاتتجاوز الخمسمائة
دينار او بكلا العقوبتين • ولذلك اصدر الحزبان بيانا يشجبان
هذا القانون (٢١) •

(١٨) صدى الاهالى ، ٢٩ تموز ، ١١ تشرين الاول ، ١٦ تشرين الاول ، ٢٨ تشرين الاول - ٣١
تشرين الاول ، ١١ تشرين الثاني ، ١٩٥١ ، ٢٠ كانون الثاني ، ٢٨ كانون الثاني ، ١٩٥٢
(١٩) صدى الاهالى ، ٤ صباط ، ١٩٥٢
(٢٠) صدى الاهالى ، ١٣ صباط ، ١٧ صباط ، ١٩٥٢
(٢١) الاهالى ، ٢٣ حزيران ، ١٩٥٢

ولما حلت ذكرى الثورة العراقية لسنة ١٩٣٠ في ٣٠ حزيران ١٩٥٢
احتفل الحزبان بذكرها كما احتفل فرعاها في الموصل (٢٢) .

مواقف واعمال الحزب الاخرى :

وبالاضافة الى دعوة الحزب الى الحياد ومشاركة الجبهة الشعبية
المتحدة في النشاط السياسي استمر الحزب الوطنى الديمقراطى
على خطته المعروفة . واستمرت جريدته **صدى الاهالى** في معالجة الامور
العامة فناقشت اتفاقية الارصدة الاسترلينية ، وعلقت على الضغط
الانكلوب اميركي على الحكومات العربية فقالت انه يجب ان يقابله
ضغط شعبى عربى لاتقاذ الامة العربية من الهوة التى تساق اليها ،
وهاجمت الانتخاب غير المباشر ، والاسلوب الدكتاتورى المقنع في
اضطهاد الحريات الديمقراطية وذلك بمناسبة تعطيل بعض الصحف ،
وهاجمت دعاية نورى السعيد لتوحيد الصفوف والاشتراكية وادعاءه
ان الفلاح شريك الملاك (٢٣) . وعالج محمد حديد مفاوضات
النفط فطالب بالمنصفة كخطوة اولى قبل التاميم وقال ان المنصفة
يجب ان تكون فى النفط نفسه لا فى ارباحه (٢٤) .

وعالجت **صدى الاهالى** ايضا المواضيع العامة الاخرى مثل مهاجمة
الملك عبد الله ، وتعذيب المتهمين ، ومشاريع ربط البلاد العربية بالكتلة
العربية ، وعلنية المحاكمات وتأثيرها فى تحقيق العدالة ، ومستوى معيشة
العمال وانخاض اجورهم ، والحياد ، وتهديدات بريطانيا للشعوب
العربية ، وقضية فلسطين ، وقضية مصر ، والغاء المعاهدة المصرية
الانكليزية ، والصلح مع اسرائيل ، وقضية السجناء المضربين وكانت
الوزارة قد نقلت بعض المحكومين من الشيوعيين الى سجن نقرة
السلطان وهناك تقدموا ببعض المطالب مثل نقلهم الى سجون قريبة

(٢٢) الاهالى ، ٢٤ تموز ١٩٥٢

(٢٣) صدى الاهالى ، ٢٦ اذار ٢٧ اذار ١٢ نيسان ٢٢ نيسان ١٠ ايار ١٠ ايار ،

١٧ ايار ١٩٥١

(٢٤) صدى الاهالى ، ١٣ ايار ١٥ ايار ١٩٥١

من ذوبهم ومنحهم الحقوق المقررة للمسجونين السياسيين وتوفير
 المعالجة الطبية لهم ، واعادة النظر في الاحكام العرفية الصادرة بحقهم .
 ولما رفضت السلطات الحكومية مطالبهم اعلنوا الاضراب عن الطعام
 في ١٢ تموز ١٩٥١ ولما استمر اضرابهم اكثر من عشرة ايام قام اهلهم
 من النساء والاطفال بمظاهرات في بغداد وفرقتها الشرطة واوقفت بعض
 المحرضين فعارضت جريدة **صدي الاهالي** اجراءات الحكومة (٢٥) .
 وكتب كامل الجادرجي يهاجم الاتحاد بين العراق والاردن ، وكتب
 محمد حديد يهاجم نوري السعيد بقوله «نوري يردد صوت الانكليز»
 وكتب حسين جميل ان مصر تخشى ان تخذلها الحكومات العربية وهي
 في معركة التحرر مع بريطانيا (٢٦) .

مؤتمر الحزب الخامس :

عقد المؤتمر الخامس في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ . والقى كامل الجادرجي
 خطابا استعرض فيه جهود الحزب خلال السنة التي مرت على انعقاد
 المؤتمر السابق وعالج مواضيع مختلفة مثل الدفاع المشترك ، والاحزاب
 الديمقراطية الاشتراكية ، ومكافحة الاستعمار البريطاني ، والجهة
 الشعبية ، والوقوف ضد الحرب ، والحياد وعدم الانحياز الى الكتلة
 الغربية ، ومناصرة مصر وتاليف هيئة شعبية لمحاسبة جامعة الدول
 العربية ، والاتحاد العربي ، والحقوق الديمقراطية الدستورية ، وتعديل
 قانون الانتخاب ، واتفاقية النفط ، والاضاع الاقتصادية .
 وجعل عدد اعضاء اللجنة الادارية المركزية تسعة بدلا من سبعة
 وانتخب لعضويتها كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ونائل

(٢٥) **صدي الاهالي** ١٢ حزيران ١٣، حزيران ١٧، حزيران ٢٠، حزيران ٢٧، حزيران ٣٠ تموز،
 ٢٩ تموز ٣٠، تموز ٣١، اب ١٣، اب ١٥، ايلول ١٧، ايلول ١٨، ايلول ٢٧، ايلول ٣٠ تشرين الاول، ١٠
 تشرين الاول، ١٩، تشرين الاول، ٢١-٢٢ تشرين الاول، ١٤ تشرين الثاني، ٤ تشرين الثاني،
 ٧ تشرين الثاني ١٩٥١

(٢٦) **صدي الاهالي** ١٦، اب ١١، تشرين الاول، ٦ تشرين الثاني ١٩٥١

سمحيري وقاسم حسن وحسين فوزي ورجب على الصفار وعباس حسن جمعة وعبد المجيد الوندأوى •

وقد انتخبت اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجى رئيساً ومحمد حديد نائبا للرئيس وقاسم حسن سكرتيراً وعباس حسن جمعة محاسباً ونائل سمحيري وعبد المجيد الوندأوى مساعدين للسكرتير • واتخبت لمكتب الرياسة كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل ، ولمكتب الادارة قاسم حسن وعباس حسن جمعة وعبد المجيد الوندأوى (٢٧) •

واستمر الحزب بعد ذلك على خطته ، فطالب بشمول حق الانتخاب المرأة العراقية ، وطالب بأن تكون الدعوة الى الحياذ فى البلاد العربية دعوة شعبية واسعة النطاق ، وهاجم صالح جبر لتحديه الشعب العراقى واصداره بياناً عن معاهدة بورتسموث بمناسبة ذكرى ٢٧ كانون الثانى وهاجم الحزب بصورة خاصة اسطورة تسليح الجيش العراقى التى ادعاها صالح جبر واكد ان فلسطين لم تكن موضوع بحث حتى يوم التوقيع على المعاهدة ، وطالب بمبدأ الانتخاب المباشر (٢٨) • والتقى حسين جميل محاضرة فى مركز الحزب عن الحريات العامة والحركة الوطنية تناول فيها حرية الصحافة والاحزاب والجمعيات والاجتماعات والتظاهر وقد طبعتها لجنة الثقافة فى الحزب ونشرتها بشكل كراس (٢٩) •

هذا وقد نشرت **صدى الاهالى** مقالا تهاجم فيه الملك فاروق فى ٩ مايس ١٩٥١ فعطلت لذلك فى ١٤ مايس • وفى اول حزيران صدرت **جريدة الاهالى** •

(٢٧) **صدى الاهالى** ، ٣٠ تشرين الثانى ، ٢ كانون الاول ١٩٥١

(٢٨) **صدى الاهالى** ، ١٢ كانون الاول ، ٢٦ كانون الاول ١٩٥١ ، ٢٧ كانون الثانى ١٤٤

شباط ١٥٤ ، شباط ١٦٤ ، مارت ١٩٥٢ ، **الاهالى** ، ٢ تشرين الاول ، ٥ تشرين الاول ١٩٥٢

(٢٩) **صدى الاهالى** ، ٦٤-٨٤ مايس ١٩٥٢

وزارة مصطفى العمري :

عندما انتهت الدورة البرلمانية وصار من الضروري اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب وبعد ان طال بقاء وزارة نوري السعيد في الحكم زمنا طويلا جدا نسبيا ، وعندما اريد اعطاء فترة من الراحة لنوري السعيد وللشعب العراقي من حكمه ، استقال نوري السعيد في تموز ١٩٥٢ وجيء بمصطفى العمري رئيسا للوزارة الجديدة لطبخ الانتخابات الجديدة والاستعداد للموافقة على المشاريع الاستعمارية مثل مشروع الشرق الاوسط .

ثورة ٢٣ تموز في مصر :

في ٢٣ تموز ١٩٥٢ حدثت الثورة المصرية فقلبت الاوضاع السياسية في الشرق العربي منذ ذلك التاريخ رأسا على عقب . وقد استقبل قادة الحزب الوطني الديمقراطي تلك الثورة بالتوجس والترقب والمعارضة للحكم العسكري . وكتب كامل الجادرجي مقالا عنها بعنوان «الازمة الفكرية التي احدثها الانقلاب المصري في الاوساط العراقية» وخشي كامل الجادرجي من ان تؤدي الشعوب العربية ثمنا باهضا للاصلاحات التي تدعو لها الدكتاتوريات الجديدة . هذا ولما صدر قانون تحديد الملكية الزراعية في مصر رحبت جريدة الاهالي به واعتبرته بداية النهاية للاقطاع في مصر والبلاد العربية ، ولكنها قالت انه لايقضى على الاقطاع وآثاره الا حكم ديمقراطي شعبي (٣٠) .

(٣٠) الاهالي ، ١١ ايلول ، ١٦ ايلول ، ٢٢ ايلول ، ١٣ تشرين الاول ١٩٥٢

الفصل الثاني عشر

حركة تشرين الثاني ١٩٥٢

كانت الثورة المصرية نقطة انطلاق للشعب العراقي ولاحزابه وقد اراد الجميع تغيير الاوضاع السياسية في العراق تغييرا جذريا ومحاسبة المسؤولين عن نكبة فلسطين . فقد كتبت جريدة **الاهالي** مقالا عنوانه «الدستور العراقي لا يصلح ان يكون دستوراً لنظام ديمقراطي» ومقالا اخر بعنوان «القوانين التي عطلت القانون الاساسي» (١)

مذكرات الحزب الوطني الديمقراطي والاحزاب الاخرى الى الوصي على العرش

تشجعت الحزاب العراقية وتحفزت للمطالبة بالاصلاح الجذري الشامل لنظام الحكم نتيجة ماحدث في مصر . وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ قدم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية المتحدة وحزب الاستقلال مذكرات الى الوصي على عرش العراق الامير عبد الاله شاجبة الاوضاع القائمة ومطالبة بالتغيير الجوهرى ، كما قدم حزب الامة الاشتراكي مذكرة الى رئيس الوزراء في هذا الموضوع . وتعتبر مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي اشد تلك المذكرات . وفيما يلي خلاصة تلك المذكرة :

ليست الغاية من تقديم هذه المذكرة هي مجرد الشكوى من الاوضاع السيئة القائمة في العراق واستنكارها . انا نتقدم بمطالب

(١) الاهالي ، ٢٦ تشرين الاول ، ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢

نأمل ان يساعد تحقيقها الى حد كبير على انقاذ البلاد من الوضع الخطير الذي وصلت اليه . ونحن عندما نخطبكم بصورة مباشرة في هذا الشأن لم يغيب عن بالنا ان القانون الاساسى العراقى قد اعتبر رئيس الدولة او من يقوم مقامه غير مسئول وانه حمل الوزارات جميع مسؤوليات الحكم وانه فرق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولكن عدم التقيد بالقانون الاساسى في ناحية حقوق الملك وواجباته في الحدود المعينة لها كان سببا مهما لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية وجعله معطلا في الواقع . ولذلك فاننا لايسعنا والحالة هذه ان نتجاهل واقع الحال الذى جعل من الوصي مسئولا عن هذا الوضع الشاذ . ان التردى في الحالة بدأ يأخذ شكلا واضحا منذ ان تم اخضاع البلاد للسلطات الانكليزية عقب حركة ١٩٤١ اذ رافق الاحتلال البريطانى الثانى دور ارهاب ركز فيه النفوذ البريطانى والحكم العرفى والادارة البوليسية وظهرت فيه الروح الانتقامية بأجلى مظاهرها .

وقد تحمل الشعب العراقى طيلة مدة الحرب ماعاته البلاد من عبث الادارة العسكرية البريطانية وتدخلاتها السافرة بشئوننا وتوجيه مواردها واتاجها الى مصلحة المجهود الحربى البريطانى كما عانى من نتائج التضخم النقدى مالم يعاناه بلد اخر . عانى الشعب كل المصائب بأمل ان يحيا في عالم ما بعد الحرب حياة سعيدة تستعيد فيها البلاد استقلالها وتضمن حرية افرادها ويوفر لها قوتها وتختار الاكثرية فيها الطريقة التى توافقها في الحكم والهيئة التى تدير شئونها ادارة وطنية ديمقراطية منبثقة عن مجالس منتخبة بمحض اردتها . ولكن الوضع استمر على ماكان عليه بعد انتهاء الحرب بالرغم من ازدياد الوعي الشعبى بل اخذت تنمو بذور الفساد بمقياس واسع فكوفحت الاحزاب الناشئة وصحافتها اشد المكافحة واتخذت من القضاء وسيلة لمحاربتها ومحاربة صحافتها وفقد القضاء استقلاله وصيافته بنتيجة تدخلات السلطة التنفيذية المستمرة في اعماله واخذ اسلوب الحكم يتحول الى

نظام بوليسي لهدر الحريات العامة والخاصة وخلق جو ارهابي ارادت به الفئة الحاكمة القضاء على كل معارضة شعبية وسارت الفئة الحاكمة على الاسلوب القديم في الانتخابات العامة بالرغم من انها تظاهرت بالاصلاح بسن قانون جديد للانتخابات • اصبحت المجالس النيابية خاضعة للسلطة التنفيذية واصبحت الوزارات تعلق بقاءها في الحكم على ارادة البلاط ومشيئته فاستسلمت له كل الاستسلام واصبح البلاط مرجعا حقيقيا في كل صغيرة وكبيرة •

ونحن اذ نوجه هذه المذكرة الى الوصى لانود ان يفهم اننا نطالب بأن يتدخل في شئون البلاد خلافا للدستور وانما الذي نبتغيه هو وضع حد لهذه المداخلات وذلك لصيانة الدستور وازالة اثار تلك المداخلات •

ونعتقد بان الاصلاح الذي نطالب به لتغيير الاوضاع السيئة القائمة التي بلغت حدا لا يطاق من الفساد يجب ان يبدأ بتعديل القانون الاساسي الحالي الذي جرى تعديله في ظروف شاذة يوم كانت البلاد من اقصاها الى اقصاها محتلة بالجيوش البريطانية وخاضعة الاحكام العرفية ، والسجون والمعتقلات ملأى بالمواطنين ، وذلك على وجه يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضمانا تاما بحيث لا يدع اي مجال للاتقاص منها عن طريق التأويل او التفسير ويقف بكل سلطة من سلطات الدولة عند الحد الذي يجب ان تقف عنده ، على ان يشمل تعديل المطلوب النص الذي كان قد ادخل على القانون الاساسي سنة ١٩٤٣ والذي قضى بمنح رئيس الدولة حقوقا اكثر من ذي قبل كحق اقالة الوزارة وجعل قرارات مجلس الوزراء مرهونة بموافقة عليها • وفي اعتقادنا ان التعديل المطلوب يجب ان يكون تمهيدا لاعادة بناء الحياة النيابية على اسس سليمة وفي مقدمتها الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر عن طريق تعديل قانون الانتخاب الحالي الذي ليس له مثيل في

رجعيته في البلاد الديمقراطية والذي اضيفت اليه قيود جديدة على حرية المنتخبين ، على ان تقوم باجراء الانتخابات بعد رفع القيود منه وزارة يطمئن اليها الشعب كل الاطمئنان لتكون الوزارات التي تتولى الحكم بعد ذلك وزارات منبثقة من مجلس نيابي حقيقى يمثل ارادة الشعب اصدق تمثيل وبذلك يمكن ان تكون الوزارات مسؤولة امامه فقط فتتولى السير بالبلاد نحو عهد جديد من الحكم الديمقراطى الصحيح .

ان الشعب بحاجة الى ازالة القوانين الرجعية وان البلاد بحاجة ماسة الى قوانين عامة تشمل جميع ابناء الشعب تكون فيها الجرائم والعقوبات موحدة بين المدن والمناطق الريفية ، والى تشريع يضمن استقلال القضاء ، والى مجلس دولة تعطى له الصلاحيات كامة غير منقوصة لحماية المواطنين من عبث السلطة التنفيذية ، الى جانب اطلاق الحريات السياسية ومنح العمال وغيرهم من اصحاب المهن حرية تأليف النقابات ، واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين ، والغاء جميع النصوص التى تتنافى ومبادئ الحكم الديمقراطى حيثما وجدت فى القوانين وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاستدين والضرب على ايدي المستغلين والمحتكرين .

والشعب العراقى الذى ضاق ذرعا بحالته الاقتصادية السيئة بسبب تفشى الفقر والبطالة وقلة الاجور يريد اصلاحا جذريا لهذه الحالة بالغاء الاقطاع وازالة كل قانون او نظام من شأنه تثبيتته ، وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى وتوزيع الاراضى المستملكة والاراضى الاميرية على الزراع الحقيقيين وزيادة حصة الفلاح من الحاصل ، وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين غير القادرين على دفعها ، وفرض الضريبة التصاعدية على اصحاب الدخل الكبير زراعيا كان او غير زراعى وتقليص الضرائب غير المباشرة على المستهلكين ، وتحرير الاقتصاد

الوطني من الاستغلال والسيطرة الاجنبية، وتأمين المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة ، والقضاء على الاحتكار الاجنبي في العراق وتشجيع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة الحديثة والمشاريع الاقتصادية، ومنع استغلال النفوذ الفردي على حساب الصالح العام .

والشعب العراقي الذي يريد جلاء كل قوة اجنبية عن بلاده يريد التحرر من معاهدة ١٩٣٠ الجائرة التي قيدت استقلاله وسيادته الوطنية ، وهو كذلك يرفض كل نوع من انواع الدفاع المشترك . والشعب العراقي الذي ينشد السلام يريد ان يعلن حياده تجاه التكتلات الدولية (٢) .

جواب الوصي :

وفي اليوم نفسه اجاب رئيس الديوان الملكي على مذكرات الاحزاب وفيه مزاعم عديدة منها ان الوصي يتفق مع الاحزاب على ان حالة البلاد بحاجة الى التحسين ويرى ضرورة تعاون الاحزاب وكل مواطن عراقي مخلص لبلاده مع المسؤولين على العمل لرفعي البلاد وتعميم الخير والرفاه على الشعب .

ولا يخلو بلد في العالم من عناصر الفساد الا ان هناك عناصر الخير والصالح ومن هذه العناصر يختار رئيس الدولة المسؤولين ويودع اليهم ادارة البلاد حسبما تنص عليه الدساتير وتكون مسؤولة امام مجلس الامة حسب النظم الديمقراطية ، وعلى هذه القاعدة تشكلت الحكومات العراقية منذ تأسيس الحكم الوطني حتى اليوم ، وجميع رؤساء الاحزاب وقسم كبير من رجال البلد البارزين على اختلاف عقائدهم ومبادئهم قد ساهموا في ادارة البلاد واشتركوا في تكوينها . تحملوا مصاعب الحكم فيها . واذا كان هناك تقصير او خطأ قد وقع

فانهم مساهمون فيه كل على قدر نصيبه من المسؤولية واذا كان بعضهم او وزراؤهم الذين اختاروهم ليزاملوهم في الحكم قد اتصلوا امام بعض الاحزاب من مسؤولياتهم بحجة وقوع تأثير عليهم من الوصى فانه لا يستطيع معرفة هؤلاء وما اتصلوا منه وهو امر لا يمكن التعليق عليه ويترك تقدير أهمية هذه الادعاءات الى ذوى الرأي والمنطق .

انكم تريدون في مذكراتكم القيام باصلاحات سريعة ومفيدة للبلاد وان الوصى يشارككم في رأيكم هذا ، وقد طلبتم تعديل القانون الاساسى وتعديل قانون الانتخاب وقوانين اخرى وتشريع قوانين مفيدة للبلاد . ان الوصى يعلن لكم ان من اسس رغباته اجراء انتخابات حرة في البلاد وان يتألف مجلس النواب من نواب يمثلون الامة تمثيلا صحيحا وتأليف حكومات مسؤولة امام هذا المجلس . ان تعديل القانون الاساسى من اختصاص الحكومة المسؤولة وممثلى الشعب حسب احكام القانون الاساسى نفسه وكذلك قانون انتخاب النواب .

ان الوصى قد استشار رؤساء الاحزاب عن شكل الوزارة التى يرتأون تشكيلها لاجراء الانتخابات وهل تكون حيادية ام ائتلافية وقد فهم ان اكثرتهم تميل الى تشكيل وزارة حيادية وتركوا تقدير الشخص او الاشخاص الذين يؤلفونها الى تقديره (اي الوصى) . وتمشيا على خطته فى استشارة رؤساء الاحزاب وغيرهم من قادة الرأي فى البلد سيشاورهم فى المسائل المهمة المعروضة فى مذكراتهم (٢) .

الحزب يقاطع الانتخابات :

كثبت جريدة الاهالى معلقة على مذكرات الاحزاب فوصفتها بأنها تعبير عن تبلور اتجاه الرأي العام نحو الاصلاح ، كما علقته على مشكلة الحكم فى العراق وعلى ان الانتخاب المباشر حق اساسى من حقوق

(٢) الاهالى ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٢

الشعب (٤) • ولكن جواب الوصي على مذكرات الاحزاب لم يبعث الايمان بالاصلاح المنشود وبصفة خاصة عدم اقرار الوصي وحكومته بمبدأ الانتخاب المباشر ولذلك قرر الحزب الوطني الديمقراطي مقاطعة الانتخابات • وكتبت **الاهالي** تقول ان مقاطعة الانتخابات اجباط لمحاولة الابقاء على الاوضاع السيئة ، ووصفت دعاة الاصلاح بأنهم هم البناء، والمتشبهين بالفساد هم الهدامون (٥) • هذا وقد كتبت **التابيس** عن الانتخابات في العراق فعلقت **الاهالي** بان نوري السعيد في نظر الانكليز أصلح من غيره لحكم الشعب العراقي (٦) •

اصدر رئيس الوزراء مصطفى العمري في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ بياناً حول الوضع القائم في العراق ذكر فيه اتفاق الوزراء مع الشعب على وجوب الاصلاح وقال ان الوزارة تتبنى حق الانتخاب المباشر ولكن المجلس القادم هو الذي يشرعه ، وادعى في بيانه ان الحكومة تربي الشعب (٧) • فعلقت جريدة **الاهالي** على هذا البيان ووصفت دعاوى الاصلاح التي تدعيها الحكومة بأنها فارغة وقالت ان الشعوب هي التي تربي الحاكمين (٨) •

مؤتمر البلاط

كان من رأي مصطفى العمري رئيس الوزراء واحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي ان يعقد الوصي عبد الاله مؤتمراً في البلاط لمناقشة الوضع السياسي فوافق الوصي على ذلك وعقد المؤتمر برياسته في السادسة من مساء ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ وقد ضم توفيق السويدى وجميل المدفعى وعلى جوت الايوبى وحكمت سليمان وطه

(٤) **الاهالي** ٢٤ تشرين الثاني ، ٦ تشرين الثاني ، ٩ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٥) **الاهالي** ، ٣٢ تشرين الثاني ، ١١٤ تشرين الثاني ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٦) **الاهالي** ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٧) **الاهالي** ، ١٧٠ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٨) **الاهالي** ، ١٨-٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢

الهاشمي (رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة) وارشاد العمري وصالح جبر (رئيس حزب الامة الاشتراكي) ومحمد الصدر وهؤلاء من رؤساء الوزارات السابقين وكامل الجادرجي (رئيس الحزب الوطني الديمقراطي) ومحمد مهدي كبة (رئيس حزب الاستقلال) وذلك بالاضافة الى مصطفى العمري واحمد مختار بابان ورئيس التشريعات ومعاون رئيس الديوان ومعاون رئيس التشريعات .

لم تنشر اخبار هذا المؤتمر في الصحف بل نشر عنه ملخص في مجلة المصور العراقية ولكن كامل الجادرجي كتب عنه بصورة مفصلة في رسائل ارسلها الى محمد حديد وكان حينئذ في لندن بصحبة صالح حديد احد اقربائه وكان مريضا يستشفى هناك .

اقتبس فيما يلي الجزء الاكبر من الرسائل لانها تعطي صورة جلية عن الوضع السياسي ونظام الحكم واشخاصه في ذلك العهد البغيض : قال كامل في رسالته المؤرخة في ٧ تشرين الثاني :

قبل الذهاب الى البلاط كنت قد اجتمعت بظه الهاشمي ومهدي كبة واتفقنا على ان نكون مستمعين اكثر منا متكلمين وان يقتصر بحثنا اذا اضطررنا الى الاجابة المسهبة على شرح المذكرات التي قدمناها ، وفي الاجتماع وجه الوصي الكلام الى الجميع بأن يتكلم كل ما عنده وبعد فترة سكوت قصيرة قال طه الهاشمي : انا بينا كل ما يجب ان نبينه في مذكراتنا ، فنود ان نسمع وجهات نظر الغير ، وعندئذ تكلم نوري السعيد بلهجة المعهودة : انه ليس هناك من يعارض الاصلاح بل الجميع يرغبون فيه ولكن القضية المهمة هي انه كيف يتم هذا الاصلاح المنشود ، ثم قال ان الفساد موجود من دون شك ولكن هذا غير مقتصر على العراق فهناك فساد في اميركا وهناك فساد في فرنسا وهناك فساد في الشرق والغرب وما الى ذلك من العبارات المتكررة والمخدرة .

ثم تكلم توفيق السويدي وكرر عبارات نوري السعيد واطرى
التقدم الذى تم فى العراق فى عهده الجديد وقال انه تقدم تقدما عظيما
محسوسا اذا ما قيس بما كان عليه قبل خمسين عاما ، وقال ليس هناك
من لا يرغب باصلاح اكثر ، ثم وجه اللوم اكثر ما يكون الى الشعب
نفسه وقال ان الجهل الذى يسود اكثرية الناس هو المانع المهم فى التقدم
والاصلاح ، وضرب بعض الامثلة قائلا ان محلة الشواكة التى يسكنها
ملوثة بالمياه الاسنة ولما ارادت امانة العاصمة رفعها عارضها اصحاب
البيوت وأصروا على عدم رمى مياههم القذرة فى البالوعات بحجة انها
تمتليء وانه ليس فى طاقتهم تنظيفها ، وقال ان الجهاز الحكومى
ضعيف وغير قادر على اصلاح حالة الشعب وتأديبهم لانه علم من موظفى
الامانة انه عندما أخذ معظم اهل المحلة الى المحكمة برأتهم بنتيجة
التوسطات . ثم استمر توفيق السويدي على هذا النمط .

ولما شعرت (اى كامل الجادرجى) بأن هذه الطريقة فى البحث من
«اصحاب الفخامة» رؤساء الوزارات سيؤدى حتما الى تشتيت
الموضوع الاصلى ، وربما كان ذلك مقصودا ، طلبت الكلام وبينت
انا دعينا الى هذا الاجتماع لمعالجة امور سياسية وردت فى مذكراتنا
وقلت ان منشأ الفساد هو فى نظام الحكم وطلبت من الوصى ان ينبه
الحاضرين الى اهمية الموضوع ولا يتطرق رؤساء الوزارات الى امور
ثانوية كالبحث عن المياه الاسنة وغير ذلك من القضايا التى يجب ان
لا تبحث فى اجتماع مهم كهذا الاجتماع ، ثم انتقدت نوري السعيد
وطلبت ان لا يشتت الموضوع ببحثه عن الفساد فى اميركا وفرنسا
وغيرهما من البلدان الغربية والشرقية ، وانما يجب ان يدور البحث حول
حقوق الشعب وكيف هضمت وكيف ضاعت المسؤولية وما الى ذلك
من القضايا الاساسية .

ثم تكلم توفيق السويدي ورد علي (اي على كامل الجادرجي) بلهجة فيها شيء من الحدة مع الكثير من المغالطات ، وعندئذ طلبت الكلام وقلت أنتى أشعر من لهجة توفيق السويدي بأنه غير محافظ على اعتداله (اي انه خرج عن اداب المناقشة) واذا ما استمرت الجلسة على هذا النمط فلا بد ان الغير سيضطر الى سلوك هذا المسلك وهذا يجرتنا بطبيعة الحال الى مشاجرات لا الى مناقشات بقصد التوصل بها الى نتيجة، وقلت لذلك فانى اطلب من الوصى ان يامر الحاضرين بضرورة الاعتدال فى المناقشة ، وقلت وانا من جهتى سأصرف النظر عن الدخول فى اية مناقشة لا تهدف الى الامور الخطيرة التى وردت فى مذكرة الحزب الوطنى الديمقراطى . وقد وافقنى الجميع على ذلك واخذت المناقشات تدور فى جو غير متوتر ، وقد لاحظت ان لهجة توفيق السويدي تغيرت كثيرا واصبح بعد ذلك انسانا مؤدبا .

ثم تكلم صالح جبر واخذ يشدد على اهمية الانتخاب المباشر وكرر ما جاء فى مذكرته . ثم تكلم طه الهاشمى وشرح وجهة نظر حزبه فى اصلاح الاصلاح وقال ان الوضع فى العراق يتطلب ضرورة النظر اليه نظرية جدية ولاسيما بعد الحوادث التى جرت فى الشرق الاوسط كايران وسوريا ومصر ولبنان وشدد بصورة خاصة على حواوث مصر وقال ان الاسباب التى ادت الى الانقلاب فى مصر موجودة فى العراق واذا كانت العوامل متشابهة فلا بد ان تكون النتائج واحدة ، والقضية قضية زمن ، اذا لم تتدارك الامر وتقوم بالاصلاحات بصورة جدية فى العراق . ثم تكلمت انا وشرحت وجهة نظر الحزب التى جاءت فى المذكرة شرحا مسهبا ، وكذلك فعل مهدى كبة .

اما جميل المدفعى وعلى جودت فقد حصرا البحث فى قضية الانتخاب بعد ان ابديا رغبتهما فى اصلاح وقد دافعا دافعا شديدا

وبرجعية عميقة عن الانتخاب غير المباشر كما فعل ذلك قبلهما توفيق
السويدي ونوري السعيد وارشيد العمري
ثم كثر التساؤل من هؤلاء عن طريقة الاصلاح وطلبوا ان تدلهم
الاحزاب عن الطرق العميقة في الاصلاح ، وقالوا ان الكلام وحده
لا يكفي مطلقا . ثم جرى بعد ذلك بحث عن الطريقة التي يمكن بها
تعديل قانون الانتخاب قبل اجراء عملية الانتخابات المقبلة ، وما اذا
كان بالامكان تعديله بمرسوم ، فدافع صالح جبر عن جواز ذلك وأصر
اكثرية رؤساء الوزارات بعدم جواز ذلك ، وبينت رأيي بعدم جواز
ذلك من الوجهة الدستورية لان استصدار امثال هذه المراسيم يخالف
الدستور نصا وروحا ولكن قلت ان الدولة التي تستسيغ اصدار مرسوم
بتأليف جمعية التمور يستغرب منها تخرجها في استصدار مرسوم
بالانتخاب المباشر .

ثم تكلم حكمت سليمان كلاما معتدلا وظهر في بداية الامر انه
لا يتفق مع الاحزاب الثلاثة بقوله ان الوضع خطير اكثر مما يتصور وهو
يتطلب النظر الى الامر بعقلية جديدة تتقبل الاصلاح الجدى وقال اننا
اذا لم نتصف بهذه العقلية فان الحوادث ستجرفنا .

ثم تكلم محمد الصدر بطريقته الخاصة وقال ان الجميع ملامون
ومسئولون عن الوضع وطلب اليهم ان يتدبروا الامر فكانت كلمته
ملطفة للجو نوعاما . ثم تكلم طه الهاشمي وقان ان حزبه تعمد توجيه
مذكرته مباشرة الى الوصى لانه اراد ان يضع الامور في نصابها ، ثم
وجه الخطاب الى الحاضرين وقال من منكم او من منا كان حرا في تأليف ،
وزارته ومن منا كان حرافى الكثير من اعماله ، ثم خاطب عبد الاله قائلا :
ان مدة وصايتكم ستنتهى بعد بضعة اشهر وهذه فرصة لاتزال كافية
لان تقوموا بما يجب من الاعمال التي من شأنها ان تهيبء عهدا فيه
الكثير من الاستقرار للملك . ثم قال يجب ان يكون الحكم نزيها وبعيدا

عن الاستغلال ، ثم استدرك بقوله انا جميعا لم نبتعد عن استغلال النفوذ فيجب ان ينتهي هذا الدور .

ومن الغريب ان ينبرى حكمت سليمان ويطلب الكلام وتظهر عليه اثار الحدة بصورة واضحة ويرد على طه الهاشمي بقوله : اما من جهتي فأقول انه لم يتدخل احد بتأليف وزارتي كما لم يتدخل احد في شئون وزارتي . وكان هذا غريبا كل الغرابة من حكمت سليمان لان الجميع عرفوا قصد طه الهاشمي من كلامه . وقد تجرأ بعد ذلك كل من ارشد العمري وجميل المدفعي وعلي جودت فانكروا كل تدخل في تأليف وزاراتهم وفي شئونها ، اما نوري السعيد وتوفيق السويدي وصالح جبر فقد اکتفوا بالسكوت .

ثم تكلم عبد الاله الوصي وهو بادي التأثير فقال انه عندما اتى الى العراق لأول مرة في زمن فيصل الاول وجد الناس يتحدثون عن الانتخابات المزيفة وكان الناس يعتبرون كل مجلس مزيفا، ثم ارتبكت الامور بعد وفاة فيصل الاول وبدأت الثورات العشائرية فأخذت تسقط الوزارات على اثرها ثم حصل الانقلاب العسكري الاول واعقبه انقلاب عسكري ثان فثالث . ثم اخذ السياسيون يقتلون بعضهم بعضا حتى وصل الوضع الى ما وصل اليه ، فهل ان العائلة المالكة هي المسببة لكل هذه الكوارث؟ وهل انا المسئول عما حدث ؟ اتم المسئولون عن هذا الوضع ، كلکم تكذبون ، متى تدخلت في امور الدولة ؟ وعندما كنتم تروني اقوم باعمال سيئة لماذا لم تنصحوني ؟ تعترضون على تغييرى عن العراق ولكن لم ياتنى احد منكم وينصحنى بضرورة البقاء ، متى ابديتم لى النصح ولم اسمع ؟ ان عائلتنا اتت الى العراق بعد ان ضيقت كل شىء، الملك والمال وكل شىء ؟ الم نستحق ان نملك في العراق قطعة من الارض نزرع فيها كى نعيش ؟ الناس كلهم اثروا من الزراعة ، ولكننا بقينا على وضعنا ، لانه ليس لدى الوقت الكافى للاشتغال بهذه الامور ،

متى استغللت نفوذى ؟ ثم وجه الخطاب فجأة الى طه الهاشمى قائلا :
انت تتهمنى باستغلال النفوذ ، انت تكذب ، انت كذاب ، انت استغللت
ضعفى فى وثبة كانون الثانى وكتبت فى الجرائد ذلك المقال ضدى ،
كان كله كذبا ، انت كذاب . اراد طه الهاشمى ان يترك القاعة ولكن
الوصى صرخ بوجهه قائلا : اجلس ، اجلس ولا تخرج ، تحمل ماسأقوله
لك ، فاطاع الهاشمى الامر اطاعة عسكرية وجلس . تقول انه سيقع فى
العراق مثل ما وقع فى مصر ، أنا لا اخاف ذلك لاننى استطيع ان اكون
حمالا ، انا لاهتم بهذه الامور ، ينصحنى الكثير من الناس بان
اهرب دراهم الى خارج العراق ، انا لا افعل كما فعل غيرى . ثم استمر
على هذا النمط من الكلام موجها الخطاب الى طه الهاشمى ، وقال :
انا اعرف تاريخ حياتك جيدا . ثم دخل الوصى مع طه الهاشمى
بشاحرة حول امور وقعت سنة ١٩٤١ فانكرها الهاشمى ، فاحتد
الوصى وقال ان ما اقوله هو الصحيح ، انت كذاب ، انت كذاب .

جرى كل ذلك ولم يتفوه احد من الحاضرين بكلمة واحدة الا
جميل المدفعى اذ قال بصوت خافت ولين جدا : سيدى كان القصد من
هذا الاجتماع بحث قضايا سياسية لا البحث فى امور تاريخية ماضية .
وبينما كان الوصى مستمرا فى توجيه هذه الالهانات الى طه الهاشمى
نهض الهاشمى مرة ثانية وقال : انا شريف ، انا شريف وخرج ، ولم
اربدا من ان اخرج معه ، وعندما مررت بالوصى (وكان جالسا بالقرب
من المخرج) صرخ بوجهى قائلا : انت أيضا تقدر ان تخرج ، اخرج .

عندما كان الوصى يتكلم بهذه اللهجة قررت ان اناصر (اى
الجادر جي) طه الهاشمى فى كل حركة يقوم بها سلبية كانت ام ايجابية ،
وقد همست فى اذن مهدي كبة الذى كان جالسا بجوارى قائلا ان
الهاشمى سيضطر الى اتخاذ احد موقفين : اما ان يرد الالهانة الى

الوصي اوان يخرج محتجا ، واذا تكلم فسأؤيده بكل قوة ، واذا ترك
القاعة ستركها معه ، بينت ذلك لمهدى بة وسالته عما سيتخذ هو نفسه
من موقف في هذا الشأن فلم يجبني ، ففهمت حالا انه لا يريد مناصرة
الهاشمي .

خرجت مع طه الهاشمي قبل ان ينفذ الاجتماع وسرت معه
مشيا على الاقدام الى مدخل شارع الزهاوي ثم ركبت الباص الى
الحزب وكانت الساعة حوالي التاسعة مساءا وقد دام الاجتماع زهاء
الثلاث ساعات ، فلم اجد في الحزب غير قاسم حسن . وبينما كنت اروي
الحادث الى قاسم اذا بهدى كبة ياتي الى الحزب وقد ذكر لي ان
الاجتماع لم يستمر بعد هذا الحادث ، اذ خرج الوصي على الاثر وتبعه
محمد الصدر لتهدئته وانفض الاجتماع حالا .

ذبول مؤتمر البلاط :

قال الجادرجي ثم فتشت عن حسين جميل بعد ذلك فوجدته
في داره واخبرته تلفونيا باني وقاسم في طريقنا اليه . ولما رويت الحادث
لحسين تأثر غاية التأثر واتفقنا على انه ليس من الصحيح ان يمر هذا
الحادث بدون ان نعمل شيئا مثل تقديم احتجاج شديد للهجة
الى البلاط عن هذا التصرف على اقل تقدير . ومن هناك تلفنت الى طه
الهاشمي واظهرت رغبتنا في زيارته مع حسين جميل غير انه اعتذر قائلا
انه ينوي ان يستحم بماء فاتر لينام نومة هادئة واوصاني بالهدوء
ووعده بانة سيمر بي في الحزب صباحا .

ثم رأيت من المناسب ان اتصل تلفونيا برئيس الوزراء مصطفى
العمرى لعلني اتلمس تأثير الحادث عليه شخصيا وعلى جماعته فرأيت منه
رغبة في مقابلتني في داره ، ولما سألته عما اذا كان يرى مانعا من
مرافقة حسين جميل لي وجدته يحبذ ذلك كثيرا . ولما وصلنا الى داره

وجدناه مرتبكا من تأثير الحادث ، وقد اظهر استياءه الشديد من
الوضع . وقال انه كان متفانلا من نتيجة هذا الاجتماع وقد سار على
مايرام ، غير ان الوصي قلب الامر رأسا على عقب وقال أيضا بينما كان
الوصي في حالة عصبية شديدة لم يذق فيها طعم النوم اربع ليال متوالية
هداناه أخيرا ورتبنا هذا الاجتماع كي تتوصل الى نتيجة ، واذا به
يربك علينا خططنا . ولما وجهت الى مصطفى العمري لوما شديدا لعدم
تدخله في الموضوع كرئيس للحكومة قال في الواقع صعق الجميع وهو
من جملتهم فلم يعلم ماكان يجب عليه عمله هناك . ولما سألني عما يترتب
عليه الان من عمل قلت ان العمل الصحيح استقالتك صباحا احتجاجا
على هذا العمل .

وفي صباح اليوم التالي اتصل بي في بناية الحزب فائق السامرائي
وسألني عما يترتب على حزب الاستقلال من عمل ، قلت قبل كل شيء
يترتب علينا الان ان تقدم احتجاجا مشتركا الى رئاسة الديوان الملكي
فوافقني على ذلك حالا ، واخذ يصوغ الاحتجاج المقترح واطلعني
عليه بعد ان فرغ منه فاقترحت تعديله في بعض النواحي وتخفيفه اذ
قلت لفائق ان الاحتجاج اذا صيغ بصيغة شديدة لن توافق عليه الجبهة
الشعبية المتحدة فوافقني على ذلك وقال ان الظاهر انك تعرف طبيعة
جماعتك اكثر من الغير .

وبعد ذلك بقليل اتى الى الحزب طه الهاشمي ثم جاء مزاحم
الباجهجي فقلنا لظه انا جميعا تحت تصرفك ولكنه اجابنا يهدوء انه
لا يريد مطلقا ان يتخذ كقميص عثمان . ولما سألتاه عما يريد قال انا
لا اضع الخطة ولكن اعملوا ماشاؤون . وبعد ان خرج طه الهاشمي
اتفقنا مع فائق السامرائي على صيغة الاحتجاج . ثم اتى حسين جميل
وبين انه اذا لم يكن الاحتجاج شديدا فلافائدة منه ، واتفقنا مع
الاستقاليين على ان نذهب انا وحسين جميل الى الجبهة ونعرض صيغة

الاحتجاج المقترح عليهم ، وكان قاسم حسن أيضا مع هذا الرأي . وقد
ذهبنا ظهرا الى بناية الجبهة ووجدنا اكثريتهم مجتمعة هناك فعرضنا
عليهم الصيغة التالية :

رئيس الديوان الملكي

عندما حضر رؤساء الاحزاب في البلاط الملكي مساء
١٩٤٢/١١/٣ بناء على دعوة تلقوها من رئاسة التشريفات الملكية
للمداولة حول مذكراتهم التي سبق وان تقدموا بها الى الوصى ، كانوا
يعتقدون بأن هذا الاجتماع يراد منه معالجة القضايا الخطيرة الواردة
في مذكراتهم وبحث الموقف السياسى الراهن والدور الخطير الذى
تمر به البلاد . وكان من المنتظر ان امورا خطيرة كهذه لا تبحث الا
بحكمة وروية . غير ان الامرسار على تقيض ذلك ولم يخطر على بال احد
ان يقع ما وقع فعلا وهو توجيه الالهانة من قبل رئيس الدولة الى
الجمع الذى كان يضم الى جانب رؤساء الاحزاب رؤساء الوزارات
السابقين ثم توجيهها بصورة خاصة الى احدنا السيد طه الهاشمى
رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة ، الامر الذى نعتبره اهانة موجهة
الينا جميعا ، وينطوى على عدم تقدير للوضع الراهن الخطير الذى
تمر به البلاد . ويؤسفنا ان يستغل الوصى مركزه الخاص بتوجيه
هذه الالهانات .

ولذلك نطلب اليكم ان تبلغوه استنكارنا لهذا العمل .

بغداد فى ١٩٥٢/١١/٤

رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى
رئيس حزب الاستقلال
رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة

ولما عرضنا هذه الصيغة على جماعة الجبهة اصابهم وجوم شديد
فأخذ كل منهم يقرأ مرارا وتكرارا . ثم قالوا انه شديد اللهجة
ولا يمكن توجيه مثل هذا الاحتجاج الى رئيس الدولة . وكان رئيسهم
الهاشمى أيضا على هذا الرأي . ثم قالوا ان الهاشمى يعتبر هذه الالهانة

موجهة الم شخصه لذلك كان ينوى تقديم احتجاج خاص . ولما رغبتنا
في ان نطلع على احتجاجهم المقترح قرأوا علينا صيغة هذا نصها :
استجابة للدعوة التي وجهها رئيس الديوان الملكي لنا ولرؤساء
الاحزاب وبعض الساسة المستقلين مساء يوم الاثنين ٣/١١/١٩٥٢ فقد
كنا نعتقد ان الدعوة يراد منها الحديث في موضوع المدكرات السياسية
التي تقدمت بها الاحزاب للتوصل الى ما يحقق امانى الجميع في اصلاح الفساد،
ولكننا فوجئنا بالطريقة التي جرى فيها الحديث ، فقد وجه الوصى
كلمات وجلا الى المجتمعين نعتبرها اهانة لا تقبل بها ، وقد كان توجيهه
الخطاب لي على الخصوص مما استدعى تركى الاجتماع احتجاجا على
ذلك . وقد وددت ان اسجل احتجاجي هذا ، اذ ما كان يجدر ان نسمع
الى الاهانة التي سمعناها بل كان المتوقع ، وقد دعينا الى مقابله في
مقره بناء على طلبه ان يلقي المدعوون ما يلقاه الزائرون عادة ان لم
يكن المكان والمناسبة تقتضيان رعاية خاصة . لذلك نود ان ترفعوا
الى الوصى احتجاجي هذا .

وعلى اثر ذلك شعرت بان هناك اختلافا كبيرا فى العقلية على
صيغة الاحتجاج . فقلت لحسين جميل دعنا نترك الجماعة احرارا
يعملون ما يشاؤون فى هذا الشأن وهمت بالخروج . وقد اعتبروا ذلك
غضبا منى فارادوا تهدئتى ولكنى قلت لهم ان القضية ليست قضية
غضب لاني غير غاضب ولكن الموضوع أصبح خلافا فى الذهنية . ثم
اخذوا يقلبون احتجاجنا المقترح وحاولوا ان يخففوه الى اقصى حد .
ولما قلنا لهم ان الاستقلاليين لا يوافقون مطلقا على ارسال احتجاج
خفيف اللهجة ، وافقوا خجلا منهم على ان نرفع كلمة «استنكارنا»
ونستبدلها بكلمة «احتجاجنا» فوافقنا على ذلك ، وقلنا غير ان الامر
يتوقف على موافقة الاستقلاليين . وقد حاولنا من مركز الجبهة ان نتصل
بفائق السامرائي ثم بمهدى كبة فلم نجدهما ولكن وجدنا صديق

شنشل في محله ، وذهبتا اليه انا وحسين ، ولما بينا له الوضع واطلعناه على الصيغة المقترحة المخففة قال انه لا يعتقد بأن الحزب يوافق على هذا الاحتجاج ، واقترح اضافة الجملة التالية على الاحتجاج المقترح بعد عبارة «ويؤسفنا ان يستغل الوصى مركزه الخاص بتوجيه هذه الاهانات» : «حتى اصبحت كرامات الناس غير مصنونة في البلاط» كما انه أصر على بقاء كلمة «استنكارنا» بدل «احتجاجنا»

ثم ذهبت انا وحسين جميل الى مقر الحزب ومن هناك تلفتت الى الهاشمي وبينت له الوضع وقرأت عليه تلفونيا الاحتجاج كما يصر عليه الاستقاليون ، وعندئذ وافق على ان تكون الصيغة النهائية كما يقترحها الاستقاليون ، واتفقنا مع الهاشمي على ان يوقع الاحتجاج من قبل الاستقاليين ومن قبلي وان يرسل اليه حوالى الساعة الرابعة بعد الظهر لتوقيعه .

وفي الوقت المعين حضر فائق السامرائي بنفسه الى الحزب ومعه نسخ الاحتجاج موقعه من قبل مهدي كبة فوقعتها انا أيضا . واتفقنا على ان يأخذ فائق الاحتجاج الى دار الهاشمي . وكانت النية ان يرسل الاحتجاج الى دار رئيس الديوان حالا كي نكون احرار في نشره صباح اليوم التالي . ولكن عاد فائق من دار الهاشمي بخفي حنين ، وقال ان الهاشمي رفض التوقيع على الاحتجاج وقال انه انما وافق تلفونيا لانه لم يشأ مجادلة الجادرجي ، وانه يرفض التوقيع على اي احتجاج مشترك وانما سيرسل احتجاجه الخاص ، ولا يوافق مطلقا على نشر صورة اي احتجاج مهما كانت لهجته ولكن ينوي نشر خبر بسيط في الجريدة بان احتجاجا قدم الى المقامات العليا .

ولما سألتني فائق عما يجب عمله قلت له ان الوضع تطور الان تطورا سيئا ، لذلك لا يمكنني ان اقرر شيئا دون ان اتصل بجماعتي . ثم جاء حسين جميل الى الحزب وحصل اتصال بينه وبين محمود الدرّة رغب

على اثرها ان يزورنا محمود في الحزب ، وقد جاء معه برهان الدين
باش اعيان . وبعد مجادلات بين محمود وحسين علمت من محمود
بأنه اذا ماخفت لهجة الاحتجاج فسيوافق عليه الهاشمي ويوقعه معنا .
وهنا اخذت الامر على عاتقي بالرغم من مخالفة حسين جميل وقاسم حسن
واعطيت الصلاحية التامة لمحمود الدرّة بأن يخفف الاحتجاج بالطريقة
التي يراها مناسبة فاقترح تخفيفه بحذف عبارة «وكان من المنتظر ان
امورا خطيرة كهذه لا تبحت الا بحكمة وروية» وحذف عبارة «وينطوى
على عدم تقدير اللوضع الراهن الخطير الذي تمر به البلاد . ويؤسفنا
ان يستغل الوصي مركزه الخاص بتوجيه هذه الاهدانات» فوافقت على
ذلك بدون جدل وسط ضجة قام بها حسين جميل وقاسم حسن . وكانت
قضية نشر الاحتجاج موضوع بحث في جدالنا مع محمود الدرّة اذ بيننا
كان حسين جميل وقاسم حسن مصرين على ان النشر شرط أساسي
وجدت حلا وسطا هو ان لا ينشر الاحتجاج حالا بل يؤخر بضعة ايام
حسب الاتفاق الذي يتم بيننا . وقال محمود الدرّة بعد ان شكرني على
هذا التساهل بأنه يأمل ان يقنع طه الهاشمي على هذه الصيغة الاخيرة .
ولما قيل ان الاستقلاليين لا يوافقون على هذا التخفيف قلت دعوا الامر
لي فأنا اقنعهم .

ولكن انتظرنا ، ثم انتظرنا الى ساعة متأخرة دون ان نحصل على
جواب من محمود الدرّة . ثم علمت بعد ذلك ان الهاشمي مصمم على
ان يرسل احتجاجه الخاص وانه لا يوافق على النشر مطلقا .

زارني صباح ٦/١١/١٩٥٢ فائق السامرائي في مقر الحزب
وسألني (اي كامل الجادرجي) سؤالا غريبا وهو انه سمع بأن الوصي
عبد الاله قد زارني في داري مساء فلما نفيت له الخبر ، قال انه متأكد
من ان الوصي قد زار بعض الشخصيات التي كانت مجتمعة في البلاط

واكد لى انه زار مهدي كبة في داره ولما لم يجده قال بنفسه للخادم قل لمهدي بان الوصي جاء لزيارته .

وقد انفردت (اي كامل الجادرجي) بعد ذلك بظه الهاشمي وطلبت اليه ان يبين لي رايه الصريح في هذه القضايا وفيما يجب عمله، فأجابني بصراحة بانه غير مؤمن بالنضال الشعبي أصلا لذلك لا يريد ان يعمل من أجله اي شيء مطلقا ، وقال انه يختلف معنا بطريقة العمل .

محاولة تكوين جبهة وطنية :

كتب كامل الجادرجي أيضا الى محمد حديد في لندن رسالة ثانية مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ وفيها قال :

اخذنا نشعر بعد حادث مؤتمر البلاط بان واجباتنا قد تضاعفت كثيرا وان مسؤولياتنا تجاه الرأي العام قد ازدادت ، ويضاف الى ذلك اننا اصبحنا بوضع نعرقل به عمل الغير ممن يريدان يعمل في وقت يشتد فيه ضغط الرأي العام بضرورة تأليف جبهة وطنية موحدة لتجابه الوضع السياسي بما يقتضى الحال . وقد طلبت من طه الهاشمي عقد اجتماع مشترك لهيئتي الحزبين لبحث الموقف فوافق على ذلك ثم اجتمعت لجنة الارتباط بين الحزبين وقدمت الاقتراحات الاتية :

١ - عقد اجتماع عام من الاحزاب الثلاثة الوطنى الديمقراطى والاستقلال والجبهة

٢ - الغرض من الاجتماع هو :

أ - كسب تأييد الرأي العام لمضمون المذكرات

ب - اعلان مقاطعة الانتخابات ودعوة الجمهور لتأييد ذلك

٣ - توجيه الدعوة للاجتماع من قبل الاحزاب الثلاثة فقط

٤ - التفاهم مع الاخرين من قبل لجنة ارتباط

٥ - المتكلمون هم رؤساء الاحزاب الثلاثة فقط ، والقاء
قصيدة ان امكن

٦ - محل الاجتماع يكون في بناية أحد الاحزاب الثلاثة .
وقالوا لحسين جميل صراحة انهم لا يوافقون على ان يكون أحد
انصار السلام خطيبا في هذا الاجتماع . وقد اتصلت بفائق السامرائي
وبينت له مضمون هذه المطالب وقلت له اتنا يصعب علينا ان نوافق
على هذا الطلب مقدما لاننا نريد ان نبث مع حزب الجبهة الشعبيه
المتحدة قضية تأليف الجبهة الوطنية الموحدة او ما يقوم مقامها ، وهذه
الجبهة او اللجنة هي التي تقرر عقد الاجتماعات العامة وما الى ذلك
من أعمال وانها هي التي تعين الخطباء في هذا الاجتماع وغيره وهي
التي تعلن القوة الانضباطية التي يجب ان تتألف من الجميع ، وسألت
حزب الاستقلال عن رأيهم في ان يكون الاجتماع مقتصرا على الاعضاء
فقط . فرأيت فائق السامرائي يتفق معي كل الاتفاق على ان تأليف
الجبهة اصبح ضروريا قبل البحث في اي عمل وقال انه لا يرى اية فائدة
من اقتصار الاجتماع على اعضاء الاحزاب الثلاثة فقط .

ثم تذاكرت بعد ذلك مع عبد الوهاب محمود ممثل انصار
السلام حول موقفهم من الاجتماع العام المنوى عقده وما اذا كانوا
يوافقون على ان لا يخطب احدهم فيه مع تحمل مسؤولية ضبطه فرفضوا
رفضاً باتاً تحمل مسؤولية هذا الاجتماع مالم يكن احدهم خطيبا فيه وهو
اجتماع سيعقبه تأييد مذكرات الاحزاب في الوقت الذي هم انفسهم
قد تقدموا بمذكرة الى الوصي .

وعلى ذلك اصبح الموقف بالنسبة الى حزبنا صريحا وهو ضرورة تأليف
الجبهة الوطنية الموحدة او ما يقوم مقامها قبل البحث بأي عمل . واذا ما
رفضت الجبهة الشعبية المتحدة ذلك فلا نوافق على عقد الاجتماع
العام الذي اقترحوا عقده .

ثم عقد الاجتماع المشترك بين هئتي الحزبين الوطنى الديمقراطى
والجبهة فى اليوم المعين اى فى ١١/١١/١٩٥٢ فى مقر حزبنا ودام
الاجتماع اكثر من ساعتين وكان اجتماعا هادئا ، وانا الذى ترأست
الاجتماع المذكور . وبعد ان بينت الغاية من الاجتماع وهو بحث
امكان تاليف جبهة وطنية موحدة من الاحزاب الثلاثة ومن انصار
السلام وامكان ايجاد ميثاق لها قبل البحث فى اى عمل سياسى لان
تجزئة الاعمال فى هذه الظروف والنظر فى كل عمل منفردا يعطى أعمالنا
صبغة ارتجالية وهذا غير صحيح ، وقلت أيضا لقد وقعنا فى هذه
الغلطة قبل تقديم المذكرات وقلت لو كنا قد نسقنا أعمالنا قبل تقديم
المذكرات لكان من الممكن ان يكون تقديم المذكرات بداية لعمل سياسى
خطير . ثم بينت باختصار موقف الاستقلاليين من الجبهة الوطنية
الموحدة المقترحة وموقف انصار السلام منها ، وبينت ان انصار السلام
لن يتحملوا مسئولية عقد الاجتماع العام المشترك مالم يشتركوا فيه
بالخطابة ، وشددت على ضرورة البحث فى الجبهة الوطنية المتحدة قبل
البحث فى اى عمل سياسى .

وبعد مناقشات دامت اكثر من ساعتين ابدت جماعة الجبهة
الشعبية المتحدة تخوفها الزائد من احتمال استيلاء انصار السلام علينا
وعلى حركتنا . وعندئذ اضطرت على ان اقطع وعدا باسم الحزب
مضمونه ان الحزب الوطنى الديمقراطى عندما يشعر بان اية جهة ممثلة
فى الجبهة الوطنية المقترحة او غيرها تحاول ان تستولى على المنظمات
الآخري او تطفى عليها لن يتقبل الحزب ذلك مطلقا وينسحب من تلك
الجبهة الوطنية الموحدة .

وقد اسفر الاجتماع عن قبول الاقتراح التالى مبدئيا على ان
يعرض اولا على هئتي الحزبين لاقارره ثم تفاوض الهيئتان المعنيتان
بالامر اى حزب الاستقلال وانصار السلام لبيان رأيهما فيه :

«تتألف لجنة ارتباط دائمة من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاستقلال وانصار السلام لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة وتنظيم الاضرابات او اتخاذ اى موقف تقتضيه الاحوال الطارئة وتعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة فى الاحزاب والمنظمات المشتركة فى هذه اللجنة لاقرارها ، وتقوم لجنة الارتباط بتنفيذ مايجمع عليه الرأى من تلك الاحزاب والمنظمات .»

وكتب كامل الجادرجى الى محمد حديد رسالة ثالثة مؤرخة فى ٢٠ تشرين الثانى ١٩٥٢ جاء فيها :

فى يوم ١٥/١١/٥٢ جاء طه الهاشمى الى الحزب وقال ان لجنتهم الادارية ارتأت بعض التعديلات على الصيغة المقترحة هكذا :

«تتألف لجنة ارتباط تمثل الجبهة الشعبية المتحدة والحزب

الوطنى الديمقراطى وحزب الاستقلال واية منظمة اخرى لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة ومايتطلبه الموقف السياسى من الاعمال المشروعة والاتفاق بينهم على ذلك وتعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة من الاحزاب والمنظمات المشتركة فى هذه اللجنة وتنفيذ مايجمع عليه الرأى فى تلك الاحزاب والمنظمات .»

وقد عرضت هذا الاقتراح الاخير على الاستقاليين وانصار السلام . فأرجأ الاستقاليون رأيهم فيه الى ما بعد ابداء رأينا ، اما الانصار فقد رفضوه حالا . وقد اجتمعت اللجنة الادارية لحزبنا ودرست الموضوع من جميع وجوهه فارتأت عدم امكان تاليف لجنة من حزبنا وحزب الجبهة وحزب الاستقلال وحدها .

وقد خطرت لي بعد ذلك فكرة هى ان نجتمع انا وحسين جميل وطه الهاشمى وبعض اعضاء الجبهة وفائق السامرائى وعبد الوهاب

محمود وبعض الانصار ، ان امكن ، بجلسة خاصة غير رسمية لبحث المشكلة كآخر محاولة بقصد الاتفاق على مايمكن الاتفاق عليه قبل ان تتخذ قرارا حاسما فيما يخص حزب الجبهة الشعبية المتحدة . وعندما عرضت الفكرة على الاستقلاليين تقبلوها بدون تردد كما قبلها عبد الوهاب محمود وواحد الانصار بصعوبة، اما الهاشمى فقد قال انه لا يرى اية فائدة من هذا الاجتماع بعد ان قدمت الجبهة كل ما عندها . ولكن بعد الحاحى الشديد قال انه سيعرض الامر على جماعته . ثم اخبرني يوم الاثنين ظهرا ١٧ / ١١ / ٥٢ بأنه قبل مبدئيا بهذا الاجتماع **الخصوصى** على ان لا يحضره غير عبد الوهاب محمود وفائق السامرائي ، وقال انه سيحضره وحده . واجتمعنا عندنا في الدار عصرا وحضر هذا الاجتماع **الخصوصى** ، كما شدد الهاشمى على نعتة بهذا النعت ، عبد الوهاب محمود وفائق السامرائي وحضره ايضا حسين جميل بصفته الشخصية بالرغم من عدم ارتياح الهاشمى لحضوره ، على ما احسست ، وبعد جدال طويل قبلنا مبدئيا **بصفتنا الشخصية** تعديل الاقتراح الاخير المعدل على الشكل التالى على ان نعرضه **بصفتنا الشخصية** على احزابنا وهيئاتنا :

«تتألف لجنة ارتباط تمثل حزب الجبهة الشعبية والحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاستقلال واية منظمة اخرى لتنظيم العمل وتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسى وفق النظم الديمقراطية وتعرض اقتراحات ومقررات اللجنة على الهيئات المسؤولة في كل حزب ومنظمة مشتركة في هذه اللجنة لاقرارها وتنفيذ ما يجمع عليه الرأى .»

اخبرني الانصار أمس انهم وافقوا على الصيغة النهائية . وبذلك يكون قد تم تاليف هذه اللجنة نظريا ، وسنسعى لتذليل العقبات التى ستلاقيها هذه اللجنة من الوجة العملية .

انتفاضة ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

حاولت كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظامها بجعل الطالب المعيد في بعض الدروس معيدا في كافة مواضيع صفه فاحتج الطلاب وازربوا يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٢ وأيدهم في اضرابهم طلاب الكليات الاخرى مثل الطب والحقوق والتجارة ولذلك اضطرت وزارة الصحة على الغاء التعديل واعاد الطلاب الى الدوام من يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

وقد حدث ان احدى الطالبات لم تشترك في الاضراب فأنبها بعض الطلاب مما جعل اخاها ورفيقين له يحضرون الى الكلية والتشاجر مع اولئك الطلاب فاصيب البعض بجروح مختلفة ، وكان من المعتقد ان عميد الكلية واحد المعيدين فيها حرض هؤلاء الاشخاص الثلاثة على الاعتداء على طلاب الكلية (٩) .

وقد استغلت الاحزاب السياسية ومنظمات الطلبة تلك الحادثة واتشر الاضراب بين طلاب الكليات والمدارس الاخرى وقام الطلاب بمظاهرات يوم الخميس الموافق ٢٠ تشرين لثانى ١٩٥٢ وعادوا الى التظاهر في يوم الجمعة التالي واستمروا في يوم السبت وحدثت اشباكات بين المتظاهرين والشرطة جرح بسببها بعض المتظاهرين وبعض الشرطة وسقط قتيل واحد (١٠) .

قدم مصطفى العمري رئيس الوزراء استقالته يوم الجمعة ٢١ تشرين الثاني ولكنها لم تقبل حتى يوم الاحد ٢٣ تشرين الثاني وكلفه جميل المدفعي بتأليف الوزارة ولكن الرأي العام هاجمه فلم تفلح المحاولة وقرر مجلس التعليم العالي ايقاف الدراسة في المعاهد العالية ابتداء من صباح الاحد ٢٣ تشرين الثاني كما قرر مجلس المعارف

(٩) الاهالي ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢

(١٠) الاهالي ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

ايقاف الدراسة في جميع مدارس بغداد ، وذلك تجنباً لما قد يحدث (١١) ،
كانت الاحزاب مستعدة للحوادث التالية اكثر من استعدادها

في حوادث كانون الثاني ١٩٤٨ اي الوثبة الوطنية .
وقد اذاع الطلبة بيانا هاجموا فيه الفئة الحاكمة الرجعية واعلنوا فيه
الاضراب حتى تستجاب مطالبهم وهي :

١ - وجوب الاخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات

القادمة .

٢ - القيام بالاصلاحات الداخلية الانية اللازمة لصيانة

الحريات ومواكبة التطور العالمي (١٢) .

وقد حدثت مظاهرات في خارج بغداد مثل الكاظمية والاعظمية

وكربلاء والنجف والحلة والديوانية والناصرية والبصرة وغيرها .

وفي صباح الاحد ٢٣ تشرين الثاني استؤنفت المظاهرات وخرج

طلاب المعاهد العالية والمدارس الاخرى والعمال والكسبة متظاهرين
وحاملين لافتات تهاجم الحكومة والانكليز وقد حدثت بعض الحوادث
العنيفة مثل حرق مكتب الاستعلامات الاميركي ، وحرق مخفر شرطة باب
الشيخ وقتل شرطى وحرقه .

وفي ٢٣ تشرين الثاني الف الوزارة الجديدة العميد الركن نور

الدين محمود رئيس اركان الجيش . وقد اعلنت الوزارة الجديدة
الاحكام العرفية وحلت الاحزاب وعطلت الصحف ووقف كامل
الجادرجى وحسين جميل وقاسم حسن وغيرهم من الحزبيين والسياسيين
واما محمد حديد فكان لا يزال في لندن .

وقد أمر رئيس الوزراء بانزال الجيش الى بغداد فاحتلها واستعمل

الشدة مع المتظاهرين واطلق النار عليهم فقتل في باب الشيخ ثمانية
عشر شخصا وجرح كثيرون ولذلك قرر قائد القوات العسكرية منع

(١١) الامالي ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢

(١٢) الامالي ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢

التجول في بغداد من السادسة مساء حتى السادسة صباحا .
أصدرت الوزارة مرسوما يجعل الانتخاب مباشرا واجبرت
الانتخابات بموجبه في ظل الاحكام العرفية وكان المعتقلون لا يزالون
في المعتقلات . ولما استقر الوضع افرج عن كامل الجادرجي وحسين
جميل وقاسم حسن دون محاكمة .

بيان الحزب حول الانتفاضة

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد أعد بياناً ليشر صباح الاثنين ٢٤ تشرين
الثاني ١٩٥٢ غير ان الادارة العسكرية داهمت مقر الحزب ومطبعة الاهالي
بعد منتصف ليلة الاحد ٢٣/١١/١٩٥٢ واغلقت الحزب والجريدة
والمطبعة وصادرت الاعداد التي تم طبعها من الجريدة التي كانت تحتوى
على هذا البيان:

«تطور الوضع في البلاد تطورا خطيرا نتيجة تعنت الفئة
الحاكمة ووقوفها في وجه مطالب الشعب ، بحيث اصبح الموقف مسا
لا تمكن معالجته الا عن طريق تأليف حكومة وطنية تبتثق عن الشعب
ونقوم حالا بتحقيق مطالبه الاساسية التي جاءت في مذكرات منظماته
السياسية .

لذلك فان الحزب الوطني الديمقراطي يطالب بتأليف هذه
الحكومة فورا لاتقاذ البلاد من الوضع السيء الذي آلت اليه .» (١٣)

نشاط محمد حديد في لندن

لما حدثت انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ كان محمد حديد
لا يزال في لندن ، فاغتنم فرصة وجوده هناك وقام بنشاط كبير ضد
الايضاع في العراق وبالذعاية للحزب الوطني الديمقراطي فاتصل ببعض
الصحف والنواب والاحزاب ودار الاذاعة . فاتصل بمجلات

(١٣) الاهالي ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢

الايكوتومست والتربيون والنيوستيسمان انديشن وبيجريدتى التايمس ومورغان فليب وجون فريمان والشخصيات البارزة في مجتمع لندن والمانجستر يغارديان ، وبالنواب فليب نوئيل -بيكر وانورين ييفان مثل جارلس ترنزور . ستوكس وفليب برايس والزبت مونزو .

فكتب رسالة الى محرر التايمس المستقلة قال فيها انه في السياسية كما في الطب الوقاية خير من العلاج . فالاحوال المؤسفة السائدة في العراق وفي ادارته وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، يجب القضاء عليها بالديمقراطية الصحيحة . اما استعمال القمع والدكتاتورية العسكرية فقد يخفى التدمير موقتا ، ولكنه لا يقضى عليه . لا يمكن معالجة الشعور ضد البريطانيين الا عندما يشعر الشعب العراقي بأن بريطانيا تؤيد اقامة الديمقراطية الصحيحة في العراق (١٤) .

وكتب ايضا رسالة الى محرر المانجستر غارديان الحرة اتقد فيها تسامح المحرر مع الدكتاتوريات العسكرية وذكر فيها ان شعوب الاقطار المتخلفة في القرن العشرين ادركت حقوقها في الحرية والعدالة وحياة افضل في ظل قوانين حكم دستوري ، واذا ماساندت بريطانيا الدكتاتوريات فانها تخسر ود وصدقة تلك الشعوب وتبأ بعودة النواب والوزراء العراقيين الى مناصبهم بعد دكتاتورية نور الدين محمود .

وقد علق المحرر قائلا اذا كان الحكم العسكري هو البديل الوحيد لحكم الغوغاء واذا نفذ الاصلاحات الجذرية فلا بأس به . فرد عليه محمد حديد بقوله ان تحقيق مطالب الاحزاب المعارضة لا يعتبر حكماً غوغاء (١٥) .

(١٤) صوت الاهالي ، ٢٤ كانون الاول ١٩٥٢ ، The Times, November 26, 1952. The Manchester Guardian, November 27, 1952

(١٥) صوت الاهالي ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ . Mohammed Hadid « Iraq » by the Man who Escaped, in the Tribune, December 26, 1952.

وكتب محمد حديد مقالا في مجلة **التريون** العمالية بعنوان «العراق - بقلم الرجل الذي افلت» قال فيه ان الاحزاب المعارضة تعارض الانتخاب على درجتين ، وان انتخابات نور الدين محمود ماهي الا طبخة لعودة نوري السعيد وحزبه المستند الى تأييد شيوخ العشائر وقال ان الاحزاب قدمت مذكرات طالبت فيها باجراء انتخابات حرة وعارضت بقاء القوات البريطانية في العراق . وتطرق الى مؤتمر البلاط والى مظاهرات بغداد ودور نطلبة البارز فيها والى الحكم العسكري . وتناول بالبحث الحزب الوطني الديمقراطي فقال انه انبثق عن جماعة الاهالي التي اسست قبل عشرين عاما وهو احزب الذي يتجه اليه المثقفون والعمال والفلاحون . والحزب يؤيد توزيع الاراضي على الفلاحين وتشكيل نقابات العمال وزيادة ضريبة الدخل والتقليل من الضرائب غير المباشرة التي تقع على كاهل الفقراء . وفي السياسة الخارجية يدافع الحزب عن السلام وعن حياد لايتأثر بالشرق او بالغرب . وقال ان التقاء القبض على زعماء المعارضة المسؤولين لن يؤدي الى تخفيف العنف وانما من شأنه ان يستبعد الايدي الهادئة للسانة المحنكين . وأمل ان تلتزم حركة العمال في بريطانيا حقوق الانسان والديمقراطية في العراق . واكد ان الحزب الوطني الديمقراطي يرغب بتطبيق الديمقراطية بوسائله الخاصة . وقد كتب تحت اسم محمد حديد في آخر المقال (نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في العراق - وقد التقي القبض على زعيمه كامل الجادرجي اخيرا) (١٦) .

وكتب محمد حديد رسالة الى انورين بيفان زعيم الجناح اليساري في حزب العمال قال فيها ان اصحاب المصالح في العراق متحالفون بتصد المحافظة على الانظمة الفاسدة ويعززون الحركات الشعبية الى النفوذ الشيوعي بقصد الحصول على مؤازرة الرأي العام الاوربي

(١٦) صوت الاهالي ٢٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢:

لاجراءاتهم التعسفية الشديدة . وقد أجاب بيفان بقوله ان في بريطانيا ادراكا متزايدا لحقائق الوضع السائد في الشرق الاوسط ولكن ليس باستطاعتنا ان نعمل الشيء الكثير الان للتأثير على الوضع السائد في العراق (١٧) .

وكتب مقالا اخر في مجلة النيوستيثسمان انديشن الاشتراكية بعنوان «اضطرابات في العراق» ذكر فيه الحاجة الماسة للإصلاحات السياسية والاجتماعية وقال ان الإصلاح البطيء قد يستغرق مائة عام وان السياسة العراقية الحاضرة تلائم مجتمعا رجعيا اقطاعيا فقط ، وان الإصلاح الجذري الذي يحتاجه العراق لا يمكن تنفيذه الا على يد حكومة اشتراكية حقيقية . واما الفئة الحاكمة فمؤلفة من شيوخ العشائر وكبار الملاكين وعدد قليل من الساسة الذين مارسوا الحكم خلال العشرين عاما الماضية وهذه الفئة تعتبر حجر الزاوية للنفوذ البريطاني في العراق وتستند الان الى تأييد البريطانيين دون ادنى ريب ، واكثر الزعماء البارزين لهذه الفئة يأتون من حزب الاتحاد الدستوري وهو حزب نوري السعيد ، وحزب الامة الاشتراكي وهو حزب صالح جبر . وقد دخلت الاحزاب المعارضة الثلاثة الوطني الديمقراطي والجهة الشعبية وحزب الاستقلال في جبهة للمطالبة بالإصلاحات الانتخابية الدستورية

وقال ان اتفاقية النفط الاخيرة مجحفة وهي ليست بمنصفة بل $\frac{35}{100}$ للعراق كإرباح غير منظورة تذهب للشركة . وطالب بتبديل المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ (١٨) .

واقامت هيئة الاذاعة البريطانية في لندن - القسم العربي - ندوة اشترك فيها الدكتور عبد القادر اسماعيل وادور غطية ومحمد

(١٧) صوت الاهالي ، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢
(18) Mohammad Hadid

حديده وذلك يوم ٣ كانون الاول ١٩٥٢ ثم اعيدت يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣ وكان الحديث يدور حول سؤالين :

١ - هل من سبيل غير الدكتاتورية العسكرية للوصول الى

الاصلاح الاجتماعى والسياسى فى الشرق الاوسط ؟

٢ - لقد قيل ان بلاد الشرق الاوسط لن تستطيع الاحتفاظ

بكيانها فى العالم الحديث الا باقتباس حضارة الغرب

باكملها - هل توافق ؟

وقد اجاب محمد حديد على السؤال الاول بنعم وهو سبيل الديمقراطية الصحيحة . ثم علق بقوله ان الدكتاتورية من اسوأ السبل لحكم ولاقول للاصلاح . وليس لدى الدكتاتورية وسيلة لمعرفة رغبات الشعب وتنفيذ مطالبه لانها تقوم على خنق الحريات واسكان المعارضة وارهاب الناس ولذلك لايسكنها ان تتوصل الى الاصلاح الذى تريده الامة . واذ بدا فى بعض الاحيان انها تنفذ بعض الاصلاحات القليلة لاتعوض ابدا عن الاضرار التى تنجم عن الدكتاتورية والاطعاء التى ترتكبها بدون مسئولية او مراقبة . والدكتاتورية تفسد الحاكمين وتجعلهم يستأثرون بالسلطة وتغريهم لاساءة استعمالها ، ولاتزال الدكتاتورية الا بتضحيات الامة الغالية . والدكتاتورية ظاهرة لتخوف السلطة الحاكمة من وعى الشعب المتزايد فى الشرق الاوسط . ان الذنب ليس ذنب الشعب بل ذنب السلطة العاشمة التى تسيطر عليه وتضيق عليه انقاسه ولم تسمح بتجربة الديمقراطية لان تجربتها خطر على مصالح تلك السلطة . وقد جلبت الدكتاتورية الكوارث على الشعوب التى ابتليت بها كالمانيا وايطاليا . ولم تحقق الدكتاتورية فى تركيا ما لم يمكن بها كالمانيا وايطاليا . ولم تحقق الدكتاتورية فى تركيا فى ما لم يمكن تحقيقه بالسبل الديمقراطية ولكنها احدثت اضرارا لم تكن السبل الديمقراطية لتحديثها فانها شلت الفكر وضيقت مجال الابتكار الادبى . اما الديمقراطية فهى ميدان لتكوين الزعماء الذين يقودون الامة

في حياتها باستمرار بعكس الدكتاتورية التي تستند الى زعيم واحد -
وتقضي على الزعماء الاخرين وتعرض البلاد الى الراجح وعدم الاستقرار
بعد زوال ذلك الزعيم . والديمقراطية هي السبيل الصحيح للإصلاح
الاجتماعي والسياسي لانها تحقق رغبات الشعب وسيادته .

مقابلة صحفية مع كامل الجادرجي

عقد كامل الجادرجي خلال فترة عمل الحزب الوطني الديمقراطي
مقابلات صحفية عديدة مع صحفيين اجانب كثيرين معظمهم من الانكليز .
وقد اعطى اهمية خاصة للمقابلة الصحفية الاتية فسجلها في كراسة خاصة
وسمح للمؤلف باقتباسها وفيما يلي خلاصتها وهي نموذج لمقابلاته
الصحفية :

وصل الى بغداد في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٥٣ وقد
بريطاني برلماني كان قد دعاه اميل البستاني النائب اللبناني لزيارة الاقطار
العربية وهو مؤلف من ستة من النواب الذين يهتمون بالقضايا
العربية وقد اتصلوا ببعض الساسة للتعرف على وجهات نظرهم في
العلاقات العربية البريطانية وكيفية توثيقها .

وكان كامل الجادرجي قد خرج من المعتقل يوم ١٢ كانون
الثاني ١٩٥٣ . وفي اليوم التالي زاره جون فريمان في داره وهو رئيس
الوفد البرلماني ويصحه اميل البستاني . وجون فريمان هذا عضو في
مجلس العموم البريطاني وينتسب الى حزب العمال، وكان قد اشغل منصب
وكيل لوزارة التجارة في حكومة العمال الاخيرة واستقال مع الوزير
هارولد ولسن وانضم الى جناح انورين بيفان في حزب العمال .
وقد سجل كامل الجادرجي الحديث الذي دار بينهما في العاشر
من شباط ١٩٥٣ مستعينا بذاكرته :

قال جون فريمان ان مهمة الوفد التقريب بين الشعوب العربية

والشعب البريطاني بل ايجاد صداقة حقيقية بين هذه الشعوب. ثم سأل

س ١ - ما هي اسباب الجفاء بين العرب والانكليز؟

ج - ان منشأ هذا الجفاء او العداة بتعبير اصح يرجع

تاريخه الى الحالة التي تكونت في البلاد العربية عقب

الحرب العالمية الاولى، فقد قطعت الحكومة البريطانية

للملك حسين اثناء الحرب عهدا بضمان استقلال

البلاد العربية بعد تحريرها من الدولة العثمانية . ثم

تلا ذلك وعد بلفور ، وتمزيق شمل البلاد العربية

بالاتفاق مع فرنسا ، ثم مساندة الطبقات الحاكمة

والتيجان الزليفة والاقطاع والتسيب الاقتصادي

والاحتكار والتهريب ، والاستناد على الساسة

الانتهازيين الجهلاء حثالة الدور العثماني وغيرهم من

الموظفين الاداريين والنواب. ثم تأمرت انكلترا واميركا

بخلق اسرائيل . ولاتزال البلاد العربية تن من

المعاهدات الجائرة غير المتكافئة ومن احتكار المواقف

الاقتصادية ولاسيما النفط والاسواق . هناك اقلية

ضئيلة جدا من الشعب العربي تميز وتفرق بين الحكومة

البريطانية المسئولة عن هذه الامور وبين الشعب

البريطاني ولكن ليس لهذا التفريق اية فائدة عملية .

س ٢ - هل تتدخل السفارة البريطانية في بغداد بشئون

العراق؟

ج - الاعتقاد السائد لدى جميع الاوساط هنا هو ان

العراق يحكم من قبل فئة خاصة ليس للشعب اية

ارادة فيها، وهذا الفئة يرأسها نوري السعيد ويتزعمها

الوصي وهي لا تقدم على اي عمل سياسي او اقتصادي

او اى عمل اخر مهم قبل ان تستشير الانكليز .

س ٣ - هل يرغب الناس فى ان يتدخل الانكليز فى اصلاح
الوضع الفاسد ؟

ج - يعتقد الناس هنا بان هذه الفئة الحاكمة لايسكن ان
تستمر على وضعها اذا لم يسندها الانكليز . فالذى
يريده الناس هو عدم تدخل الانكليز لاتدخلهم ، وهذا
لايمكن ان يكون عمليا ما لم تلغ جميع التعاهدات
غير المتكافئة فلا تبقى قواعد عسكرية للانكليز فى
العراق ولا امتيازات خاصة .

س ٤ - كيف يمكن للعراق ان يحافظ على كيانه اذا تغير وضع
الانكليز من هذه الناحية تغيرا تاما ؟

ج - اننا نعتقد بضرورة اتحاد البلاد العربية ضمن اتحاد
فدرالى فاذا ماتم ذلك مع اصلاح الحالة السيئة
القائمة فى منظمة الامم المتحدة وذلك بخضوعها
للفوذا الاميركى فاننا سنستطيع ان نضمن كيانه
من دون حماية او معاونة اية دولة اخرى .

س ٥ - ومن الذى يمنع قيام الكيان العربى الفدرالى الذى
تنشدونه ؟

ج - فى اعتقادى ان اهم سبب يمنع ذلك هو الفئات
الحاكمة القائمة فى البلاد العربية الحاضرة ، هذه
الفئات هى التى يدعمها الاستعمار .

س ٦ - الا تعتقدون بان اختلاف انظمة الحكم فى البلاد
العربية يعيق الاتحاد الفدرالى الذى تشددونه ؟ وهل
تعتقدون بانه من الممكن ادخال المملكة العربية

السعودية مثلاً في هذا الاتحاد الفدرالى الذى
تشدونه ؟

ج - ان الاتحاد الفدرالى هو غايتنا المنشودة ، اما تفاصيل
المشروع فيجب ان تترك لدراسة ذوى الاختصاص

من ذوى مختلف البلدان العربية نفسها .

س ٧ - ماذا ترى في امكان التعاون الاقتصادى والثقافى مع
الانكليز ؟

ج - هذا لا يمكن ان يكون الا بعد ان يتخلص العراق

من النفوذ الاجنبى ويكون حراً فى وضع الخطط

وحراً فى التعامل مع الجهات التى يريد ان يتعامل

معا . والذى اعتقده انه اذا زال النفوذ البريطانى

من العراق فحينئذ تعمل الشركات الانكليزية

باخلاص وحينئذ قد نرجحها على غيرها .

س ٨ - ماهى الخطة التى سيتبناها حزبكم اذا ماتولى

الحكم فى القريب العاجل ، هل يقوم فوراً بتأميم

النفط ؟

ج - انا كحزب اشتراكى نرمى الى تأميم جميع المرافق

العامة ، غير اننا قبل ان تقدم على تأميم اى مشروع

ندرس اولا امكانيات ذلك ونهىء الوسائل اللازمة

للمشروع . وبما ان صناعة النفط هى من الصناعات

الضخمة المعقدة فاننا حينما تتولى الحكم نبدأ بتهيئة

الوسائل لتأميم هذه الصناعة ، ومتى ماتهيأت هذه

الامكانيات من جميع وجوهها لن تتردد لحظة واحدة

عن التأميم . والذى اعتقده ان هذه الامكانيات

ستكون متوفرة اذما تولت ادارة شئون البلاد

حكومة شعبية .

س ٩ - أتريدون التأميم لانكم تعتقدون بغبن يصيبكم من

جاء تعاملكم مع الشركات ام لمجرد رغبة في التأميم؟

ج - انا نريد التأميم لاسباب كثيرة :

١ - لان من مبدئنا ان تملك الدولة جميع المرافق

العامه المهمة وصناعة النفط من اهمها .

٢ - لاننا نعتقد باننا مغبونون في تعاقدنا مع شركات

النفط في جميع مراحل تطورات قضية النفط

في بلادنا حتى المرحلة الاخيرة منها .

س ١٠ - هل تبقون مصرين على التأميم حتى اذا اعتقدتم

بان ارباحكم في التأميم ستكون أقل مما لو عدلت

الاتفاقيات بصورة تجعل حصتكم من النفط اكثر

من ارباحكم في حالة الاخذ بالتأميم؟

ج - نعم سنبقى مصرين على التأميم حتى في تلك الحالة

لاننا :

١ - نعتبر هذه القضية من القضايا المبدئية التي

لا يمكن التنازل عنها .

٢ - لاعتقادنا بانه اصبح لهذه الشركات نفوذ كبير

في العراق وفي البلاد العربية فهي مؤثرة على

اعمال الحكومة سواء أكان هذا التأثير محليا

او عاما قد يتعرض لسياسة الدولة العليا .

فشركات النفط في العراق اصبحت حكومة في

داخل حكومة العراق ، كما ان اتحاد هذه

الشركات في البلاد العربية بصفة عامة أصبح

بذاته امبراطورية تسيطر على البلاد العربية

بأسرها .

س ١١ - هل من رأيكم صرف عائدات النفط محليا في كل بلد عربي ام صرفها في جميع البلاد العربية ؟

ج - اذا تم لنا تحقيق الاتحاد الفدرالى الذى نشده للبلاد العربية فيجب ان تصرف عائدات النفط على تعمير البلاد العربية بوجه عام .

س ١٢ - هل فكرتم في طريقة بيعكم للنفط في حالة تأميمه ؟

ج - سنعرضه في السوق العالمية عرضا حرا فلانختص بجهة دون غيرها . واذا فعلنا ذلك نكون قد تحررنا وخدمنا السلام العالمى اكبر خدمة اذ تزول المنافسة السياسية على هذا المنتج الحيوى ، ولابقى غير المنافسة التجارية . والذى اعتقده ان الامم التى تملك اساطيل بحرية تجارية قوية سوف تستفيد من هذا الوضع اكثر من غيرها .

س ١٣ - هل يمكنكم ان تعطونى فكرة عن طريقة الحكم في العراق ؟

ج - يحكم العراق في الواقع حكما دكتاتوريا .

س ١٤ - من الذى يحكم العراق على هذه الطريقة ؟

ج - انه يحكم من قبل فئة خاصة مؤلفة من اشخاص لايتغيرون ومن حاشية تتغير من حين الى اخر حسب الظروف . ويرعى هذه الفئة بل في الحقيقة يرأسها الوصى على عرش العراق . وهذه الفئة لاتعمل في السياسة العامة الا باستشارة الانكليز او بوحيمهم .

س ١٥ - هل تتدخل السفارة البريطانية تدخلا سافرا في شئون العراق ؟

ج - تحاول السفارة البريطانية ان تظهر نفسها بمظهر

الحياد ولكنها في الواقع تتدخل في كل امر عن طريق

الوصى او عن طريق نوري السعيد او عن طريق ممن

لهم علاقة وثيقة بالسفارة .

س ١٦ - ماهى قوة الحزب الشيوعى ؟ واين يكثُر انصاره ،

أفى طبقة العمال ؟

ج - الشئ الذى لايقبل الشك هو ان هذا الحزب بالرغم

مما لقي من اضطهاد قد استطاع ان يثبت في الميدان

س ١٧ - ماهى قوة حزبكم والى اية طبقة يستند ؟

ج - يعتمد حزبنا بالدرجة الاولى على الطبقة المثقفة

وله اعضاء ومؤازرون في جميع الطبقات . وقد اضهد

منذ تأسيسه من قبل مختلف الحكومات المتعاقبة ،

ولكنه بالرغم من كل ذلك استطاع ان يثبت

بالاشتراكية تبشيرا صحيحا ، وكانت الصحف التي

يصدرها اكثر انتشارا من الصحف الاخرى .

س ١٨ - لماذا تكافح الحكومات المتعاقبة حزبكم ؟

ج - لذلك اسباب كثيرة ، فالفئة الحاكمة تعاديه كس

المعاداة لانها تعتقد بانه لن يبقى لها هذه الامتيازات

الواسعة اذا تولى الحكم ، وانها تكافحه لجهلها من

ناحية ثانية التمييز بين الاشتراكية والشيوعية مع

ان منهاجه واضح كل الوضوح وصحافته صريحة

في هذا الشأن . فاشتراكيته في الواقع اقل بكثير

من اشتراكية حزب العمال البريطاني . ولكن هذه

الحكومات الرجعية لاترضى بأي تغيير في النظام

الاقتصادى الجائر السائد الان . وهى في الوقت

نفسه لاتفهم اى معنى للحريات الديمقراطية ولا

للحريات الفردية التي يجب ان يتمتع بها المواطن .
 س ١٩ - ماهى النتائج التي سوف تترتب على غلق الاحزاب
 وبصفة خاصة حزبكم ؟
 ج - لم أجد بعد الوقت الكافي للتفكير في هذا الموضوع ،
 ولكن الذى اعتقده ان السلطة لاتستطيع محو
 المبادئ المستقرة فى الازهان ، فان الشباب المثقف
 والفئات الواعية فى كل حزب سوف تضطر الى
 الانخراط فى المنظمات السرية اذا لم تجد العمل
 العلنى متيسرا لها . وهذه القاعدة تشمل بطبيعة
 الحال الكثير من قواعد حزبنا وغيره من الاحزاب .

معارضة وزارتي جميل المدفعى السادسة والسابعة

فى ٢٢ كانون الثانى ١٩٥٣ استقالت وزارة نور الدين محمود
 بعد ان اعادت الهدوء الى البلاد . وفى ٢٩ كانون الثانى قبل الوصى
 تلك الاستقالة وفى اليوم نفسه ألف جميل المدفعى وزارته السادسة وتضم
 نورى السعيد كوزير للدفاع وهو الرئيس الفعلى للوزارة . وبمناسبة
 انتقال السلطات الدستورية الى الملك فيصل الثانى فى ٢ مايس ١٩٥٣
 استقالت الوزارة فى ٥ مايس واعاد المدفعى تأليف الوزارة الجديدة
 يوم ٧ مايس .

كان الحزب الوطنى الديمقراطى قد عطل بامر قائد القوات
 العسكرية لادارة العرفية وبقي كذلك طيلة فترة وزارتي المدفعى . وقد
 قصر القائمون على امر الحزب نشاطهم على تبادل المذكرات مع الملك
 والحكومة حول الوضع السياسى والحوادث الجارية . وطبع الحزب
 الوطنى الديمقراطى وحزب الاستقلال مذكراتهما بالالة الطباعة وعلى
 انواع مختلفة من الورق ووزعاها على المعنيين بالشئون العامة . ولما

اعيد الحزب الوطني الديمقراطي في اواخر ١٩٥٣ وصدرت جريدته صوت الاهالي نشرت تلك المذكرات تباعا بشكل يسمح بقصها من الجريدة وجمعها بشكل كتاب . وقد نشرت تلك المذكرات في الاغداد (٢٢-١) من الجريدة في الفترة الواقعة بين ٦ تشرين الاول ١٩٥٣ و ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٣ . وفيما يلي ملخص تلك المذكرات :

١ - المذكرة الاولى (١ شباط ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :
ان حل الاحزاب من قبل قائد القوات العسكرية يعتبر اجراءا يخالف القانون الاساسي ويناقض نظام الحكم المقرر للبلاد .
وقد اثبتت التجارب التي مرت بها الامم وكذلك الاحداث التي وقعت في العراق ان اسلوب الحكم الديمقراطي والنظام البرلماني الصحيح هما الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق رغبات الشعب واطمئنانه وسعادته ، وهذا النظام لا يمكن ان يقوم بدون الاحزاب ، فالغاء الاحزاب معناه في الواقع تعطيل الحياة البرلمانية بل معناه تعطيل الدستور من الناحية العملية وقيام دكتاتورية سافرة تزيد في حالة البلاد سوءا على سوء .
انا نعتبر الحزب قائما ونطالب بتقرير هذا الامر الواقع والغاء قرار حله مع اعادة الحياة الحزبية بوجه عام وابطال الاجراءات التي اتخذت بشأن الصحف كافة والغاء الاحكام العرفية لكي تزول الحالة الشاذة التي تنتاب البلاد .

٢ - جواب رئيس الوزراء (٨ شباط ١٩٥٣)

اني لاسف على مااملته الظروف من الوقائع وماجرت اليه من الامور التي لا تقرها القوانين مما ادى الى استعمال الاجراءات الدستورية حفظا للامن ، تلك الاجراءات التي جاءت معتدلة قدر الامكان على مااعتقد .

ومما لا ريب فيه ان الحكومة ستنتهي الادارة العرفية حالما ترى زوال الاسباب التي دعت الى اعلانها .

٣ - جواب الحزب (١٤ شباط ١٩٥٣)

ليس الحزب الوطنى الديمقراطى على اتفاق معكم فى موضوع حقيقة الاسباب التى دعت الى اعلان الادارة العرفية كما انه لا يرى اى سبب مبرر لاستمرار بقائها على الاطلاق والحزب لا يرى كذلك ان الاجراءات التى اتخذت فى زمن الوزارة السابقة كانت اجراءات دستورية . لذلك فانه يصر على مطالبة الحكومة بالاعتراف بوجوده وبكيانه الشرعى كأمر واقع .

ويعتقد الحزب بان فى مطالبته باعادة الحياة الحزبية وبالغاء الادارة العرفية يعبر تعبيراً صادقاً عن رغبة الشعب العراقى .

٤ - مذكرة حول قوانين الجمعيات والمطبوعات (١٠ مارت ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

علمنا انه قد الفت لجنة وزارية لاعادة النظر فى قوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقوانين الصحافة والنشر (كانت هذه اللجنة برياسة على جودت الايوبى نائب رئيس الوزراء وعضوية توفيق السويدى وزير الخارجية وحسام الدين جمعة وزير الداخلية و خليل كنة وزير المعارف واحمد مختار بابان وزير العدل) وهذه القوانين التى تتعلق مباشرة بتنظيم ممارسة المواطنين لحياتها الدستورية العامة كانت ولا تزال موضع شكوى حزبنا سواء فى صحافته او اجتماعاته العامة ، كما كانت ولا تزال موضع شكوى جميع المواطنين الاحرار باعتبارها تقصر دون مزاوله الشعب لحقوقه الطبيعية فى الحرية والسيادة ومعطلة للحياة الديمقراطية وللحريات التى نص عليها الدستور . ان القوانين والانظمة الخاصة التى اشار اليها القانون الاساسى لم يكن القصد من وجودها هو الحد من تلك الحريات او ابطالها ، وانما كان القصد من ذلك تنظيم مزاوله هذه الحريات من دون المساس بجوهرها .

ان الظرف الذى يجتازه العراق الان غير مناسب بالمرّة للاقدام على امثال هذه الاعمال ، فوجود الاحكام العرفية ومنع الاحزاب من مزاوله اعمالها وعدم وجود صحافة حرة ثم الاستناد الى مجلس نيابى مطعون فى شرعية انتخابه كل ذلك لايساعد على الاعتقاد بان ماسيجرى من تغيير فى تلك القوانين سيهدف الى تامين حقوق الشعب .

ولذلك فان الحزب يرجو ان تأخذوا وجهة نظره فى ان التغيير الذى تحتاج اليه القوانين المتصلة بالحريات يجب الا يكون مقيدا لممارسة حقوق الشعب ، وانما يجب ان يقوم على اساس اطلاق الحريات الى اوسع مدى ، وهذا لا يكون الا بازالة الوضع الشاذ الذى ترزح البلاد الان تحت كابوسه .

٥ - مذكرة حول الاحكام العرفية (١٩ مارت ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

اثبتت الوقائع ماكان قد توقعه الحزب اذ قد سبق الكثير من الطلاب والشباب الى المجلس العرفى وصدرت بحقهم احكام قاسية لا تناسب مطلقا مع التهم المسندة اليهم وقد هزت هذه الاحكام ضمائر المواطنين على اختلاف ارائهم ولم تنورع المجالس العرفية من اصدار احكام بالسجن على فتيات مثقفات .

لاشك ان موجة الاعتقالات الاخيرة وصدور الاحكام القاسية قد عززت الاعتقاد بان بقاء الادارة العرفية وجعلها سيفا مصلتا على رقاب الناس مما يضع جميع المواطنين فى حالة قلق دائم ويجعل بالامكان انتهاك الحريات العامة والخاصة .

والحزب الوطنى الديمقراطى الامين على الحريات العامة والحريص على قيام نظام ديمقراطى صحيح فى العراق تتمثل فيه ارادة الشعب كان ولايزال ينبه المسؤولين الى الاعتراف بسيادة الشعب وكونه مصدر السلطات هو العلاج الوحيد للخروج من الازمات الحادة التى يتعر فيها الحكم فى العراق .

٦ - مذكرة حول اجراء تسوية مع اسرائيل (٨ نيسان ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

يشهد الضغط على اجراء الحكومات العربية لادخالها في مشروع «الدفاع المشترك» خلافا لارادة شعوبها وتوضع تصاميم «التسوية» بين الدول العربية واسرائيل من قبل المستعمرين لجعل الشعوب العربية وعدوتها اللدود الدائمة «اسرائيل» في معسكر واحد .

ان النشاط الاخير الذي بدا في الاوساط الدبلوماسية الاميركية ومارافقه من رغبة ملحة لتلك الاوساط في اجراء «تسوية» بين العرب واسرائيل والمقابلات التي جرب بين كبار الشخصيات العربية المسئولة والمسؤولين الاميركيين والزيارات التي تقوم بها بعض الشخصيات الى الدول العربية وماسبقها من تمهيدات كل ذلك جعل الشعب العراقي على يقين من ان التسوية العاجلة مع اسرائيل هي في مقدمة المشاريع الخطرة التي يراد فرضها على البلاد العربية ومنها العراق .

لانظن انه خاف عليكم كيف كانت ولا تزال مأساة فلسطين بجميع ادوارها المحزنة تمس المواطن الحساسة في تفكير الشعب العراقي ، كما ان قضية الدفاع المشترك تعتبر بالنسبة له قضية حياة او ممات .

ولذلك يرى الحزب ان الوسيلة الوحيدة لدرء الشبهات في هذه القضايا هي المبادرة فورا الى الغاء الادارة العرفية وفسح المجال لجميع طبقات الشعب لابداء رأيها في هذه القضايا الخطيرة وتعيين موقفها منها .

٧ - مذكرة الى الملك (١٨ مايس ١٩٥٣) :

ان عدم الاستجابة لمطالب الشعب التي تبنتها الاحزاب في مذكراتها واستمرار الحكم على اساس دكتاتوري وانتهاز القرصن لاعلان الاحكام العرفية واستبقائها وجعلها هي الاساس لمزاولة الحكم ،

كل ذلك لا يتفق مع رغبة الشعب في ان يكون هذا العهد عهدا دستوريا تضمن فيه للمواطن جميع حرياته المعتصبة وتسترد فيه حقوقه السياسية المسلوبة وتزال فيه سيئات العهد الماضي الذي عانى الشعب منها الامرين .
والحزب الوطني الديمقراطي اذ يتقدم بهذه المذكرة يأمل ان يكون عهدكم عهدا تحترم فيه احكام الدستور لتحقيق سيادة الشعب التي هي اهم مقوماته وبذلك يكون هذا العهد حقا عهدا جديدا للعراق من حيث واقع حياته لامن حيث الشكل فحسب .

٨ - كتاب رئيس الوزراء حول المذكرة المقدمة للملك (٢ حزيران ١٩٥٣) :

تتلخص مطالب الحزب في مذكرته الى الملك بالنقاط الآتية :
(١) اثناء الاحكام العرفية (٢) اعادة الحياة الحزبية (٣) اطلاق حرية الصحافة .

اما الاحكام العرفية فان الحكومة عازمة على انهاها باقرب وقت كما صرحت بذلك مرارا في بعض المناسبات في مجلس النواب والاعيان ولبعض الشخصيات وان المحكمة العسكرية قد حصرت اعمالها بانجاز القضايا المهمة التي سبق ان وضعت يدها عليها .
واما اعادة الحياة الحزبية وحرية الصحافة فان الحكومة قد ألفت لجنة خاصة من رجال القانون لوضع لائحة قانون للجمعيات ولائحة قانون للمطبوعات ثم تشريعهما .

٩ - جواب الحزب (٦ حزيران ١٩٥٣) :

ان القانون الاساسي لايجز مطلقا بقاء الاحكام العرفية واحالة اية قضية الى المجالس العرفية العسكرية بعد زوال الاسباب التي دعت الى اعلانها . ولكنكم تحاولون تبرير استبقاء هذه الحالة الشاذة غير القانونية بقطعكم وعدا للرأي العام باقتصار اعمال المجلس العرفي العسكري على انجاز القضايا المهمة التي سبق ان وضع يده عليها . وقد

علقتهم حرية احزاب وحرية النشر التي ضمنها القانون الاساسى على
قوانين سنسن فى المستقبل . فى حين ان قيام الاحزاب لا يتوقف على
تشريع تعتزم الحكومة اصداره فى المستقبل . وقد كانت الاحزاب
ولا تزال قائمة فى ظل التشريع الحالى وبموجب احكامه وليس من الجائز
ان تقوم الحكومة على الغاء اوضاع قائمة وحقوق مكتسبة تستند الى
المبادئ الديمقراطية والى تشريع نافذ بأوامر ادارية بحجة انها تعتزم فى
المستقبل اصدار تشريع جديد مكيف حسب رغباتها .

ان حزبنا الوطنى الديمقراطى مازال يعتبر الاجراءات التى
اتخذت بحله غير قانونية ومازال يعتبر نفسه قائما . اما موضوع حرية
الصحافة فهو لا يختلف من حيث الاساس عن موضوع الحياة الحزبية
فى عدم جواز تعليقه على سن تشريعات مقبلة . والحزب اذ يكرر
احتجاجه على الغاء صحفه فى بغداد والبصرة والموصل يطالب بالغاء
الاجراءات التى اتخذت بهذا الشأن .

١٠ - مذكرة حول لائحة قانون الجمعيات (٩ حزيران ١٩٥٣)

موجهة الى رئيس الوزراء :

اطلع الحزب الوطنى الديمقراطى على لائحة قانون الجمعيات
التي تنوى الحكومة تشريعها ، ولما كان لهذا الموضوع مساس كبير
بصميم الحياة السياسية للبلاد فان الحزب يرى من واجبه ابداء رأيه
لكم وللرأى العام العراقى فى هذا المشروع من نواحيه المتعددة ومناقشة
اهم ما جاء فيه مما له علاقة (١) بوثيقة حقوق الانسان التي اقرتها الامم
المتحدة وساهم العراق فى اقرارها (٢) بالمبادئ العامة للنظام الديمقراطى
وهى المبادئ التي يستمد منها العراق اسلوب حكمه (٣) نصوص
القانون الاساسى العراقى .

وقد تغافلت اللائحة الجديدة عن المبادئ الديمقراطية لنظام
الحكم فى العراق وتجاهلت وثيقة حقوق الانسان التي اقرتها الامم

المتحدة تلك الوثيقة التي اعتبرت كل مقاومة من قبل الحكومات
لحقوق الانسان مما يؤدي الى الثورة حتما .

ويكاد يكون واضحا من الشروط التي وضعتها اللائحة
الجديدة للاحزاب انها تقصد تهيئة الفرص لاستبداد الحكومة بالاحزاب
المعارضة ، فعبارات تغيير الحكم المقرر والاخلال بالامن العام وبث
الشقاق والتفرقة في المجتمع كما ذكرت في الفقرة (أ) من المادة (٣) ماهي
الاعبارات غامضة مطاطة يمكن استغلالها من قبل الحكومة بكل سهولة
ضد الاحزاب المعارضة .

اما الشروط التي وردت في اللائحة بشأن عضوية الحزب كما
تضمنتها الفقرة (أ) من المادة (٥) كالاتي بان يكون العضو غير
محكوم عليه في جريمة غير سياسية فانها تقسح مجالا للتدخل المستمر
في شئون الاحزاب فهي تقضي بان يحصل الاعضاء على شهادات بعدم
المحكومية من دوائر الشرطة ، كما ان الجريمة السياسية ليست محدودة
حتى الان ، وهي خاضعة للاهواء مما يؤدي الى استبداد السلطة
وتابعها في تكليف نوعية الجرائم .

وقد منعت المادة (١٤) الاحزاب من قبول التبرعات والهبات
والوصايا حتى من قبل الاعضاء انفسهم كما حددت بدلات اتمائهم ،
وهذا لاشك تقييد لمالية الاحزاب ليس له من دافع سوى جعل هذه
المنظمات ضعيفة بمرکزها المسالي والاجتماعي .

ان المكافحة المقصودة المستمرة ضد المنظمات السياسية سببت
اضعاف الامل لدى المواطن العراقي بان اصلاح الاوضاع القائمة يمكن
ان يأتي عن طريق التطور الذي تدين به الديمقراطية ، وهذا مايولد لدى
الناس ياسا قد يدفعهم الى التوسل بوسائل اخرى بعيدة عن الطرق
الديمقراطية التي تمارس العمل السياسي الحر والمنظمات الحزبية ،
لذلك يعتقد الحزب بان كل تشريع من شأنه ان يحد من ممارسة الحريات
العامة لابد من ان يؤدي الى التطويح بالانظمة الديمقراطية .

١١ - مذكرة حول حوادث سجن بغداد المركزي (٢٢ حزيران

١

١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

لقد روع الشعب العراقي بالحادث المفجع الذي وقع في سجن بغداد المركزي يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣ والذي اودى بحياة سبعة من السجناء السياسيين كما جاء في بيان الحكومة وادى الى جرح عدد كبير منهم كانت جراح اكثرهم خطرة بحيث ارتفع عدد القتلى الى اضعف العدد الذي ذكره البيان . ارادت الحكومة نقل قسم من المساجين السياسيين وعددهم لايتجاوز المائة وخمسين سجيناً من سجن بغداد المركزي الى سجن اخر هو سجن بعقوبة فامتنع السجناء عن الانصياع الى هذا الاجراء .

والحزب الوطني الديمقراطي يستنكر هذا العمل الفضيع الذي هز الضمير الانساني بقدر ماروع السراي العام ويحتج عليه بشدة ويطالب باجراء تحقيق عادل نزيه بحضور من مثلي نقابة المحامين .

١٢ - مذكرة حول قانون المطبوعات (٢٩ تموز ١٩٥٣) موجهة

الى رئيس الوزراء :

ان لائحة قانون المطبوعات الى نشرت قبل مدة وجيزة قد تضمنت اسسا غاية في الرجعية على غرار قانون المطبوعات ، فهي تحرم على الصحف وسائر المطبوعات ان تعالج بشيء يسير من الحرية اى موضوع سياسى وغيره . وفي الوقت الذي تضع فيه بعض المبادئ المقبولة وهى اللجوء الى المحاكم فى قضايا النشر فتعطى لوزير الداخلية سلطات مناقضة لهذا المبدأ فتبيح له تعطيل الصحف تعطيلاً كيفياً اثناء نظر المحاكم فى قضاياها . احتوت على نصوص غريبة كحماية اصحاب المصالح والنفوذ من مسئولين وغير مسئولين من الذين اخذوا يفسدون الحياة العامة ، وتحريم انتقادهم او عرض تصرفاتهم السيئة على الرأي العام . وقد تعمدت بوجه عام ان تقضى على مهمة الصحافة

في مراقبة السلطات العامة وان تحيل الصحف الى مطبوعات شبه حكومية .

لا يمكن ان يطمئن الرأي العام العراقي الا باخذ اجراءات فورية ونهى الغناء الادارة العرفيه فورا واعادة الحياة الحزبية واطلاق حرية الصحافة وسائر الحريات الديمقراطية واعلان نتائج التحقيق الذي جرى في حادث سجن بغداد المركزي

١٣ - مذكرة حول حادث سجن الكوت (١٠ ايلول ١٩٥٣)

موجهة الى رئيس الوزراء :

هوجم السجناء من قبل الشرطة واطلقت عليهم النار فقتل على حياة عدد كبير منهم وأصيب الباقون بجروح كان الكثير منها بالغ الخطورة .

والحزب الوطني الديمقراطي اذ يطالب باجراء عاجل جدي في الحادث وتعيين المسؤولين عنه وانزال اشد العقبات بهم ، يستنكر استمرار هذه السياسة التعسفية ويطالب بوضع حد لها ، تلك السياسة التي وضعت العراق في مصاف اشد البلاد رجعية في العالم واكثرها تنكرا لحقوق الانسان .

الغاء قائد القوات للأحزاب وقرار ديوان

التفسير الخاص بعدم قانونية الالغاء

١٤ - مذكرة عن الناحية القانونية في امر قائد القوات بالغاء

الاحزاب (٢٨ ايلول ١٩٥٣) موجهة الى ديوان التفسير

الخاص :

اذا ناقشنا الامر في ضوء الفقرة (١٤) من مرسوم الادارة العرفية التي استند اليها قائد القوات العسكرية في اصداره امره بحل الاحزاب نجد ان نص هذه الفقرة هو ان لقائد القوات «منع اى اجتماع وحله بالقوة وكذلك منع اى ناد او جمعية او اجتماع وحله بالقوة» ويبدو ان قائد القوات العسكرية اعتبر الحل بالقوة ينصرف

الى الاجتماع والجمعية والنادى لغة ومعنى .

انه مادام قد تقرر ان حالة الاحكام العرفية هي حالة استثنائية لمجاهاة حالة طارئة من القلاقل او الغارة العدائية فان مجابها انما تكون بتدابير موقته مادامت تلك الحالة الطارئة قائمة فاذا ما انتهت الاحكام العرفية بانتها اسبابها وموجباتها انتهى حكم تلك التدابير الموقوته .
ويؤيد هذا الرأي الاستاذان الدكتوران عثمان خليل عثمان وسليمان محمد الطحاوي في القانون الدستوري ، ص ٦٠٠ ، والاستاذ موسكيلي والدكتور السيد محمد مدني في مسؤولية الدولة عن اعمالها المشرفة ، ص ٣٦٢ .

والتشريع المصري يأخذ بهذا الرأي فقد اصدرت الحكومة المصرية عدة مراسيم بقوانين لتحل محل بعض الاوامر العسكرية التي سقطت بالغاء الاحكام العرفية . وعندما صدر في مصر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص برفع الاحكام العرفية قرر هذا القانون الاستمرار بالعمل ببعض الاوامر العسكرية لانها كانت ستسقط عن العمل لولا هذا النص .
وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون : « لما كان الغاء الاحكام العرفية سيفضي الى سقوط كافة التدابير التشريعية التي اصدرتها السلطة القائمة على اجرائها ، وكان لا بد حين المبادرة الى هذا الغاء من تقرير العواقب وتوخى الحيطة حرصا على مصالح البلاد العليا وسلامة القوات المصرية التي مازالت مرابطة عند الحدود » الى اخره .

ان امر قائد القوات العسكرية بحل جميع الاحزاب تجاوز فيه كل مفهوم لسلطاته التي لايجوز ان تكون الا تدابير موقته يقتضيها صون الامة فانه تجاوز ذلك الى تغيير نظام الحكم النيابي البرلماني ،
واساسه وعماده قيام الاحزاب ، وتجاوز فيه الى ماصانه القانون الاساسي من حقوق للافراد فقد الغى صحفا وهي ملكية لايجيز القانون الاساسي

مصادرتها • وقد قال الاستاذ السهوري ببطان فانون الاحكام العرفية اذا ماتضمن نصا يوسع من سلطات الحاكم العسكري توسيعا يجعل منه حاكما مطلقا لتعارضه مع مبادئ الدستور العليا ولا نطواء ذلك القانون على انحراف في استعمال السلطة التشريعية ، («مخافة استريع بدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية » في مجلة مجلس النواب ، السنة الثالثة ، ص ١٣)

١٥ - قرار ديوان التفسير الخاص بعدم قانونيه امر قائد القوات بحل الاحزاب (٣٠ ايلول ١٩٥٣)

١ - ان المراد من عبارة «منع اي ناد او جمعية» هو اصدار الامر ببيان اسمان اسدي او الجمعيه لضمان عدم قيام ذلك النادى او تلك لجمعية بنشاط ما قد يخل بالامن العام •

اما (الحل بالقوة) فهو عمل مادي يراد به استخدام القوة تنفيذ لامر المنع ويشمل تفريق الاجتماعات الخاصة او العامة التي ينظمها النادى او الجمعية واخراج المجتمعين من محل الاجتماع •
اما الحل بمعنى اثناء الشخصية المعنوية للنادى او الجمعية وتصفيه ممتلكاتها فلا يدخل ضمن نطاق هذه النصوص التي تهدف الى اتخاذ تدابير احتياطية لصيانة الامن العام فقط •

٢ - وفي حالة الغاء الاحكام العرفية تعود النوادي والجمعيات الى ماكانت عليه قبل بيان قائد القوات العسكرية بلواء بغداد ولايعتبر البيان منهيًا للشخصية الحكيمة للنادى او الجمعية •

الفصل الثالث عشر

الجبهة الوطنية

اتباعا لسياسة المد والجزر في الارهاب والتنكيل التي اتبعتها
الفترة الحاكمة استقال جميل المدفعي في ١٥ آب ١٩٥٣ وقبلت استقالته في
١٧ أيلول وفي اليوم نفسه اسندت الوزارة الى الدكتور فاضل الجمالي
لكي تتبع وزارته سياسة التنفيس الموقت وبعود بعدها نوري السعيد
وجماعته لحكم العراق حكما استبداديا ارهايبيا . وفي ٥ تشرين الاول
الغت الوزارة الاحكام العرفية . وعادت الاحزاب الى ممارسة نشاطها
بعد صدور قرار ديوان التفسير الخاص المذكور سابقا . وعادت
جريدة صوت الاهالي الى الصدور في ٦ تشرين الاول ١٩٥٣ .

بدأت الجريدة بمهاجمة وزارة المدفعي المستقيلة منذ اليوم
الاول لصدورها فكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «الوزارة التي
سقطت تحت ثقل اوزارها» . وطالب حسين جميل بمحاسبتهما على
ما اقترفت وبعدم اسدال الستار على الفضائح التي ارتكبت في
عندها (١) .

ولما حلت الذكرى الاولى لاتفاضة تشرين الثاني كتب كامل
الجادرجي مقالا وصف فيه يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ بأنه يوم رهيب
على الطبقة الحاكمة ، وفي اليوم نفسه كتب حسين جميل يؤكد على ان
حركتي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ تركتا اثارهما الخالدة في تاريخ العراق ، وكتب
محمد حديد يحيى الذكرى الخالدة لنضال الامة وان ذلك كان عظة

(١) صوت الاهالي ، ٦ تشرين الاول ، ٩ تشرين الاول ١٩٥٣

بالغة لتعنت الطغاة (٢) ثم شرعت الجريدة بنشر سجل انتفاضة تشرين
الثاني ١٩٥٢ في محلياتها (٣) .

المؤتمر السادس للحزب

عقد المؤتمر السادس يوم ٢٦ تشرين الثاني والقى كامل
الجادر جي خطابا حيي فيه ذكرى انتفاضة تشرين واستعرض الحوادث
منذ تقديم مذكرات الاحزاب الى الوصي على عرش العراق وحدثت
الانتفاضة يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ وتآليف حكومة نورالدين محمود، ثم
مجيء وزارة جميل المدفعي الذي اعطى الرياسة الاسمية واخذ نوري
السعيد زمام الحكم الفعلي ووصفت الوزارة بأنها اكبر وزارة رجعية
حكمت العراق حتى ذلك التاريخ ، وتطرق الى مذكرات الاحزاب
للمطالبة باعادة الحياة السياسية الطبيعية، والى مذكرة الحزب الى الملك،
وعلق على حوادث سجن بغداد والكوت. ثم ذكر تأليف وزارة الجمالي
وشرح موقف الحزب منها فقال ان الوزارة لا تستند الى اي سند شعبي
وان الامال التي علق عليها لم تتحقق فانها مثلا لم تعد النظر في اعمال
الوزارة السابقة ولم تتحقق بحوادث سجن بغداد والكوت ولم تعد
النظر بالاحكام العرفية . وقال ان السياسة الخارجية لوزارة الجمالي
خاضعة لتوجيهات السياسة الاميركية الانكليزية . ثم استعرض الموقف
العالمي والوضع في البلاد العربية والاعتداءات الاسرائيلية . وقضية
فلسطين وهاجم مشروع الدفاع عن الشرق لاوسط الذي يريده
الاستعمار الانكلو-اميركي . وهاجم الحكم العسكري الدكتاتوري
في سوريا ومصر وقال عن الاخير انه قام بحرمان الشعب المصري من
البقية الباقية من ابسط حقوقه السياسية وهاجم الاستعمار الفرنسي في
المغرب العربي ، وعلق على حوادث ايران . ثم اكد على واجبات الشعب

(٢) صوت الاهالي ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٣) صوت الاهالي ، ٢٣-٢٧ تشرين الثاني ، ١ كانون الاول ، ٢ كانون الاول ١٩٥٢

العراقى فى كفاحه وتعزير جميع المنظمات الشعبية والنضال معا فى جبهه
وطنية موحدة

واتخب المؤتمر اللجنة الادارية المركزية من كامل الجادرجى
ومحمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن ورجب على الصفار وناين
سمحيري وعباس حسن جمعة وعبد المجيد الوندائى وعواد على
النجم . واتخب كامل الجادرجى رئيسا ومحمد حديد نائبا للرئيس
وحسين جميل سكرتيرا عاما وعباس حسن جمعة محاسبا . واتخب
نائل سمحيري سكرتيرا لشئون الدعاية والنشر وعبد المجيد الوندائى
سكرتيرا لشئون صحافة الحزب وعواد على النجم سكرتيرا لشئون
الفروع ولجان التنظيم خارج بغداد وعبد الرزاق الخضيرى سكرتيرا
لشئون المركز العام .

موقف الحزب الوطنى الديمقراطى من حزب الجبهة الشعبية المتحدة :

صرح كامل الجادرجى بأن الحزب الوطنى الديمقراطى لم يعتبر
ارتباطه بالجبهة الا بعد ان اعتبرت الجبهة الجو الازهاى الذى ساد
البلاد فى عهد وزارة نور الدين محمود جوا ملائما للاشتراك فى
الانتخابات وعدلت مقاطعتها واشتركت فيها فعلا بدون مشاورة
الحزب الوطنى الديمقراطى .

اضراب عمال شركة نفط البصرة :

قدم عمال شركة نفط البصرة عدة مطالب الى الشركة استجابت
الى اكثرها ولكنها رفضت زيادة الاجور ، وحدثت مظاهرات واطلقت
الشرطة النار على العمال فجرح بعضهم وتوفى واحد منهم وقد احتج
فرع الحزب الوطنى الديمقراطى فى البصرة على اطلاق النار واحتج
سائر المواطنين وايدوا العمال فى طلبهم زيادة الاجور وهاجمت جريدة

صوت الإهالي الحكومة لوقوفها الى جانب اصحاب العمل ضد العمال^(٤) . وقد خشيت الحكومة العاقبة فاعلنت الاحكام العرفية

في لواء الصرة وعطلت بعض الصحف .

وقد أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا استنكر فيه اعلان الاحكام العرفية . وكتب حسين جميل مقالا قال فيه ان اعلان الاحكام العرفية اجراء خاطيء يجب الغاؤه^(٥) وقالت جريدة صوت الإهالي ان تعطيل الصحف في بغداد واعلان الاحكام العرفية في البصرة يسفران عن سياسة الوزارة التعسفية^(٦) .

معارضة وزارتي الجمالي الاولى والثانية :

كانت وزارة الجمالي تستند الى اكثرية حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد ، وقد هاجم كامل الجادرجي ذلك الحزب وقال ان الانكليز هم الذين يسيرونه وهو مؤلف من كبار الاقطاعيين والتجار واصحاب المصالح الكبيرة^(٧) . وكتبت جريدة صوت الإهالي مقالا عنوانه «الجمالي ينطق بلسان نوري السعيد»^(٨)

وقدم الحزب مذكرة حول الوضع السياسي في البلاد طالب فيها بانهاء الاحكام العرفية واطلاق الحريات الديمقراطية وحل مجلس النواب واجراء انتخابات حرة^(٩) .

وهاجمت جريدة صوت الإهالي تعطيل الوزارة لمجلة الثقافة الجديدة

(٤) صوت الإهالي ١٣، كانون الاول ، ١٤ كانون الاول ١٩٥٣

(٥) صوت الإهالي ، ١٧ كانون الاول ، ٢٠ كانون الاول ١٩٥٣

(٦) صوت الإهالي ، ٢١ كانون الاول ١٩٥٣

(٧) صوت الإهالي ، ١٦ كانون الاول ١٩٥٣

(٨) صوت الإهالي ، ٢٤ كانون الاول ١٩٥٣

(٩) صوت الإهالي ، ٢٣ كانون الاول ، ٢٨ كانون الاول ١٩٥٣

ثم الغاء امتيازها بعد ذلك كما هاجمت بعث اللائحة الرجعية واعتبرها خطرة على الحريات الديمقراطية (١٠) وهاجمت بصورة خاصة رفاثيل بطى وزير الدولة لشئون الصحافة والدعاية فقال نه اسفر عن عدائه لحرية الصحافة وانه الوزير الصحفى الذى زاد الدعاية والاذاعة سوءا على سوء (١١) .

وشد الحزب والجريدة من معارضة وزارة الجمالى فوصفت الجريدة خطبه بالديماغوجية (تضليل الشعب) والتأثر بالحمى المكارثية (الحركة الفاشية فى اميركا) ، وقالت ان طلب خضوع الناس واقرارهم لاعمال الحكومة بالقوة امر فاسد ، وهاجمت امتداد الاحكام العرفية الى بغداد وتساءلت : هل أصبحت الادارة العرفية اسلوبا اعتياديا للحكم فى العراق (١٢) .

احالت الوزارة بعض الصحف الى المجلس العرفى العسكرى فى البصرة ومنها محاكمة المدير المسئول لجريدة صوت الاهالى عباس حسن جمعة وقد حكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة دينار وعند عدم الدفع بالحبس ستة أشهر . وأحيل المدير المسئول لجريدة نداء الاهالى فى البصرة الى المجلس العرفى العسكرى وحكم عليه بالحبس ثمانية أشهر وبتعطيل الجريدة لمدة سنة . فزادت صوت الاهالى من حملاتهم على وزارة الجمالى وقالت ان المحاكمات الصحفية مظهر من مظاهر اضطهاد المعارضة . وقد قدم الحزب مذكرة حول الموضوع ، وتساءلت الجريدة : هل تمهد الوزارة الحاضرة الطريق لمجىء نورى السعيد ، وقالت ان الحكومة تخوض معركة خاسرة فى محاربة الثقافة والافكار الحرة (١٣) .

(١٠) صوت الاهالى ، ٢٧ كانون الاول ، ٣٠ كانون الاول ١٩٥٣ ، ١٢ نيسان ١٩٥٤
 (١١) صوت الاهالى ، ٣ كانون الثانى ، ٥ كانون الثانى ١٩٥٤
 (١٢) صوت الاهالى ، ٤ كانون الثانى ، ٦ كانون الثانى ، ١٨ كانون الثانى ، ٢٠ كانون الثانى ١٩٥٤
 (١٣) صوت الاهالى ، ١٠-١٢ كانون الثانى ، ١٧ كانون الثانى ، ٧ كانون الثانى ١٩٥٤

من المعروف ان فاضل الجمالى يحمل شهادة الدكتوراه فى التربية وتضم وزارته عددا كبيرا من المتعلمين والمثقفين ، فلما اشتدت معارضة الحزب والجريدة للوزارة كتبت الجريدة مقالا بعنوان : «وزارة (الثقافة) والنظام البوليسى القائم» ومقالا اخر بعنوان «المفاهيم الرجعية التى تغذيها وزارة (المتعلمين) - محاولة تغطية اصوات الاصلاح عبث لاطائل تحته» (١٤)

ولما حلت ذكرى وثبة كانون الثانى كسبت صوت الاهالى سبقا صحفيا فنشرت تقرير لجنة التحقيق فى حوادث الوثبة واقام الحزب اجتماعا حيبى فيه تلك الذكرى الخالدة (١٥) .

ونشرت الجريدة ثمانى مقالات متسلسلة عن سياسة التعليم فى العراق ساهم مؤلف هذا الكتاب فى كتابتها (١٦) .

وقدم الحزب مذكرة يحذر فيها الحكومة من زج العراق بأى حلف استعمارى باسم «الدفاع المشترك» او باسم اخر ويطلبها بيان موقفها من ذلك ويحملها المسؤوليات الخطيرة التى تنجم عنه ولما اوشكت وزارة الجمالى الاولى على لفظ انقاسها كتبت الجريدة تقول ان تتأجج الوزارة الحاضرة اخفاق عام فى سياستها الداخلية والخارجية (١٧) .

كان بين اعضاء وزارة الجمالى الاولى من يطمح الى النيابة او العينية لكى يكون بقاؤه فى الوزارة لمدة تزيد على الستة اشهر دستوريا ، ولما انقضت تلك المدة ولم ينتخبوا او يعينوا قدم رئيسهم الجمالى استقالته فى ٢٧ شباط ١٩٥٤ ، وفى ٨ مارت قبلت استقالته واعاد تأليف الوزارة الجديدة فى اليوم نفسه .

(١٤) صوت الاهالى ، ٢١ كانون الثانى ، ٢٤ كانون الثانى ١٩٥٤
(١٥) صوت الاهالى ، ٢٧ كانون الثانى ، ٢٨ كانون الثانى ، ٣١ كانون الثانى ، ٢٤ شباط ١٩٥٤
(١٦) صوت الاهالى ، ١٥-٢٣ شباط ١٩٥٤
(١٧) صوت الاهالى ، ٢١ شباط ، ٢٣ شباط ١٩٥٤

وقد استمر الحزب وجريدته في معارضة الجمالى ووزارته الثانية التى استهلت اعمالها بتعطيل ثلاث صحف واقامة دعوى جديدة على جريدة صوت الاهالى ، وقد هاجمت الجريدة بصورة خاصة رفائيل بطى ووصفت الدعاية فى عهده بالاسفاف والفشل الذريع وهاجمته لالغاء امتياز مجلة الثقافة الجديدة ، ووصفت موقف الوزارة من حق التنظيم النقابى ومن عمال السكاير بالتعسف . ونشرت مقالا بعنوان «الانتهازيون لا المثقفون هم الذين فشلوا فى الحكم» (١٨)

موقف جريدة صوت الاهالى من حكم الثورة المصرى :

لم تقف الجريدة ولا المسئولون عنها ومنهم كامل الجادرجى موقفا ايجابيا من الثورة المصرية منذ حدوثها فى ٢٣ تموز ١٩٥٢ حتى حل الحزب الوطنى الديمقراطى والغاء الجريدة فى اوائل ايلول ١٩٥٤ . واستمر كامل الجادرجى خاصة يعارض الحكم العسكرى ولم يغير رأيه قليلا الا بعد عقد حلف بغداد وحضور مصر مؤتمر بانندونغ وعقد صفقة الاسلحة الجيكية والسوفييتية (١٩٥٥) . وفى ١ مارت ١٩٥٤ كتبت صوت الاهالى مقالا بعنوان «تضعض حكم الضباط فى مصر» عم عادت فكتبت بعد نحو شهر مقالا اخر عنوانه «الحكم الفاشى الذى يريد جمال عبد الناصر اقامته ينكشف امام الشعب المصرى» . ثم كتبت عن «استفحال الارهاب الحكومى فى مصر وانحسار الحركة الوطنية فى عهد حكومة الضباط» وقد اتهمتهم بالميل الى الاميركيين (١٩) .

وزارة ارشد العمري الثانية :

وقبل ان يمضى وقت طويل أحس الجمالى بمعارضة نورى السعيد صاحب الاكثريه البرلمانية لاعمال وزارته ولاسيما فى موضوع

(١٨) صوت الاهالى ١٤ مارت ٢٤ نيسان ١١ نيسان ١٢ نيسان ٢١ نيسان ٢٥ نيسان ١٩٥٤

(١٩) صوت الاهالى ١ مارت ٢١ مارت ٢٥ نيسان ١٩٥٤

مشروع الاتحاد مع سوريا ولذلك حدثت بلبلة في مجلس النواب وحاول الجمالي حل المجلس واجراء انتخابات جديدة فلم يفلح فقدم استقالته يوم ١٩ نيسان ١٩٥٤ وقبلت يوم ٢٩ نيسان ٠ ونشرت جريدة صوت الامالي مقالا بعنوان «في الموقف السياسي» جاء فيه :

منذ ان قدم الدكتور فاضل الجمالي استقالته من رئاسة الوزارة قبل بضعة ايام جرت في البلاط الملكي بعض الاستشارات حول الموقف السياسي ٠ وكان من جملة الذين استشيروا في هذا الشأن رؤساء الاحزاب وقد دعي الى البلاط ظهر ٢٦ نيسان ١٩٥٤ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وقابل الملك على انفراد فسل عن رأيه في الازمة الوزارية التي حدثت باستقالة الجمالي وعن رأيه في تأليف وزارة من اكثرية المجلس او حل المجلس الحالي واجراء انتخابات جديدة ٠ وقد اجاب رئيس الحزب ماخلاصته :

ان الازمة القائمة الان ماهي الا امتداد لازمة الحكم الاصلية وأشار الى ان الاحزاب ومن ضمنها الحزب الوطني الديمقراطي قد قدمت مذكرات مسهبة بهذا الشأن الى الوصى بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ شرحت فيها الاسباب التي ادت الى حرمان الشعب العراقي من مزاولته حقوقه الديمقراطية وان مطالب الشعب المدرجة في تلك المذكرات لاتزال قائمة ٠ وذكر ان الشعب العراقي الذي يرغب من الصميم في اجراء تغيير اساسي في الوضع القائم لم ير أي تغيير ، بل بالعكس فان الاوضاع السيئة التي شكا منها الشعب والتي عبرت عنها مذكرات الاحزاب الوطنية مازالت مستمرة حتى الان ٠

ثم ذكر ان الحزب لايعترف بشرعية المجلس القائم لعدم صحة انتخابه ، ولذلك فهو يعتبر الاكثرية فيه مصطنعة لاتمثل الا اصحاب المصالح الخاصة ، ولذلك فانه يعتقد بان الشعب العراقي لايرتاح لتأليف وزارة برياسة نوري السعيد من هذه الاكثرية ، فان

مثل هذا الحكم لن يستند الا الى الاضطهاد وخنق الحريات ، واما فيما يتعلق بالانتخابات فان الشعب العراقي يتوق دائما الى اجراء انتخابات حرة كى يحصل على النظام الديمقراطى الذى ينشده والذى لم يحصل عليه حتى الان . ان اية انتخابات تجرى على هذا الاساس يجب ان يشعر فيها الجميع بانها انتخابات حقيقية كما يجب ان يشعر بالشعور نفسه المسئولون حتى اصغر موظف له علاقة بعمليات الانتخابات (٢٠) .

وقد علقت جريدة **صوت الاهالى** قائلة ان الاعتراف بسيادة الشعب هو الحل لمشكلة الحكم . وقد اصدر الحزب الوطنى الديمقراطى بيانا الى الشعب طالب فيه بتنحي وزارة الجمالى عن الحكم وقيام حكومة تنال ثقة الشعب ، واصدر حزب الاستقلال بيانا مماثلا (٢١)

ثم عهد الى ارشد العمري بتأليف وزارته الثانية فألفها فى ٢٩ نيسان ١٩٥٤ وحل مجلس النواب فى اليوم نفسه ، وقد هاجمتها جريدة **صوت الاهالى** فورا لعدم اطمئنان الناس من ارشد وما عرف به من تهديد الحريات العامة والمنظمات الوطنية . ثم رفع الحزب الوطنى الديمقراطى مذكرة الى الملك ذكر فيها عدم اطمئنانه الى وزارة ارشد وطالب بوزارة يرتضيها الشعب لاجراء الانتخابات الجديدة . وقدم حزب الاستقلال مذكرة مماثلة (٢٢) .

ثم اصدر الحزب الوطنى الديمقراطى بيانا الى الشعب يعلن فيه اشتراكه بالانتخابات ولخص فيه مطالبه :

- ١ - اطلاق الحريات الديمقراطية
- ٢ - الدفاع عن حرية الانتخابات
- ٣ - رفض المحالفات العسكرية

(٢٠) صوت الاهالى ، ٢٧ ، نيسان ١٩٥٤

(٢١) صوت الاهالى ، ٢٩٠ نيسان ، ٣٠ نيسان ١٩٥٤

(٢٢) صوت الاهالى ، ٢٤ مايس ، ٢٥ مايس ١٩٥٤

- ٤ - رفض المساعدات الاميركية
٥ - العمل على حل المشاكل الاقتصادية

وفي الوقت نفسه قرر حزب الاستقلال الاشتراك في المعركة الانتخابية .

وقد علق صوت الاهالي على ذلك بقولها ان الحزب الوطني الديمقراطي يشترك في المعركة الانتخابية لمقاومة المشاريع الاستعمارية وكسب الحريات . ونشرت اسماء المرشحين :

في بغداد : كامل الجادرجي - حسين جميل - عواد على النجم - فائل سمحيري (ثم اضيف اليهم بعد ذلك مظهر فهمي العزاوي وعباس حسن جمعة)
في الموصل : محمد حديد - عبدالله ليون
في البصرة : جعفر البدر (ثم اضيف بعد ذلك عبد الامير العرادي - ادكار سركيس)
واضيف في الشامية : هديب الحاج حمود
وحث الجريدة المواطنين على خوض المعركة الانتخابية الراهنة (٢٣) .

«ميثاق الجبهة الوطنية» لخوض الانتخابات :

عقد الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وانصار السلام والحزب الشيوعي وبعض المستقلين سلسلة اجتماعات للاتفاق على ميثاق وطني لخوض الانتخابات ، وقد اتفق على ان تكون الجبهة الوطنية المنبثقة مقتصرة على الانتخابات ولم يكن متفقاً على ان تكون دائمية ، وقد ذكر الموقعون على الميثاق باسماء مبهمه لتغطية الشيوعيين

(٢٣) صوت الاهالي ، ٧ مايس ، ٩ مايس ، ١٠ مايس ١٩٥٤

واتفاقهم مع الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاستقلال ، وفيما يلى
نص الميثاق :

١ - اطلاق الحريات الديمقراطية كحرية الرأي والنشر
والاجتماع والتظاهر والاضراب وتأليف الجمعيات
وحق التنظيم السياسى والنقابى •

٢ - الدفاع عن حرية الانتخابات •

٣ - الغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجلاء
الجيوش الاجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية
الاستعمارية بما فيها الحلف التركى - الباكستانى او
اى نوع من انواع الدفاع المشترك •

٤ - رفض المساعدات العسكرية الاميركية التى يراد
بها تقييد سيادة العراق او ربطه بالمحالفات العسكرية
الاستعمارية •

٥ - العمل على الغاء امتيازات الشركات الاحتكارية وعلى
تحقيق العدالة الاجتماعية وانهاء دور الاقطاع وحل
المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء
المعيشة ورفع مستوى معيشة الشعب وتشجيع
الصناعة الوطنية وحمايتها •

٦ - العمل على ازالة الاثار الاليمية التى خلفها الفيضان
وذلك باسكان المشردين من ضحايا الكارثة وتعويض
المتضررين وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسئولية

المقصرين واتخاذ كل مايلزم لدرء اخطار الفيضان في
المستقبل .

بغداد في ١٢ مايس ١٩٥٤

مثل العمال

مثل حزب الاستقلال

مثل الحزب الوطني الديمقراطي

مثل الشباب

مثل المحامين

مثل الفلاحين

مثل الاطباء

مثل الطلاب

ثم اضيف الى الميثاق بعد ذلك البنود الاتيان :

٧ - التضامن مع الشعوب العربية واستقلال البلاد العربية
وتحرير فلسطين

٨ - العمل على ابعاد العراق والبلاد العربية عن ويلان

الحرب .

وعلقت صوت الاهالي على تكوين الجبهة الوطنية فقالت انها

ضرورة املتها الاهداف الشعبية ووجود الجبهة الرجعية والفئة
الحاكمة (٢٤) .

ثم شرعت صوت الاهالي تعيد نشر الميثاق واخبار الانتخابات

والمرشحين في اعدادها التالية فنشرت اسماء المرشحين الاستقلاليين :

في بغداد : محمد مهدي كبة - عبد المحسن الدوري -

فائق السامرائي

في الموصل : محمد صديق شنشل - قاسم المفتي (وقد

انسحب بعدئذ)

في البصرة : محمد امين الرحمانى - احمد موسى الفارس

في بعقوبة : ذياب خطاب

في الناصرية : عبد الستار الحران

(٢٤) صوت الاهالي ١٣٠ مايس ١٤٠ مايس ١٩٥٤

في القرنة : فايف السعدون

ثم نشرت بعض الترشيحات الجديدة مثل ترشيح عبد الرؤف الحاج مهدي في السماوة عن الحزب الوطني الديمقراطي ، ومثل المرشحين المستقلين :

- ١ - الدكتور احمد الجلبي - الكاظمية
- ٢ - الدكتور فيصل السامر - البصرة (المنطقة الاولى)
- ٣ - الدكتور عبد الجبار الجومرد - الموصل (المنطقة الاولى)
- ٤ - ذنون ايوب - الموصل (المنطقة الاولى)
- ٥ - خدوري خدوري - عن المسيحيين في بغداد
- ٦ - مهدي نجيب الريس - بغداد (المنطقة التاسعة)
- ٧ - الدكتور محمد الجلبي - بغداد (المنطقة السادسة)
- ٨ - الدكتور هاشم بركات - البصرة (المنطقة الثالثة)
- ٩ - الدكتور طلعت الشيباني بعقوبة
- ١٠ - الشيخ عبد الكريم الماشطة - الحلة
- ١١ - المحامي معروف البرزنجي - كركوك
- ١٢ - مسعود محمد - كويسنجق
- ١٣ - توفيق منير - الكوت
- ١٤ - افراسياب الجاف - حلبجة
- ١٥ - الدكتور محمود فريد - الديوانية
- ١٦ - الدكتور خليل جميل الجواد - النجف

ونشرت بعد ذلك ترشيح اسحاق بيثون عن المسيحيين في الموصل (وهو وطني ديمقراطي) والدكتور مهدي محبوبية عن المنطقة الاولى في العمارة (وهو مستقل) (٢٥) .

(٢٥) صوت الاعالي ، ١٦ مايس ، ١٩ مايس ، ٦ حزيران ١٩٥٤

وقد هاجمت الجريدة منع الاجتماعات العامة والتدخل في الانتخابات
واخذت تنشر تباعا اخبار وقائع التدخل الحكومي والتزوير في
الانتخابات منذ ٣١ مايس حتى ٦ تموز ١٩٥٤ . وكتبت مقالا بعنوان
«الجهة الوطنية كسبت الرأي العام والحكومة كسبت النيابات المزيفة»،
وهاجمت الاسلوب الاقطاعي في الانتخابات وقالت ان له دلالاته الخطرة
في اساليب الحكم . (٢٦) .

فاز من مرشحي الجهة في الانتخابات التي جرت في ٩
حزيران : كامل الجادرجي وحسين حميل ومحمد مهدي كبة وفائق
السامرائي وخدوري خدوري وعبد الجبار الجومرد وذنون ايوب
ومحمد حديد ومحمد صديق شنشل ومسعود محمد وجعفر البدر .
هذا وقد انضم خدوري وذنون ايوب الى الحزب الوطني
الديمقراطي (٢٧) .

اجتماع مجلس النواب وحلته :

قدم ارشد العمري رئيس الوزراء استقالته يوم ١٧ حزيران
١٩٥٤ وسافر الى استانبول واناب عنه مكى خماس وزير الدفاع . وفي
٢٦ تموز اجتمع مجلس النواب واستمع الى خطاب العرش ثم اجلت
اجتماعاته الى نهاية تشرين الثاني . وقد قبلت استقالة العمري يوم ٣
آب حين ألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة . وكان حزب نوري
السعيد قد نال ٥٦ مقعدا في مجلس النواب من اصل ١٣٥ وهو اقوى
حزب ولذلك كلف نوري السعيد بتشكيل الوزارة بعد انتهاء
الانتخابات وكان نوري السعيد حينئذ في لندن فسافر الأمير عبد
الاله الى باريس وهناك اجتمع بنوري وكلفه بتأليف الوزارة فاشترط
نوري حل المجلس الذي اتخب حديثا واجراء انتخابات حرة جديدة

(٢٦) صوت الامهالي ٢١٠ مايس، ١٠ حزيران ١١٠ حزيران ١٣٠ حزيران ١٩٥٤

(٢٧) صوت الامهالي ١١٠ حزيران ٢٧٠ تموز ١٩٥٤

وذلك لان اكثرية حزبه التي نالها في انتخابات هذا المجلس كانت قليلة وضعيفة ولان الجبهة الوطنية نالت احد عشر مقعدا ومن بين من فازوا كامل الجادرجي الذي لم يرغب نوري السعيد بوجوده في البرلمان . ولما عاد نوري السعيد الى بغداد وكلفه الملك بتأليف الوزارة رفع الى الملك في ٣١ تموز كتابا ضمنه شروطه اى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة فوافق الملك يوم ٣ آب والف نوري السعيد الوزارة وفي اليوم نفسه حل مجلس النواب ، واذاع بيانا بحل حزبه الاتحاد الدستوري وبيانا اخر هاجم فيه المعارضة والشيعرية وطلب الى الشعب تأييده في مكافحتها .

وفي ١٧ آب اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا الى الشعب لمقاطعة الانتخابات التي يجريها نوري السعيد وطلب اليه مقاومة المشاريع الاستعمارية التي تعرض استقلال البلاد وكيانها ومستقبلها الى اخطار جسيمه واكد ان معركة الانتخابات ثانوية بالنسبة الى كفاح الشعب العراقي ضد تلك المشاريع (٢٨) . وقد هاجمت جريدة صوت الاهالي مناورة الاستفتاء المصطنع وقالت ان القضاء على الحياة الحزبية والحريات العامة محاولة مصيرها بالفشل (٢٩) .

مهاجمة نظام الحكم في مصر :

وفي اثناء تلك الظروف القاسية في العراق عاد كامل الجادرجي وجريدته الى مهاجمة نظام الحكم في مصر فادلى بحديث الى وكالة الصحافة الفرنسية حول اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية فقال عنها انها لا تختلف عن اتفاقية صدقي - بفن بل هي اكثر سخاءا من الجانب المصري ولكن الشعب معقود اللسان ومكبل بالاغلال فلا يستطيع ان يبدي رأيه فيها بحرية : وقالت صوت الاهالي ان الاتفاق الانكليزي المصري مرحلة لتكوين التكتل العسكري تحت سيطرة الانكليز والاميركان . وتطرقت الجريدة ايضا الى الخطة الاستعمارية المبيتة

(٢٨) صوت الاهالي ١٨٠ اب ١٩٥٤

(٢٩) صوت الاهالي ١٩٠ اب، ٣٠ اب ١٤ ايلول ١٩٥٤

للسيطرة على الشرق الاوسط وعزم الشعوب العربية على مقاومتها (٣٠)

مراسيم وزارة نوري السعيد الثانية عشرة :

بدأت وزارة نوري السعيد حملتها ضد الحريات العامة وتمهيد الطريق للانتخابات والمشاريع الاستعمارية باصدار عدة مراسيم :

١ - مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ :
تضاف الفقرة الاتية الى اخر الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ :

(الفقرة الاولى من المادة الاولى : كل من حذ اوروج ايا من المذاهب الاشتراكية البلشفية - الشيوعية - والفوضوية والاباحية وما يماثلها التي ترمى الى تغير نظام الحكم والمبادئ والالواضع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الاساسي - يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات والحبس المؤبد او الاعدام اذا كان التحييد قد جرى بين القوات المسلحة)

الفقرة المضافة : سواء كان ذلك مباشرة او بواسطة هيئات او منظمات تهدف الى خدمة اغراض المذهب المذكور تحت ستار اى اسم كان كانصار السلام والشبيبة الديمقراطية ووما شاكل ذلك
٢ - مرسوم ذيل قانون الجنسية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ :

«لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يقرر غلق اية العراقية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨»

٣ - مرسوم النقابات العام رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ :

«لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يقرر غلق اية

(٣٠) صوت الامالي ، ٢٩ تموز ٣٠٤ تموز، ٤ آب ١٩٥٤

تقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمة او مؤقتة عندما تسلك لتقابة مساككا يمس الامن العام او النظام العام او يسبب اطلاق الراحة مما يدل على خروجها عن الاسس والمبادئ التي اسست من اجلها» •
٤ - مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٥٤ :

خول وزير الداخلية الغاء الجمعيات والنوادي ودور التمثيل •
٥ - مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٥٤ :

خول وزير الداخلية الغاء اجازات الصحف والمجلات • وقد الغيت فعلا صحف كثيرة ومنها صحف الحزب الوطني الديمقراطي •
٦ - مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٥٤ :

خول وزير الداخلية اعطاء اجازة التظاهر والتجمع واعطى الموظف الاداري حق تفريق المظاهرات اذا عرضت الامن والنظام الى الاخلال واذا كان المتظاهرون او قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم او لغرض اثاره الجمهور ضد الامن والنظام او يخلون لافئات من هذا النوع

وقد اصدر الحزب الوطني الديمقراطي في ١ ايلول بيانا الى الشعب يهاجم فيه المراسيم الرجعية الثلاث الاولى ، ويطالب بالغائها ، وقد اعتبرت الحكومة مهاجمته اياها دفاعا عن الشيوعيين (٣١)

سحب اجازة الحزب الوطني الديمقراطي

في ٢ ايلول ١٩٥٤ اصدر وزير الداخلية أمرا بسحب اجازة الحزب الوطني الديمقراطي ، وقد جاء في الاسباب الموجبة ما يلي :
لما كانت الوقائع قد برهنت على ان تصرفات الحزب تهدف الى الاخلال بالامن واغلاق الراحة العامة وبالنظر لخروج الحزب عن

(٣١) صوت الاهالي ، ٢ ايلول ١٩٥٤

منهاجه الذي اجيز بموجبه وتعاونه مع الهيئات غير القانونية والتي لم تحترم قوانين البلاد ونظمها ولمخالفاته القانونية المتكررة فقد قررت وزارة الداخلية سحب اجازة الحزب وذلك وفقا للمادة العاشرة وبدلالة المادة الرابعة من قانون تاليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢ (٣٢) .

وقد جاء سحب الاجازة قبل صدور مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ المذكور اعلاه بعشرين يوما . وفي ٢ ايلول أيضا قرر وزير الداخلية تعطيل جريدة صوت الاهالي لمدة سنة . ثم الفى امتيازها بموجب مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ المذكور اعلاه .

فى ١٥ ايلول قدم الحزب مذكرة الى رئيس الوزراء يحتج فيها على القرار التسفي الصادر بسحب الاجازة ويناقشه من الوجهة الدستورية والسياسية ويؤكد ان الاحزاب حق من حقوق الشعب المذكورة فى القانون الاساسى العراقى ولاسيما المادة الثانية عشرة منه . وتقول المذكرة ان قرار سحب الاجازة استند الى قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٢٢ اى قبل صدور القانون الاساسى ولذلك يعتبر من القوانين التنظيمية للمادة الثانية عشرة من القانون الاساسى ، وقالت المذكرة ان القرار لم يستند الى وقائع ثابتة ، بل اكدت ان الحزب قام باعماله وفق منهجه ، وانما اتحتل الوزارة الاعذار لاشاعة الارهاب وتحقيق المشاريع الاستعمارية . واكدت المذكرة على ان الحياة الحزبية جزء من النظام البرلمانى . وختمت بالقول ان قرار سحب الاجازة جاء مخالفا لقانون الجمعيات واحكام القنون الاساسى ولذلك طالب الحزب بالغاء القرار المذكور (٣٣) .

وفى ٧ تشرين الاول ١٩٥٤ قدم كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وعواد على النجم وعبد المجيد الونداوى ونائل سمحيرى طلبا بتاسيس الحزب الوطنى الديمقراطى من جديد وفقا لمرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ ، وفى ٢٣ تشرين الاول رد وزير الداخلية الطلب بدعوى ان اسباب حل الحزب الوطنى

(٣٢) جريدة الراى العام ، ٢ ايلول ١٩٥٤

(٣٣) جريدة نواه الاستقلال ، ١٦ ايلول ١٩٥٤

الديمقراطي مازالت قائمة • ولما رأت الهيئة المؤسسة ان قرار وزير الداخلية هذا مخالف لمرسوم الجمعيات وللقانون الاساسى وقدمت طلبا تمييزيا الى مجلس الوزراء من أجل تقض قرار وزير الداخلية ، وذكرت سببين لدعم وجهة نظرها :

١ - مخالفة ابطال رخصة الحزب الوطنى الديمقراطى للقانون :
فقد تضمن قرار وزير الداخلية فى ابطال رخصة الحزب ان السبب هو «قيام الحزب الوطنى الديمقراطى باعمال خارجة عن اهدافه ومخالفة لاحكام القوانين المرعية» • واورد بيا ن مدير التوجيه والاذاعة العام فى سبيل الدعاية لتبرير قرار وزير الداخلية المخالف للقانون امورا مخالفة للحقيقة كل المخالفة ، فتشويه نظام الحكم منسوبا لجريدة الحزب امر يسكن ان ينسب الى الحاكمين انفسهم لا الى الحزب الوطنى الديمقراطى فهم المسئولون عن تشويه نظام الحكم المقرر للعراق واثاعة الفساد فيه • اما الحزب الوطنى الديمقراطى وجريدته وسائر صحفه ومطبوعاته وما التقى فى اجتماعاته ومؤتمراته من الكلمات والخطب فقد هدفت جميعا الى الدفاع عن مفاهيم الحكم الديمقراطى الدستورى وتوضيحها والدعوة الى احترامها • واما مثل الشعب العليا التى ورد ذكرها فى بيان مدير التوجيه والاذاعة العام فهم اهداف الحزب فى الاستقلال التام والتخلص من نفوذ الاستعمار واعوانه وجلاء الجيوش الاجنبية عن العراق وتجنيد البلاد اخطار المحالفات العسكرية والتكتلات الاستعمارية •

ان قرار سحب اجازة الحزب كان مخالفا للقانون الاساسى ولقانون الجمعيات على رجعيته لان القانون الاساسى اطلق حق تاليف الجمعيات للمواطنين ولم يقيدده الامن الناحية التنظيمية «بالقانون» الذى لا يمكن ان يكون مخالفا لروح القانون الاساسى ونظام الحكم الديمقراطى الذى نص عليه •

٢ - خطأ قرار رد الحزب : كان الطلب مستوفيا جميع الشروط التى يتطلبها مرسوم الجمعيات الجديد الذى اصبح نافذا على كل مافيه

من عيوب وما يوجه ضده من طعون • وقد كان الواجب ان يتصل
سبب رد الطلب بالطلب نفسه كأن يكون مخالفا لمادة من مواد المرسوم
اما ان يكون السبب متعلقا بقرار سابق بحل حزب فهو امر لا يقهره
القانون ولا قاعدة فقهية ولا مفهوم سياسى •

ولما كانت وزارة نوري السعيد مصممة على عدم اجازة الحزب
الوطنى الديمقراطى هذا او اي حزب اخر بل حكم البلاد حكما ارهايبيا
دكتاتوريا وفرض المشاريع الاستعمارية كحلف بغداد على العراق فقد
أيد مجلس الوزراء وزير الداخلية فى رده طلب تأليف الحزب • ولم
يعد تأليف الحزب الا فى اوائل سنة ١٩٦٠ •

هل زال كيان الحزب ؟

هذا من الناحية الشكلية القانونية ، واما من الناحية الواقعية
فقد بقيت مبادئ الحزب الديمقراطية الاشتراكية ، معروفة لدى الشعب
بالرغم من عدم وجود الحزب ، وبقي بعض الاعضاء المعروفين فى الحزب
امثال كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن وعواد
على النجم ومظهر الزاوى وهديسب الحاج حمود وغيرهم يقومون
ببعض الاعمال مثل تقديم المذكرات ومعارضة الوزارات العراقية فى
سياستها التعسفية الموالية للاستعمار الغربى •

وقد أصر الحزب الوطنى الديمقراطى فى مختلف مراحل
تاريخه على بقاء كيانه بالرغم من تجميده خلال فترة ١ كانون الاول
١٩٤٨ - ٢٥ مارت ١٩٥٠ وتعطيله خلال فترة ٢٣ تشرين الثانى
١٩٥٢ - ٣٠ أيلول ١٩٥٣ ولم يعترف بالتعطيل • غير انه من الناحية
الواقعية كان الحزب دوما يصصر على العمل العلنى ويعتبره مجاله الوحيد
وينذر الحكومات المتعاقبة بأن منع الحريات العامة يؤدى الى العمل
السرى ولذلك بنى كيانه على اساس العمل العلنى ولم يكن مستعدا
او منظما للتحتول الى العمل السرى ، ولو كان الحزب الوطنى
الديمقراطى منظما تنظيميا حسنا مثل الاحزاب المنظمة والمستعدة للعمل

السرى والتي لا يتوقف كيانها على اجازة الحكومة كما هو الحال مع
الحزب الشيوعى مثلا لقلنا ان الحزب الوطنى الديمقراطى كان موجودا
طيلة الفترة الواقعة بين ٢ ايلول ١٩٥٤ وسقوط العهد الملكى بشورة
١٤ تموز المجيدة (١٩٥٨) ولكن بما ان الحزب الوطنى الديمقراطى كان
ضعيف التنظيم وغير مستعد للعمل السرى مثل الاحزاب السرية فالامر
يختلف بالنسبة له . ومع ذلك فان الجمهور العراقى كان يربط دوما
بين كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وبين الحزب الوطنى
الديمقراطى المعارض للحكم البائد والمدافع عن الديمقراطية والاشتراكية .
اما بعض قواعد الحزب فلم ييسق لهم بوجه عام التزامات حزبية مع
الاعضاء البارزين المذكورين سوى بعض علاقات الصداقة والزمان
القديمة والالتزامات الادبية والتمسك بمبادئ الحزب والدعوة لها
والدفاع عنها ومعارضة الحكومة باساليبهم الفردية وبصفتهم
الشخصية ، واما البعض الاخر فقد استمر على العمل حسبما تسمح به
الظروف وحسب تطورات الموقف بعد ذلك . وترك البعض العمل
نهائيا وانضم البعض الى الاحزاب الاخرى .

هذا وقد جاء فى مقدمة منهج الحزب الوطنى الديمقراطى
ونظامه الداخلى لسنة ١٩٦٠ عن فترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ بعد حله ص
(ى) مايلسى :

غير ان الحزب الوطنى الديمقراطى الامين على رسالته واصل
العمل من اجل تحقيق منهاجه والتبشير بمبادئه فكان فى مقدمة العاملين
فى مقاومة السياسة المعارضة لمصالح الشعب والتي اتتهجها نوري
السعيد . فقام الحزب الوطنى الديمقراطى بدور رئيسي فى تشكيل جبهة
الاتحاد الوطنى التي قامت بمعارضة سياسة العهد المباد واوضاعه
الجائرة وضمت جهودها الى الجهود الوطنية الاخرى التي سبقته
قيام الجبهة اوراقتها فى التمهيد للشورة المجيدة ثورة الشعب والجيش
فى الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وقام الحزب الوطنى الديمقراطى بدور
فعال فى نشاط جبهة الاتحاد الوطنى ، فى اجتماعاتها - وقد كانت
سرية - وفى وضع منشوراتها وطبعها وتوزيعها

وامتد نشاط الحزب الوطنى الديمقراطى بقلاده وعضائه الى المؤتمرات الشعبية العربية والاسيوية والافريقية فى خارج العراق والى مكاتب تلك المؤتمرات الدائمة ومؤسساتها ، كمؤتمر الحريجين العرب ومكتبه الدائم ، ومؤتمر المحامين العرب ومكتبه الدائم ، ومؤتمر التضامن الاسيوى-الافريقى الذى اشترك فيه من اعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى السادة محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن .

موقف مؤلف هنا الكتاب من اعضاء مكتب رئاسة الحزب :

عدت من لولايات المتحدة الاميركية فى اوائل تشرين الاول ١٩٥٢ بعد ان اكلت دراستى وعينت مدرسا فى كلية التربية وفى جددت عهد الزمالة والتعلق بالحزب واتصلت بكامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل . ولكن ارتباطى بالوظيفة حدد نشاطى . ثم شعرت بصورة تدريجية ان هناك بعض الاتهازين وطلاب المناصب من امثال طلعت الشيباني ونجيب محيى الدين كانوا يتقربون الى كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل ويتملقونهم وقد وجدوا تجاوبا عند كامل الجادرجى بصورة خاصة فصاروا يشاغبون ضدى ويتملقونه ويظرون زعامته . واما انا فكنت صريحا منذ اول تعرفى على هؤلاء الثلاثة حتى كتابة هذه السطور ، وكان الجادرجى يتظاهر بتحبيذه صراحتى ولكن ظهر لى بعد ذلك انه كان يحقد على بسببها . وقد جعلت شعاري فى الحياة : «افضل ان اكون مصيبا على ان اكون رئيسا للجمهورية» ، وتمسكت بأسلوبى فى التفكير والعمل وضربت على الاتهازين حتى ظهرت فى عهد الجمهورية صحة موافقى . وكنت خلال هذه الفترة بسلوكى وادائى واجباتى فى التعليم والتوجيه على الوجه الصحيح دعاية لطية للحزب ومبادئه . وسأشرح بعض الامور فى الجزء الثانى من هذا الكتاب - المؤلف -

محاولة عقيمة لتكوين جبهة معارضة

فى اوائل سنة ١٩٥٦ قام حكمت سليمان بعقد اجتماعات مع مصطفى العمري وصالح جبر ورضا الشيبى وجميل المدفعى

ومحسن ابو طيخ وعبد المهدي لمعارضة وزارة نوري السعيد ، وقد اسفرت هذه الاجتماعات عن الاتفاق على معارضة الوزارة في مجلس الاعيان برعاية جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان . وفي هذه الاجتماعات ظهر اتجاه بعدم التعاون مع حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وكان من الداعين اليه مصطفى العمري ، وظهر اتجاه اخر يحدد التعاون مع هذين الحزبين وكان من الساعين اليه صالح جبر .

وقد تباحث قادة الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وقادة حزب الاستقلال مهدي كبة وصديق شنشل مع حكمت سليمان في اوائل شباط ١٩٥٦ ، واتفقوا على بعض النقاط مثل : وضع القانون الاساسي موضع التنفيذ بمافيه من حريات عامة وخاصة والغاء المراسيم التي اصدرتها وزارة نوري السعيد المخالفة للقانون الاساسي كرسوم اسقاط الجنسية ومراسيم الجمعيات والمطبوعات انتهاج سياسة خارجية منسجمة مع سياسة البلاد العربية تنهي عزلة العراق .

ثم اجتمع كامل الجادرجي مع صالح جبر في مكتب محاماة سمر عمر فأبدى رغبته في عدم اثاره اسباب عزلة العراق وحلف بغداد الذي كان قد أيده فوافق الجادرجي على هذه الرغبة . ثم اشرك قادة حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الامة الاشتراكي (حزب صالح جبر) رضا الشبيبي في مباحثاتهم وكان قد ابدى استعداده للتعاون معهم بصفته من اقرب حزب الجبهة الشعبية المتحدة وبعد مداوات اتفق الجميع على استبعاد موضوع السياسة الخارجية وحصر الاتفاق على السياسة الداخلية وتتضمن (١) وضع القانون الاساسي موضع التنفيذ (٢) الغاء المراسيم الاستثنائية (٣) احترام حق التنظيم السياسي وحرية الصحافة (٤) حل المجلس النيابي القائم واجراء انتخابات حرة . واتفق الجميع على هذه النقاط وعلى رفع مذكرة بهذا المعنى الى الملك فيصل الثاني . ولكن بعد ان استشار صالح جبر بعض قادة حزبه فاجأ ممثلي

الاحزاب الاخرى بعدم موافقة حزبه على مااتفقوا عليه . وهكذا باءت هذه المحاولة العقيمة بالفشل .

حزب المؤتمر الوطني

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد قرر مقاطعة انتخابات نوري السعيد بينما قرر حليفه حزب الاستقلال الاشتراك فيها ولما تأكد حزب الاستقلال من عدم جدوى الاشتراك عاد فقرر مقاطعتها . وقد اجريت الانتخابات في ١٢ أيلول ١٩٥٤ وكانت تبيجتها مجلس النواب الذي شرع المشاريع الاستعمارية بعد ذلك كحلف بغداد . وقد اوقف اثناء الحملة الانتخابية عواد على النجم مظهر فهمي العزاوي من الحزب الوطني الديمقراطي . ولما صدر مرسوم الجمعيات حلت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة حزب الاستقلال وسائر الاحزاب الاخرى .

وقد بقيت فلول الحزبين (الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال) يعارض وزارة نوري السعيد وحلف بغداد وقام بين الفريقين تعاون كان من مظاهره تقديم المذكرات الى رئيس الوزراء والمملك في المناسبات السياسية المهمة مثال ذلك المذكرة التي قدمها كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد حديد وحسين جميل ومحمد صديق شنشل الى رئيس الوزراء في اول ايلول ١٩٥٥ بمناسبة الخطاب الذي التقيه جون فوستر دلس وزير خارجية الولايات المتحدة في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك يوم ٢٦ اب ١٩٥٥ وفيه ساند اسرائيل ضد العرب اذ قال ان اميركا مستعدة لاقراض اسرائيل قرضا يمكنها من تعويض العرب اللاجئين واطمان الحدود القائمة بين الدول العربية واسرائيل وللإسهام في كل مشروع يراد به الدفاع عن الشرق الاوسط ولتسوية مسألة القدس تحت اشراف الامم المتحدة . وقد استعرضت المذكرة تطورات القضية الفلسطينية ثم قالت «اننا لموقفون في ان العرب لو عملوا على رسم اسس سياسية انشائية موحدة وتولت امورهم حكومات شعبية منبثقة عن ارادتهم غير خاضعة للنفوذ الاجنبي وعملت هذه الحكومات في انسجام واطلاص

في تنفيذ هذه السياسة لاصبح من الميسور حل القضية الفلسطينية
حالا يكفل تحقيق الاماني العربية» وختمت المذكرة بالمطالبة برفض
مقترحات دلس رفضا باتا (٢٤) .

ولما ساءت الاوضاع في عهد نوري السعيد قدم اقطاب الحزبين
المذكورين اعلاه في ١٨ تشرين الاول ١٩٥٥ مذكرة الى الملك فيصل
الثاني استعرضت اعمال وزارة نوري السعيد التعسفية الارهابية
الدكتاتورية المنافية للقانون الاساسي وسوء الاوضاع العامة وافلاس
السياسة الخارجية وعزل العراق عن الدول العربية، وختمت بالقول بان
الوضع الراهن وضع لايجوز استمراره ون من الضروري المبادرة الى
تغييره والتمهيد للعمل على اصلاح الوضع الداخلي وتدارك اخطاء
السياسة الخارجية بحيث توئم للشعب حقه في الحياة الحرة وفرسه
في الرفاه الاقتصادي وفي التعليم وفي تحقيق امانية القومية (٢٥)

هذا التعاون المستمر بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب
الاستقلال منذ سنوات وحل الحزبين وزيادة سوء الاوضاع جعل كامل
الجادرجي يفكر (كما قال للمؤلف) في تكوين حزب واحد من الحزبين
وقد عرض الفكرة على محمد حديد فاستبعد هذا موافقة الاستقلاليين
على الفكرة ولكن لما فاتحهم في الموضوع رحبوا به ثم تدارس
الفریقان الامر واتفقوا على ان يكون منهاج الحزب مختصرا ومحتويا
على النقاط المشتركة بين الطرفين وعلى وضع نظام داخلي يحقق
الانسجام بينهما في الحزب الجديد . وقد ذكر حسين جميل للمؤلف
ان الفریقين اتفقا على ان يبقى هذا الحزب قائما مادامت الاوضاع
السيئة في البلاد موجودة حتى اذا تغير الوضع وزالت الصعوبات
امام العمل الحزبي المنظم عاد كل حزب الى سابق عهده . وقد اتفق
على ان تكون الهيئة المؤسسة مؤلفة من عشرة اشخاص خمسة من
الحزب الوطني الديمقراطي وخمسة من حزب الاستقلال

(٢٤) جريدة الحوادث ، ٥ ابول ١٩٥٥

(٢٥) الحسنى، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء التاسع ، ص ١٥٦-١٥٩ .

طلب تأسيس الحزب :

وفي ١٦ حزيران ١٩٥٦ قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وهديب الحاج حمود من قادة الحزب الوطني الديمقراطي المنحل ومحمد مهدي كبة وفاق السامرائي ومحمد صديق شنشل ومحمد امين الرحماني وعبد الشهيد الياسري من قادة حزب الاستقلال المنحل طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب باسم «حزب المؤتمر الموطنى» • ويتألف منهاجه من ست نقاط فقط :

- ١ - تتكون في العراق منظمة باسم - حزب المؤتمر الوطنى -
- ٢ - يعمل المؤتمر على التآليف بين العناصر التى تشترك في الاهداف الميينة فى هذا المنهاج والتعاون على تحقيقها •
- ٣ - يهدف المؤتمر في الناحية الخارجية الى ابعاد العراق عن كل نفوذ اجنبي ايا كان والعمل على ضمان حياده وابعاده عن التكتلات والمحالفات العسكرية والاجنبية •
- ٤ - لما كان المؤتمر يقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقمها الاستعمار واعاق توحيدها فان المؤتمر يهدف في سياسته العربية الى مايلي :
- أ - العمل على اقامة اتحاد عربى فدرالى شامل يكون خطوة فعالة لتوحيد الامة العربية فى وطنها الواحد •
- ب - العمل على تحرير فلسطين التى يعتبرها المؤتمر جزءا لا يتجزا من الوطن العربي •
- ج - العمل على تحرير البلاد العربية الاخرى وفي مقدمتها الجزائر وتحقيق استقلالها
- د - تطوير جامعة الدول العربية واقامة كيانها على أسس جديدة لتساير اماني الامة العربية وتكون اداة صالحة لجمع شمل الدول العربية وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها الى الاتحاد •
- هـ - تأييد الخطوات التى تقوم بها الدول العربية لتنظيم تعاون اوسع مما يمكن بلوغه عن طريق جامعة الدول العربية

- على ان يتفق والاهداف الواردة في هذا المنهاج .
- ٥ - يهدف المؤتمر في الناحية الداخلية الى العمل لايجاد وضع سياسى يضمن تطبيق احكام القانون الاساسى تطبيقا سليما ويكفل سيادة الشعب واقامة نظام برلمانى واحلال سيادة القانون واطلاق الحريات الديمقراطية وفسح المجال للعمل الحزبى والتنظيم النقابى وحرية الصحافة وايجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق وفى مقدمتها الغاء المراسيم والقوانين التى تحول دون ضمان ذلك وتشريع ما يقتضى لتحقيقه .
- ٦ - يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء فى الوطن ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية

وجاء فى نظامه الداخلى تكوين ديوان ومكتب للرياسة . ويتكون الديوان السياسى من عدد تقرره الهيئة العامة للمؤتمر على ان لا يقل عن السبعة ولا يزيد على الخمسة عشر . ويتألف مكتب الرياسة من عضوين الى خمسة اعضاء على الاكثر ينتخبهم الديوان السياسى ويقوم المكتب بهيئته الكاملة بتمثيل المؤتمر وله ان يعهد بتمثيل المؤتمر لشخص او شخصين او اكثر من وينتخب الامين العام من قبل الديوان السياسى ويقوم بالشئون العامة للمؤتمر باستثناء التوقيع على البيانات والتصريحات ذات الصبغة السياسية (٣٦) .

رد الطلب :

وفى ٩ تموز عقد سعيد قزاز وزير الداخلية مؤتمرا صحفيا قال فيه انه فى ٢ ايلول ١٩٥٤ سحبت اجازة الحزب الوطنى الديمقراطى ثم صدر مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ وقدم جماعة الحزب المذكور طلبا لاعادة تأليف الحزب فرفض طلبهم ثم قلب المرسوم المذكور

(٣٦) جريدة الحرية ١٧٤ حزيران ١٩٥٦

الى قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ وقد اجيز بموجبه ٣٢٦ جمعية وزعم ان الحكومة تسعى الى تشجيع كل نشاط جماعى لخدمة البلاد ورعاية المصلحة العامة ولكنها فى الوقت نفسه لاتفسح المجال امام الذين يريدون استغلال مثل هذا النشاط. ثم قدم مؤسسو حزب المؤتمر الوطنى طلبا لتأليف حزب جديد وكلهم من اعضاء حزبي الاستقلال والوطنى الديمقراطى المسحوبة اجازتهما قانونا . ويلاحظ ان طالبى تأليف هذا الحزب استعملا اسمه فى مناسبتين على صفحات الجرائد قبل ان تصدر الاجازة القانونية بتأسيسه واعتبر هذا تصرفا غريبا ينطوى على تجاهل احكام القانون (٢٧) . وزعم ان قليلا من التامل فى المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية من منهاج الحزب يظهر لنا ان اتجاه الحزب بعيد جدا عن تأمين سياسة عملية ايجابية انشائية تخدم مصالح العراق الوطنية وتحفظ كيانه وسلامته فى خضم هذا العالم المضطرب الذى لايفسح المجال فيه الا للعاملين المجددين وتوصد الابواب فى وجه المتخلفين والقاعدين . واما المادة الخامسة المتعلقة بالسياسة الداخلية ففيها اتهام ضمنى بعدم تطبيق احكام القانون الاساسى وعدم وجود نظام برلمانى فى البلد وغير ذلك من المزاعم الوهمية التى لاتمت الى الحقيقة والواقع بسبب ولايراد بها سوى تشويش اذهان المواطنين وبث القلق فى نفوسهم لاغراض خاصة . واما المادة السادسة منه التى تجعل الشراكة فى الوطن قاصرة على عنصرين فقط من العناصر التى يتألف منها الشعب العراقى فهى تخالف نص القانون الاساسى على المساواة بين العراقيين فى الحقوق والواجبات امام القانون وان اختلفوا فى الدين والقومية واللغة . وختتم وزير الداخلية مزاعمه بقوله انه بالنظر الى هذا كله ولما كان جميع المخلصين يحرصون اشد الحرص على ان تتجنب البلاد عهود الفوضى والاضطراب والبطالة التى عانت من نتائجها المؤلمة سنين طوالا ، ولكى تنصرف الجهود الى مواصلة الحركة الانشائية

(٢٧) مثال ذلك البرقية التى ارسلها محمد مهدي كبة وكامل الجادرجي باسم الهيئة المؤسسه لحزب المؤتمر الوطنى الى جمال عبد الناصر بمناسبة توليه رئاسة جمهورية مصر وقد نشرت فى جريدة الحرية بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٦ .

القائمة الان فى البلاد ويحال بين العامل العراقي والبطالة وبين الطلاب والعودة الى الشوارع من أجل هذه الاهداف التى تفرضها المصلحة العامة فقد قررت وزارة الداخلية رد الطلب .

وفى اليوم نفسه وجه وزير الداخلية كتابا رسميا الى طالبى تأسيس الحزب كتابا يرفض فيه اجازة الحزب جاء فيه :

نظرا لما تبين لنا من تدقيق المنهاج المرفق بطلبكم من ان اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله ، وبما ان المادة الخامسة من المنهاج المذكور فيها اتهام ضمني بعدم تطبيق احكام القانون الاساسى وعدم وجود نظام برلمانى فى البلد وغير ذلك من المزايع الوهمية التى لاتتنق والحقيقة ، ولما كانت المادة السادسة منه تفريق بين العناصر التى يتألف منها الشعب العراقى وتخلق روح الكراهية بينهم ، فانا استنادا الى الفقرة بـ من المادة ٧ـ من قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ قررنا رد الطلب (٣٨) .

تمييز رد الطلب :

فى ١٦ تموز ١٩٥٦ قدم مؤسسو الحزب طلبا تمييزيا الى رئاسة مجلس الوزراء وقد استند فى طلبهم على الاسباب التالية :

اولا : لقد قامت وزارة نورى السعيد الثانية عشرة بسن قانون للجمعيات تضمن احكاما تشل العمل السياسى وتناقض أبسط المبادئ الدستورية بل تناقض القانون الاساسى نفسه ، غير انه بالرغم من ذلك كله فان المؤسسين لحزب المؤتمر الوطنى وجدوا ان انعدام الرقابة على السلطة التنفيذية وفقدان الحياة الحزبية والصحافة الحرة قد غير معالم نظام الحكم المقرر للبلاد بصورة اكثر من اى وقت مضى فاتجه جهاز

الدولة اتجاها كينيا بـ صور مكشوفة وتدنت الاوضاع العامة في البلاد على شكل عم معه الاستياء والتذمر لدى الاكثرية المطلقة من العراقيين ، فبدت رغبة ملحة لدى الرأي العام للتنظيم السياسي بالرغم من كابوس الاحكام الصادرة التي تشمل العمل الحزبي وتفقد عناصره ومقوماته الاساسية لان هذا التنظيم على ضآلته وضيق المجال فيه هو خير من انعدامه على اى حال ، واستجابة لهذا الاتجاه في الرأي العام الذي لمسه المؤسسون لحزب المؤتمر الوطني تقدموا بطلبهم الى وزير الداخلية وكان المفروض ان يناقش وزير الداخلية هذا الطلب في ضوء احكام ذلك القانون الشاذ الذي سنته حكومته نفسها وان يكون تقرير ذلك وفق السلطات الممنوحة له بمقتضاه وينظر فيما اذا كان المؤسسون تتوفر فيهم الشروط القانونية التي تضمنها القانون ام لا ؟ الا ان الوزير قد اشتط في الامر الى حد جعل من نفسه وصيا على العراقيين قواما على آرائهم ومبادئهم ومناهجهم السياسية وعلى طريقة العمل التي يرتأونها وخول نفسه سلطات دكتاتورية لا يملكها حتى بموجب هذا القانون على سوءه فضلا عن مجافاته لصميم نظام الحكم المقرر للبلاد الذي حدد معالمه القانون الاساسي والذي اعترفه للعراقيين بحرية ابداء الرأي والنشر وتأليف الجمعيات او الانضمام اليها (المادة ١٢) وضمن حق الناس في ان ينتظموا في احزاب سياسية يوحدون مساعيهم على مبادئ ومناهج تجمعهم لان يقدم لهم وزير الداخلية هذه المبادئ والمناهج .

اما بشأن السياسة العملية الايجابية التي اشار اليها الوزير في كتابه ففي نظرنا تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله

لاتكون عن طرق الانضمام الى التكتلات والمحالقات الاجنبية
الاستعمارية التي ادت الى عزل العراق عن المجموعة العربية
واشاعت الفرقة الى الخلاف في الصف العربي ، بالاضافة الى
اخطار تلك السياسة على استقلال العراق وحياته الديمقراطية،
بل يكون تأمين تلك السياسة العملية الايجابية عن طريق ابعاد
العراق عن كل نفوذ اجنبي ايا كان والعمل على ضمان
حياده وتنسيق السياسة الخارجية للدول العربية ومواجهة
اخطار الاستعمار صفا واحدا .

ثانيا : لقد حاول وزير الداخلية ان يجد له مبررات اخرى للرفض
فاتخذ من المادة السادسة من منهاج حزبنا وسيلة للرفض بزعم
انها تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي وتخلق
روح الكراهية بينهم ، وقد زعم في مؤتمره الصحفي ان تلك
المادة تخالف نص القانون الاساسي عن المساواة بين العراقيين ان أقل
تأمل في المادة السادسة من منهاج حزبنا ينفي هذا الزعم فقد
نصت على «تعزيز التعاون بين المواطنين كافة واحترام حقوقهم
وصيانة حرياتهم» اما التخصيص على العرب والاكرد فهو
انما يعتبر قرارا بكونهم العنصرين الرئيسيين اللذين يتكون
منهما الشعب العراقي الى جانب المواطنين الاخرين الذين اشير
اليهم بكلمة «كافة» . اضعه الى ذلك كله ان المادة السادسة
مقتبسة من منهاج الاحزاب المجازة من قبل، فقد نصت الفقرة
الثالثة من المادة الثانية من منهاج حزب الاستقلال على مايلي :
«كما يعترز الحزب بقوميته فانه يحترم القوميات الاخرى
ويعتر المواطنين العرب والاكرد شركاء في الوطن» . كما ان
ان مثل هذا النص موجود في منهاج الحزب الوطني الديمقراطي
حيث جاء في المادة الثالثة منه مايلي : «يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي
العراق ميدانا للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة

بين العرب والاكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراق لهم فرص متساوية لانماء قابلياتهم الفردية والمساهمة في تعزيز السياسة العامة .

ثالثا : ومن اسباب الرفض الى استند اليها وزير الداخلية ماجاء في المادة الخامسة من منهاج حزبنا التي وجد فيها «اتهاما ضنيا بعدم تطبيق احكام القانون الاساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد» ونحسب اننا في غنى عن مناقشة هذه النقطة لان رفض الوزير انما هو احد الادلة بل دليل جديد على صحة ماتضمنته المادة المذكورة لان حرمان البلاد من اي حزب سياسي وصحافة حرة في مدى عامين تمخضت عن احداث خطيرة في الحقلين الداخلي والخارجي وانعدام الرقابة انما هو برهان على عدم تطبيق احكام القانون الاساسي وعدم وجود النظام البرلماني اذ لاوجود لنظام برلماني بعدم وجود الاحزاب (٣٩) .

ولما ادرك المؤسسون ان مجلس الوزراء سيؤيد قرار وزير الداخلية حاولوا عدم عرض طلبهم التمييزي على مجلس الوزراء أطول مدة ممكنة لكي يستعملوا اسم الحزب في بعض اعمالهم السياسية . مثال ذلك المذكرة التي قدمها الى الملك في ١٠ تشرين الاول ١٩٥٦ كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني احتجاجا على التصريح الذي ادلى به نوري السعيد الى مراسل جريدة التايمس اللندنية والذي انطوى على دعوة صريحة الى اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل : مما يزيد في خطورة التصريح انه جاء في وقت تشعر فيه الامة العربية كلها انها في معركة اصطنع الاستعمار اسبابها واتخذ من قناة السويس ذريعة لاعلانها ضد القومية العربية وفي وقت يدرك

(٣٩) الحشى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، صص ٢٩-٢٢ .

فيه الجميع ان هذه المعركة الحاسمة يتوقف عليها حل قضية فلسطين وحل جميع القضايا العربية الاخرى وبتعبير اوضح معركة الاستعمار نفسه في هذا الجزء من العالم . وانه لما يحز في نفوسنا ونفوس الاحرار جميعا في العراق وفي الوطن العربي كله ان تجابه اعتداءات اسرائيل بمثل هذه الدعوة التي لم يجرؤ اى حاكم في أي بلد عربي على الجهر بها . اما الدعوة الى حمل اسرائيل على التفاوض فهي جديدة انفراد بذكرها نوري السعيد ولها دلالتها الخطيرة جدا . ومن المؤسف حقا ان ينطوى تصريح نوري السعيد على تعامل غير منصف على اللاجئين وذلك بنعتهم بأنهم معول هدم محتمل في الشرق الاوسط واتهامهم بالتأثر بالدعاية السوفيتية وان دل ذلك على شيء فانه يدل على تجاهل لحقيقة المأساة ولفضاعة النكبة التي تعرضوا لها نتيجة لعدوان اسرائيل وتخاذل بعض الحكومات العربية وتأثرها بالدول الاستعمارية عند معالجتها لقضية فلسطين . اما نعته للاحرار بالمشاغين فلنا بحاجة للتعليق عليه اذ انها نفمة أصبحت مألوفاً من نوري السعيد ومن نهج نهجه من الذين اخذوا يصمون كل مواطن تهزه المأساة ويشعر بعمق الجرح الذي ينخر في كيان الامة العربية بهذه النعوت وغيرها من الاتهامات التي أصبح المواطنون هدفها . اننا نود ان نشير الى خطورة تصريحات نوري السعيد وما ينطوى عليه من دعوة الى الصلح مع اسرائيل ونرى من واجبنا ان نرفع احتجاجنا الشديد على هذه التصريحات التي تدل على وجود خطة مدبرة يراد اخراجها الى حيز التنفيذ في هذا الوقت بالذات ونود ان نشير كذلك الى ان نوري السعيد اخذ يتصرف في شؤون هذا البلد ويحاول التأثير في اتجاهات البلاد العربية كلها غير عابئ بمصلحة الوطن العربي ولا بارادة الامة العربية وما من شك ان هذه التصرفات قد عزلت العراق عن الامة العربية بل اثارت الريبة في نفوس العرب منه واوجدت هوة عميقة بين العراق وسائر اجزاء الوطن العربي وقد جاءت هذه التصريحات

لتزيد الهوة اتساعا لما فيها من امعان في تحدى مشاعر العرب في قضية
تمس صميم قوميتهم وكيانهم .

جبهة الاتحاد الوطني ((السرية))

في فترة الاستعداد للعمل الحزبي خلال الحرب العالمية الثانية
حاول عدد كبير من التقدميين تكوين حزب تقدمي واحد غير ان الجهود
التي بذلت لم تحقق الغاية وقد لعبت القضايا الشخصية دورا فعلا في
فشل تلك المساعي .

وكانت الاممية الشيوعية الثالثة قد قررت في مؤتمرها السابع
الذي عقد جلسته في سنة ١٩٣٤ الدعوة الى تكوين الجبهة الموحدة
ضد الفاشية حين ظهرت اخطارها في المانيا وايطاليا واليابان . وحين
نشرت الدعوة لتكوين حزب تقدمي واحد عارض الشيوعيون الفكرة
وقالوا انها ربما كانت صحيحة في فترة الانتداب وتمسكوا بفكرة
الجبهة الموحدة التي قررها الكومنترن وحين اعلنت الحكومة عن
استعدادها لاجازة الاحزاب ونشطت فكرة تكوين حزب واحد يضم
التقدميين جميعا اعلن الشيوعيون معارضتهم لهذه الفكرة وتمسكهم
بالجبهة الوطنية . واصدر حسين محمد الشيبى احد القادة الشيوعيين
العراقيين وأحد المؤسسين لحزب التحرر الوطني الذي تقدم بطلب
اجازة تأليفه ليكون واجهة للحزب الشيوعي السرى كتابا بعنوان
الجبهة الوطنية الموحدة طريقنا وواجبنا التاريخي اعيد
نشره سنة ١٩٥٩ ، وصف فيه الحزب الوطني الديمقراطي بأنه حزب
البرجوازية الحرة ووصف حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب بأنها
يمثلان العمال والفلاحين ومن ينتمى اليهم من المثقفين الشعبيين والحرفيين
والكسبة والاقليات القومية والعنصرية المضطهدة (٤٠) وقد نشرت في

(٤٠) حسين محمد الشيبى ، الجبهة الموحدة طريقنا وواجبنا التاريخي ،
ص ١٢-١٥

آخر الكتاب ثلاث مذكرات كانت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني قد قدمتها الى الجماعات الوطنية قبل تأليف الاحزاب وبعده سنة ١٩٤٦ (٤١) وبعد انبثاق ثورة تموز نشر نوري عبد الرزاق حسين احد الشيوعيين العراقيين كتابا في مصر عنوانه: **تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية (١٩٥٨ ?)** اعاد فيه اقوال يوسف سلمان يوسف «فهد» زعيم الحزب الشيوعي العراقي واقوال حسين محمد الشبيبي واستعرض الحركة الوطنية وشرح فكرة الجبهة الموحدة حسب وجهة نظر الشيوعيين وتطرق الى بعض اخبارها واقوالها .

ونشر عزيز الشيخ احد قادة الشيوعيين العراقيين كتابا بعنوان **جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن (١٩٥٨؟)** شرح فيه فكرة الجبهة الوطنية وذكر اخبار جبهة الاتحاد الوطني واعمالها في السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كما نشر في جريدة **اتحاد الشعب** بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٠ مقالا بعنوان «جبهة الاتحاد الوطني قبل الثورة»

هذا وقد بقي الشيوعيون يدعون الى الجبهة الوطنية منذ ١٩٣٤ حتى الوقت الحاضر واخذ زمام المبادرة الى ان وافقت جهات مختلفة على تكوينها وقامت بشن الحملات ضد الحكم الملكي البائد .

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من فكرة الجبهة :

اما الحزب الوطني الديمقراطي فقد اختلفت فيه التيارات المؤيدة لتكوين حزب واحد يضم جميع الديمقراطيين بصورة تدريجية وبدأت فكرة تكوين جبهة وطنية تضم الاحزاب الوطنية والمستقلين الوطنيين بصرف النظر عن تقدميتهم . وعندما عاد الحزب الى ممارسة نشاطه بعد التجديد الاول في ٢٥ مارت ١٩٥٠ دعا الى الجبهة في قرار استئناف عمله . وكون بعد ذلك جبهة شعبية مع بعض الساسة القدامى وغيرهم والذين الفوا بعدئذ الجبهة الشعبية المتحدة . وتعاون الحزب الوطني

(٤١) الشبيبي ، الجبهة الوطنية ، ص ٥٨ - ٦٩

الديمقراطي مع حزب الاستقلال في معارضة الاوضاع السياسية الفاسدة .
ولما اجريت الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٤ تبلورت الجهود الكثيرة
في تكدين ميثاق الجبهة الوطنية لخوض الانتخابات ودخل في تلك
الجبهة الوطنيون الديمقراطيون والاستقاليون وانصار السلام
والشيوعيون والمستقلون وفاز بالنيابة أحد عشر نائبا عن الجبهة كما
مر تفصيل ذلك في اعلاه . ولما جاء نوري السعيد والغى الاحزاب
وعقد حلف بغداد (٤٢) عادت فكرة الجبهة الوطنية من جديد وعلى
اسس جديدة .

مبادئ الشيوعيين ومذكرة الجادرجي :

اعتقد الشيوعيون انه لا يمكنهم الاتصال بالقوميين والمستقلين الا
عن طريق الحزب الوطني الديمقراطي ولاسيما عن طريق كامل الجادرجي
واعتقد الجادرجي انه يستطيع ان يقرب بين وجهات النظر المختلفة
اذا وضعت الجهات الوطنية ثقمتها فيه واعتبرته زعيما لها . وقد جمعت
بين هذه الجهات معارضتهم للاستعمار الغربي واذنابه الفئة الحاكمة
في العراق ، واعتقدت كل جهة ان الجبهة في نهاية المطاف تعود بفائدة
حزبية لها .

ولما عقد حلف بغداد واشتد خطره على كيان البلاد العربية
وعلى الحريات العامة والاصلاح الداخلي بادر الشيوعيون بالاتصال
بكامل الجادرجي لغرض تكوين جبهة وطنية موحدة . ذكر كامل
الجادرجي لمؤلف هذا الكتاب انه اتصل به في اواخر ربيع ١٩٥٥ جماعة
اعتبروا انفسهم من المستقلين وبينهم طلعت الشيباني وعرضوا عليه
فكرة الجبهة الوطنية وذكر انه اقتنع بانهم مرسلون من قبل الشيوعيين .
وقد استبهم لبضعة ايام واعد مذكرة حول الموضوع ثم اعطاها لهم

(٤٢) عن حلف بغداد ، راجع الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء التاسع ،
ص ١٧٧-٢٢٢

في اجتماع اخر وقرأها ، ثم اطلع عليها بعض قادة الشيوعيين وطلبوا منه ان يأخذوها معهم لدراستها واستنساخها فرفض . وقد سمح الجادرجي للمؤلف باستنساخ تلك المذكرة ، وكانت مؤرخة في ٣ حزيران ١٩٥٥ .
وفيما يلي نصها :

● في حقيقة الامر انه لا توجد ، بصفة عامة ، رغبة قوية بالاشتغال في القضايا العامة ، التي لا توصف بالانتهازية ، وبتعبير ادق في القضايا التي لا يغلب عليها الطابع الشخصي ، الا لدى العناصر اليسارية في البلد ، ويقصد بمفهوم «اليسارية» في هذا الصدد مفهوم شامل يضم كل من يحمل فكرة تقدمية ، من احرار الفكر الى اقصى اليسار .

● ان هذه العناصر اليسارية المتنوعة ، مهما كان منهاجها معتدلا ، سوف توصف بكونها شيوعية وتقاوم على هذا الاساس وتكافح مكافحة ضارية ، اذا ماتكتلت فيما بينها لوحدها ، لذلك يعتقد ، بانها لا يمكن ان تؤلف لوحدها في الوقت الحاضر قوة يعتد بها لغرض مقاومة «الجهة الثانية» في سبيل احلال نظام ديمقراطي صحيح في البلد .

● العناصر اليسارية يمكن ان تؤلف قوة يعتد بها ، اذا ما تكاتفت فيها بينها واتفقت مع العناصر الوطنية المستقلة وغيرها على منهج وطني يهدف الى تحقيق الديمقراطية .
● العناصر اليسارية التي يمكن اعتبارا نواة للحركة ، هي بحاجة ماسة الى مرجع (٤٣) يقره اليساريون ويرتضيه الوطنيون من مستقلين وغيرهم ؛ ولكن هنالك حقيقة جدية بالاعتبار ، هي ان اليساريين ليسوا جميعا يقرون هذه الضرورة وانما البعض منهم يعتبر نفسه ، ككتلة ، مرجعا

(٤٣) أي الجادرجي

أصليا ، ويجب ان يكون زمام الامر بيده دون سواه (٤٤) ،
بينما العناصر اليسارية الاخرى وسائر الوطنيين والمستقلين
وغيرهم لا يقرون ذلك مطلقا ؛ اذ ان تلك العناصر اليسارية
الاخرى وسائر الوطنيين والمستقلين وغيرهم لا يعتبرون
انفسهم في الواقع الاجزاء من الحركة .

وحدة العناصر اليسارية والوطنية والمستقلة وغيرها غير
مستحيلة ، فيما اذا تخلت بعض العناصر اليسارية عن تلك
الفكرة ، فكرة تزعم الغير ، واستقرت على منهج معين غير
استفزازي وسارت على خطة ثابتة لمدة طويلة والتزمت
التزاما تاما بذلك بكل اخلاص وبرهنت عليه عمليا .

لاجل تحقيق فكرة الجبهة الوطنية بصورة وطيبة ، مبدئيا ،
سواء كانت جبهة فعلية او (تفاهمية) وضمان استمرار
تعاونها بدون اثاره مشاكل على الدوام ، يجب ايجاد
ضمانات عملية كافية تجعل العناصر الوطنية والمستقلة
وسائر العناصر اليسارية وغيرها ممن تؤلف الجبهة مطمئنة
على انها لن تصبح آلة بيد جهة من الجهات ، كما يجب ان
تزول عن اذهان جميع تلك العناصر بأن البعض منهم من
الجبهة - يحاول ان يجرهم دائما الى اوضاع او وقائع لم
يكونوا قد فكروا بها أصلا او لم يكونوا قد اتفقوا عليها
قبلا ، اى يجب على كل منظمة اوجهة ان تتجنب سياسة
توريط غيرها او استغلاله ، مهما كانت الدوافع والتفسيرات
والتاويلات .

ان سياسة جعل الغير تجاه (الامر الواقع) وبناء نتائج
عليها ، سياسة غير مقبولة أصلا ، بل يجب ان تكون محرمة
تحريما قاطعا في جميع الظروف والاحوال، في حالة مد

(٤٤) يقصد الشيوعيين .

الحركة الشعبية وفي حالة جزرها على السواء ، كما يجب تجنب اختلاق التهم وكيلها جزافا والتشنيع بالغير عند وقوع اى خلاف في الرأي او الخطة مهما كان نوعه ومهما كانت طبيعته ، بل يجب على الدوام احترام وجهات نظر الغير احتراما تاما .

يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار طبيعة العناصر التي يراد تشريك المساعي معها من جميع الوجوه ، اذ ان تلك العناصر لا يمكن في الحقيقة ان تنغمر بأية حركة وطنية او شعبية، في سبيل احلال نظام ديمقراطي ، الا اذا طمنت بصورة عملية بأنها لن تعتبر سلما للحركة وشعرت من الصميم بأنها ليست طارئة على الحركة واعتقدت بأنها جزء منها من دون تحديد وقت او مرحلة وبتعبير اوضح يجب ان لا تكون (المرحلة التاريخية) التي يرددها البعض^(٤٤) بمناسبة وبدون مناسبة موضع بحث مطلقا ، لان اثاره هذا الموضوع وأمثاله ، فضلا عن كونه غير ذي قيمة عملية في اية حركة وطنية او في أي نوع من انواع التعاون ، فانه من دون شك مضر بوحدة الحركة بالغ الضرر ، اذ ان ترديد هذا الموضوع مما يزيل روحية التعاون الاصلية التي يجب ان تكون سائدة في كل عمل تعاوني سياسيا كان او اجتماعيا . يجب ان تبذل الجهود لازالة الوهم السائدة، بصفة عامة ، لدى الرأي العام بأن اليساريين او التقدميين غير قوميين وانهم لا يهتمون بالقومية العربية ، وانما الاعتقاد الذي يجب ان يسود لدى الرأي العام العربي بصفة عامة والعراق بصفة خاصة في هذا الصدد ، هو أن العرب امة واحدة لها طابعها الخاص وثقافتها الخاصة واحوالها الاجتماعية الخاصة مع تباين اقطارها في بعض

(٤٤) يقصد الشيوعيين

الخصائص • وان العرب كأمة او كقطر رغم تمسكهم بقوميتهم الاصلية واعتزازهم بها يقرون جميع حقوق القوميات والاقليات التي يعيشون معها • وعلى هذا الاساس ان كل يسارى او تقدمي لا يمكن ان يكون الا قوميا أصيلا ؟ ولكن قوميته هذه يجب الا تشوبها شائبة القومية الشوثينية فى أى حال من الاحوال من الطبيعى ان يكون من المستحسن دخول من وصفوا بكونهم «قوميين» ضمن التعاون المنشود ، غير أن الجهود التي بذلت سابقا فى مختلف المناسبات فى هذا الصدد كانت غير مشجعة لاسباب كثيرة ، قد تكون من جملتها ذلك الوهم المشار اليه • ومع كل ذلك انه من غير المستحسن ان تهمل هذه الناحية المهمة فى اية محاولة للتعاون الشامل •

هذا وفى الوقت نفسه اتصل الشيوعيون بالجماعات الاخرى وذلك خلال سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٦ مثل حزب البعث وحزب الاستقلال والمستقلين ، وقد استغلوا بصورة خاصة سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية فى العراق معارضين حلف بغداد خاصة والاستعمار واذنابه عامة •

حوادث السويس :

عندما صممت الحكومة المصرية على اقامة السد العالى فى اسوان وعد بنك التعمير الدولى وحكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية بالمساعدة ، ولكن عندما عقدت مصر صفقة الاسلحة مع جيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى وبدا انها اخذت تسلك سياسة خارجية محايدة ، سحب البنك الدولى موافقته على المساعدات فى ٢٤ تموز ١٩٥٦ ، وفى اليوم التالى سحبت

الحكومتان الاميركية والبريطانية ما عرضتاه من المساعدة . وقد كان رد الفعل عند الحكومة المصرية سريعا وعنيفا ففى ٢٦ تموز ١٩٥٦ اعلنت تأميم شركة قناة السويس . اما رد الفعل عند بريطانيا فكان شديدا جدا وبدأت بالتامر على مصر مع فرنسا (وكانت غاضبة من مساعدة مصر للجزائر) واسرائيل . وفى ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ شنت اسرائيل اعتداء على مصر ثم تدخلت فرنسا وبريطانيا وطلبتا من اسرائيل ومصر سحب جيوشهما مسافة عشرة أميال من قناة السويس والسماح للجيش البريطانية والفرنسية بالدخول الى بور سعيد والاسماعيلية والسويس وقدمتا انذارا لمدة اثنتى عشرة ساعة ، ولما رفضت مصر الانذار بدأت الدولتان اعتداءهما على مصر . وقد وقفت الولايات المتحدة موقف المعارض للاعتداء ووقف الاتحاد السوفيتى موقف المهدد باسمال القوة ضد المعتدين الثلاثة ، وعارض حزب العمال البريطانى وجزء كبير من الشعب البريطانى سياسة الحكومة البريطانية ، وأيد العرب فى كل مكان مصر المعتدى عليها وقاوم الشعب المصرى الاعتداء ببسالة نادرة . اما حكومة نورى السعيد فكانت تعلم بالتامر على مصر ان لم تقل كانت متامرة مع المتامرين ، وكان اذئاب الاستعمار البريطانى فى العراق ينتظرون بفارغ الصبر سقوط حكومة الثورة المصرية ولكنهم باؤوا بالفشل .

وقف الشعب العراقى ، ماعدا الفئة الحاكمة ، الى جانب الشعب المصرى وحدثت مظاهرات واضرابات جماهيرية فى جميع انحاء العراق وعطلت الدراسة فى جميع المدارس والكليات ، ووقعت حوادث دامية فى بغداد والنجف والحى والموصل ، وقد اعتقل من الحزب الوطنى الديمقراطى عواد على النجم ومظفر الغزاوي وعبدالله عباس فى سجن قرة السلطان . وقد زادت هذه الخودث التقارب بين اقسام الجبهة الوطنية

المعارضة ولكنها لم تفلح فى اسقاط وزاة نورى السعيد واطلاق
الحريات العامة بل اعلنت الاحكام العرفية .
وفى ابان الاعتداء الثلاثي على مصر قدم محمد مهدي كبة
وحسين جميل ومحمد صديق شنشل ورمزي العمري ومحمد حديد
وفائق السامرائي واحمد ايوب وعبدالله الصوفي وسامى باشعالهم
طلب عقد اجتماع لنصرة مصر ولكن قائد القوات العسكرية فى
بغداد رفض الطلب بسبب الاحكام العرفية ومنع الاجتماعات
والمظاهرات .

كامل الجادرجي فى مصر :

كان الجادرجي قد سافر الى سوريا قبيل حوادث السويس
لحضور المؤتمر الشعبى ثم سافر الى القاهرة لتنفيذ مقررات ذلك
المؤتمر وفى اثناء وجوده هناك حدث الاعتداء على مصر ، ولم يعد
الى العراق الا بعد وقف العمليات العسكرية .

وقد روى كامل الجادرجي لمؤلف هذا الكتاب انه عندما كان
فى دمشق قابله مندوب وكالة انباء الشرق الاوسط (الوكالة المصرية
ومندوبها مصرى) لآخذ حديث منه فطلب من الجادرجي عقد مقارنة
بين نهرو وجمال عبد الناصر فقال الجادرجي اننى افهم غرضك من
المقارنة وانك تريد راىي فى جمال فقال المندوب نعم فأجاب الجادرجي
لقد وقف الحزب الوطنى الديمقراطى ضد الحكم العسكرى فى مصر
لانه يؤمن بالديمقراطية وبالحكومة المدنية ، ولكن رأىي فى جمال الخصة
لك بقولى لو كنت مصرىا وشاء جمال عبد الناصر أن يحكم على بالاعدام
وينفذه لتقبلت الحكم والتنفيذ بنفس راضية .

وفى مصر اخذ الجادرجي حريته فى نقد الاوضاع السياسية
فى العراق واشترك مع اعضاء مكتب المؤتمر الشعبى العربى حميد
فرنجية وفؤاد جلال واكرم الجوراني ويوسف الرويسى فى ارسال

برقية الى رئيس مجلس الاعيان والى رئيس مجلس النواب يحتجون على سماح الحكومة العراقية للبترول بالتدفق الى حيفا لتستخدمه اسرائيل والانكليز والفرنسيون فى القضاء على الامة العربية .

الحكم بحبس الجادرجي :

فلما عاد الجادرجي الى العراق اُحيل هو وحسين جميل ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وسامى باشعالم الى المجلس العرفى العسكرى فى ١٩ كانون الاول ١٩٥٦ فحكم على الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وعلى محمد صديق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنة وعلى حسين جميل وسامى باشعالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة الاف دينار لمدة سنة وقد اُبعد شنشل والسامرائي الى الشمال ، وقدم الاثنان الاخران الكفالة المطلوبة .

عرائض الاحتجاج على موقف الحكومة من حوادث السويس :

١ - فى ١٠ تشرين الثانى ١٩٥٦ قدم اساتذة الجامعة وعددهم خمسة وخمسون عريضة احتجاج الى الملك ومنهم الدكتور جابر عمر وعبد الرحمن البزاز وحسين الدجيلي والدكتور فيصل الوائلي والدكتور محمد على البصام والدكتور عباس الصراف والدكتور عبد القادر احمد والدكتور عبد الجليل على الطاهر والدكتور مصطفى كامل ياسين والدكتور محمد ناصر والدكتور خالد الهاشمى وخضر عبد الغفور والدكتور احمد عبد الستار الجوارى ومؤلف هذا الكتاب . وقد فصل التسعة الاولون من هذه المجموعة من وظائفهم واحيل الخمسة الاولون منهم الى المجلس العرفى ولكن جابر عمر اختفى وفر الى سوريا وحكم على الاربعة الاخرين بالنفى الى الشمال ونقل خضر عبد الغفور

واحمد عبد الستار من ديوان وزارة المعارف الى التدريس
في دار المعلمين الابتدائية . وقد اجتمع خليل كنة وزير
المعارف مع بعض الاساتذة ولامهم على عملهم واستدعى
البعض الاخر ، ومنهم مؤلف هذا الكتاب لمقابلته في ديوانه
على افراد ولامهم على ما بدر منهم .

٢ - وفي ٢٠ تشرين الثاني قدم بعض السياسيين وعددهم خمسة
وثلاثون عريضة احتجاج الى الملك ، ومنهم محمد مهدي
كبة وكامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وصادق
كمونة وفائق السامرائي وسامي باش عالم ومحمد صديق
شنشل وعبد الجبار الجومرد ورمزي العمري ومحمد رضا
الشبيبي وناجي شوكت وعبد الرزاق الظاهر وصالح
الشالجي ومحمد بابان وزكي جميل حافظ ومحمد الطريحي
ومحمود الدرة وخدوري خدوري .

٣ - عريضة احتجاج نقابة المحامين الى رئيس الوزراء وقبها
نائب النقيب سعد عمر .

٤ - في ٢ كانون الاول قدم بعض رؤساء الوزارات والوزراء
والاعيان والنواب السابقون وغيرهم عريضة احتجاج الى
الملك وعددهم ستة وعشرون منهم مزاحم الباجهجي وناجي
شوكت ومحمد مهدي كبة ومحمد رضا الشبيبي ومحمد
حديد ومحمود رامز ومحمود الدرة ومحمد الطريحي
وخدوري خدوري وعبدالله البستاني وطلعت الشيباني .

تأليف جبهة الاتحاد الوطني

عملت حوادث السويس وحوادث العراق في تكوين جبهة
الاتحاد الوطني من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي
وحزب البعث وحزب الاستقلال والمستقلين . وقد تتابعت اجتماعات

ممثلى الاحزاب الاربعة فى اوائل عام ١٩٥٧ وقامت فى شباط اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطنى التى ضمت الاحزاب المذكورة وبعض المستقلين . وقد اصدرت هذه اللجنة بيانها الاول فى ٩ مارت ١٩٥٧ بشكل كراسة من اثنتى عشرة صفحة جاء فيها مايلي :

يتميز الوضع الدولى العام بين الدول الاستعمارية من جهة وبين القوى الوطنية والتحريرية من جهة اخرى ، واتخاذ الكفاح المذكور اشكالا جديدة بعد ان تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية ، وبينها وبين القوى الوطنية والتحريرية تغيرا حاسما بعد فشل العدوان الجنونى الغادر على الشقيقة مصر وتصدع البناء الاستعمارى تصدعا خطيرا وانكشافه زيف الموائيق والاحلاف الاستعمارية والدور المستنكر الذى قامت به دول ميثاق بغداد (وخاصة تركية والعراق) فى العدوان الاستعمارى المذكور .

وقد اجتمع الوطنيون وتدارسوا الاوضاع الداخلية والخارجية واثبتوا الاهداف التى تعتبر فى هذه المرحلة نقطة ابتداء لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقى والسير به فى موكب الامة العربية التحررى وقد حددت اللجنة الاهداف الوطنية الكبرى كمايلي :

١ - تنحية وزارة نورى السعيد وحل المجلس النيابى :
ان نورى السعيد هو العميل الاول للاستعمار البريطانى فى الشرق الاوسط ويقترن اسمه بكل الموائيق والمعاهدات والصفقات الاستعمارية الكبرى فى تاريخ العراق الحديث بل وفى الشرق الاوسط . شكل وزارته الحالية فى صيف عام ١٩٥٤ ليقوم بدوره الاستعمارى المرسوم له وهو تصفية الحركة الوطنية فى العراق وتجديد معاهدة ١٩٣٠ بشكل من الاشكال وعقد ميثاق بغداد والعمل على جر الدول العربية اليه وعقد الصلح مع اسرائيل والقضاء على القومية العربية المتحررة وتحويل الشرق العربى الى قلعة

استعمارية كبرى •

وما المجلس النيابي الحالي المكون اكثره من الاستغاليين والانتهازيين والامعات ، والذي عين اعضاؤه بافضع وسائل التزوير والتلفيق الا اداة طيعة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية يسخره نوري السعيد كيفما اراد فى خدمة المستعمرين المعتصبين على حساب الشعب ومبدأ حق تمثيله •

٢ - الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة :

لعل اكبر حادث سياسى فى تاريخ الامة العربية الحديث هو ظهور حكومات عربية استطاعت لأول مرة فى تاريخنا المعاصر ان تفلت من طوق الاستعمار وتتبع سياسة عربية مستقلة تخدم مصالح شعوبها وتسهم فى التيار المتجه نحو استقلال جميع الامم وتحرر الانسان من اشباح الاستغلال والاستعمار • وقد كان لهذا الحادث السياسى الخطير وقع الصاعقة على الاستعمار العالمى ، فأسرع لعقد ميثاق بغداد وركز كل جهوده لجر الدول العربية الاخرى لهذا الحلف • وقد قامت دول الميثاق لتحقيق مهمتها العدوانية بكل الكبائر ، واثار هذه السياسة الاجرامية ماثلة لدينا فى العراق فى حل الاحزاب السياسية وتعطيل الصحافة الوطنية وخنق الحركة الفكرية والازمة الاقتصادية الاخذة بخناق اكثرية ابناء الشعب العراقى ، وفى هذه السجون والمعتقلات الملائى بالوطنيين وتلك الكليات والمعاهد الغاصة بالارصاد والجواسيس وخنق الشعب العراقى بالجاسوسية وتبذير موارد الدولة عليها لخدمة الدول الاستعمارية وفى الثكنات والقلاع المحولة لوسائل عقاب وتعذيب للشباب وفى مجازر الحى والنجف والموصل وبغداد وغيرها ، وفى اعدام الوطنيين وفصل الاساتذة والطلاب والموظفين ونفى السياسيين ونزع الجنسية العراقية عنهم ، وفى هذه الاوضاع القائمة على الاستغلال والرشوة والفساد وعلى

السلب والنهب والتبذير والتبديد والمحسوية والمنسوية والعنف والاكراه واخيرا وليس اخرا في هذه المعاهدة الجديدة التي هربت تهريبا تحت ستار حلف بغداد العدواني لتجديد معاهدة ١٩٣٠ لتمكين نفوذ الاستعمار ومصالحه في العراق . هذا الميثاق الذي فرق كلمة العرب الذي كنا نأمل ان يصل الى درجة الاتحاد والذي شل الجامعة العربية وربط مصير العراق بالدول الاستعمارية ومهد للنفوذ التركي البغيض في العراق كخطوة اولى لنفوذ اوسع واكبر .

٣ - مقاومة التدخل الاستعماري بشتي اشكاله ومصادره واتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي .

٤ - اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية

٥ - الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين واعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المنصولين لاسباب سياسية .

وقد أصدرت اللجنة الوطنية العليا بعد ذلك بيانات عديدة بشكل مناشير فنشرت في ٢٥ نيسان ١٩٥٧ بيانا حول مؤامرات الاستعمار وعملائه في الاردن جاء فيه :

في هذه الفترة العصيبة القاسية التي تخوض فيها القوى الوطنية في الاردن نضالا باسلا ، وحيث تقف وجها لوجه امام مؤامرات القوى الاستعمارية مجتمعة من خارجية وداخلية ، يتعين على الشعب العراقي نوعان من الواجبات : واجباته ازاء الشعب الاردني وتتلخص في تأييد مطالب مؤتمر الاحزاب الوطنية الاردنية وهى القضاء على الوضع الشاذ الحالي في البلاد ، وتشكيل وزارة تمثل جميع الاحزاب الوطنية ، وطرد السفير الاميركي من الاردن ، ورفض مشروع ايزنهاور ، وتحقيق الاتحاد الفدرالى مع سورية ومصر ، ومعاقبة المتآمرين والخونة . اما واجباته الاخرى فهى النضال من اجل سحب قوى الجيش والشرطة العراقية المرابطة على الحدود لتهديد شعب الاردن ، وتشديد الكفاح لتحقيق مطالبه الوطنية الاساسية .

وزارة علي جودت الايوبي الثالثة :

استقالت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ واعاد نوري السعيد تأليف وزارته الثالثة عشرة التي استمرت في الحكم حتى ٨ حزيران ١٩٥٧ حين قدم استقالته لتبدأ فترة تنفيذ جديدة عن الشعب وقبلت الاستقالة يوم ٢٠ حزيران وفي هذا اليوم التفت علي جودت الايوبي وزارته الثالثة .

وفي اول تشرين وزعت جبهة الاتحاد الوطني بياناً بشكل منشور حول وضع العراق ومطالب الشعب جاء فيه :

بعد ان فرغت حكومة نوري السعيد في ارساء دعائم السياسة الاستعمارية في العراق وتركيز الاوضاع الارهابية لحمايتها ووجد الاستعمار ان تخليها عن الحكم لوزارة اخرى لن يهدد سياسته الموضوعة قدمت استقالتها لتعقبها حكومة علي جودت الايوبي .

لقد تألفت الوزارة الجديدة وهي عاجزة عن اجراء اي تبدل جوهرى في مخطط السياسة الاستعمارية لانها تشكلت بمعزل عن الشعب ولان سياسة العراق الداخلية والخارجية اصبحت خاضعة لتوجيهات اجهزة حلف بغداد . وعلى هذا الاساس جاءت الوزارة الحاضرة بمنهاجها الغامض وتحت ستار تنقية الجو العربي لتتخذ من هذا العوض وسيلة للاستمرار في السياسة الخارجية والداخلية نفسها التي اتتهجتها حكومة نوري السعيد . ولا ادل على ذلك من انها لم تقف منذ تاليها حتى الان باى اجراء من شأنه رفع الاثار السيئة التي تركتها وزارة نوري السعيد . لم تعمل على اعادة الحياة الحزبية بدليل ان طالب حزب المؤتمر الوطنى مازال معلقاً فى مجلس الوزراء دون الموافقة عليه .

ان اللجنة الوطنية العليا تهيب بالشعب ان يكون يقظاً مما

يدير ضده من مؤامرات استعمارية وان يواصل نضاله بوعى واصرار
مיוחד الصنفوف فى جبهة الاتحاد الوطنى من اجل :

- ١ - عودة الحياة الحزبية والنقائية
- ٢ - حل المجلس النيابى
- ٣ - اطلاق سراح السجناء
- ٤ - اعادة الطلاب والمدرسين والموظفين المفصولين
- ٥ - وقف حملات الارهاب
- ٦ - منع اتخاذ العراق قاعدة للتنامر
- ٧ - اقامة علاقات دولية على أساس من احترام السيادة
- ٨ - ايقاف النشاط الهدام الذى يقوم به خبراء الاستعمار
- ٩ - حماية الاقتصاد الوطنى .

تنظيمات جبهة الاتحاد الوطنى :

اقرت جبهة الاتحاد الوطنى مبادئ اساسية فى التنظيم منذ بداية
عام ١٩٥٧ . فقد تكون للجبهة قيادة سياسية باسم «اللجنة الوطنية
العليا» تضم مثلاً من كل حزب من الاحزاب المنضمة للجبهة ، وقد مثل
محمد حديد الحزب الوطنى الديمقراطى فيها ، وقيادة تنفيذية باسم
«اللجنة التنفيذية العليا» تضم مثلاً اواكثر من كل الاطراف الحزبية ،
وقد مثل حسين جميل الحزب الوطنى الديمقراطى فيها ، وكذلك ضم
عناصر وطنية غير حزبية اليها ومهمة هذه اللجنة رسم الخطط ومراقبة
تنفيذها طبقاً لقرارات اللجنة الوطنية التى تشمل القطر بأسره وتشرف
كذلك على الطبع والتوزيع والاتصال باللجان الاخرى فى بغداد وسائر
الايوية .

وتلخص الاسس التنظيمية للجبهة كما يلي :

- ١ - يجب تمثيل جميع الاحزاب المشتركة فى الجبهة فى اللجنة
الوطنية واللجنة التنفيذية واللجان الرئيسية التى دونها بمثل

- او اكثر على ان يكون لكل حزب صوت واحد دائما
- ٢ - يجوز ضم عناصر لاجزية الى مختلف لجان الجبهة بما فيها اللجنة الوطنية العليا
- ٣ - لا يتخذ اى قرار ملزم الا اذا اجمع عليه ممثلو جميع الاحزاب . اما العناصر المستقلة فالحصول على موافقتها امر ضرورى ولكن اذا رفض احدهم تأييد احد القرارات لا يؤدى ذلك الى تقضه
- ٤ - لا يشترط تمثيل كل الاحزاب فى اللجان الفرعية .
- ٥ - تظل جميع الاحزاب الداخلة فى الجبهة مستقلة عن بعضها سياسيا وكذلك العناصر غير الحزبية .
- ٦ - فى الامور المختلف عليها يحق لكل حزب من الاحزاب ان يدعو الى رآيه الخاص الا اذا كان ذلك الرأى مناقضا لروح الميثاق والقرارات التى تجمع عليها الاحزاب (٤٥) .
- هذا وقد ارتبطت الجبهة بعدد كبير من الساسة المستقلين الذين شاركوا فى جملة مواقف حسب خطة الجبهة وربما دون علمهم بذلك (٤٦) .

المعارضة والوزارات المتاخرة من العهد الملكي :

عندما ألف علي جودت الايوبى وزارته الثالثة فى صيف ١٩٥٧ قدم اليه بعض الساسة عريضة بتاريخ ١١ اب يطالبون بازالة اثار الاحكام العرفية التى الغتها وزارته واتخاذ الاجراءات اللازمة للإفراج عن المحكومين فى القضايا السياسية وفى مقدمتهم كامل الجادرجي الذى حكم بعقوبة شديدة وبأقصى حدها دون سبب مبرر واعادة النظر فى فصل الاساتذة والطلاب ورد حقوقهم اليهم وفسح

(٤٥) عزيز الشجى ، جبهة الاتحاد الوطنى والمهام التاريخية للمقاة على عاتقها فسى
الظرف الراهن ، صص ٢٤-٢٧

(٤٦) جريدة اتحاد الشعب ١٧ تموز ١٩٦٠

المجال لحرية التنظيم الحزبي والنقابي واطلاق حرية الصحافة فسى العراق والغاء المنع الذي استمر حقبة طويلة على دخول الصحف العربية الحرة حتى ضاق المواطنون ذرعا بهذه القطيعة الفكرية التي لا مبرر لها . وقد وقع على هذه العريضة اربعة وعشرون من السياسيين وهم محمدر رضا الشيبى ومحمد حديد وحسن عبد الرحمن وصادق كمونة والدكتور على الصافي وحسين جميل وفائق السامرائي وابراهيم عطار باشى ومحمود رامز ومحمد صديق شنشل وخدورى خدورى وسلمان الصفوانى والدكتور احمد الجلبى الدكتور حسن زكريا والدكتور عبد الله اسماعيل البستاني والدكتور مصطفى كامل ياسين وصالح الشالجي والحاج نعمان العاني والدكتور طلعت الشيباني وفخر الدين جميل والفريق اسماعيل صفوت واحمد عبد الغنى الراوى ونجيب الصايغ ومصطفى القرداغسي (٤٧) .

ثم استقالت وزارة على جودت الايوبى فى ١٦ تشرين الثانى ١٩٥٧ وقبلت فى ١٤ كانون الاول وعهد الى عبد الوهاب مرجان بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى اليوم التالي ، وفى عهدها تم الاتحاد العربى الهاشمي بين العراق والاردن فى ١٤ شباط ١٩٥٨ كجواب على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر فى اول شباط . ولما اراد عبد الاله ونورى السعيد ارسال الجيش العراقى الى سوريا عارض عبد الوهاب مرجان واستقال فى ٢ مارت ١٩٥٨ وقبلت استقالته فى اليوم التالي والف نورى السعيد وزارته الرابعة عشرة فى اليوم نفسه . وقد جاء نورى السعيد لمقاومة الجمهورية العربية المتحدة وتنفيذ الاتحاد العربى .

وفى ١٥ مارت ١٩٥٨ قدم اثنان واربعون سياسيا عريضة الى رئيس الوزراء جاء فيها :

ان العراق لا يمكن ان ينفصل عن الامة العربية فهو جزء لا يتجزأ

(٢٧) الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، ص ١٤٠-١٤١

منها وقد رأيتهم تجاوب الامة العربية معه في استنكار حلف بغداد كما رأيتهم استحالة مد الحلف المذكور الى بلد عربي اخر فلا بد اولاً من خروج العراق من هذا الحلف وتحريره من الاتفاق الخاص مع بريطانيا . مامر في العراق عهد انعدمت فيه حقوق الشعب وحرياته كالعهد الذي رافق عقد حلف بغداد والاتفاق الخاص مع بريطانيا .

ونحن واثقون ان الشعب حين يجد نفسه حراً من القيود طليقا من الاصفاذ سيتهجه بكل قواه نحو الاتحاد الشامل مع سائر الدول العربية ولن يرضى ان يزعم بضعة اشخاص انهم يمثلونه حين يدعون جبهة الى تفريق الصف العربي باعلان عدائهم السافر لتحقيق خطوة كان العرب يعتبرونها حلماً بعيد المنال الا وهي اتحاد مصر وسورية . والقول بان الوحدة بين مصر وسورية يعتبر تحدياً للعراق قول لا يقره عاقل لان وحدة العرب قوة ضد اعداء العرب كافة . ومن العجيب حقا ان يتظاهر البعض برغبته في اقامة اتحاد بين سوريا والعراق وينكر اقامة اتحاد بين العراق من جهة وسوريا ومصر من الجهة الاخرى .

ان العراقيين قد ملوا العهد الذي يبيح لبضعة اشخاص ان يدعوا التعبير عن ارادة الشعب في وقت لا يجد هذا الشعب اية وسيلة للافصاح عن رأيه في صحف حرة او اجتماعات عامة او انتخابات سليمة بعد ان عطلت احكام الدستور ، لذلك نرى ان نهيب بكم الى الالتفات الى رغبات الشعب وهي رغبات صريحة توجب توحيد الصف العربي والتحرر من ميثاق بغداد والاتفاق الخاص مع بريطانيا واطلاق الحريات الدستورية بما فيها حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية الصحافة والاجتماعات العامة والافراج عن المحكوم عليهم في القضايا السياسية ليستطيع الشعب الجهر بارائه الرامية الى تحقيق الاتحاد المنشود بين العرب كافة .

وقد وقع على هذه العريضة محمد رضا الشيبيني ومحمد مهدي كبة وناجي شوكت ومزاحم الباجهجي وتحسين علي وسعد عمر وحسين

جميل وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وسامى باش عالم وجمال
عمر نظمي وحسن عبد الرحمن وعلى الصافي ومحمد حديد وجميل
كبة ومحمد احمد العمر ونجيب الصايغ وصالح الشالجي ومحمد
بابان وفيصل حبيب الخيزران وكامل الشالجي واحمد زكى الخياط
ومظهر العزاوي ومحمود رامز وزكى جميل حافظ ورمزي العمري
وناجي يوسف وعواد على النجم وابراهيم عطار باشي ومحمود الدرّة
وعبد الحميد الياسري وهديب الحاج حمود وعبد الشهيد الياسري
ونعمان العاني وفؤاد الركابي وجميل امين وعبد الرحمن البزاز ومحمد
الطريحي والدكتور مصطفى كامل ياسين والدكتور عبدالله البستاني
والدكتور فيصل الوائلي والدكتور عباس الصراف (٤٨) .

وقد حلت وزارة نوري السعيد مجلس النواب وتهيأت لاجراء
انتخابات جديدة لاعداد مجلس نواب يقر سياسة الاستعمار الغربى
وبصفة خاصة الاتحاد الهاشمى . ولما كان من المؤكد ان الانتخابات
ستجرى بالاساليب المألوفة من الارهاب والتزوير فقد أصدر فى ٥
نيسان ١٩٥٨ ثلاثة وخمسون سياسيا بيانا الى الشعب العراقى يطلبون
اليه مقاطعة الانتخابات ومنهم محمد رضا الشيبسى ومزاحم الباجهجي
وناجى شوكت ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي وحسين جميل وعواد
على النجم ومظهر العزاوي ومحمد حديد ومحمد صديق شنشل
والدكتور عبد الجبار الجوسرد وجعفر البدر وهديب الحاج حمود
والدكتور طلعت الشيباني وفيصل حبيب الخيزران .

وبعد دخول الاتحاد الهاشمى مرحلة التنفيذ استقال نوري
السعيد فى ١٤ مايس ١٩٥٨ وقبلت استقالته يوم ١٩ مايس وفى اليوم
نفسه الف احمد مختار بايان الوزارة العراقية الجديدة فى ظل الاتحاد
العربى خالية من وزيرين للخارجية والدفاع، وفى هذا اليوم ايضا الف
نوري السعيد وزارة الاتحاد العربى .

(٤٨) الحسنه ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر ، صص ١٩٤٤-١٩٦

وفي ربيع ١٩٥٨ انفجرت الحرب الاهلية في لبنان بسبب محاولة كميل شمعون تجديد رياسته للجمهورية وقد وقف العراق وبريطانيا واميركا وتركيا موقف المؤيد لهذه المحاولة وقد خسر كميل شمعون الجولة كما خسر العهد الملكي في العراق وكانت محاولة تدخل العراق السبب المباشر للاطاحة به واعلان الجمهورية . وقد اسدرت جبهة الاتحاد الوطني بيانا الى الشعب العربي في كل الاقطار العربية جاء فيه :

كانت حوادث لبنان المؤلمة خلال الاسابيع الاخيرة خاصة مصدر قلق عظيم وألم ممرض لجميع المخلصين من ابناء العروبة في كافة اقطارهم وكنا نود ان يستجيب الحاكمون الى مطالب الشعب حقنا للدماء الزكية ولوضع حد لتحدي ارادة الشعب والتنكر لمفاهيم الحرية والدستور مما هدد لبنان واستقلاله وكل القيم فيه بأشد الاخطار .

وانه من المؤسف حقا ان نرى الامور تسير في الاتجاه المعاكس تماما بحيث ان بعض الجهات المسؤولة فضلا عن تجاهلها رغائب الشعب فانها أخذت تحاول تحويل الخلاف الداخلي القائم بالدرجة الاولى على عدم ثقة اكرثية الشعب بحكامه الى مشكلة دولية .

وانكى من ذلك كله استعداد مجلس الامن وهيئة الامم المتحدة من قبل بعض الدول العربية على البعض الآخر . ان نقل مثل هذه الامور الداخلية الى الصعيد الدولي خطر كل الخطر فهو يعنى اولا ان الامة العربية غير قادرة على حل خلافاتها بنفسها وهو يهدد ثانيا دعوة للتدخل السافر لدول اجنبية طامعة تنتهز مثل هذه الفرص لتتخذ منها سبيلا جديدا تلج منه الى شئوننا الخاصة وقد يعطى اسرائيل ثالثا برهانا مصطنعا جديدا تستغله بالباطل للزعم بأن التازم في الشرق الاوسط مرجعه العرب انفسهم لاسرائيل وانصارها .

وكان اخر عمل من اعمال جبهة الاتحاد الوطني قبيل ثورة تمور اذنها هيأت في اواخر ربيع ١٩٥٨ عريضة لترفع الى الملك تطلب فيها

اطلاق سراح كامل الجادرجي من السجن الذي قضى فيه نحو سنة ونصف
وشرعت في جمع الاف التواقيع لتأييدها من جميع انحاء العراق • ولكن
وزارة أحمد مختار بابان استصدرت ارادة ملكية باعفاء الجادرجي عما
تبقى من مدة محكوميته في ٢٤ حزيران ١٩٥٨ أي قبل ثورة ١٤ تموز
١٩٥٨ بعشرين يوماً (٤٩) •

(٤٩) يجد القارئ بقية اخبار جبهة الاتحاد الوطني في الجزء الثاني من هذا
الكتاب •

الخاتمة

- ١ -

يلاحظ القارئ لتاريخ الحزب انه قام على ثلاث ركائز :
(١) زعامة الحزب التي مثلها كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل
(٢) جريدة الاهالى واخواتها (٣) قواعد الحزب .
تركزت الزعامة خاصة فى شخص كامل الجادرجى حتى صار
رمز له وكان الناطق بلسانه فى اكثر المواقع السياسية العامة . ومثل
محمد حديد دور المثقف الخبير بالامور الاقتصادية ، وكان حسين جميل
لؤلؤ الحزب ومحركه وخبيره القانونى والدبلوماسى .
وقد امتازت جرائد الحزب بالرزانة والموضوعية والاعتدال
ومعارضة العهد الملكى البائد والمطالبة بالاصلاحات الجذرية والتعبير
عن حاجات الشعب الحقيقية حتى صار تاريخ الجرائد مرادفا لتاريخ
الحزب الى حد كبير .

واما دور قواعد الحزب فلم يكن محسوسا كثيرا لدى ابناء
الشعب ، ولا يقاس دورها بدور قواعد الاحزاب القوية فى العراق وخارجه .

- ٢ -

حين اجيز الحزب الوطنى الديمقراطى اتسمى اليه عدد كبير من
المثقفين والعمال والفلاحين وقدر عدد منتسبيه فى الاسابيع الاولى بنحو
عشرة الاف . وكان من الممكن مضاعفة هذا العدد لو كانت هناك فى
الحزب وزعامته مقومات الحزب القوى الناجح . كانت هناك اسباب
للقوة واسباب الضعف عملت على تقويته حيناً وعلى اضعافه احياناً . ويعتبر
الحزب بوجه عام حزب المثقفين ويعد من الاحزاب الضعيفة قمتسى انه
طيلة اشتغاله فى فترة العهد الملكى لم يستطع ان ينفرد بالقيام بعمل
ايجابى مهم كتنظيم مظاهرة او اسقاط وزارة مثلا بل كان دوماً عالة
على غيره من المنظمات السياسية . وقد عجز عن النضال الشاق وكان يظن
ان طريقه سهلاً مبهداً مفروشا بالورود ، حتى انه جمد نفسه مرة فى العهد

الملكى حين ضويق ، وتميز الحزب ولاسيما قيادته بما عرف بكفاح الصالونات والكفاح الصحفى . ومن امارات ضعفه الواضحة للعيان عجزه عن ايجاد كادر قيادة قديرة ومنسجمة تدير شؤون الحزب فترة طويلة من الوقت وتعمل على تدريب الكوادر بصور مستمرة .

من اسباب قوة الحزب وقوفه الى جانب الشعب فى مطالبته بالاستقلال التام والاصلاحات الجذرية . وقد تبلورت اهداف جماعة الاهالى والحزب الوطنى الديمقراطى فى مبادئ واهداف الديمقراطية الاشتراكية بالمفهوم الغربى لها مع تكييف وتعديل يناسبان حاجات الشعب ومقتضيات ظروف العراق .

ومن اسباب قوته ايضا وقوف الحزب موقف المعارض للاستعمار واذنابه طيلة فترة العهد الملكى البائد ، وزهده بالمناصب والمكاسب ، ولذلك كان صفحته فى الفترة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بيبضاً . وسأتناول فى الجزء الثانى من هذا التاب ماتكشف من سوءاته فى العهد الجمهورى .

- ٣ -

وكانت هناك اسباب عديدة تعمل على اضعاف الحزب ، منها اعتدال منهجه وتمسكه بأساليبه الديمقراطية التى تصلح للبلاد المستقلة العريقة فى الديمقراطية ، بينما كانت الاوضاع العامة فى العراق وانخفاض مستوى الوعى السياسى تجعل عواطف الشعب تتجه نحو المبادئ السياسية والاساليب الحزبية المتطرفة ، هذا من جهة ومن جهة اخرى لم تكن هناك فى اذهان الناس حدود فاصلة بين الاشتراكية والشيوعية وبين الحزب الوطنى الديمقراطى والحزب الشيوعى حتى استقر فى اذهان البعض ان الحزب شيوعى وعلى اقل تقدير معمل تفرخ للشيوعيين، وهذا أمر لاينطبق على الحقيقة والواقع، ولكن زعامة الحزب عجزت عن ايضاح الموقف كما عجزت عن منع تسلل بعض الشيوعيين الى الحزب بقصد السيطرة عليه والتأثير على سياسته وجعله واجهة لهم .

ومن اسباب ضعف الحزب عدم تفرغ عدد من اعضائه ولاسيما من القادة لاعماله تفرغا تاما . فقد حاول محمد حديد الجمع بين اعماله التجارية واعماله الحزبية ، وكان حسين جميل يحاول الجمع بين المحاماة والاشتغال بالامور الحزبية والسياسية . وكان كامل الجادرجي الشخص الوحيد المتفرغ لامور الحزب والجريدة ، ولكنه لم يستطع النهوض بواجباته على الوجه الاكمل بسبب كثرتها وعدم تمتعه بالصفات الضرورية للزعامة الحزبية . وقد عجز عن الاتصال باعضاء الحزب وبابناء الشعب مباشرة الا في حدود ضيقة ، ولم يكن له من قوة الشخصية وسعة الاطلاع والتجربة والخبرة ما يجعله محورا لنشاط الحزب والتأثير في تطور اعماله وتقويته ونشر مبادئه . وسافر في الجزء الثاني من هذا الكتاب بحثا خاصا عما ظهر عن شخصية كامل الجادرجي في العهد الجمهوري .

ومن الاسباب التي عملت على اضعاف الحزب ضعف التنظيم ، فقد كانت هناك فوضى في قبول الاعضاء سببت بعض الحوادث ، وقد جرت محاولات بسيطة وضعيفة لتنظيم الحزب على اساس المهنة او محل السكنى ولكنها لم تؤد الى نتائج طيبة . وجرت محاولات قليلة لتثقيف اعضاء الحزب عن طريق الاجتماعات العامة والاسبوعية والمحاضرات ، ولم تجر محاولات جديدة لشرح منهاج الحزب ومواقفه من الحوادث الجارية وتحليل الاوضاع الداخلية والخارجية بصورة مستمرة . واما الامور المالية فكانت في منتهى الفوضى وكانت مالية الحزب ضعيفة دائما ولم تجر محاولات جديدة او منظمة او مستمرة لجمع اشتراكات الاعضاء فعجل ذلك في انهيار الحزب في اخر الامر .

— ٤ —

هذا وقد فشلت الاحزاب العراقية بوجه عام في تثبيت كيانها ودعم الديمقراطية ونبيل الاستقلال التام والقضاء على الفئة الحاكمة ومن يسندها من استعمار واقطاع ورجعية . ويعزي فشل الاحزاب

ومنها الحزب الوطني الديمقراطي الى سببين جوهرين : الاول السياسة العامة للاستعمار البريطاني واذنابه في العراق في مكافحة الحرية والاصلاح ونشر الديمقراطية والحزبية الصحيحة ، والثاني ضعف الوعي السياسي بين ابناء الشعب العراقي وذلك لانخفاض مستوى الثقافة العامة وعدم اتاحة الفرصة لتربية الشعب تربية ديمقراطية صحيحة .



مصادر الكتاب

اولا: الجرائد والمجلات

- ١ - اتحاد الشعب
- ٢ - الاهالي
- ٣ - البلاد
- ٤ - الحرية
- ٥ - الحوادث
- ٦ - الراي الصام
- ٧ - الزمان
- ٨ - الشعب
- ٩ - صدى الاهالي
- ١٠ - صوت الاهالي
- ١١ - لواء الاستقلال
- ١٢ - مجلة العروة - عدد خاص بالاحزاب السياسية في البلاد العربية (بيروت - ١٩٤٦)

ثانيا: اهم المخطوطات

- ١ - استقالتا زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧
- ٢ - المذكرة الاشتراكية في ١٥ اب ١٩٤٧
- ٣ - مذكرة كامل الجادجي عن الجبهة الوطنية في ٣ حزيران ١٩٥٥
- ٤ - مقابلة صحفية بين كامل الجادجي وجون فريمان في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٣
- ٥ - مؤتمر البلاط في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

ثالثا: الجرائد والمجلات الانكليزية

1. The Manchester Guardian.
2. The Times.
3. The New Statesman and Nation.
4. Tribune.

رابعاً: الكتب

- ١ - الحسنى ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، عشرة اجزاء (صيدا ١٩٥٢ - ١٩٦١)
- ٢ - حسين ، نوري عبد الرزاق ، تيارات سياسية فى الحركة الوطنية العراقية (القاهرة - ١٩٥٨ ؟)
- ٣ - سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ودور الحزب الوطنى الديمقراطى فيها (بغداد - ١٩٦٠)
- ٣ - الشيببى ، حسين محمد ، الجبهة الوطنية طريقنا وواجبنا التاريخى (بغداد - ١٩٥٩)
- ٥ - الشيخ ، عزيز ، جبهة الاتحاد الوطنى والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها فى الظرف الراهن (بغداد - ١٩٥٨ ؟)
- ٦ - محاكمة كامل الجادرجى رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى (بغداد - ١٩٤٦)
- ٧ - محاكمة كامل الجادرجى فى صيف ١٩٤٩ (بغداد - ١٩٤٩)

خامساً: النشرات

- ١ - استفهام عضو ورد الرئيس (بغداد ١٩٤٦) ،
- ٢ - بيان اللجنة الوطنية العليا الى الشعب العراقى الكريم (بغداد ١٩٥٧)
- ٣ - خطاب كامل الجادرجى فى المؤتمر الرابع للحزب (بغداد ١٩٥٠)
- ٤ - الشعبية - المبدأ الذى تسعى (الاهالى) لتحقيقه (بغداد-١٩٣٢؟)
- ٥ - كتاب استقالة صادق كهونة من الحزب وجواب الرئيس عنه (بغداد ١٩٤٧)
- ٦ - مبرية الدعابة العامة ، كتاب رئيس الوزراء المرفوع الى الوصى ... (بغداد - ١٩٤٧)
- ٧ منهج جمعية الاصلاح الشعبى ونظامها الاساسى والداخلى (بغداد - ١٩٣٦)
- ٨ منهج الحزب الوطنى الديمقراطى ونظامه الداخلى (بغداد ١٩٤٨)
- ٩ منهج الحزب الوطنى الديمقراطى ونظامه الداخلى (بغداد-١٩٥٠)
- ١٠ - منهج الحزب الوطنى الديمقراطى ونظامه الداخلى (بغداد - ١٩٦٠)

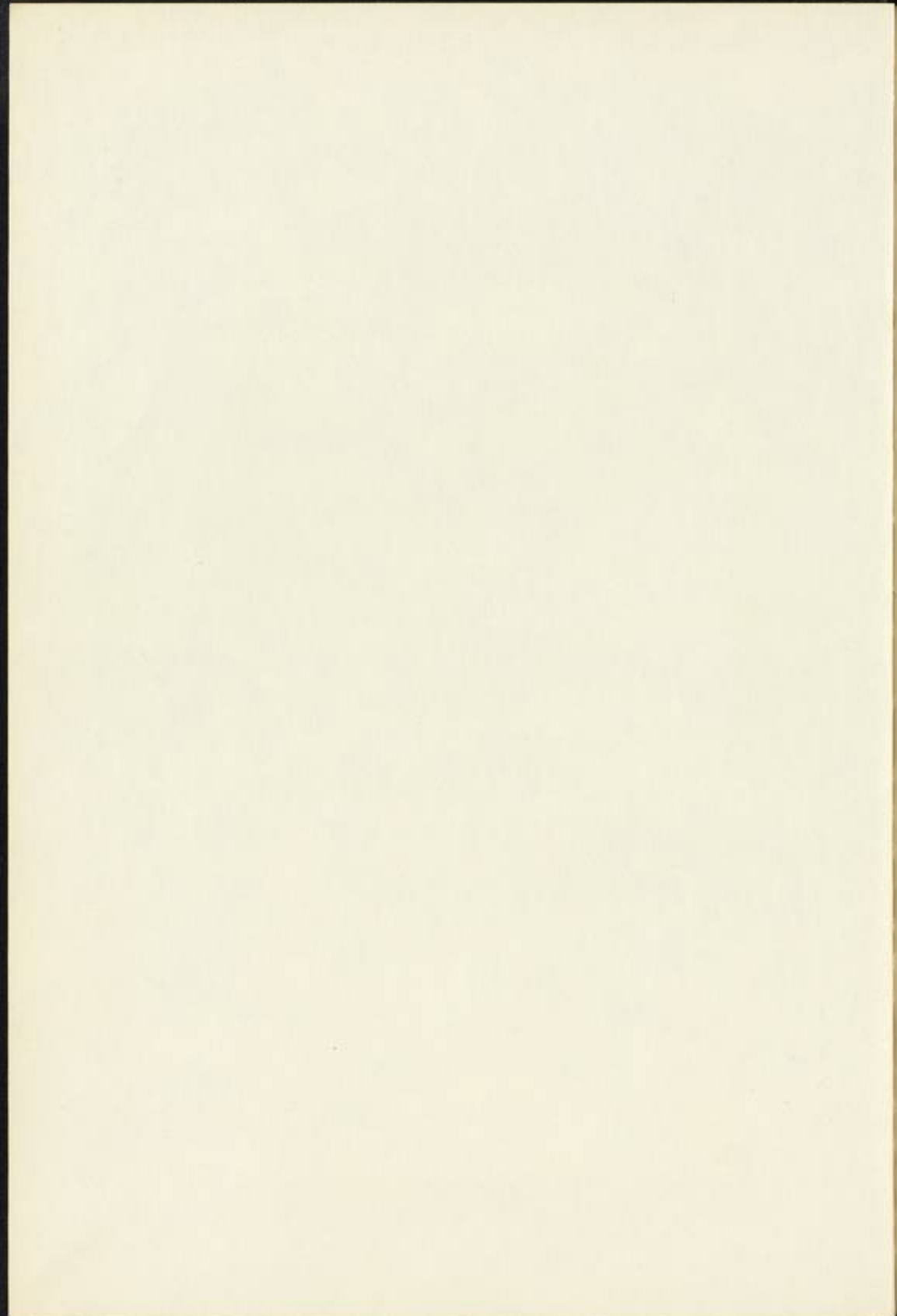
- ١١ - ميشاق الجناح التقدمي في الحزب والميثاق الوطني المقترح
(بفداد - ١٩٤٧)
- ١٢ - نشرة الحزب الوطني الديمقراطي - عشرون عددا (بفداد -
١٩٤٦ - ١٩٤٧)
- ١٣ - عبد الفتاح ابراهيم ، وحدة الحركة الديمقراطية (بفداد -
١٩٤٦)

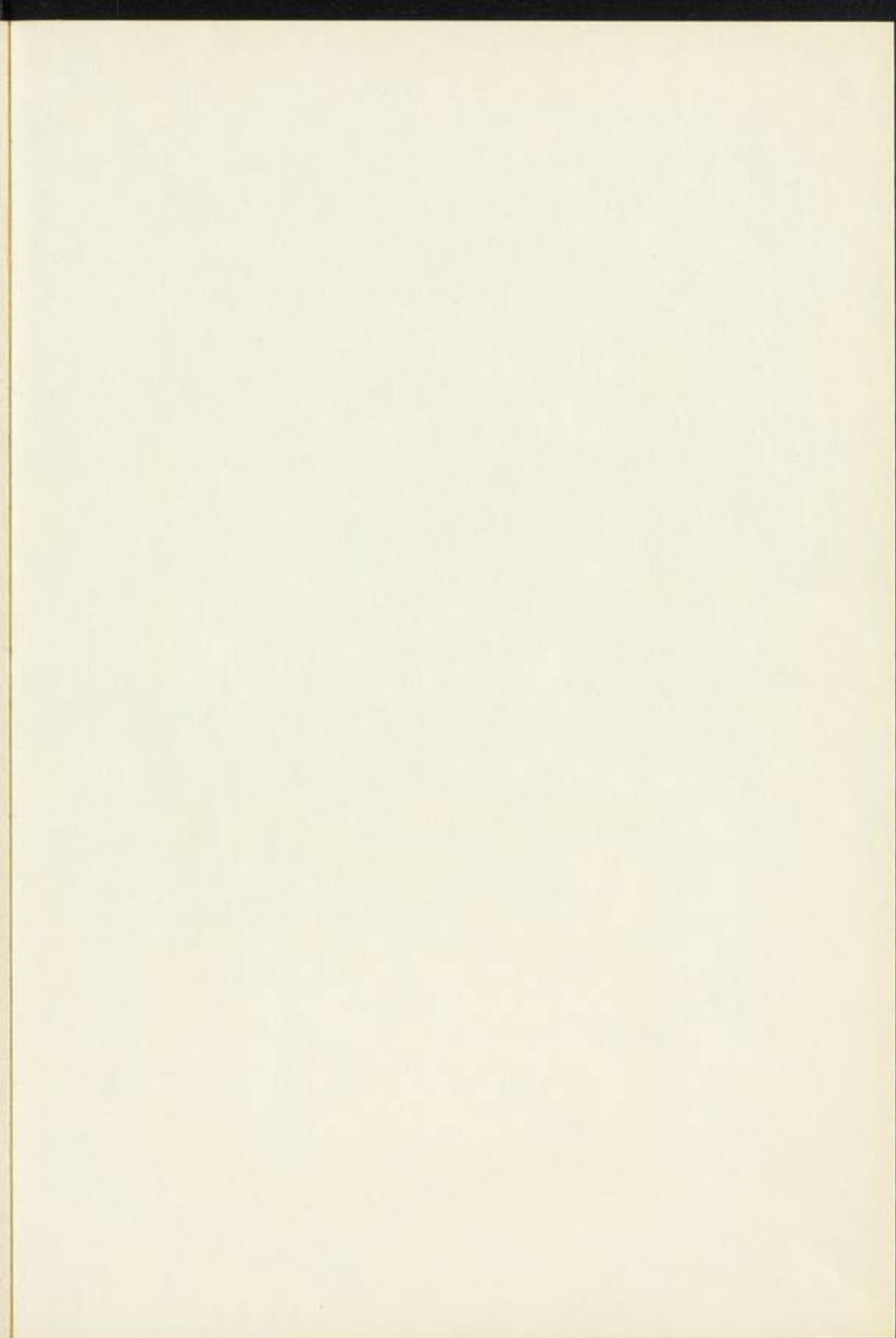
تصويب

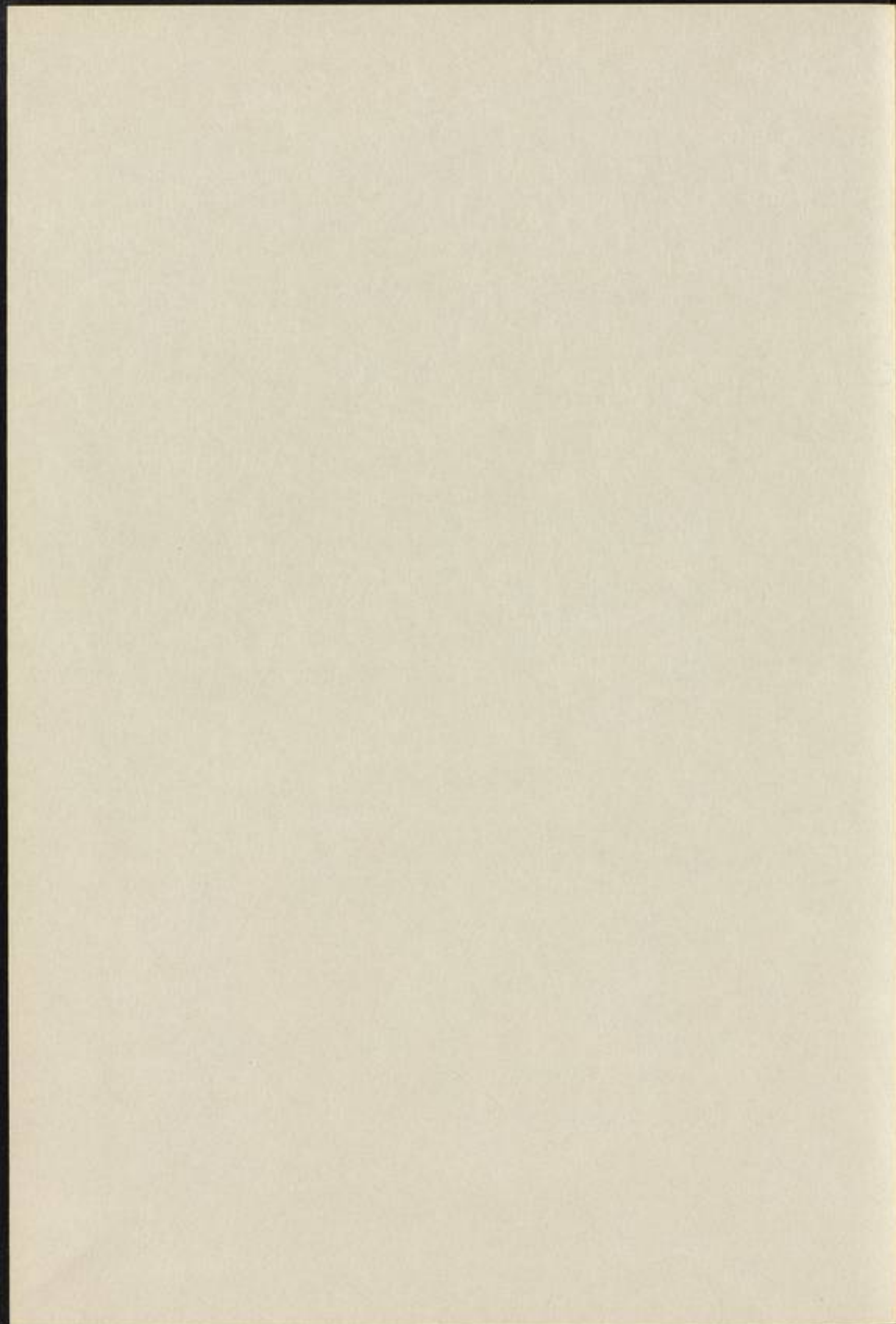
- ١ - يضاف في اعلى الصفحة (٨٨) عنوان : اشتراك الحزب في انتخابات
١٩٤٧
- ٢ - يضاف الى الحاشية (١٨) في صفحة «٣٢٢» :

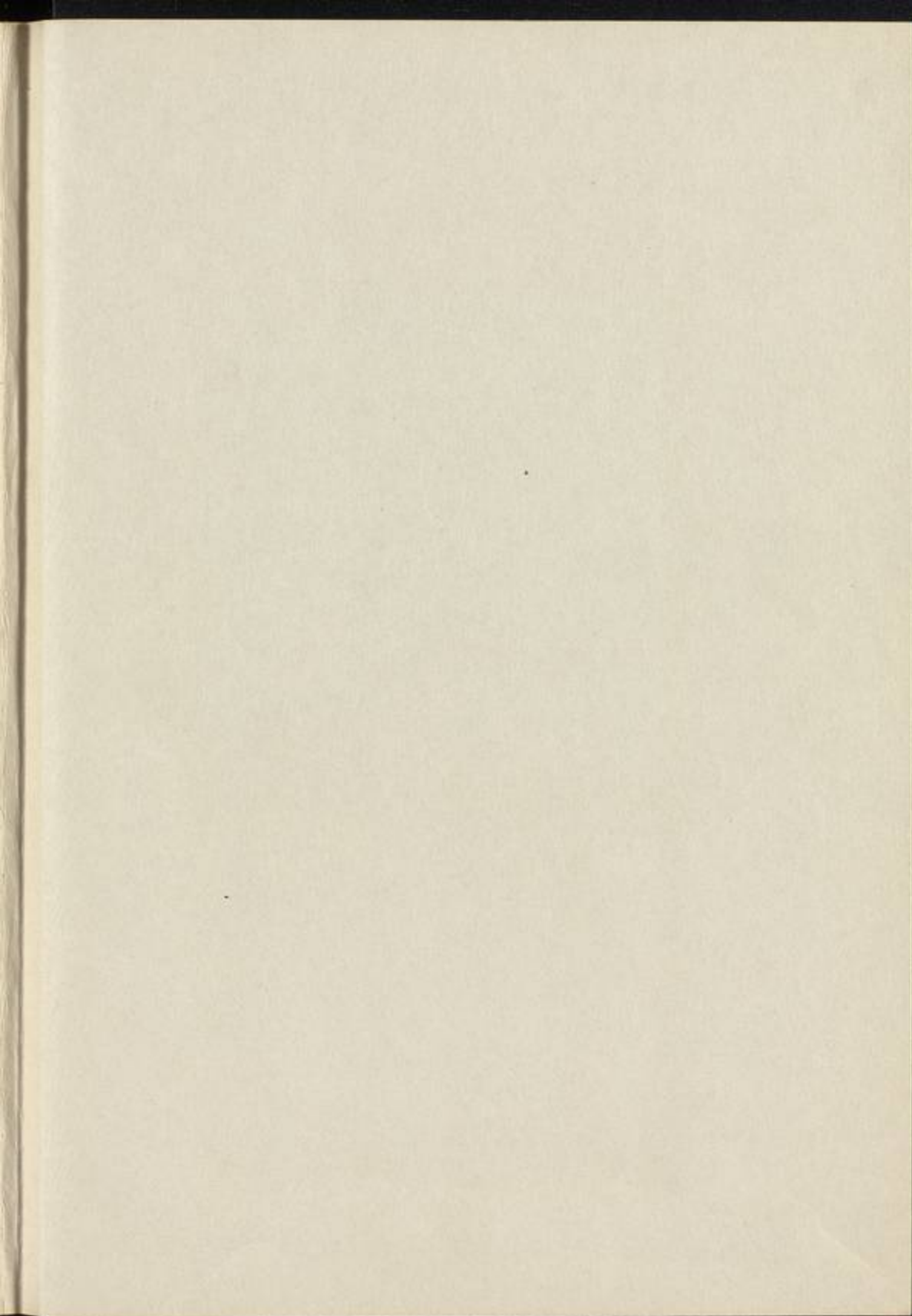
(Turmoil in Iraq) in The New Statesman and Nation,
January 13,1953

تم طبع هذا الجزء من الكتاب في ١٩٦٣/٤/٢٢ ويليه الجزء الثاني









COLUMBIA UNIVERSITY



0026812878

956.7
H95

MAR 3 1965

